مؤسسة
الملك خالد الخيرية
King Khalid Foundation

الشباب في المملكة العربية السعودية

تأليف

أ.د. أبوبكر أحمد باقادر

إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية

الشباب
في المملكة العربية السعودية

تأليف

أ.د. أبو بكر أحمد باقادر

إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية

ح مؤسسة الملك خالد الخيرية، ١٤٢٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

باقادر، أبو بكر أحمد

الشباب في المملكة العربية السعودية./ أبو بكر أحمد باقادر. ـ الرياض ١٤٢٦هـ

٢٥٥ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٠-٤٨١-٤٩-٩٩٦٠

١- الشباب-السعودية أ-العنوان

ديوي ٣٠١,٤١١ ١٤٢٦/٥٤٢٣

رقم الإيداع: ١٤٢٦/٥٤٢٣

ردمك: ٠-٤٨١-٤٩-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

الموضوع		الصفحة
افتتاحية:		٧
تقديم:		٩
مقدمة المؤلف:		١١
الفصل الأول:	الشباب في المملكة العربية السعودية	١٣
الفصل الثاني:	الشباب ديموجرافياً وتنموياً	٢٣
الفصل الثالث:	البطريكية والشباب في مجتمع انتقالي	٦١
الفصل الرابع:	الشباب والتعليم الرسمي والتدريب	٩١
الفصل الخامس:	الشباب والعولمة: الترويح والاستهلاك ومؤسسات المجتمع المدني	١٠٩
الفصل السادس:	الشباب والحياة الأسرية	١٣٩
الفصل السابع:	الشباب والخطاب الديني	١٧٧
الفصل الثامن:	الشباب والجريمة والانحراف	١٩٩
الفصل التاسع:	الشباب والصحة الجسدية والإبداع وسؤال الهوية	٢٢١
الخاتمة:	مستقبل الشباب إلى أين؟	٢٤١
قائمة المراجع:		٢٤٧
الكشافات العامة:		٢٥١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«إن علينا جميعاً أن ندرك أن تطلُّعنا إلى مزيد من التقدم والرقي يستلزم التمسك بالعقيدة الإسلامية الصحيحة والالتفاف حولها والعمل بكل إخلاص لربط الماضي بالحاضر، وأملاً في اتصال الحاضر بالمستقبل. وفي سبيل هذه الغاية فإن مسؤوليتنا جميعاً تتطلب مساهمة كل مواطن منكم في بناء هذا الوطن بسواعدكم وعقولكم وأنشطتكم الخيرة باعتباركم خير أمة أخرجت للناس، ونظراً لأن بلادكم بحاجة إلى جهودكم حتى تتحقق أهدافها في التنمية والرخاء».

مقتطف من كلمة للملك خالد بن عبدالعزيز يرحمه الله
بمناسبة اليوم الوطني للمملكة

بهذه الكلمات انطلق الملك الصالح خالد بن عبدالعزيز يرحمه الله من عمق الأرض وسكن في داخل الناس، واستطاع بفطرته أن يحدد هدفه في رضاء الله بدءاً ومنتهى، فاتجه لخدمة بلاده وارتأى ذلك في توفير الحياة الكريمة لأبناء شعبه أمناً وتعليماً وصحةً ورعايةً اجتماعية وخدمات عامة، فأحبه الناس والتفوا حوله، وكانت سنوات حكمه السبع مورقة خضراء خلدت في ذاكرة شعبه وتواصلت في معيشتهم، وتوافرت خلالها أسباب الطمأنينة والاستقرار.

واليوم تتجدد ذكرى الراحل الكريم، إذ تواصل مؤسسة الملك خالد الخيرية نهجه فتقتفي أثره، وتمتثل بتوجيهاته، وتسعى إلى تحقيق أهدافه، وتؤصل قيمه؛ ليراها الناس شاخصة في واقعهم لم تنقطع بوفاته ولم تتوقف لغيابه. ومن هذا المنطلق جاءت المؤسسة التي تحمل اسمه لتدعم الجمعيات والمؤسسات الخيرية التي تعمل داخل مملكتنا الحبيبة والتي تتوافر فيها

الشفافية والوضوح وتتفق بشكل عام مع أهدافها ورؤيتها، كما تقوم أيضاً بدعم الجوامع والمساجد التي تقع تحت مظلة عملها الخيري، وتقوم بتقديم البعثات والمنح العلمية وفق اتفاقية ثنائية مع مركز الأبحاث بمستشفى الملك فيصل التخصصي.

كما جاء إدراك المؤسسة أن الدراسات والبحوث أحد الطرق التي تحقق أهداف الملك الصالح، والتي من شأنها رفع المستوى الثقافي والاجتماعي حتى تصل رسالتها الحديثة في العمل الخيري إلى المجتمع.

وتسعى المؤسسة بإصداراتها المتنوعة إلى المساهمة في إثراء الجانب الثقافي، وتضعها أمام الباحثين والمتابعين لعلهم يجدون فيها ما يضيء ويضيف، مع إيمان المؤسسة الكامل أن البحث العلمي أحد طرق الخير من أجل التغيير والتطوير.

والله الموفق.

مؤسسة الملك خالد الخيرية

تقديم

يعدُّ هذا الكتاب من الكتب الجادة في الطرح والتناول، إذ حاول المؤلف، وهو بروفيسور في علم الاجتماع في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وله حضوره الأكاديمي والثقافي الواضح على الساحتين المحلية والعربية، تناول الشباب وأوضاعهم في المملكة العربية السعودية، فقد تطرق إلى قضايا الشباب من حيث الحجم الديموجرافي والتعليم والتدريب والثقافة الخاصة بهم وفق الثقافة الأم في المملكة وتأثير العولمة عليهم. كما تطرق إلى قضايا أخرى كثيرة مرتبطة بالشباب تصف حاضرهم وتنتهي بالتساؤل عن مستقبلهم وإلى أين يتجه. ويعدُّ الكتاب إضافة علمية ثقافية متميزة للمكتبة العربية.

ويأتي هذا الكتاب في وقت يشكل فيه الشباب النسبة الأكبر من سكان المملكة العربية السعودية، ومن هنا تأتي أهمية الكتاب، إذ إن الاهتمام بهذه الفئة ومحاولة فهمها ووصف واقعها يعد أمراً ملحاً، ولا سيما أن الشباب في المنطقة العربية بوجه عام، وفي المملكة العربية السعودية بوجه خاص، يعيشون ويواجهون تحديات كبيرة، منها ما هو فكري، ومنها ما هو مرتبط بمتطلبات الحياة الأساسية من تعليم وبطالة.

والكتاب ضمن إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية ممثلة في إدارة الدراسات والأبحاث فيها، إذ اهتمت المؤسسة بالدراسات والأبحاث العلمية الرصينة؛ إيماناً منها بأهمية نشر المعرفة العلمية وتبنِّي الدراسات الجادة. ومؤسسة الملك خالد الخيرية دعمت هذا الكتاب وتبنَّته، وفي الوقت نفسه تبنَّت سياسة علمية - من خلال إدارة الدراسات والبحوث فيها - تقوم على التجرد العلمي، إذ أخضعت هذا الكتاب للتحكيم العلمي المتعارف عليه

أكاديمياً، ونأت بنفسها عن التدخل في محتواه، وجعلت التحكيم هو الفيصل فيما يتعلق بمحتوى الكتاب.

نسأل الله العلي القدير أن نكون قد وُفِّقْنا.

مدير إدارة الدراسات والأبحاث
بمؤسسة الملك خالد الخيرية

أ. د. سامي بن عبدالعزيز الدامغ

مقدمة المؤلف

أتمنى أن تقدم هذه الدراسة الاستكشافية أفكاراً ومن ثم أسئلة محورية جادة بخصوص شباب المملكة العربية السعودية، حتى تدفع إلى مزيد من الدراسات الاجتماعية والثقافية في العديد من القضايا والموضوعات المطروحة. والدراسات التي تقدمها لا تدعي أنها تمكنت من استيفاء الموضوع حقه من العرض والتحليل، لكنها تدعي أنها سعت إلى جعل الموضوعات والقضايا والمفاهيم التي ترتبط بالشباب موضع تأمل ومن ثم دعوة للاهتمام والدرس.

بطبيعة الحال بوصفها من الدراسات الأولى فإنها ـ بالضرورة ـ ستعاني من النقص في العديد من القضايا المطروحة، فشق الطريق غالباً ما يعني معاناة العديد من ظواهر القصور، لكن عذرنا أن الدراسات والأبحاث لا تزال محدودة، والحاجة ماسة للاهتمام بهذه الشريحة الاجتماعية المؤثرة والمهمة في مجتمعنا الذي يتميز ـ مع العديد من المجتمعات العربية والإسلامية ـ بأنه مجتمع شاب، لعل اهتمامنا هذا يشكل لبنة في صرح الأبحاث والدراسات القليلة في هذا الشأن.

ولإتمام هذه الدراسة كان عليَّ أن أفيد من خدمات ومساعدات العديد من الزملاء، أخصهم جميعاً بالشكر، ولكنني أذكر بخاصة الزميلة طلحة حسين فدعق التي قامت بالمراجعة وإبداء العديد من الآراء، وكذلك زوجتي السيدة نور محمد العمودي التي ساهمت بطرق عديدة في إتمام هذا العمل، فلقد قرأته في أطواره كافة وانتقدته وأبدت الكثير من الآراء فيه، وصبرت على انشغالي عن مهامي الأسرية من أجل القيام بالعمل فيه، فلهم جميعاً الشكر.

أما التقصير والخطأ فأنا مسؤول عنه، وفق الله الجميع.

الفصل الأول
الشباب في المملكة العربية السعودية

الشباب، في كل أمة، يمثلون نصف الحاضر، ولهم كل المستقبل، لهذا سنسعى في هذا الكتاب إلى تقديم صورة بانورامية عن أوضاع الشباب في المملكة العربية السعودية بشكل عام. ونظراً إلى أن تقديم مثل هذه الصورة يُعدّ طموحاً ربما كان من الصعب إنجازه؛ لعدم توافر البيانات والمعلومات الأساسية، ولخلوّ الساحة العلمية من الدراسات والأبحاث والمسوحات الاجتماعية التي يمكن الاعتماد عليها بشكل تفصيلي لتقديم الصورة المرغوب تقديمها، فإننا سنحاول الإفادة من كل ما توافر لنا من معلومات، لكن سنعتمد على اهتمامنا الخاص بمراقبة ودراسة وتتبّع ما يطرأ على الساحة الاجتماعية والثقافية في المجتمع العربي السعودي وما يحدث للشباب.

وهذه الدراسة المتواضعة، التي قد تكون من الدراسات الاستكشافية، على رغم طموحها الكبير إلا أنها ستسعى إلى إبراز وبلورة القضايا والموضوعات الأكثر أهمية، القضايا والإشكاليات التي تؤثر مباشرة في المناخ أو السياق الاجتماعي والثقافي العام الذي يعيش في كنفه الشباب، كذلك ما يمكن أن يؤثر به الشباب في حياة مجتمع عُرف بالمحافظة والتقليدية والتديّن في حياته، لكنه منذ عقود أخذ يواجه متطلبات تغيّرات اجتماعية وثقافية واسعة، ويعيش عملية تنمية شاملة وانفتاح على ثقافات جاء بها ملايين من العمالة الوافدة التي أصبحت ظاهرة في كل مكان من هذا المجتمع، بالإضافة إلى تحوّلات في التفاعل بين المجتمعات جعلت التواصل والانفتاح جزءاً من الواقع القائم.

بطبيعة الحال، منذ البداية ستركز هذه الدراسة بشكل محدّد على الشباب الذكور، والدراسة ـ وإن أشارت في مواضع إلى الفتيات ـ إلا أن بؤرة اهتمامها ونقطة تركيزها هي الشباب الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ ـ ٣٥ سنة، وذلك حسب تعريفات الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، على رغم وجود شباب

ذكور يقعون في هذه المجموعة العمرية من غير السعوديين، سواء كانوا من العمالة الوافدة أو من أبنائهم، فإنهم لن يكونوا موضوع دراستنا هذه.

ونحن إجمالاً في هذه الدراسة نقسّم حياة الإنسان من الناحية الاقتصادية إلى ثلاث مراحل: فمن كانت أعمارهم من الولادة إلى الثامنة عشرة نعدّهم من أبناء العمر الأول، وهم إجمالاً من المعالين؛ أي ممّن يعتمدون على عوائلهم في تلبية احتياجاتهم الضرورية. صحيح أن هناك فئة من صغار السن ممّن يدخلون تحت هذه الفئة العمرية ممّن يعملون وينتجون، لكن لصغر حجم هذه المجموعة فإنها لن تدرس هنا. ونظراً إلى اهتمام الحكومة بتقديم أنواع العون والمساعدة كافة، من تعليم مجاني وغير ذلك من خدمات طبية أو ضمانات اجتماعية للفقراء، لم تعد هناك حاجة لعمالة الأطفال إجمالاً.

أما من تكون أعمارهم من ١٨ ـ ٦٠ سنة فهم يعدون الفئة العمرية الثانية، وهي الفئة العاملة المنتجة التي تقوم بإعالة من حولها من أفراد الأسرة.

وهناك الفئة العمرية الثالثة، وهي من تزيد أعمارهم على ٦٠ سنة، وهم يشكلون كبار السن من المتقاعدين وغيرهم، وهم فئة مُعالة تحتاج مَن يقوم على خدمتها ورعايتها، وهذه الفئة العمرية تتزايد نسبتها وستعتمد كثيراً وبشكل ملحوظ على الفئة العمرية الثانية في العقود القادمة، وهو ما قد يتطلب تغيرات اجتماعية ثقافية بين الفئات العمرية، وخصوصاً بين كبار السن ومن سواهم.

ولقد حاولنا في هذه الدراسة أن نقدم الشباب، وهي فئة تنتمي إلى الفئتين العمريتين الأولى والثانية معاً، وتشكل حجماً ديموجرافياً معتبراً، انطلاقاً من جوانب متعددة، لعل أبرزها أوضاعهم السكانية/ الديموجرافية بحسب ما توافر من إحصائيات ومعلومات من التعداد العام الرسمي. وفي هذا السياق، سنحاول تقديم صورة مركّبة عن أوضاع الشباب من حيث الحجم والخصائص السكانية، كذلك مدى إسهاماتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى القدرات والمهارات التي يمتلكونها، والتي تؤهلهم

بالتالي لعمليات الإنتاج والمساهمة الجادة في ملحمة التنمية، كذلك ما يمكن أن يقوموا به انطلاقاً مما تقدمه تلك الإحصائيات.

ودراسة كالتي نقدم لا يمكن أن نقدم فيها دراسة عن الشباب وأوضاعهم دون الانطلاق من إطار نظري عام يأخذ في اعتباره أهم الخصائص والصفات الثقافية الاجتماعية المميزة للمجتمع العربي السعودي. وفي هذا الإطار أخذنا في الاعتبار، لكن بشكل حذر ونقدي، التصورات الأنثروبولوجية السائدة في التراث العلمي الغربي عن المجتمعات العربية الانتقالية. ولأن المجتمع السعودي يوصف بأنه مجتمع لا تزال البنية الاجتماعية التقليدية القبلية تلعب دوراً مهماً في تشكيل وتوجيه حياة الفرد فيه فقد أخذنا في الاعتبار ما يعرف بالمجتمع الانقسامي من حيث التحالفات الاجتماعية، وعلى مستوى الأسرة الاعتماد على السلطة البطريكية المؤكدة على أهمية ومحورية السلطة الأبوية، مع الاعتراف بأن هذه البنى، بسبب عمليات التحديث والتنمية، تمر أولاً بعمليات إعادة تعريف، وربما تأخذ أشكالاً جديدة. وسنسعى في الإطار النظري للدراسة إلى توضيح الجوانب الجديدة المؤثرة في البنية التقليدية، وكيف أن المجتمع السعودي، مثله مثل معظم المجتمعات العربية، يمر بمرحلة انتقالية من الحالة التقليدية إلى أشكال جديدة لم تتضح بعد، لكن بداياتها يمكن تحديد معالمها البارزة.

ولمّا كانت المدرسة هي المؤسسة الحديثة الأساسية المشكِّلة للقيم والمحدِّدة للتصورات والمفاهيم سنهتم بدراسة أثر التمدرس في بلورة عمليات تنشئة اجتماعية رسمية، لعل من أهم أهدافها تشكيل صورة المواطن السعودي الحديث القادر على المشاركة والمساهمة بشكل فعّال في حياة المجتمع. لهذا، فإن المدرسة بما تقدمه من مناهج دراسية تعد من المحاضن الأساسية المشكِّلة لهوية الشباب، كما تعد رافداً مهماً في تشكيل شخصيتهم مع الإطار المدرسي العام في شكل مقررات دراسية تؤهل للتخصص في أعمال ومهن معينة، ومن

ثم طبقة ومكانة اجتماعية ما. ومن ناحية أخرى، تلعب سياقات المدرسة، وخصوصاً النشاطات اللاصفية، دورها في إعادة بلورة تنشئة شخصية الشباب وأساليب تعامله مع مَن حوله وفهمه للعالم. بطبيعة الحال، إمكانات وقدرات الشباب الذهنية والعاطفية مختلفة، ومن ثمّ فإن توجيهات المؤسسات التعليمية ستكون مختلفة، لكن إجمالاً ـ كما سنوضح ـ تلعب مؤسسة المدرسة أدواراً مهمة وعظيمة في تشكيل جوانب أساسية من شخصية الشباب عموماً.

لكن بالإضافة إلى مؤسسة المدرسة، فإن حياة الشباب، وخصوصاً في الأوقات الحرة، تتأثر بالأصدقاء والزملاء، كما تشكل فترات الترويح وما يصاحبها من نشاطات، وخصوصاً الاستهلاكية، نافذة مهمة في تنشئة وتشكيل الشباب في جميع أرجاء العالم، لكن في المملكة العربية السعودية، وبسبب موجة العولمة في مقابل النزعة التقليدية المحافظة، فإن آثار هذا الانفتاح والتفاعل ذات تأثيرات واسعة وكبيرة تستحق أن تُدرس بعناية. وسنسعى في هذه الدراسة إلى تعقّب بعض صور هذه المواجهة، وكيف أنها تشكل روافد جديدة شديدة الخطورة والأهمية في عمليات تشكّل الهوية والذات والشخصية، وسنسعى في هذه الدراسة إلى التأكيد على أن «غول الاستهلاك» والانفتاح على الكثير من منجزات العصر الحديث الممثلة في بعض اختراعاته بقدر ما مكّنت أفراد المجتمع من التمتع بحياة عصرية مريحة إلا أنها فتحت آفاقاً جديدة، مولّدة قيماً وتقاليد وأعرافاً جديدة في صفوف الشباب ستكون لها آثارها الثقافية الاجتماعية الكبيرة، مما يتطلب مراجعات وإعادة نظر حتى تتوافق مع ما نتصور أنه مؤكِّد على الهوية الثقافية التي نتطلع أن يكون عليها مجتمعنا السعودي.

كما ستتناول الدراسة الحياة الأسرية التي يعيش في كنفها الشباب، والتغيّرات والتحوّلات التي طرأت عليها، وهذا يعني أن عمليات التنشئة والرعاية الأسرية تأخذ معاني ومفاهيم جديدة بحسب التحولات التي طرأت على بنية الأسرة، وبسبب الهجرة والتغيّرات التي طالت مفاهيم السلطة الأبوية

التي ظهرت عليها بعض علامات الوهن من ناحية، والرغبة في الاستجابة للتغيرات التي يعيشها المجتمع والثقافة من ناحية أخرى. ومن ثمّ فإن معاني الحياة الأسرية والوالدية وما يتعلق بالعلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة آخذة في التحول والتغيير؛ مما سيعطي لكل هذه المفاهيم المفاتيح أدواراً ووظائف جديدة ستكون لها آثار مهمة وجذرية في تشكيل حياة الشباب، ومن ثمّ المجتمع والثقافة في العقود القادمة، ومن ثمّ فهمها واستيعابها سيساعد على فهم الأشكال التي سيكون عليها البناء الاجتماعي ونطاقه الثقافي بعامة.

وستسهم الدراسة في تقديم صورة أولية لماهيّة وشكل العلاقات الاجتماعية الأسرية التي يمر بها الشباب اليوم، وتأثير ذلك في علاقاتهم بوالديهم وعوائلهم من ناحية، وعلاقاتهم بالوسط الاجتماعي الثقافي الذي يعيشون في كنفه من ناحية أخرى، وخصوصاً علاقاتهم مع أبناء جيلهم، وما يتطلعون أن تكون عليه حياتهم مستقبلاً.

وستهتم الدراسة أيضاً بدراسة آثار التحولات العميقة التي يمر بها الخطاب الديني، وخصوصاً ما يعرف بالإسلام السياسي، وأثر التديّن في حياة الشباب من حيث إنه يشكّل سلطة ونفوذاً اجتماعياً ثقافياً ويشكل أسلوب حياة ونظرة إلى الكون والعالم، وكيفية تحديد الشاب علاقاته، ونوعية هذه العلاقات بالحياة والمجتمع محلياً، والاتجاهات الفكرية والدينية، وأساليب الحياة الحديثة على المستوى العالمي.

وستتطرق الدراسة بشيء من الإيجاز لموضوع الغلوّ والتشدّد والإرهاب، وكيف أن بعض الشباب أصبحوا يصنَّفون كجماعات تميل إلى نوع من القطيعة في الفِكر، وربما تحوَّل ذلك، بسبب الانخراط في جماعات ما عُرف بـ «الإسلام السياسي»، إلى استخدام العنف والإرهاب وسيلة للتعبير عن رغبات وطموحات الذات، أو ربما إجمالاً لتأكيد القطيعة مع مجتمع حديث غدا في نظرهم مجتمعاً جاهلياً ينبغي مواجهته ولو بالسلاح.

وفي الوقت نفسه، ستهتم الدراسة بالشباب الذي ربما بسبب الانفتاح الاجتماعي الحذر على معطيات الحياة الحديثة أصبح أكثر توقاً وقبولاً للقيم والاتجاهات والأفكار والتيارات الحديثة، وخصوصاً الغربية، حتى لو أدى ذلك إلى التحلّل من الكثير من القيم والتقاليد الإسلامية، سواء في أسلوب الحياة اليومية أو في النظرة إلى العالم والحياة.

وستهتم الدراسة بالإضافة إلى هذين النوعين من الشباب بالشباب الذين يشكلون ما يمكن تسميته «تيار الوسط» من المحافظين العصريين؛ أي الذين يحترمون التقاليد والأعراف والقيم والمعتقدات الدينية، لكنهم مع ذلك يتقبّلون بعض المنجزات الحديثة ويتفاعلون معها ويجعلونها جزءاً لا يتجزأ من الثقافة العامة بعد صقلها ودمجها في النسق الثقافي العام.

لكن الدراسة مع ذلك تدرك أن التحولات والتغيرات التي مرّ ويمر بها المجتمع السعودي لا شك أنها ستعرض ظروفاً وواقعاً جديداً سيجد بعض الشباب صعوبات ومشكلات في التكيف معه، مما قد يدفع ببعضهم إلى الخروج على التقاليد والأعراف، ومن ثمّ عدم احترام النظام والقانون، وبذلك تكون هناك جرائم دوافعها عديدة، لكن مع ذلك فإن نسب الجريمة في أشكالها التقليدية (بحسب تصنيفات وزارة الداخلية) محدودة، كذلك الحال بالنسبة للجرائم الحديثة، مثل جرائم الحاسوب أو وسائل الاتصال الحديثة (كالجوال المصوِّر).

وعلى رغم أن الدراسة أفردت حيّزاً لدراسة الإحصائيات المتوافرة عن ظاهرة الجريمة والانحراف، إلاّ أنه من الواضح أن معدلات ونوعية الجريمة بين الشباب السعودي لا تزال منخفضة وغير صارخة، لكن بطبيعة الحال تعدُّ أعمال العنف القائمة على أساس فكري (أو ما يُعرف بـ «الإرهاب») من الأعمال التي فاجأت المجتمع برمّته وروّعته، وذلك لأن المجتمع كان - ولا يزال - يعتبر الحماس في التديّن من المظاهر الاجتماعية الثقافية المحبّبة والمقبولة من الشباب.

وستهتم الدراسة بإلقاء الضوء على الحياة اليومية للشباب، وتوضيح كيف أن الشباب يعيشون أصنافاً من ألوان الحياة الحديثة لم تتوافر لها بعد تقاليد محلية يمكن الركون إليها والإفادة منها بوصفها خبرات سابقة، فمثلاً لم يكن المجتمع يعاني من مشكلة «السمنة» أو زيادة الوزن والاهتمام باللياقة الجسدية والجسمانية، وخصوصاً للذكور، ومن ثمّ فإن الاهتمام بألوان من التغذية الحديثة أو الرياضة للرشاقة أو أنواع الحِميات كلها تُعد من التطورات الجديدة التي أصبح الشباب يهتم بها، والافتتان فيها إنما هو بسبب ما يتلقاه الشباب عن الحياة الغربية. كذلك الاهتمام بالحِميات، ولعل مطاعم الوجبات السريعة من أهم أسباب هذه الظواهر الجديدة. كذلك ستهتم الدراسة بإبراز مأزق الشباب النفسي في سعيهم إلى التفاعل مع ظروف ومغريات الحياة الحديثة، ومن ثمّ فإن معاناة بعضهم من بعض أعراض الأمراض، من أمثال الاكتئاب أو غيره، إنما تؤكد مدى التحولات التي يمر بها الشباب فيما يتعلق بالعديد من تحديات العصر الحديث، وخصوصاً المعنوية/ النفسية منها.

وستشير الدراسة إلى مشكلة الجديد والقديم، أو ما عُرف على الساحة الثقافية والفكرية بموضوع «الحداثة»، والمواقف المتناقضة التي تمسك بها أكثر من اتجاه وتيار قبولاً أو معارضة، وكيف أن مسألة الحداثة لا تقتصر على الأدب والفِكر، إنما هي تعمّ الذوق الموسيقي والمعماري والشكل العام للشباب، وكيف أن المسألة في جوهرها إنما تشير إلى سؤال الهوية، وأشكال المستقبل، ومدى قوة أو ضعف العلاقة مع الحياة الحديثة ممثلة في أشكال الذوق الغربي عموماً.

وستسعى الدراسة في ختامها إلى إثارة موضوع مستقبل الشباب وما يمكن أن تؤول إليه قضاياهم واهتماماتهم وطموحاتهم، والسؤال عما إذا كان بالإمكان استمرار الثقافة التقليدية البطريكية، وخصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار كمّ التحولات المادية وغير المادية التي مرّ ويمرّ بها المجتمع والثقافة السعودية، بالإضافة إلى أن الشباب أصبح يتلقّى مباشرة مفاهيم وتفسيرات جديدة ومتعدّدة

للكثير من المفاهيم الأساسية التي لم تعُد حِكراً على خطاب محلي واحد.

إن فهم ما يمكن أن يكون عليه الشباب هو في واقع الأمر سؤال عن صيرورة المجتمع والثقافة والسياسة في البلاد، ومن ثمّ فإن الدراسة ستسعى إلى التأكيد على أهمية إعادة النظر في أسئلة حياة وظروف ومستقبل الشباب بوصفها الأسئلة الأكثر إلحاحاً وأهمية.

هذا، والدراسة كما أكدنا على رغم أنها سعت إلى معالجة قضايا وموضوعات الشباب من زوايا مختلفة إلاّ أنها عملت جاهدة على تأكيد جملة من الأمور النظرية والمنهجية، انطلاقاً من تصور ظواهري لهذا الموضوع يقوم على أساس أن كل فترة تاريخية تحمل في طيّاتها معانيها وآليّاتها المفسِّرة لتلك المعاني، التي من خلالها يتشكل ويقوم بناء النظام الاجتماعي المدروس، وأن فهم هذه الظواهر يستدعي بالضرورة العمل بشكل جاد على القرب بقدر الإمكان من عقلية المدروسين والسعي معهم إلى إبراز أهم وأبرز ما يتطلعون إلى تحقيقه أو التأكيد عليه، ومن ثمّ فإن الدراسة اعتمدت بشكل كبير على التجارب والخبرات التي تراكمت لدى المؤلف بوصفه ملاحظاً ومراقباً لما يدور في المجتمع. كذلك سعت الدراسة للتأكيد على أن الشباب، وخصوصاً في المملكة، لا يشكلون كتلة اجتماعية أو ثقافية واحدة، إنما على العكس من ذلك يشكلون أطيافاً من التجارب والممارسات التي ينبغي أن نتعرفها، والدراسة سعت إلى تقديم هذه الأطياف والاختلافات، ومن زاوية أخرى تسعى إلى فهمها وليس الحكم عليها أو على سلوكياتها.

بطبيعة الحال، تسعى الدراسة إلى تقديم ما يمكن أن يكون تعليلاً أو تفسيراً لهذه الممارسات والسلوكيات الشبابية، مؤكدة على أنها تشكل عمليات اجتماعية أكثر منها قوالب أو بنى اجتماعية، بمعنى أن هذه السلوكيات والممارسات لا يمكن عزوها ـ بشكل صارم ودائم ـ إلى خلفيات اجتماعية أسرية أو ثقافية لبعض الشباب، إنما على العكس من ذلك قد نجد في العديد

من الشباب من الممارسات والسلوكيات ما قد يبدو متعارضاً أو ما لا نتوقعه إن انطلقنا من قوالب أو بنى تجعل نفسها أداة تشكل قانوناً.

كذلك تسعى الدراسة للتأكيد على أن دراسة ثقافة مجتمع ما، وخصوصاً ثقافة شريحة تمتاز على وجه الخصوص بالتغيّر والاندفاع وحبّ التجريب والمخاطرة كالشباب، لا يجب أن نتوقع وجود قوالب جاهزة لها، ومن ثمّ أحكام ناجزة. وهمّنا في الدراسة تقديم صورة حية أكثر واقعية لحياة مجتمع يتميز بأنه مجتمع انتقالي لم يستقر بعد في خياراته وبدائله الاجتماعية والشفافية، وخصوصاً أنه أصبح جزءاً أساسياً في سياق حضاري وعالمي شديد التبدّل والتغيّر.

بالإضافة إلى ذلك، نودّ من الناحية النظرية التأكيد على مسيرة المجتمعات، ومنها مجتمعنا السعودي، وأنه لا يمكن أن نفترض تحوّلات تاريخية بشكل كرنولوجي تراكمي؛ أي أن المجتمع كان في الماضي أكثر تقليدية، وهو يسير إلى أن يصبح أكثر عصرية وحداثة، وذلك بالنسبة إلى جميع أفراد المجتمع؛ إذ إن دراسة الشباب توضح أن الأمر ليس بالضرورة كذلك. فمثلاً نسب التديّن والمحافظة عند بعض الشباب ربما كانت في ارتفاع، بينما تحوّلات في مجالات استهلاكية غير متوقعة تمر بتغيّرات غير متوقعة على الإطلاق.. وهكذا.

ويظهر أن الدراسة، على رغم محاولتها تقديم صورة بانورامية، كان بالإمكان أن تكون مختلفة نوعاً ما لو قامت على إجراء مقابلات مطوّلة مع شرائح من الشباب بدلاً من الملاحظة والتحليل فقط من طرف المؤلف؛ إذ كما يتضح أن للشباب مصطلحاتهم ومفاهيمهم وكذلك تفسيراتهم التي يجيد البعض منهم الحديث عنها. لكننا نتمنى أن تفتح هذه الدراسة، بكل ما يعتريها من نقص وإخفاقات، ملف الشباب في المملكة العربية السعودية، وتشكيل محطة أولية لمزيد من بلورة وصياغة قضايا الشباب واهتماماتهم بما يدفع إلى المزيد من البحث والاهتمام العلمي، دون تسييس أو توجيه لصالح تيار فكري على حساب آخر، إنما من أجل فهم واقع الشباب كما هو. واللّه نسأل أن يوفق الجميع.

الفصل الثاني
الشباب ديموجرافياً وتنموياً

الحديث عن الشباب لا يمكن أن يقتصر على فئة عمرية محددة كرونولوجياً، ونقصد بذلك فئة عمرية تتراوح أعمارها بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين، لكن بالإضافة إلى هذا التحديد بالسنين هناك محددات أخرى لمرحلة الشباب لا تقل أهمية من الناحية البيولوجية، ونقصد بذلك أن الشباب يعكسون مرحلة عمرية يتميز أصحابها بصفات جسدية معينة تعد علامة مميزة لهم، فالشباب في هذه المرحلة العمرية يغلب عليهم اكتمال بنيتهم الجسدية ووضوح ملامح «الرجولة» عليهم من حيث طبقة الصوت وظهور الشعر على الوجه، كما يتميزون بالقوة الجسدية. وهناك بعد نفسي ثقافي يميز هذه المرحلة عن المراحل العمرية السابقة لها والتالية، ونتوقع من الشباب أن يكونوا لائقين صحياً قادرين على القيام بالعديد من النشاطات والأعمال الدالة على ذلك.

ويمكننا الحديث عن هذه المرحلة العمرية بوصفها مرحلة انتقالية، فأصحاب هذه المرحلة لم يعودوا «صغاراً» قاصرين، لكنهم في الوقت نفسه لم يصبحوا كاملي الأهلية سوى في السنوات الأخيرة من هذه المرحلة. وفي العصر الحديث، لأسباب تعود إلى شروط سوق العمل ومتطلباته، وخصوصاً من حيث الإعداد ذهنياً وفنياً، أصبح التأهيل المدرسي أمراً في غاية الأهمية كمرحلة إعداد لولوج المرحلة العمرية الثانية؛ مرحلة الرجولة، ومن ثم الإنتاج والعمل والمشاركة والفاعلية. وهكذا، فإن المرحلة التي نتناولها هنا بالدرس والتحليل يمكن تسميتها نهاية مرحلة الإعالة والإعداد، التي في سنواتها الأخيرة، وخصوصاً ما بعد عمر العشرين، يبدأ الشباب دخول المرحلة العمرية الثانية.

ويشكل الشباب ثروة يمكن استثمارها على جميع الأصعدة، وخصوصاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، من خلال تعهدها بالرعاية والتربية والتعليم؛ مما

يعني أنها تشكل فئة عمرية معالة يصرف عليها المجتمع والأسرة، تطلعاً إلى عطاء وإمكانات منتظرة من هذه الفئة العمرية. لكن بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المرحلة، لكونها مرحلة قنطرة وانتقال، فإن أصحابها يمرون بالعديد من النوازع المتضاربة، فهم من ناحية قليلو الخبرة كثيرو الرغبة بل والجموح في التجريب، في نظر أنفسهم لم يعودوا الأطفال القصر الذين يحتاجون حماية ورعاية من حولهم، ولكنهم في الوقت نفسه لا يزالون يعتمدون في معظم شؤونهم واحتياجاتهم على ذويهم، بالإضافة إلى أنهم في نظر من حولهم من اليافعين وكبار السن يعدون من الفئات العمرية التابعة، وهذا الوضع المتضارب يولّد حالات من الجذب والتنافر تجعل وجود الشباب في المجتمع، أي مجتمع، فئة «خطرة»، ونقصد بذلك فئة يصعب ضبطها، وفي الوقت نفسه لا يمكن الاعتماد عليها كلياً لقلة خبرتها ولأنها لا تزال محتاجة إلى مزيد من الخبرة والدربة حتى يمكنها أن تقوم بالأدوار الإنتاجية المأمولة منها. وغالباً يشعر الشباب بأن من يكبرونهم سناً لا يقدِّرون لهم ما يتطلعون إليه من أعمال وطموحات.

لهذه الأسباب وغيرها ـ كما سيتضح في فصول هذا الكتاب ـ يعد الشباب من أكثر الفئات العمرية تمرداً ورعونة وميلاً للتجديد والخروج على ما هو سائد وقائم في المجتمع، وهم يشكلون معاول التغيير، فهم من سيعيش الغد، والعالم في تغيرات دائمة ومستمرة.

سنتناول موضوع الفجوة القيمية بين الأجيال في مكان آخر من هذا الكتاب، لكن ما يهمنا هنا هو أن نسبة هذه الفئة العمرية في البناء السكاني في غاية الأهمية من حيث حجم واتجاه التحولات المحتملة أو الممكنة، فالمجتمع الشاب؛ أي الذي يكون معظم أو جل سكانه من هذه الفئة أو دونها، غالباً ما يكون مجتمعاً يكثر فيه المعالون ويعيش مرحلة ترقب وخوف من تحولات واسعة وسريعة، فالشباب فئة قلقة سريعة التصرف، ربما في أحيان كثيرة لا تحسب نتائج تصرفاتها، ولا تميل للتمسك بشدة بأعراف وتقاليد مجتمعها القديمة.

وفي عصرنا هذا، عصر العولمة والتأثير المتبادل بين الثقافات والأمم، يصبح وجود هذه الفئة العمرية جرس إنذار لتحولات وتغيرات، بعضها قد يكون متطرفاً وغير مسبوق كما سيتضح لنا في فصول لاحقة.

من هذه المقدمة نسعى إلى تعرف حجم هذه الفئة العمرية في البناء الديموجرافي في المملكة العربية السعودية، وسندرس بعض خصائصها السكانية لنتعرف بشكل أدق إلى هؤلاء الشباب، وسنركز على الشباب الذكور فقط، علماً أن للإناث صفات عديدة مشتركة مع الذكور، ولكن لهن أيضاً خصوصيات لن نتعرض لها.

يعرض الجدول (١) توزيع السكان السعوديين الذكور من الشباب بحسب صلة القرابة من رب الأسرة كما ورد في تعداد عام ١٩٩٢م[١]، وهو آخر تعداد في المملكة العربية السعودية. ويتضح أن عدد من تتراوح أعمارهم بين ١٥ ـ ٢٤ سنة بلغ عددهم (١,١٨٥٩٠٦) نسمات، أما من أعمارهم أقل من ٢٤ سنة فإن عددهم بلغ (٤,٢٥٧٨٠٥) نسمات، وهذا حجم كبير تبلغ نسبته بالنسبة إلى السكان السعوديين الذكور (٦٨,٥٪) تقريباً.

وهؤلاء الشباب تتفاوت مسؤولياتهم العائلية، فبعضهم متزوج أو على الأقل يُعد رب الأسرة ورئيسها، فهناك (١١٧٦١٩) نسمة منهم كذلك، لكن بعضهم أبناء ويبلغون (٧٤٩٣٩٥) نسمة، وبعضهم أحفاد ويبلغون (١١٤١٩) نسمة. أما الإخوة فيبلغون (١١٢٣٤٧) نسمة، وهناك من يسكنون مع عوائل هي من أقاربهم ويبلغون (٥٢٤٤٨) نسمة، ومن ليس لهم قرابة يصلون (٣٣٣٧٦) نسمة. وتصور هذه العلاقات القرابية دينامية الحياة الأسرية السعودية من ناحية، ومن ناحية أخرى توضح كيف أن فئة الشباب تشكل فعلاً عنصراً سكانياً يعيش داخل نسيج التركيبة السكانية ويلعب أصحابه أدواراً أسرية مختلفة قد تمكنهم من الاستفادة من الرعاية والتربية والإعداد لدخول معترك الحياة بالصورة المأمولة كما سيتضح عند معالجة خصائصهم الديموجرافية.

الجدول (١)

توزيع الشباب السعودي من الذكور حسب فئات العمر

(١٥ - ٢٤) سنة

فئة العمر	رئيس الأسرة	ابن	حفيد	أخ	قريب	لا توجد قرابة	المجموع
١٥-١٩	٢٥٦١٠	٥٠٥٦١١	٨٩٩٧	٥٧٧٢٩	٢٥١٩٧	٧٢١٥	٦٠٦٣٧٢
٢٠-٢٤	٩٢٠٠٩	٢٤٣٧٨٤	٢٤٢٢	٥٤٦١٨	٢٧٢٥١	٢٦١٦١	٥٢٥٥٣٤

وبحسب التعداد نفسه نجد أن مجموع من أعمارهم بين ١٥ ـ ٢٤ سنة من غير السعوديين هو (٣٣٩٣٣٣) نسمة يشكلون أيضاً نحو (١٠٪) من جملة السكان غير السعوديين.

أما بخصوص الحالة الزواجية، فكما يتضح من الجدول (٢) فإن عدد الذكور السعوديين الذين لم يسبق لهم الزواج وأعمارهم تتراوح بين ١٥ ـ ٢٤ سنة هو (١,٠٦٥٢٤٣) نسمة، وتبلغ نسبتهم تقريباً (١٥٪) من مجموع السكان السعوديين الذكور. أما المتزوجون فعددهم (١١٨٨٩٥) نسمة، ونسبتهم من مجموع السكان السعوديين الذكور (١,٦٪)، أما من قاموا بتطليق زوجاتهم فعددهم (١٦٣٥) نسمة، ونسبتهم أقل من (٠,٠٢٢٪)، أما من توفيت زوجاتهم ولم يتزوجوا فعددهم (١٣٣) نسمة، ونسبتهم (٠,٠١٨٪).

وهكذا يتضح لنا من الإحصائيات السابقة أن غالبية الشباب الساحقة (٨٩,٨٪) من مجموعهم من غير المتزوجين، أما من سبق لهم الزواج فنسبتهم (١٠,٢٪)، بما يوضح أن فئة الشباب هذه غالبيتها معالة ولا تزال تعيش في كنف العائلة وهم يستعدون لدخول معترك الحياة العامة، مما يؤكد أنهم لا يزالون في أمس الحاجة للتوجيه والإرشاد والتأهيل حتى يتمكنوا من النهوض بمتطلبات الإنتاجية والفاعلية.

الجدول (٢)

توزيع الشباب السعودي الذكور حسب الحالة الزواجية

الفئة العمرية	لم يسبق لهم الزواج	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
١٥-١٩	٦٥١٦٦٩	٨٥١٠	١٥٤	٣٩	٦٦٠٣٧٢
٢٠-٢٤	٤١٣٥٧٤	١١٠٣٨٥	١٤٨١	٩٤	٥٢٥٥٣٤

أما بخصوص مستوياتهم التعليمية فإن التعداد السكاني يوضح، كما يظهر في الجدول (٣)، أن عدد من هم في المرحلة الابتدائية بلغ (٤٩٧٣٠) نسمة، وهؤلاء يشكلون أعداد من يسمون المتسربين من المسار المدرسي، وهم يعدون من الفاقد التعليمي وممن قد يشكلون متاعب أو مشكلات سلوكية وربما يكون بعضهم من الأحداث المنحرفين، وهي أمور سنعالجها في فصل لاحق، وبالإضافة إلى هؤلاء هناك (٥٠٧٥٠٣) نسمات من غير الملتحقين في مدارس.

أما بالنسبة للمرحلة الدراسية المتوسطة فإن عددهم بلغ (٢٣٨٩٩٦) نسمة؛ أي أن نسبة من يدرسون في المرحلة المتوسطة منهم هي (٣٥,٤٪)، وهذه نسبة معقولة إن أخذنا في الاعتبار أنه حسب الزمن التمدرسي ينبغي لمن كانت أعمارهم بين ١٣ ـ ١٥ سنة أن يكونوا في هذه المرحلة.

أما عدد من هم في المرحلة الثانوية فبلغ (٢٥٥٢٨٠) نسمة، وتبلغ نسبتهم (٣٧,٦٪) من مجموع الملتحقين بالتعليم، وهي أيضاً نسبة مقبولة بالمقارنة بمن في أعمارهم التمدرسية، بل تعد نسبة عالية.

أما عدد من هم في هذه المرحلة وحصلوا على دبلوم دون جامعي فيقدر بـ (١٨,٧٨٩) نسمة، ونسبتهم بالنسبة إلى هذه المرحلة العمرية هي (٢,٧٦٪)، وهي نسبة متدنية نوعاً ما، بل وغير متوقعة، مما يجعلنا نتساءل عن تدني أعداد المنخرطين في الدراسات الفنية والمهنية، علماً بأن أمثال هذه الدراسات من المفترض أنها مرغوبة عند فئة الشباب لما تمنحه من فرص سريعة، لكن

على ما يظهر أن التعليم الأكاديمي والجامعي بخاصة لا يزال يشكل الخيار الأكثر جذباً، وهو أمر سنتناوله بالتفصيل لاحقاً.

وعدد الشباب الذين يدرسون في الجامعات هو (١١٤٢٣٠) نسمة، ونسبتهم هي (١٦,٨٪)، وهي نسبة عالية، وقد بلغ عدد من يدرس منهم دراسات عليا (٤٨٨) نسمة، ونسبتهم (٧,١٩٪)، وهي أيضاً نسبة عالية نسبياً، وهي تؤكد أن الشباب السعودي في هذه المرحلة العمرية - بنسبة (٢٤٪) - منخرط في الدراسة الجامعية الأكاديمية الطابع، مما يدلل على أن التوجه الأسرى لايزال هو أن يشق الأبناء طريقهم للحياة العملية عن طريق التحصيل التعليمي النظري الأكاديمي، وهو ما لاحظناه في التعليم الفني. وأما الدراسات المحددة بدبلوم فلا تزال دون المستوى المأمول، وهذا قد يبرر ما يلاحظ من تدني وجود أو ظهور الكفاءات السعودية في المجالات الفنية المتوسطة ودون المتوسطة، لكن في الوقت نفسه تزايد أعداد العاملين في المجالات الاحترافية من تعليم أو طب أو هندسة صحيح بنسب مختلفة، لكن تبقى هي المجالات التي تدفع إليها الأسرة السعودية أبناءها. أما مسألة التسرب المدرسي فالأرقام التي عرضناها تنذر بالخطر، إذ إن هؤلاء يعدون من الفاقد البشري في بلد يحتاج كل الحاجة إلى سواعد شبابه، بدلاً من الاستعانة بملايين الأيدي والعقول العاملة في المجالات كافة. أما أعداد من لم يقيدوا في مؤسسات تعليمية فإن السؤال المحور: لماذا خيار الأمية هذا؟ هل هو القصور في توصيل المؤسسات للمواطنين أم لأسباب أخرى تستحق البحث والدراسة؟!

الجدول (٣)

توزيع الشباب السعودي حسب مستواهم الدراسي

الفئة العمرية	الابتدائية	المتوسطة	الثانوية	دبلوم دون جامعي	جامعي	دراسات عليا	المجموع
١٩-١٥	٤٨٤٧١	٢٣٠٢٠٨	٢١٠٣٦٢	٣٥٠٦	٢٤٥٢٣	-	٥١٧٠٧٠
٢٤-٢٠	١٢٥٩	٩٦٧٨	٤٤٩١٨	١٥٢٨٣	٨٩٧٠٧	٤٤٨	١٦١٣٣٣

ولمعرفة الأوضاع التعليمية بشكل تفصيلي ربما كان من المستحسن دراسة الإحصائيات الخاصة بكل منطقة إدارية على حدة بالنسبة إلى السكان السعوديين ممن تتراوح أعمارهم بين (٦ ـ ٣٠) سنة، فيتضح من الجدول (٤) أن هناك فروقات بين المناطق في التحصيل المدرسي، ومن ثم هناك بعض المناطق نسبة المتعلمين فيها عالية مقارنة بغيرها. وأسباب تفسير هذه الاختلافات عديدة، بعضها يعود لتاريخ التعليم وظهور المدرسة في المنطقة وكذلك إلى حجم السكان ونسبة الحضرية وتعدد وجود المؤسسات التعليمية وتوافر الكوادر المؤهلة للقيام بأعباء التدريس ورعاية الطلاب.

الجدول (٤)

توزيع السكان السعوديين الذكور من (٦ ـ ٣٠) سنة

حسب التعليم والمنطقة الإدارية

مرحلة التعليم / المنطقة الإدارية	ابتدائية	متوسطة	ثانوية	دبلوم دون جامعي	جامعي	دراسات عليا	المجموع
الرياض	٢٨٤٩٢٨	١٠٥١٧٠	٥٩٤٢٨	٤٣٥٩	٣٩٩٢٩	١٠٢٨	٤٩٤٨٤٢
مكة المكرمة	٣١٢٧٣٥	١٠٩٢٥٣	٥٨٧٩٠	٥٢٩٩	٣٣٧٣٢	٤٩٧	٤٦٠٣٨٣
جيزان	٩٣٢٤٧	٢٧٤٧١	١٠٤٨٨	٦١٨	٣٩٨٨	٤	١٣٥٨١٦
الشرقية	٢١٥٣٠٠	٧٣١٦٤	٤٢٣١٦	٤٥٤٥	١٨٣٣٠	١٩٢	٣٥٣٨٤٧
عسير	١٣٤٦٣٦	٥٠٢١٥	٢٥٤٥٩	١٢٩٦	١١٩٢	٦٨	٢٢٢٨٦٦
القصيم	٧٣٦٦٩	٢٧٢٥٠	١٤٩٢١	١٢٣٥	٧٢٠٤	٥١	١٢٤٣٣٠
حائل	٤٠٦٠٧	١٣٩٦٨	٦٢٦٧	٧٤٦	١٦٩٣	٢٠	٦٣٣٠١
المدينة المنورة	٩٩١٥١	٣٣٦٩١	١٦٥٧٠	١١٤٠	٦٧٦١	٧٨	١٥٧٣٩١
الباحة	٣٤٩٢٨	١٤٢٨٨	٧٥٧٦	٥٥٧	١٤٦٨	١٨	٥٨٨٣٥
الحدود الشمالية	٢١٠٢٦	٦٦٤٧	٣١٢٨	٣٣٠	١١٦٩	٣	٣٢٣٠٣
تبوك	٤٦٥٦٩	١٤٢٦٦	٦٤٧٤	٢٢١	١٥٢٣	٣	٦٩٠٥٦
نجران	٣٠١٩٠	٩٩٨٦	٤٢٢٩	٤٨	٤٢٩	٣	٤٤٨٨٥
الجوف	٢٦٨٦٢	٩٢٥٤	٤٧٣٦	٥٢٥	١٦٥٧	٥	٤٣٠٣٩

ويتضح من الجدول (٤) جملة من المعلومات، لعل من أبرزها أن المناطق الإدارية ذات الكثافة السكانية الحضرية العالية نسبياً أعداد المتمدرسين فيها أعلى من غيرها، فيتضح أن منطقة الرياض تأتي في المرتبة الأولى تليها مباشرة منطقة مكة المكرمة فالمنطقة الشرقية. أما المناطق التي تقل فيها الكثافة السكانية كالحدود الشمالية والجوف ونجران وغيرها من المناطق فإن أعداد المتمدرسين تقل فيها. وهذا يصدق على كافة المراحل التعليمية، على أننا نلاحظ أن لمنطقة مكة المكرمة قصب السبق على منطقة الرياض وغيرها من المناطق في أعداد المنخرطين في مراحل التعليم العام، إلا أن منطقة الرياض لكثرة عدد الجامعات والمعاهد العليا بها هي الأعلى في التعليم الجامعي والدراسات العليا. ويصدق الشيء نفسه بالنسبة لأعداد غير الملتحقين بمؤسسات تعليمية، لكن من الواضح أن النسبة المئوية ترتفع في المناطق ذات الكثافة السكانية المتدنية.

وفيما يتعلق بالفاقد التعليمي، يوضح التعداد[٢] أن أعداد الشباب الذكور بين ١٥ ـ ٢٤ سنة عددهم (٤٤٧٤٦) نسمة، ومن لم يكملوا الابتدائية لكنهم ممن «يفكون الحرف» أعدادهم (١١٢٥٧٨) نسمة. وكما ذكرنا فإن هذه الأعداد تشكل ناقوس خطر سواء فيما يتعلق بوجود مواطنين أميين أو أشخاص ربما لم يتمكنوا من التكيف مع متطلبات الحياة الحديثة، مما قد يدفع بعضهم للانحراف أو الجريمة، لكن الأهم من كل ذلك، كوّن التعليم هو المرتكز الأول والأهم للمنافسة في سوق العمل من خلال التخصص والكفاءة والخبرة المعرفية، أن هذه الأعداد تشكل عبئاً عظيماً على كل من يخطط لسوق العمل، وتعتمد عملية «السعودة» كثيراً على مدى كفاءة وتأهيل الشباب السعودي حتى يتمكنوا من المنافسة في سوق العمل بعملهم في مهن راقية ورتب عالية، والتعليم والانضباط المدرسي خير معين للقيام بذلك.

يقودنا هذا إلى التعرف إلى أوضاع الشباب السعودي ممن تتراوح

أعمارهم بين (١٥ ـ ٢٤) سنة في إطار القوة العاملة أو الإعداد لها من خارجها. ويتضح من الجدول (٥) أن مجموع الشباب السعودي العامل فعلاً في سوق العمل هو (٣٣٠٧٠٠) نسمة، ونسبتهم إلى عدد القوة العاملة السعودية من الذكور العاملين فعلاً هي (١٨,٣٪). أما عدد من تعطل عن العمل بعد أن التحق فعلاً بسوق العمل فهو (١٣٧٠٥) نسمات، ونسبتهم إلى عدد القوة العاملة السعودية من الذكور ممن سبق لهم العمل ولم يواصلوا عملهم (٩,٩٪).

أما عدد المتعلمين ولم يسبق لهم العمل من السعوديين الذكور فهو (١٣٨٠٧٢) نسمة، ونسبتهم إلى من لم يسبق لهم العمل من السعوديين الذكور (٦٠,٨٪). وتوضح هذه الإحصائيات بجلاء أن نسبة الشباب إلى القوة السعودية العاملة من الذكور متواضعة جداً مقارنة بنسبتهم إلى أعداد العاطلين عن العمل من السعوديين، إذ تصل إلى نحو (٦١٪)، وهي نسبة عالية جداً، صحيح أن ما سنأتي على ذكره بعد قليل قد يفصّل هذه الصورة القاتمة، لكن حقيقة أن بعض الشباب ممن تصل أعمارهم إلى الـ ٢٤ سنة لم يسبق لهم الدخول في سوق العمل أمر يحتاج إلى وقفة مطولة، إذ تؤكد الأدبيات الغربية المختلفة على أن عملية دخول سوق العمل والتعرف على أجوائها تحتاج إلى تنشئة مهنية غالباً ما يبدأ الشباب في التعود عليها منذ مرحلة المراهقة، أي حتى قبل وصوله الـ ١٥ من عمره، وأن عملية التنشئة المهنية أو التعرف على أجواء العمل تأخذ أشكالاً عديدة، منها التدريب في فترات الإجازة الصيفية أو ضرورة القيام ببعض البرامج التأهيلية التدريبية كجزء من المقرر الدراسي يتقاضى الشباب فيها بعض المال ليتعلم معنى العمل بمقابل، وهناك العديد من البرامج التي يتم فيها التعريف بالمهن وفرص العمل المختلفة، وجميعها الهدف منها التعرف التدريجي على سوق العمل وكيفية الانخراط فيه. والجدول (٥) يوضح أن أعداد الذين اشتغلوا في القوة العاملة فيما بين (١٥ ـ ١٩) سنة

أعداد متدنية جداً مقارنة بمن أعمارهم (٢٠ ـ ٢٤) سنة، إذ لم تتجاوز أعدادهم (٦٠٨٠٥) نسمات في كافة أنحاء المملكة. إن هذه الإحصائيات تطالبنا بإعادة النظر جدياً في عملية الإعداد والتأهيل والتدريب للشباب ليتمكنوا من دخول سوق العمل باقتدار ليس كما هو الحال الآن. والصورة واضحة جداً في أعداد من لم يسبق لهم العمل على الإطلاق.

بطبيعة الحال قد يبرر البعض أن العديد من الشباب لم يدخلوا سوق العمل بسبب انشغالهم في التحصيل المدرسي الذي سيؤهلهم لدخول صفوف القوة العاملة لاحقاً، لكن كما أوضحنا فإنه على رغم أهمية هذا العامل إلا أن التحصيل المدرسي كان ينبغي أن يكون نفسه هو الدافع والمدخل لعملية التنشئة المهنية وليس العكس. وعلى أي حال يوضح الجدول أن التحصيل المدرسي شغل (٦٨٤٥٤٢) نسمة من الشباب السعودي فيما بين (١٥ ـ ٢٤) سنة عن دخول سوق العمل. كما أوضح (١٥٥٣) نسمة منهم أن ما حال دون دخولهم سوق العمل اكتفاؤهم المالي، وأوضح (٦١٧٧) نسمة منهم أن الإعاقة والعجز هما ما حالا دون دخولهم سوق العمل. وفي نظرنا أن الذين أوضحوا أنهم من المعاقين أو العاجزين عن القدرة على دخول القوة يعدون قوة محتملة ضائعة ينبغي التفكير في إعادة تأهيلها وإدماجها في المجتمع والعمل على تشغيلها حتى تصبح قادرة على الإنتاج ومن ثم الاعتماد على ذاتها!

الجدول (٥)

توزيع السكان السعوديين الذكور ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ ـ ٢٤ سنة حسب العلاقة بقوة العمل

الفئة العمرية	داخل قوة العمل			خارج قوة العمل		
	مشتغل	متعطل سبق له العمل	متعطل لم يسبق له العمل	طالب	مكتفٍ	عاجز
١٥–١٩ سنة	٦٠٨٠٥	٢٥٩١	٦٨٥٥٣	٥١٩٨٥٢	٤٢٦	٣٧٨٤
٢٠–٢٤ سنة	٢٦٩٨٩٥	١١١١٤	٦٩٥١٩	١٦٤٦٩٠	١١٢٧	٣٣٩٣

أما إذا أردنا معرفة نوعية الأعمال التي يشتغل بها الشباب السعودي الذكور المنخرط في قوة العمل فيمن تتراوح أعمارهم بين (١٥ ـ ٢٤) سنة فإن الجدول (٦) يوضح تفاصيل الصورة، فيتضح من إحصائيات الجدول أن (٣٧٤٤) نسمة منهم هم أصحاب أعمال ويعمل عندهم عمّال، وعدد من يعمل لحسابه لكن ليس لديه عمال يعملون عنده هو (٩٤٥٦) نسمة. وكما هو معروف فإن العديد من الشباب (١٣٢٠٠) نسمة يعملون في مؤسساتهم أو أعمالهم الشخصية فيما يُعرف بالمؤسسات المتواضعة أو ما يُعرف أحياناً بالمتسبب، وهو وصف مهني غامض يعني أنه يحصل أجره بنفسه وليس من غيره، وغالباً ما تكون دخول أمثال هؤلاء متقلبة وغالباً ما تكون أيضاً متواضعة جداً.

أما عدد من يعملون بأجر فهو (٣١١٦٧١) نسمة، وهؤلاء هم من يشكلون قوة العمل الواقعية فعلاً من الشباب السعودي الذكور في الفئة العمرية المدروسة. بطبيعة الحال هناك من يعملون لصالح ذويهم وعوائلهم وعددهم (٥٨٢٩) نسمة، وهؤلاء وإن كانوا جزءاً من القوة العاملة إلا أنهم يعملون من دون أجور محددة واضحة، ولا تسري عليهم الكثير من القواعد التي تسري على الذين يعملون في سوق العمل من منافسة واحتمال فصل وخلافه.

الجدول (٦)

توزيع السعوديين الذكور ممن تتراوح أعمارهم بين (١٥ ـ ٢٤) سنة حسب الحالة العملية

الفئة العمرية	الحالة العملية				
	صاحب عمل يوظف	صاحب عمل لا يوظف	يعمل بأجر	يعمل من دون أجر	الجملة
١٥-١٩	٣٠٨	٢١٨٠	٥٥٣٩٦	٢٩٢١	٦٠٨٠٥
٢٠-٢٤	٣٤٣٦	٧٢٧٦	٢٥٦٢٧٥	٢٩٠٨	٢٦٩٨٩٥

وبطبيعة الحال تختلف المناطق الإدارية في المملكة في مسألة علاقة الشباب السعودي الذكور ممن تزيد أعمارهم عن ١٢ سنة بقوة العمل، فكما يتضح من الجدول (٧) فإن عدد من هم داخل قوة العمل ويشتغلون تتفاوت فعلاً بين المناطق الإدارية، وهي الأعلى في مكة فالرياض فالمنطقة الشرقية، ويعود هذا إلى أن المدن الأكثر كثافة سكانية إنما تقع في هذه المناطق الإدارية، وبها أيضاً يكثر عدد العاطلين عن العمل ممن سبق لهم العمل، ويعود الأمر إلى الأسباب نفسها. أما بالنسبة للمناطق الإدارية الأخرى فإن الإحصائيات تؤكد أنه كلما كانت المنطقة أقل كثافة سكانية كان وضعها من حيث المشاركة في القوة العاملة بقدر ذلك، وهذا أمر منطقي.

ويصدق أيضاً الأمر على من هم خارج قوة العمل، إذ نجد أيضاً فروقات وتبايناً بين المناطق الإدارية في أعداد الطلاب، وتبقى منطقة مكة فالرياض فالشرقية هي الأعلى في أعداد الطلاب قيد التأهيل لدخول قوة العمل. ويصدق الشيء نفسه على أعداد المتقاعدين. وتتميز الرياض عن غيرها من المناطق بكثرة عدد المكتفين مالياً ومن ثم لا يحتاجون دخول سوق العمل التنافسي، تليها مكة فالشرقية. أما بخصوص من حالت الإعاقة أو العجز دون مشاركتهم في القوة العاملة فإننا نجد أن منطقة مكة فعسير فالشرقية فالرياض فجيزان على الترتيب هي الأعلى نسبة، وهذه إحصائيات تحتاج إلى إعادة نظر ودراسة مستفيضة.

الجدول (٧)

توزيع السكان السعوديين الذكور ممن تزيد أعمارهم عن ١٢ سنة حسب المناطق الإدارية وحسب العلاقة بقوة العمل

المنطقة الإدارية	داخل قوة العمل			خارج قوة العمل			
	مشتغل	متعطل سبق له العمل	متعطل لم يسبق له العمل	طالب	متقاعد	مكتفٍ	عاجز
الرياض	١١٥٨٣٩٩	١٤١١٣	٤٤٥٦٠	٣٠١١٨٥	٢٣٨١٠	١٤٧٥٣	١٥٨٢٠
مكة المكرمة	١٢٠٠٨٦٦	٢٧٥٦٤	٧٨٣١٨	٣٣٧٠٩٠	٣١٩٣٣	١٢٤٠٣	٣٤١١١
جيزان	١٣١٦٨٠	٦٢٦٣	٢٢٨٣٦	٦٩٤٨٩	٥٨٥٥	٢٦١٢	١٣٨٧٩
الشرقية	٧٧٤٠٤٣	١٠١٨٧	٤٠١٩٩	١٩٩٣٧٩	١٥٢٧٧	٧١٥٥	١٦٦٧٠
عسير	٢٦٧٢٢٦	٥٧٧٥	١٩٣٤٠	١٢٠٣١٠	١٥٠٠٥	٤٥٦٣	١٧٤٢٥
القصيم	١٨٠١٩١	٢٤١٩	١٠٢٧٠	٧٢٠٩١	٥١٠٩	٣٢٤٧	٤٩٢٩
حائل	٨٣٨٠٨	١٥٩٧	١٢٢٦٦	٣٥٠١١	٣٠٠٢	١٥٤٣	٥٢٩٣
المدينة المنورة	٢٣٥٥٤١	٤٤٢٢	٢١٣٠٧	٩٠٨٧٩	٧٠٨٩	٦٣٠٥	١٢٢٣٤
الباحة	٥٤٠١١	١٣٥٨	٤٢٩٣	٣١١٥٣	٢٥٥٥	١٨٦٦	٥٤٢٢
الحدود الشمالية	٤٢٣٦٣	٦١٩٠	٩٠٣٥	١٧٣٠١	١٥٧٢	١١٤٤	٢٠٤٠
تبوك	١٢٠٥٠٦	١٩٦٣	٧٥٦٠	٣٣٧١٨	٤٤٩٥	٢٤٤٢	٣٣٧٢
نجران	٥٩٢٧٤	١٤٦١	٦٥٤٤	٢٣٥١٢	١٥٤٥	١٥٦٨	٣٣٠٦
الجوف	٥٦٣٠٠	١١٢٧	٥٤٢٢	٢٢٩٢٨	٢٩٠٠	١١٨٠	٢٤٢٤

أما بالنسبة للعلاقة بين الحالة التعليمية والحالة العملية للسعوديين الذكور ممن أعمارهم فوق الـ ١٢ سنة فإن إحصائيات التعداد التي يعرضها الجدول (٨) توضح أن أصحاب الأعمال الذين يوظفون غيرهم أو من لا يوظفون (المتسببين) هم في الغالب من الأميين أو من يفكون الحرف وفي المستويات الدنيا من التحصيل المدرسي. ويظهر أن هذا مبرر جداً، إذ من كان تحصيلهم المدرسي غير عالٍ غالباً لا يجدون الوظيفة ذات الأجر المجزي؛ فهي تتطلب مهارات وقدرات لا يملكونها، وعلى العكس من ذلك فإن أصحاب التعليم العالي؛ الجامعي والدراسات العليا، يتخصصون في مهنة أو عمل معين وغالباً

ما تكون أجورهم مرتفعة حسب الطلب على مهاراتهم في سوق العمل.

بطبيعة الحال، ينبغي أن نؤكد على أن هذه العلاقة تصدق أيضاً بالنسبة للعمل بأجر، فمن مستوياتهم المدرسية متدنية ينخرطون أيضاً في أعمال بأجور، لكن التفضيل بالنسبة للمواطن السعودي لأسباب عديدة، من أبرزها الدخل المالي والقدرة على الحصول على التصاريح اللازمة لفتح مؤسسة تجارية مستقلة.

الجدول (٨)

توزيع السكان السعوديين الذكور ممن تتراوح أعمارهم فوق ١٢ سنة حسب الحالة العملية والحالة التعليمية

الحالة التعليمية	الحالة العملية				
	صاحب عمل يوظف	صاحب عمل لا يوظف	يعمل بأجر	يعمل من دون أجر	الجملة
أمي	٢٣١٨٤	١١٩٥٨٨	٢٠١٤٧٤	٨٥٩٧	٣٥٢٨٤٧
يقرأ ويكتب	٢٠١٩٨	٣٠٢١٩	١٧٧٠٦١	٢٤٣٧	٢٢٩٩١٧
ابتدائية	١٩٧٤٠	١٧٧٨٤	٤٣٥١٠٦	٢١٦٦	٤٧٤٧٩٧
متوسطة	١٢٨١٤	٥٧٨٣	٢٥٣٦٧٢	٩٢٣	٢٧٣٧٩٢
ثانوية	١١٦٤٠	٢٨٠٥	٢٠٤٥٦٠	٥٦٠	٢١٩٥٦٥
دبلوم دون جامعي	١٧٣٦	٣٣٨	٧٥٧٣٢	٥٩	٧٧٨٦٥
جامعي	٦٣٨٨	٧٩٤	١٤٣٣٠٢	١٧٥	١٥٠٦٥٩
ماجستير	١١٣٤	٨٤	١٦٧٣٦	١٩	١٧٩٧٣
دكتوراه	٣١٤	٣٠	٦٤٥١	٢	٦٧٩٧

أما إذا أردنا أن نتعرف على أقسام المهن الرئيسة التي يعمل فيها الشباب السعودي من الذكور ممن تتراوح أعمارهم بين (١٥ ـ ٢٤) سنة، فإنه يتضح أن من يعملون في مهن فنية أو علمية يبلغ عددهم (٥٩٢٩٢) نسمة، ومن يعملون في مجال الإدارة العليا عددهم (٢٦٩٧) نسمة، ومن يقومون بالأعمال الكتابية

والسكرتارية فإن عددهم (٣٥٥٨٥) نسمة، ومن يقوم بأعمال البيع عددهم (٩٦٨٨) نسمة، ومن يعملون في مجالات الخدمات عددهم (٢٣١٧٧٧) نسمة، ومن يعملون في الزراعة وتربية المواشي والثروة الحيوانية بشكل عام عددهم (١١١٨١) نسمة، ومن يعملون في قطاعات الإنتاج عددهم (٢٠٥٢٨) نسمة، ومن لا تعرف لهم أعمال محددة عددهم (١١٩) نسمة.

الجدول (٩)

توزيع السكان السعوديين الذكور ممن تتراوح أعمارهم بين (١٥ ـ ٢٤) سنة حسب أقسام المهن الرئيسة

الفئة العمرية	أقسام المهن الرئيسة							
	مهنة فنية وعلمية	مديرون إداريون ومديرو الأعمال	القائمون بالأعمال الكتابية وأمثالهم	القائمون بأعمال البيع	العاملون بالخدمات	الزراعة وتربية الحيوان	الإنتاج	المجموع
١٥-١٩	٤٦٨٦	١٧٩	٣٢٥٠	١٧٧١	٤٧٨٣٥	٥١٣٤	٣٠٩٠	٩٥٩٧٢
٢٠-٢٤	٥٤٦٠٦	٢٥١٨	٣٢٣٣٥	٧٩١٧	١٨٣٩٤٢	٦٠٤٧	١٧٤٣٨	٣٠٤٨٩٥
المجموع	٥٩٢٩٢	٢٦٩٧	٣٥٥٨٥	٩٦٨٨	٣١٧٧٧	١١١٨١	٢٠٥٢٨	ـ

ويتضح من الجدول (٩) أن أكثر المهن الرئيسة التي يعمل فيها الشباب السعودي من الذكور هي المهن الفنية والعلمية، وهي غالباً ما تكون متاحة لخريجي الجامعات والمعاهد العليا، ويليها في الأهمية الأعمال الكتابية أو ما يعرف بموظفي القطاع العام والموظفين الحكوميين، وفي المرتبة التالية الذين يعملون في قطاعات الخدمات، ويأتي من يعملون في مجالات الإنتاج المختلفة في المرتبة الرابعة. أما أقل المهن فهي المهن الإدارية العليا التي تحتاج إلى من يستطيعون اتخاذ القرارات وإدارة مجموعة من الموظفين والعاملين، وكذلك العاملون في قطاع البيع. ولايزال العاملون في قطاعات الزراعة والتربية الحيوانية؛ أي من يقومون على أعمال الأمن الغذائي، في أعدادهم لا بأس بها من السعوديين الشباب.

ويظهر أن تفسير هذه الاختيارات المهنية معقول، فكما نعلم جميعاً فإن زيادة أعداد الخريجين الجامعيين السعوديين تجعلنا نتوقع أن يحتلوا مراتب مرتفعة في شغل الأعمال المتاحة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الذين يعملون في القطاع الحكومي كموظفين، لكن الإحصائيات تبشر بأن الشباب السعودي لا يمانع ـ كما هو شائع ـ من الانخراط في أعمال قطاع الخدمات وكذلك في مجالات الإنتاج، وهذا أمر مشجع جداً. وفي نظرنا أن الشباب السعودي ازدادت أعداد العاملين منه في هذه المجالات كافة منذ إتمام التعداد الذي نعود إليه، وهذا مؤشر مهم في توضيح مدى مساهمة الشباب السعودي في القوة العاملة وفي مجالاتها المهنية المختلفة، مما يبشر بأن عملية سعودة أجزاء من القوة العاملة تسير في مسارها الصحيح.

وبطبيعة الحال يمكننا التأكيد على وجود علاقة بين الحالة التعليمية ونوعية المهن التي ينخرط فيها الشباب الذكور. ويتضح من الجدول (١٠) أن أعداد خريجي الثانوية والجامعات تزداد في المهن الفنية والعلمية العليا، وكذلك في الوظائف الحكومية والأعمال الإدارية العليا، وتقل في مجالات البيع وأعمال الزراعة والتربية الحيوانية، وكذلك في قطاعات الإنتاج الدنيا. أما قطاع الخدمات فإن الجميع يقبل عليه، ولكن بالضرورة تتفاوت نوعية الخدمات التي يقدم عليها كل فريق.

الجدول (١٠)

توزيع السكان السعوديين الذكور ممن تتجاوز أعمارهم ١٢ سنة حسب نوعية المهنة والحالة التعليمية

الحالة التعليمية	أقسام المهن الرئيسة						
	أصحاب مهن علمية وفنية	مديرون	أعمال كتابية	أعمال بيع	خدمات	أعمال زراعة وتربية حيوان	إنتاج
أمي	٦٩٩٦	٣٧٠١	٣٦١٢	٢٧٠٦٠	١٤٠٢٣٥	١١١٨١٢	٥٩٢٦٠
يقرأ ويكتب	٦٧٧٢	٦٣١٦	١٦١١٠	٢٢٠٦٢	١١٧٧٩٧	١٧٥٦٣	٤٣١٧١
ابتدائية	٦٩٢٦	١٠١٥٨	٦٠٠٤٤	٢٢٠٠٢	٣١٠٩١٢	٧٨٥٦	٥٦٧٤٧
متوسطة	٦٩٧١	٩٦١٢	٦٣٤٢٧	١٤١٥٦	١٥٤٣٥١	١٥٨٢	٢٢٩٧٦
ثانوية	٥٨٨٥٨	١٤٠٢٤	٧٢٣١٨	١١٥٩٠	٤٤٠٨٨	٧٨٥	١٧٧٨٦
دبلوم دون جامعي	٥٤٨٩٣	٢٩٠٩	١٠٩٢٣	١٣٩٦	٥٠٦١	١٣٦	٢٥٣٠
جامعي	٩٠١١٧	١٦٢٠٣	١٢٧٢٥	٤٠٥٤	٢٦٣٤٦	٢١٩	٩٦١
ماجستير	١٠٣١٠	٤٠٦٤	١٠٨٤	٤٠٤	٢٠١٩	٣٦	٥٦
دكتوراه	٥٨٤١	٧٢٣	٦٠	٤٤	١١٧	٢	٨

وإذا أردنا فهم الكيفية التي تتوزع بها هذه المهن الرئيسة حسب الحالة العلمية، فإننا ـ كما يوضح لنا الجدول (١١) ـ نجد أن من يعملون في قطاع الخدمات أغلبيتهم تعمل بأجر، ويليهم العاملون في المهن الفنية والعلمية، وبعدهم موظفو الحكومة، وبعدهم العاملون في قطاع الإنتاج. وفي الوقت نفسه نجد أن العاملين في قطاع الزراعة هم أقل فئة تعمل بأجر، ونجد أن غالبية العاملين في هذه الفئة هم أصحاب العمل، سواء كان عندهم عمال يعملون لحسابهم أو يعملون فيها وحدهم. ويصدق الحال على العاملين في قطاع الإنتاج، وخصوصاً في المجالات الدنيا من هذا القطاع، وكذلك على من يعملون لحسابهم، وهم كما هو متوقع من يعملون في قطاع البيع في شكل محلات أو بقالات أو مؤسسات تجارية. ويظهر أن هذه الأوضاع القائمة لا تحتاج إلى مزيد تعليل وشرح، فهذا هو الأمر المتوقع.

الجدول (١١)

توزيع السكان السعوديين الذكور ممن تزيد أعمارهم على ١٢ سنة حسب الأقسام المهنية والحالة العملية

أقسام المهن الرئيسة	الحالة العملية			
	صاحب عمل يوظف	صاحب عمل لا يوظف	يعمل بأجر	يعمل من دون أجر
مهنة فنية وعلمية	١٨٥٣	٦١٥	٢٤٥١١٨	١١٦
أعمال إدارية	٢٨٩٥٠	١٩٢١	٣٦٤٤٣	٣٩٦
أعمال كتابية ـ موظف حكومي	٨٩٣	١٥٣٧	٢٣٧٦٢٠	٢٥٨
أعمال بيع	٢٩٨٠٢	٤٠٤٨١	٢٠٠٦٦	٢٤١٧
خدمات	٢٢٢٤	١٦٠٦	٧٩٦٧٠٧	٢٨٩
زراعة	١٧٥٦١	٩٥١٥٢	١٧٦٠٥	٩٦٧١
إنتاج	٥٨٠٨	٣٥٩٤١	١٦٠٠٩٥	١٦٥١

أما فيما يتعلق بالتفاوت بين المناطق الإدارية في إقبال الشباب السعودي من الذكور على المهن الرئيسة المختلفة فإن الجدول (١٢) يوضح أن هناك تفاوتاً واختلافاً بين المناطق الإدارية فيما يتعلق بنزوح الناس وتفضيلهم للمهن الرئيسة، وربما عاد ذلك لنوعية الأعمال الفنية والعلمية وكذلك مجالات الخدمات والوظائف الحكومية التي هي الأبرز، وذلك واضح في منطقة الرياض ومكة المكرمة والشرقية، بينما نجد أن النشاطات المتعلقة بالبيع لها بروز خاص في منطقة مكة وبعدها الرياض. ونجد إقبالاً واسعاً في المناطق الريفية على الحقل الزراعي، والتربية الحيوانية في المناطق الإدارية ذات الطابع الريفي، والأمر كذلك واضح في الريف المحيط بالمناطق المكتظة سكانياً. وهذه الإحصائيات تعكس بدرجة عالية النشاطات والفعاليات الاقتصادية في المناطق، مما يدفعنا إلى إعادة النظر في أولويات التنمية في كل منطقة على حدة بحسب الظروف والسياقات القائمة والمتاحة.

الجدول (١٢)

توزيع السكان السعوديين فوق ١٢ سنة حسب أقسام المهن الرئيسة في المناطق الإدارية

المنطقة الإدارية	أقسام المهن الرئيسة						
	أعمال فنية وعلمية	أعمال إدارية	أعمال كتابية	أعمال بيع	خدمات	زراعة وتربية حيوان	إنتاج
الرياض	٦٣٩٢٤	٢٣١٩٧	٧٥٢٨٦	٢٠٦٩٥	٢٠٦٩٢	١٢٦٤٤	٣٣٣١٢
مكة المكرمة	٦٤٣٧٣	١٦٦٤٣	٦٢١٣٧	٢٩٤٤٤	١٧٤٥٤٨	٣١٠٣٠	٤٨٤٤٠
جيزان	١٣١١٠	٦٧٧	٥٢٧٨	٥٥٨٤	٢٩٢٩٥	٢١٠٧٨	٦٤٤٠
الشرقية	٣٤١٧٤	١٣١٧٩	٤٥١٦٤	٢٠٦٩٤	١٢٦٨٦٧	١٥٨٣٩	٦٣٨٨٠
عسير	١٧١٢٦	٢٤٥٣	١٠٦٤٦	٤٦٩٥	٧٢٨٥٧	٢٥٦٥٧	١٠٢٧٥
القصيم	١٥٨٤١	٣٣٩٢	١١٤٩٩	٦٥٣٤	٢٣٠٤٩	٩٩٠٨	٩٤٩٢
حائل	٧١٤٢	١١٤٦	٤٥٢٧	١٦٠٣	١٣٧٠٥	٨٠١٢	٣١١١
المدينة المنورة	١٥٩٢٠	٣١٥٨	١٤٢٨٦	٧١٦١	٤٠٥٣٠	٦٥٨٦	١٥٩٨٤
الباحة	٦٧٨٦	٩٢٢	٣٤٥٢	١٥٤٢	٩١٥٢	٢٠٧٠	٣١٥٣
الحدود الشمالية	١٤٠٤	٤٥٠	١٨٥١	١٠٢٢	١٧٨١١	١٤٦٩	١٥٠٦
تبوك	٣٣٠٣	١١٣٢	٤٧٤١	١٤٨٤	٥١٦٠٧	٢٢٤٥	٣٥٨٩
نجران	١٤٢٥	٦٤٤	٢٧٢٩	١٥٥٩	٢٠١٢٩	١٠٠١	٢٢٠٥
الجوف	٣١٥٦	٧١٧	٤٧١٢	٧٥١	١٤٤١٤	٢٤٥٦	٢١٠٨

البيئة السكنية التي يعيش في كنفها الشباب:

لا تقدم لنا إحصائيات التعداد صورة تفصيلية عن أوضاع الشباب في بيئتهم السكنية التي يمكن أن تعطينا صورة عن نوعية الوسط الاجتماعي والثقافي الذي يجد الشباب أنفسهم فيه. لكن مع ذلك تقدم إحصائيات التعداد صورة إجمالية لأوضاع السكن في المناطق الإدارية، وهي بذلك تقدم لنا صورة عامة عن نوعية المسكن. ويمكن أن نخلص من دراسة هذه الإحصائيات إلى أن المناطق الحضرية ذات المدن الكبرى مثل الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية نجد فيها انتشار الفلل والشقق، بينما في المناطق الريفية والحدودية

تقل الشقق ويزداد عدد الخيام وبيوت الشعر بل نجد الصناديق والعشش. ولكن فوق كل هذا يظهر أن قروض بنك التنمية العقاري ساعدت كثيراً على انتشار الفلل وبعض العمائر حتى خارج المدن المكتظة بالسكان، لكن تبقى الصورة الإجمالية على ما ذكرنا[٣].

أما فيما يخص مواد البناء، فإن إحصائيات التعداد أيضاً توضح[٤] وجود تفاوت في استخدام مواد البناء السائدة بين المناطق الإدارية، لكن إجمالاً وخصوصاً في المناطق التي توجد بها المدن الكبرى الرياض ومكة والشرقية يغلب استخدام الخرسانة المسلحة والبلوك/ الطوب، ويقل بشكل ملحوظ استخدام الحجر في المساكن، وهو يوجد بدرجة أكبر في منطقة عسير وجيزان، أما استخدام الطين فموجود في منطقة الرياض ونجران أكثر من أي منطقة أخرى. ويتضح من إحصائيات التعداد نفسها أن المساكن تميل إلى أن تكون كثافة السكان فيها عالية نسبياً؛ نظراً إلى كبر حجم الأسرة السعودية إجمالاً ، مما يعوق في أوساط اجتماعية واسعة الخصوصية المطلوبة للشباب في هذه المرحلة الانتقالية من حياتهم، وكذلك تشير الإحصائيات ـ وإن لم يكن بشكل واضح ـ إلى أنه في حالات واسعة يقطن في الوحدة السكنية أكثر من أسرة، بمعنى أن العائلة الممتدة لاتزال قائمة وخصوصاً في المناطق التي تميل إلى أن تكون ريفية أو مناطق الحدود والأطراف. وبطبيعة الحال تنعكس هذه الظروف السكنية المعيشية على حياة الشباب وتطلعاتهم لتحقيق الخصوصية والاستقلال بحياتهم.

أما فيما يتعلق بملكية المساكن، فإن التعداد يوضح[٥] بشكل إجمالي أنه في المناطق الحضرية الرئيسة الرياض ومكة والشرقية الأسر التي تسكن في مساكن مستأجرة تفوق قليلاً الأسر التي تملك المساكن التي تعيش فيها. وكذلك تكثر فيها الوحدات السكنية المقدمة لبعض القطاعات العسكرية والأمنية، وخصوصاً من الحكومة، ولكن في هذا المضمار هناك منطقتا تبوك

وعسير بهما الامتياز نفسه، لكن المساكن التي يقدمها أصحاب العمل لعمالهم تبرز منطقة الرياض ومكة والشرقية على الترتيب، على أن حائل وعسير والمدينة المنورة بها هذه الامتيازات وذلك ربما لكثرة العمالة الوافدة بها.

وتبقى مسألة ملكية السكن أوسع انتشاراً مقارنة بالإيجار في المناطق الإدارية ذات الطابع الريفي أو الحدودية، وربما كان ذلك لأن التوسع العمراني الحضري لم يبلغ ما وصل إليه الحال في المناطق ذات الكثافة السكانية الحضرية العالية التي نشهدها في مناطق الرياض ومكة والمدينة المنورة والشرقية. ويظهر أن هذا وضع طبيعي جداً حسب السوق العقاري والتطور المديني في المملكة، لكن ربما سينعكس ذلك على حياة الشباب المعيشية على وجه الخصوص، فمن الواضح أنه يعاني من ارتفاع العقار في المناطق الحضرية، ومن ثم يصبح طموح العديد منهم في امتلاك بيت خاص من الآمال الصعبة المنال، وتؤثر الإيجارات بشكل واضح وأحياناً كثيرة قاسٍ في حياتهم المعيشية والأسرية، وهو أمر سنعالجه بشكل أكثر تفصيلاً في فصلٍ لاحق.

أما بالنسبة للخدمات والمرافق العامة[٦]، فمن الواضح أن هناك تبايناً صارخاً بين المناطق الإدارية في المملكة، وهذا أمر نجد ما يؤيده في التعداد العام. فبالنسبة لتوافر المياه الصالحة للشرب نجد أن المناطق الحضرية – الرياض ومكة والشرقية والمدينة المنورة – لها حصة الأسد في توافر المياه من الشبكة العامة، وتقل في مناطق أخرى، وتصبح عزيزة ضرورية في مناطق ثالثة. وعلى العكس من ذلك نجد أن الاعتماد على المياه المنقولة بالسيارات (الوايت) واسع الانتشار في معظم المناطق، وهذه مياه غالباً ما يدفع المواطن للحصول عليها، بل قد يجد صعوبة وعنتاً لتوافرها بانتظام في معظم المناطق، لكنها أوضح في المناطق الأقل كثافة سكانية، ويحفر البعض آباراً من أجل الحصول على المياه، وهي سائدة في عسير وبعض القرى التابعة للرياض ومكة المكرمة، لكن لا تخلو منطقة دون اعتماد هذا الأسلوب؛ مما يجعل المواطنين

معرضين لشرب مياه ملوثة، ومن ثم التعرض للأمراض والأوبئة. وبطبيعة الحال يقضي السكان في هذه المناطق أوقاتاً طويلة من أوقاتهم ـ التي كان يفترض أن يوجهوا فيها طاقاتهم للارتقاء بمستوياتهم المعيشية والعملية والعلمية ـ لتأمين هذه الاحتياجات الضرورية. وبطبيعة الحال سينعكس ذلك سلباً على الشباب الذي يتطلع إلى مستوى معيشي أفضل!!

أما بالنسبة لخدمات الكهرباء، فيتضح لنا من التعداد[٧] ما ذكرناه نفسه عن توافر المياه، فسكان المناطق الحضرية الرياض ومكة والشرقية والمدينة المنورة تتوافر لعدد كبير من السكان خدمات الكهرباء العامة، وهي أقل تكلفة وخدماتها على مستوى عالٍ من الجودة، ومن ثم يمكن للسكان استخدام كافة الأجهزة الكهربائية، بينما نجد أن المناطق الريفية والحدودية تتوافر فيها الكهرباء العامة ولكن بدرجة أقل كثيراً، وتتسع رقعة الاعتماد على خدمات الكهرباء التي يتم حصولها من مولدات كهربائية خاصة، وهي ذات تكلفة عالية جداً ولا تعمل طوال النهار وعرضة لمتطلبات صيانة مستمرة، ومن ثم يقل استخدام الكثير من الأجهزة الكهربائية، مما يؤثر سلباً في مستوى حياة الأسرة، ويؤدي إلى عجز الشباب بخاصة عن القدرة على استخدام الكثير من وسائل العصر الحديث المهمة مثل الحاسوب والتلفاز ونحو ذلك. وهناك مناطق لا توجد بها كهرباء على الإطلاق، وتتمثل في القرى البعيدة عن العمران، وهي موجودة في المناطق الإدارية كافة، وهي بطبيعة الحال تحرم سكانها من وسائل عديدة تعتمد على التيار الكهربائي؛ مما يجعل شبابها عاجزين غير قادرين على الإفادة من وسائل حديثة قد تساعدهم على دخول العصر الحديث وما يقدمه من معرفة وفرص. وهؤلاء الشباب سيكونون بالضرورة غير قادرين على منافسة أترابهم ممن تتوافر لهم هذه الخدمات، ومن ثم يحرمون وبشكل فاجع من تكافؤ الفرص، ومن ثم تخلفهم تنموياً عن غيرهم من الشباب!

أما بالنسبة لصحة البيئة، وخصوصاً الصرف الصحي، فنجد أن الأمر

معقد جداً ؛ إذ يوضح لنا التعداد[٨] أن معظم المناطق الإدارية الآهلة بالسكان وغير الآهلة تعاني من عدم وجود شبكات واسعة للصرف الصحي، لكن مع ذلك تتفاوت المناطق، إذ هناك شبكات صرف صحي كبيرة في كل من منطقة مكة المكرمة فالشرقية فالرياض على الترتيب، لكن مع ارتفاع أعداد المنازل التي لا تزال تعتمد إما على بيارات خاصة وإما من دون صرف صحي. والصورة أكثر حدة في المناطق الإدارية الأقل كثافة سكانية، لكن بطبيعة الحال هي الأخطر في المناطق الحضرية بسبب ارتفاع الكثافة السكانية. وكما هو معلوم فإن مسألة الصحة البيئية تؤثر كثيراً مع المياه الصالحة للشرب في صحة السكان، ونظراً إلى وجود مشاكل هيكلية قد تعوق تنمية الشباب وتحد من طموحاتهم، وخصوصاً إن أخذناها مع عدم توافر المسكن المناسب أو عدم وجود فرص تعليمية عالية أو فرص عمل أيضاً، فإن ذلك يجعلنا نؤكد على ضرورة توفير هذه الخدمات والمرافق كوسيلة أساسية للاستثمار في الشباب من أجل تنمية مستدامة ومستقبل مشرق للجميع!

وتوضح إحصائيات التعداد[٩] بشكل تفصيلي مدى اعتماد الأسر على استخدام الطاقة الضرورية لتحقيق مستوى معيشي لائق يشكل البيئة الأسرية المحققة لنمو الشخص. ويتضح من الإحصائيات أيضاً[١٠] توزيع الغرف، ومن ثم توافر الخصوصية الفردية وتخصيص غرف مختلفة للاستخدامات المختلفة كالنوم والمعيشة والحمامات ونحو ذلك، وجميع هذه المرافق والخدمات مفيدة جداً لمستوى معيشي لائق.

وهكذا وبشكل إجمالي توضح لنا الإحصائيات أن الشباب الذكور تتفاوت أوضاعهم وظروفهم الحياتية، مما يعني أن بعض الشباب فرصهم أفضل من البعض الآخر حسب أوضاعهم الأسرية، وأين يقطنون، ونوعية المسكن والخدمات والمرافق المتوافرة لهم. وللوصول إلى تنمية مستدامة ومرتفعة المستوى للجميع ينبغي الاستثمار وبشكل سخي في بيئة الشباب حتى يتسنى

للشباب على وجه الخصوص السياق الاجتماعي الثقافي الدافع والمحفز لبذلهم جهودهم من أجل عطاء أفضل!!

وكما أوضحنا في بداية هذا الفصل فإن الشباب ـ بشكل عام ـ يشكلون فئة عمرية انتقالية، وخصوصاً من منظور إعالي. ونقصد بذلك أن بعض الشباب ـ مثلاً من (١٥ ـ ٢٠) سنة ـ لا يزال عدد كبير منهم يعتمدون كلياً في تصريف حياتهم اليومية على رب الأسرة الذي ينفق من جيبه ما يقيم أودهم ويمكنهم من الاستعداد تدريباً ورعاية وتأهيلاً لدخول المرحلة العمرية التي نسميها مرحلة الإنتاج والتي تبدأ من سن العشرين. وتلعب الأسرة والدولة والمجتمع بشكل عام أدواراً بارزة ومهمة في القيام بهذه المهام، لتسهيل المرحلة الانتقالية من مرحلة الإعالة إلى مرحلة الإنتاج. وبطبيعة الحال احتل موضوع الشباب مكانة مهمة في خطط التنمية التي اعتمدتها الدولة وسيلة للنمو المطرد[١١].

خطط التنمية والشباب:

تعكس خطط التنمية المختلفة طموحات واهتمامات الحكومة السعودية بشكل رسمي، وهي تشكل قاعدة معرفية لما تتطلع الدولة إلى القيام به لصالح البلاد والعباد، ومن ثم فإن مراجعة ما أوردته هذه الخطط يعكس ما تطمح الدولة إلى أن يلعبه الشباب في تنمية البلاد، وكذلك توضح ما تم رصده في الميزانيات المتكررة من أجل تحقيق ذلك. وفي هذا المقام سنقوم برصد بعض أهم معالم هذا الاهتمام بصورة تاريخية على مدى عقدين لتعرُّف أهم معالم هذا الاهتمام، وكذلك سنقوم بمراجعة عامة لأهم ما تحقق فعلاً من منجزات بناء على هذه الخطط التنموية مؤخراً.

وحتى يكون تناولنا وفق أحدث ما هو مخطط له سنبدأ باستعراض الخطط التنموية الصادرة منذ ١٩٩٠م. في خطة التنمية الخامسة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥م) نجد أن هناك اهتماماً كبيراً بالشباب في القضايا المتعلقة بالقوى العاملة. فتوضح هذه الخطة أنه «على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته

المملكة في تطوير وتنمية القوى البشرية على مختلف مستوياتها وفئاتها إلا أنه لا تزال هناك بعض القضايا التي تواجه القوى العاملة والتي تستوجب معالجات خاصة من قبل الجهات المختصة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف خطة التنمية الخامسة وبنجاح»[١٢].

وتفصيل الخطة: «حققت المملكة خلال عقدين من الزمن نمواً لم يسبق له مثيل في أعداد الملتحقين بكافة مراحل النظم التعليمية والتدريبية.. ولقد أدى هذا التطور السريع إلى بروز بعض المشاكل المتعلقة بضرورة تقوية النظم التعليمية والتدريبية وزيادة فعاليتها لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من القوى البشرية، والوفاء بما تحتاجه بعض الفئات الخاصة في المجتمع مثل المعوقين والأطفال الموهوبين، ومقابلة الاحتياجات التدريبية للشباب غير الملتحق بالمدارس»[١٣]. وتخصص بعد ذلك بالتوضيح المقصود من الاحتياجات التدريبية للشباب في شكل برامج من شأنها رفع كفاءة القوى البشرية ودراسة مدى الاستفادة من القوى العاملة، وخصوصاً ما يتعلق بتباينات الأجور والسعودة ومعلومات سوق العمل وخدمات التوظيف وزيادة فرص عمل النساء وإصدار سياسات جديدة من شأنها إتمام تنمية القوى البشرية على نحو يتفق مع التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والأساس التقني للمملكة، لذا فقد أوصت الخطة بجملة من السياسات التي من شأنها تحقيق ذلك[١٤].

وتناولت الخطة بشكل تفصيلي مسألة ضرورة مساهمة القطاع الخاص وقيامه بأدوار جدية في تنمية فرص الشباب؛ نظراً لتوافر العديد من فرص الاستثمار الجديدة المجزية، وهو أمر يتطلب إجراءات تنظيمية وإدارية جديدة وتعديلات هيكلية في العلاقات التنظيمية بين الحكومة والقطاع الخاص خلال فترة هذه الخطة حسب ما أورد نص الخطة بشكل تفصيلي[١٥]؛ حيث وعدت الخطة بأن نحو (٩٦٪) من نحو (٣٥٤٤٠٠) فرصة عمل سيستحدثها القطاع الخاص للسعوديين، بل وتوضح الخطة أن نحو (٥٧٤٨٠٠) من السعوديين

سيدخلون سوق العمل خلال الفترة (٩٠ ـ ٩٥م)، وسيكون هناك إحلال (٢٢٠٤٠٠) من العمالة السعودية محل عمالة وافدة، مما يدلل على أن من اهتمامات الخطة إعطاء فرص عمل واسعة للشباب السعودي من الجنسين. علماً بأن الخطة أوضحت توقع دخول (٦٠٠٠٠) من النساء السعوديات سوق العمل خلال فترة الخطة، ولنا أن نتخيل ما يترتب على ذلك من استقرار أسري واجتماعي إن تحقق[١٦].

وتوضح الخطة قيام تحولات جذرية في سوق العمل خلال العقدين الماضيين (السبعينيات والثمانينيات) من القرن العشرين مخلفة بذلك تغيرات سريعة وجذرية في الحياة العامة؛ فقد ازداد إجمالي العمالة بمعدل سنوي قدره (٨٪)، وانضم إلى القوى العاملة خلال هذه الفترة (٤,٣) مليون عامل، كما أن التحولات الهيكلية المكثفة التي شهدها الاقتصاد الوطني أدت إلى تغيرات جوهرية في التركيب القطاعي والمهني للقوى العاملة كما عرضنا في التعداد في أول هذا الفصل، وكذلك في تنوع جنسيات العمالة الوافدة إلى المملكة؛ مما أدى إلى قيام سوق عمل ذي منافسة عالية وحيوية محسوسة.

وتوضح الخطة: «ورغم تباطؤ مستوى النشاط الاقتصادي خلال الجزء الأخير من فترة خطة التنمية الثالثة وسنوات خطة التنمية الرابعة فقد ظلت فرص العمل متاحة للسعوديين الداخلين في سوق العمل، وإن تركزت تلك الفرص في القطاع الحكومي أكثر منه في القطاع الخاص... وفي الوقت نفسه ازداد مجموع أعداد العاملين غير السعوديين في الاقتصاد الوطني، خلافاً لما دعت إليه خطة التنمية الرابعة من تقليص حجم العمالة غير السعودية في المملكة.

إن المملكة في الوقت الحالي تمتلك تجهيزات أساسية حديثة، وقاعدة قوية للمرافق الصناعية، ونظاماً للتعليم والتدريب بلغت طاقته ما يقارب خمسة أضعاف الطاقة التي كان عليها قبل عشرين عاماً، ولهذا فليس من المستغرب في بيئة تتسم بالحركة والتطور المستمر أن تتغير خصائص القوى العاملة

المطلوبة ويتغير تبعاً لذلك حجم القوى العاملة السعودية وتركيبها، وقد أفضت تلك التغيرات السريعة في سوق العمل إلى اختلاف في التناسب في سوق العمل بين أحجام العمالة السعودية وغير السعودية، مما يمثل تحدياً مهماً في خطة التنمية الخامسة»[١٧].

وهكذا يصبح من الواضح أن من أهم أهداف الخطة الخامسة مساعدة ودعم الشباب السعودي ليدخل بشكل واسع وكبير سوق العمل مزوداً بالتعليم والتدريب الضروريين لنجاحه بل تفوقه في هذا السوق المنافس العالمي التركيبة، وهو أمر في غاية الصعوبة، وخصوصاً إن أخذنا في الاعتبار أن القطاع الخاص، وهو قطاع ربحي في المقام الأول، عليه أن يقوم بهذه المهمة العسيرة جداً!

لهذا كان من المتوقع أن تهتم الخطة بتقديم تفصيل مستفيض عن القطاع الخاص وإمكاناته للأخذ بأيدي القوى العاملة السعودية الشابة لدخول سوق العمل وإيجاد الفرص العديدة له. وتوضح الخطة أن القطاع الخاص قد نضج؛ فخطط التنمية السابقة مهدت لظهور قطاع خاص قوي وقادر على لعب أدواره التنموية.

وتوضح الخطة: أدت التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني خلال سنوات خطة التنمية الرابعة إلى تركيز توجهات القطاع الخاص نحو تنويع نشاطاته، إذ اتسع نطاق نشاطات القطاع الخاص، التي تركزت سابقاً في قطاعي البناء والتشييد والتجارة، لتشمل المشروعات الزراعية الرئيسة، كما ازداد عدد الشركات الصناعية، إذ ساعد إيجاد عدد من شركات الاستثمار الحديثة في السنوات الأخيرة، التي تعمل على حشد الموارد المالية لرجال الأعمال، وتجمع بين جوانب الفعاليات الرأسمالية وأساليب الاستثمار وتنمية المشروعات، على قيام هذه المشروعات الصناعية الجديدة... ومن شأن قطاع خاص قوي وفعّال أن يقوم فعلاً بإيجاد فرص عمل كبيرة ومتنوعة للقوى العاملة الشابة السعودية كما تتوقع الخطة الخامسة، وتوضح كيف أن أهداف التنمية العامة تدعم أهداف

القطاع الخاص من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية، وتوفير فرص عمل منتجة للقوى العاملة السعودية، وتوسع رأس المال الخاص في الاقتصاد الوطني، ودعم قدرة الاقتصادي الوطني على التكيف. وتقدم الخطة استراتيجية فعالة لتنمية القطاع الخاص على المدى البعيد من خلال عناصر رئيسة، هي: تشجيع مساهمة القطاع الخاص للدخول في نطاق أوسع من النشاطات، وتشجيع المنافسة بين المنتجين السعوديين، وتنمية الأسواق المالية المحلية، ودعم إمكانات القطاع الخاص في مجال الأعمال[١٨].

وتمضي الخطة للتأكد من وجود الآليات الممكنة لتحقيق ما تصبو إليه عملية التنمية، ومن ثم إتاحة الفرص للشباب لتقديم وجهات نظر تفصيلية عن فرص تنمية القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك فإن الخطة تعطي مساحة واسعة لموضوع تنمية الموارد البشرية، وخصوصاً السعودية، وتعمل على توجيه وتبصير القطاع الخاص بضرورة المساهمة في عملية التنمية هذه لصالح الجميع. وقد ركزت الخطة على موضوع التعليم بكافة أنواعه ودوره في تحقيق أهداف التنمية، وقدمت كل الإسقاطات الاحتمالية لما ستؤول إليه الأمور مع نهاية الخطة.

واهتمت الخطة بقضايا عدة، لعل من أهمها مسألة الفاقد التعليمي سواء كان بسبب الرسوب أو التسرب المدرسي أو بسبب انخفاض نسبة الفعالية الداخلية الكمية. وأكدت على ضرورة إعادة النظر في ذلك من أجل توفير القيادات التعليمية ورفع كفاءتها لتسهم بشكل جدي في القيام بما تتطلبه العملية التعليمية في مسألة التنمية، وضرورة إعادة النظر في طرق التدريس والمناهج من أجل أن تصبح أكثر قدرة على رفع كفاءة الخريجين. وتناولت الخطة مسألة ارتفاع أعداد الخريجين من المرحلة الثانوية وضرورة ترشيد ذلك حتى تكون مستوياتهم وفعاليتهم موجهة لمصلحة عملية التنمية، وكذلك أولت البيئة المدرسية والتدريبية اهتمامها من أجل أن يصبح المواطن السعودي

أكثر تأهيلاً وقدرة للمنافسة في سوق العمل وأفضل أداء ومن ثم تقبل عليه السوق المحلية. وفي هذا المضمار كانت توصيات الخطة تتناول ضرورة إعادة النظر في الهرمية التنظيمية للنظام التعليمي، وتحسين أحوال المباني المدرسية، وتحسين الخدمات التعليمية بما يهيئ للطلاب أجواء أفضل، والاهتمام بموضوع التعليم منذ مرحلة مبكرة، وتعليم الأبناء المهارات والقدرات التي تجعلهم أكثر قدرة على تقديم أفضل ما لديهم. وركزت الخطة على العلاقة المهمة بين التعليم والتأهيل للعب أدوار في عملية التنمية بشكل تفصيلي من حيث التدريس والبحث العلمي وغيرهما[١٩].

وتناولت الخطة فوق ذلك كله مسائل التنمية الاجتماعية سواء فيما يتعلق بالخدمات الصحية أو الاجتماعية بوصفهما استثماراً في المواطن ينعكس في قدرته على العطاء المتميز والجاد[٢٠]. وتناولت الخطة ضرورة اهتمام الحكومة بالمرافق والخدمات العامة بوصفها استثماراً لتحسين فرص التنمية الشاملة والرعاية الضرورية للمواطن السعودي القادر على العطاء والمساهمة الفعالة في تنمية وطنه. وأكدت الخطة أن كل هذه الجهود ما لم تهتم بالجوانب الثقافية المحددة للهوية الوطنية فإن التنمية لن تكون لصالح المجتمع، لذا ركزت الخطة على ضرورة التمسك بالقيم الدينية والأعراف والتقاليد المميزة لهوية البلاد والعباد.

وهكذا نجد أن الخطة الخامسة تشكل منعطفاً مهماً في وعي واهتمام الحكومة بالجوانب البشرية والإنسانية في عملية التنمية، وظهر فيها اهتمام يستحق الإبراز والإشادة بمسألة الشباب السعودي، وتقديم كل ما من شأنه أن يسهم في زيادة فاعلية مشاركته في عملية التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد.

يقودنا هذا التصرف إلى ما تقدمه الخطة السادسة (١٩٩٥-٢٠٠٠م) التي نفترض أنها تكمل ما تم بناؤه وتدشينه في الخطة الخامسة. ونلمح فعلاً مزيد

الاهتمام في هذه الخطة بمسألة تنمية الموارد البشرية، والتأكيد على محورية ومركزية دور المؤسسات التعليمية، سواء في التعليم العام أو العالي أو الفني والتدريب أو في العلوم والتقنية. ولقد تناولت الخطة بشكل تفصيلي مستفيض العلاقات والروابط بين عملية التعليم بوصفها تشكل استثماراً في رأس المال البشري والتنمية، وكيف أن التعليم يمثل العمود الفقري للنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، ويظهر هذا الاهتمام جلياً في الاعتمادات والمخصصات التي رصدت له في ميزانيات الدولة. وتبرز الخطة كيف أن قطاع التعليم العام يشهد نمواً مطرداً في أعداد الملتحقين به وخريجيه، ويصدق الشيء نفسه على قطاع التعليم العالي والفني والمهني. وتقدم الخطة الإحصائيات المنخفضة وإسقاطات لما ستؤول إليه الأوضاع أثناء تحقيق أهداف الخطة السادسة[٢١].

وتؤكد الخطة على موضوع التنمية الاجتماعية ومدى تحقيقها الخدمات الصحية والمرافق والخدمات وتقديم البرامج المختلفة للرعاية الاجتماعية التي من شأنها أن تحقق للمواطن أقصى ما يمكن تقديمه من الراحة والرعاية والدعم بحيث تمكنه من الإقبال على تقديم أفضل ما يمكنه في عملية التنمية[٢٢].

أما الخطة الخمسية السابعة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤م)، وهي الخطة الراهنة، فنجد أن هذه الخطة تفتح تطلعاتها من خلال التأكيد على محورية الأهداف الاستراتيجية العامة للتنمية التي سعت الخطط السابقة إلى إقامتها، وهي: الحفاظ على القيم الإسلامية وتطبيق شريعة الله والعمل على ترسيخها ونشرها، وبعدها الدفاع عن الدين والوطن والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد وتعزيز قيم الانتماء والولاء للوطن، ثم تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة.

ولقد أوضحت الخطة السابعة أن حرب الخليج عام ١٩٩١م كانت ذات تأثير سلبي في انتظام تفعيل الخطة الخامسة، وأجلت العديد من أهدافها،

الأمر الذي استدعى إجراء بعض التعديلات على أولويات الإنفاق الحكومي، وهذا بالضرورة أثر بدوره في استثمارات القطاع الخاص مما جعله أقل قدرة على تحقيق الطموحات المرجوة منه، لكن مع ذلك تستدرك الخطة السابعة موضحة أنه على رغم تلك الظروف فقد أحرزت خطة التنمية الخامسة تقدماً ملموساً في تحقيق أهدافها!

وتوضح الخطة السابعة أن الخطة السادسة، على رغم أنها أعدت في ظل ظروف محلية ودولية غير عادية نتيجة استمرار آثار حرب الخليج، بالإضافة إلى التطورات السلبية التي سادت خلال السنوات السابقة في سوق النفط العالمي، سعت إلى تحقيق أهدافها وبخاصة التركيز في ضرورة زيادة دور القطاع الخاص في تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على عائدات النفط. ولقد أكدت الخطة على تحقيق الأهداف الثلاثة التالية:

أولاً: تنمية القوى البشرية من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات ومؤسسات التعليم الأخرى والتدريب المهني والكليات التقنية مع التركيز على النوعية وتطوير المناهج في جميع مستويات التعليم والتدريب لتواكب متطلبات التنمية واحتياجات القطاع الخاص.

ثانياً: تحقيق الكفاءة الاقتصادية في القطاعين الحكومي والخاص؛ لأنها شرط أساسي لنجاح سياسات تنويع القاعدة الاقتصادية وترشيد الإنفاق الحكومي.

ثالثاً: تعزيز دور القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار لزيادة إسهامه في عملية التنمية من خلال السياسات والمبادرات التنظيمية والبدء في تنفيذ برامج التخصيص[٢٣].

من هذه الإنجازات والأوضاع انطلقت الخطة السابعة الراهنة مؤكدة ضرورة إعطاء مسألة تنمية الموارد البشرية اهتماماً مضاعفاً يتركز على تقديم كل الفرص الممكنة للشباب السعودي، فقدمت له كل فرص التعليم والتدريب

والتأهيل ليدخل في سوق العمل ممتلكاً المهارات والقدرات الضرورية لاقتحام هذا السوق، وكذلك فتح كافة الفرص له من خلال برامج السعودة والإحلال بما يمكِّن له فعلاً من دخول ميدان القوة العاملة دون عوائق تذكر.

ولكن الخطة توضح أن الإنفاق الحكومي في مجالات دعم التنمية قد اختلف وتفاوت من خطة لأخرى. وأوضحت الإحصائيات أن الخطة الثالثة حظيت بامتيازات واسعة وكبيرة من الإنفاق الحكومي في المجالات المختلفة: تنمية الموارد الاقتصادية والبشرية والاجتماعية والصحية وتنمية التجهيزات الأساسية (البنية التحتية). لكننا شهدنا تراجعاً واضحاً، ربما بسبب ظروف حرب الخليج، في الخطة الخامسة وكذلك الرابعة قبلها. لكننا في الوقت نفسه نلاحظ نمواً متطوراً في قطاع تنمية الموارد البشرية وإعداد الكوادر القادرة على العمل ودخول سوق العمل باقتدار، وهذا أمر بارز وواضح منذ الخطة الخامسة، إلا أننا نشهد نوعاً من الجمود في قطاع التنمية الاجتماعية الصحية وقطاع تنمية التجهيزات الأساسية، وهما قطاعان مهمان من أجل تنمية مستدامة[٢٤].

تأخذ الخطة السابعة في اعتبارها الأوضاع العالمية الراهنة، وتعمل على دخول معترك هذه الظروف والسياقات الدولية بما يسهم في تحقيقها أهدافها. ومن أهم الملامح الأساسية التي ترى الخطة أنها تشكل تحديات لها في هذه المرحلة من الألفية الجديدة:

- تنامي اتجاهات «العولمة» الاقتصادية المتمثلة في تزايد الاندماج والترابط بين أجزاء الاقتصاد العالمي وفعالياته المختلفة، وتنامي حجم المبادلات التجارية في ظل اتجاهات تحرير نظام التجارة العالمية.
- استمرار الثورة التقنية في مجال المعلومات والاتصالات وما يتمخض عنها من تطور هائل ومتصل في إمكانات معالجة البيانات والمعلومات وتخزينها واسترجاعها ونقلها وتدفقها محلياً وعالمياً بسرعة فائقة وتكلفة معقولة.

- بروز العلم والتقنية وسيلة ضرورية وحاسمة لتحقيق مكاسب اقتصادية في ظل تعاظم المنافسة على الصعيدين المحلي والدولي.
- عدم استقرار الأسواق العالمية للأوراق المالية والصرف الأجنبي والموارد الأولية وما يلازم ذلك من تذبذبات ـ ظلت تزداد حدة وتوتراً ـ في الأسعار والعوائد.
- ظهور المجموعة الأوروبية بعد الاتفاق على توحيد نظامها النقدي وبدء العمل بالعملة الأوروبية الجديدة «اليورو» في مطلع القرن الجديد بصفتها تكتلاً مهماً على الساحة الدولية بجانب التكتلات الاقتصادية الأخرى، وهي مجموعة دول أمريكا الشمالية (نافتا)، ومجموعة حوض الباسيفك (إيبك)[٢٥].

ومع أخذ هذه الظروف والأوضاع العالمية إجمالاً في الاعتبار فإن مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي بتاريخ ١٤٢٠/٣/٢٨هـ وبتوصية من مجلس الشورى في تاريخ ١٤١٩/٩/١٧هـ نصَّ على الأهداف العامة التالية لخطة التنمية السابعة:

- المحافظة على القيم الإسلامية، وتطبيق شريعة الله والعمل على ترسيخها ونشرها.
- الدفاع عن الدين والوطن، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد، وتعزيز قيم الانتماء والولاء الوطني.
- تطوير الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة ويسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي.
- توفير الروافد التي تجعل المواطن عاملاً منتجاً وقادراً على العطاء، والتوسع في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في قطاعات التعليم والصحة والخدمات مع التنوع في وسائل تحويلها وإدارتها.
- تنمية القوى البشرية والتأكيد المستمر على زيادة مشاركتها، ورفع كفاءتها عن طريق التدريب والتأهيل لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني، وإحلال القوى العاملة السعودية محل العمالة الوافدة.

- دفع الحركة الثقافية والإعلامية على المستوى الذي يجعلها تساير التطور الذي تعيشه المملكة.
- العمل على تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة وزيادة إسهامها في التنمية الوطنية.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تهيئة الاقتصاد الوطني للتعامل بمرونة وكفاءة مع المتغيرات والتطورات الاقتصادية والمستجدات الدولية.
- تخفيف الاعتماد على إنتاج النفط الخام وتصديره بصفته مصدراً رئيساً للدخل الوطني، والعمل على زيادة القيمة المضافة للمنتج من النفط الخام قبل تصديره.
- تنويع مصادر الدخل القومي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مجال الخدمات والصناعة والزراعة.
- تنمية الثروات المعدنية وتشجيع استكشافها واستثمارها.
- استكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة والمحافظة عليها وتطوير أدائها وأساليب تمويلها.
- الاهتمام بالعلوم والتقنية والمعلوماتية وتشجيع البحث والتطوير وتوطين التقنية.
- الاستمرار في حماية البيئة من التلوث وتطوير أنظمتها والاهتمام بحماية الموارد الطبيعية والحياة الفطرية وصيانتها.
- تعزيز التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطوير علاقة المملكة بالدول العربية والإسلامية والدول الصديقة بما يحقق المصالح المشتركة[٢٦].

ومن الواضح أن هذه الأهداف العريضة، التي تناولت موضوع القوى البشرية وتنميتها والتي كان محورها الشباب السعودي، تعد تطوراً مهماً في

أهداف الدولة، وما تقدمه الخطة من برامج واستراتيجيات تفصيلية يعكس ذلك بجلاء[٢٧].

ما قدمناه هو ما تطمح له الخطط التنموية، لكن بطبيعة الحال هناك عوائق وظروف قد تحول أحياناً دون تحقيق تلك الطموحات والتطلعات، لذا فإنه من المهم جداً مراجعة التقارير الدورية التي تقدمها وزارة التخطيط بعنوان: «منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام»؛ فهي تقدم ما تم إنجازه فعلاً. وربما عكس ذلك التقريران ١٩ و٢٠ اللذان تناولا على الترتيب ما تم إنجازه في (١٩٧٠ ـ ٢٠٠١م) وما تم إنجازه حتى ٢٠٠٢م. ويمكن الرجوع إلى هذه التقارير لمزيد من التفاصيل[٢٨].

خاتمة:

يمكن إجمالاً من خلال استعراض الخصائص السكانية والبيئة السكنية والاجتماعية للشباب السعودي من الذكور القول: إنهم يمرون بتحولات كثيرة مهمة تؤثر كثيراً في إمكانات مساهمتهم الجادة في عملية التنمية الاقتصادية، وكيف أن فرصاً جديدة عملت وتعمل الدولة على تقديمها لهم بما يسهم بشكل فعّال في إتاحة فرصة دخولهم سوق العمل والمشاركة الإيجابية فيه. فاستعراض أهداف واستراتيجيات خطط التنمية الأخيرة والتعرف على منجزاتها يؤكد أن الدولة أخذت تولي اهتماماً متزايداً وجاداً بقضايا الشباب بوصفهم ركيزة ومحور التنمية، والعاملين بجدية من أجل تحقيق تنمية مستدامة، والسواعد الجادة لتحقيق الطفرة الاقتصادية المنشودة من خلال التعاون مع القطاع العام والخاص في عملية استثمار جاد في رأس المال الوطني. بطبيعة الحال ـ كما سنوضح في فصول هذه الدراسة – هناك عوائق ومشكلات وظروف وسياقات تؤثر إيجاباً وسلباً في مسيرة الشباب بشكل عام، والشباب السعودي بشكل خاص، ستكون موضوع بسط ودراسة تفصيلية.

الهوامش

(١) وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية (١٩٩٢م)، الرياض: وزارة التخطيط، د. ت. علماً بأن كافة الجداول الإحصائية الواردة في هذا الفصل هي من هذا التقرير الرسمي.

(٢) نكرر هنا أن كل المعلومات الإحصائية المقدمة في هذا الفصل سواء في شكل جداول أو معلومات هي من «تقرير النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن» ما لم يشر إلى غير ذلك من مصادر.

(٣) انظر المرجع السابق، جداول الخصائص السكانية، الجداول: ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤.

(٤) انظر المرجع السابق، الجدول ٢١.

(٥) انظر المرجع السابق، الجدول ٢٣.

(٦) انظر المرجع السابق، الجداول: ٢٥، ٢٦، ٢٧.

(٧) انظر المرجع السابق، الجدول ٢٥.

(٨) انظر المرجع السابق، الجدول ٢٦.

(٩) انظر المرجع السابق، الجداول: ٢٧، ٢٨، ٢٩.

(١٠) الواردة في المرجع السابق الصادر عن وزارة التخطيط.

(١١) المقصود بخطط التنمية الخطط الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط السعودية التي غالباً ما تصدر في شكل تقرير تفصيلي. ولقد صدر إلى الآن سبعة إصدارات، واحد عن كل خطة لمدة خمس سنوات، بالإضافة إلى نحو عشرين إصداراً يقدم ما تم تحقيقه وإنجازه من الخطة سنوياً.

(١٢) انظر وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة، الرياض: وزارة التخطيط، ١٩٩٠م، ص ٩٧، ٩٨.

(١٣) المرجع السابق، ص ٩٨، ٩٩.

(١٤) المرجع السابق، ص ٩٩، ١٠٠.

(١٥) المرجع السابق، ص ١٨٣ ـ ١٩٥.

(١٦) المرجع السابق، ص ٩٨، ٩٩.

(١٧) المرجع السابق، ص ٣٠٥.

(١٨) المرجع السابق، ص ١٤٨.

(١٩) المرجع السابق، ص ١٤٨ ـ ١٥٠.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٣٠٥ ـ ٣٢٠.

(٢١) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة، الرياض: وزارة التخطيط، ١٩٩٥، ص٨٧ ـ ٩٩.

(٢٢) المرجع السابق، ص ٢٩٥ ـ ٣٣٤.

(٢٣) وزارة التخطيط، خطة التنمية السابعة، الرياض: وزارة التخطيط، ٢٠٠٠م، ص٣٦، ٣٧.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٣٩.

(٢٥) المرجع السابق، ص ١١١، ١١٢.

(٢٦) المرجع السابق، ص ١١٣، ١١٤.

(٢٧) ما قُدم يمثل الطموحات، والسؤال: ماذا تحقق فعلاً وتم إنجازه؟

(٢٨) وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام، الرياض: وزارة التخطيط، الإصدار التاسع عشر، ٢٠٠١م. وكذلك وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام، الرياض: وزارة التخطيط، الإصدار العشرون ٢٠٠٢م.

الفصل الثالث
البطريكية والشباب في مجتمع انتقالي

مقدمة:

يوصف المجتمع العربي وتوصف ثقافته في أعمال العديد من الدارسين الأنثروبولوجيين بأنه مجتمع تقليدي متدين، وأن الغالب على أمره أنه مجتمع لايزال يعيش ما يعرف بالمجتمع البطريكي، أي المجتمع الذي تكون فيه السلطة المحورية هي سلطة الأب الأكبر، سواء كان الأمر على مستوى المجتمع/ الدولة أو على مستوى الأسرة أو الحياة الخاصة، ويؤكدون أن الشخصية العربية تتشكل الأنا فيها حول اعتصام الذكور بهذه السلطة والعمل على تمثلها، وفي الأوقات جميعها الإذعان والاستسلام لجبروتها والرضى بها. ومن أبرز مظاهر المجتمع البطريكي بروز سلطة الذكورة واحتلالها مركز الصدارة، وقيام هرمية قيمية تبرر هذه السلطة وتسندها. ولقد نظّر العديد من دارسي الشرق أسباب انتشار وتمكّن هذه الصفة في المجتمعات الآسيوية عموماً والمجتمعات العربية خصوصاً. ولقد نظر الماركسيون بشكل أساسي انطلاقاً مما سموه أسلوب الإنتاج الآسيوي الذي ولّد بالضرورة أشكالاً من العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع تتكرر وتنعكس صورتها في حياة الوحدة الأسرية[1]. ولقد ربط بعضهم هذه الخاصية بوجود المجتمعات المائية أو الهيدولوجية التي تقوم فيها حياة الناس حول الأودية الفيضية حتى تولّد ما يعرف بالمستبد الشرقي أو إجمالاً الاستبداد الشرقي، الذي يتدرج من السلطة الأبوية المركزية للدولة إلى السلطة الأبوية داخل الأسرة[2]. ويؤكد البعض أن الحياة الرعوية تؤسس لما يعرف بالانقسامية من حيث التركيب الاجتماعي، وعلى رغم أنها قد تظهر نوعاً من المساواة الرومانسية في المجتمعات البدوية الرعوية، لكن مع ذلك تميل القيم والأعراف المتوارثة على احترام وتقدير كبار السن، وكذلك رؤساء العشائر، وتجعل لهم

المنزلة المتقدمة، ومن ثم تقدم شكلاً آخر من أشكال هذه السلطة الأبوية[٣].

ويعد هشام الشرابي[٤] من أبرز المنظرين العرب المعاصرين القائلين بمحورية البطريكية الجديدة التي رسمت وأسست لعلاقات القوة بين أفراد المجتمع العربي الحديث، وكيف أن تسلط مجموعات محدودة بقوة واسم التقاليد أصبحت قادرة على الاستيلاء على السلطة والثروة والقرار على كافة المستويات والأصعدة، حتى لم يعد ممكناً للمجتمع العربي تنسم إمكانات الحرية والتقدم دون تجاوز بل وتحطيم هذه البنية الاجتماعية الثقافية. وتؤكد سعاد جوزيف[٥] على مستوى العلاقات الأسرية أن المرأة تساعد على إعادة إنتاج واستمرار تأكيد السلطة الأبوية الذكورية عن طريق إيمانها بأنه في محاولتها (أي المرأة) في أن تكون محبوبة ومقبولة وليست خارجة أو ثائرة ضد النظام الاجتماعي الثقافي ما يجعلها تعمل على حماية النظام واستمراريته، على أساس أن ذلك سيزيد من قربها وقبولها من أفراد المجتمع، إذ إن المجتمع يعاقب ويردع بشدة كل من تسول له نفسه الخروج على قواعد وترتيبات السلطة فيه. أما الدارسة التركية دينيز كونديواتي[٦] فإنها تبرر مشاركة المرأة إعادة إنتاج علاقات السلطة الأبوية وتفردها بالسلطة بأنه طموح المرأة، بالصبر والوقت، أن تصبح في يوم ما زوجة أو المرأة التي خلف الأب الأكبر صاحب السلطة المطلقة التي تسندها قيم وأعراف المجتمع وتقدم لها كل التبريرات القيمية المؤكدة على سيادة السلطة التقليدية للأب الأكبر أو للزعيم على من حوله، ومن ثم تبرير استخدامه للسلطة المطلقة وفرضها على من حوله الذين لا يملكون من حق سوى القبول والإذعان، وإلا كان نصيبهم القهر والتهميش والاستنكار من المجتمع وثقافته، والأمر يكون أكثر وضوحاً في حالة الأنثى التي لا تجد دعماً ولا عوناً يساند تطلعها لإبداء الرأي من خلال قيم وأعراف وتقاليد المجتمع. فالسلطة الأبوية ترى أنها تحمي وترعى أفراد المجتمع كافة، وخصوصاً المرأة المخلوق الضعيف العاجز عن حماية نفسه، وأن

السلطة الأبوية بما لها من نفوذ وإمكانات مادية تعمل جاهدة على تقديم كل أنواع الدعم والمساعدة لرعاياها، ولكن في الوقت نفسه يقوى نفوذها على الهيمنة والتسلط على هؤلاء الرعايا من خلال مزيد اعتمادهم وحاجتهم لها.

ولقد تضافرت عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية بل وسياسية ودينية على اتساع نفوذ هذه السلطة وجعلها تستمر فترات طويلة، مما مكّنها من تشكيل البناء الاجتماعي الذي يكفل لها الاستمرارية والقوة. ولتوضيح ما نقصد علينا أن نتذكر أن الحياة الاقتصادية في مجتمعاتنا حتى وقت قريب في الحضر والريف كانت تدور في فلك حياة العائلة، والمالك الأساسي للثروة العائلية هو الأب الأكبر، وهو الذي يديرها، ويعمل الأبناء وبعض الأقارب عنده، وهو الذي يقرر كيف يتصرف في هذه الثروة، وعلى رغم أن الجميع قد يعملون معه وعنده إن كان صاحب مزرعة أو متجر أو ورشة إلا أنه هو الذي ينفق على الجميع ويعيشون في إطار ثروته. وهذا خول الأب الأكبر صاحب السلطة المطلقة أن يهيمن ويسيطر على أهم القرارات العائلية التي تخصه أو تخص رعيته من الأبناء والأقارب. وتعزّز الحياة الاجتماعية في شكل تربية ورعاية وكذلك تغذية وإسكان، وفي مرحلة لاحقة اختيار الزوجة المناسبة للأبناء وإسكانهم داخل إطار بيت العائلة إلى مزيد من السيطرة والنفوذ لهذه السلطة، فهي التي تقدم كافة متطلبات الحياة الكريمة وتكفل مستقبلاً أن يرث الأبناء حسب ترتيب أعمارهم، وربما انقسامهم إلى أسر أصغر فيتولى كل واحد منهم المسؤوليات نفسها ومن ثم السلطة والنفوذ والهيمنة. وتؤكد القيم الثقافية والدينية على أهمية الخضوع والاستسلام لسلطة الوالدين، وخصوصاً الأب، إذ إن هذا أمر يحث عليه الدين، ويعطي الوالدين حقوقاً كثيرة على الأبناء الذين من المفترض أن يدينوا بالكثير والكثير لوالديهم، ومن يخرج على طاعة أوامر والديه، لأي سبب كان، يعد عمله عقوقاً ونكراناً للجميل؛ مما يؤلب عليه أهل وطنه الذين يرون أنه ارتكب من الآثام والخروج

على القيم والأعراف والتقاليد المتعارف عليها ما يجعله منبوذاً غير مرغوب فيه من طرف معظم أفراد المجتمع!!

والبناء الاقتصادي الاجتماعي التقليدي يقلل من فرص الاستقلال الفردي، ففرص العمل المربحة تقتضي التآزر والعمل مع العائلة، وإلا كان على الفرد أن يعمل أجيراً بدخل لا يكاد يسد رمقه، وكذلك يحتاج الفرد بشكل دائم إلى مؤازرة ودعم من جماعة تتضامن معه انطلاقاً من مبادئ تجعلها تنصره وتنتصر له في كافة الأحوال، وهذا لا يظهر بالشكل المطلوب سوى في العصبية العائلية أو العشائرية، ومن ثم فإن التسليم للسلطة الأبوية أمر كانت دواعيه ومبرراته عديدة وقاهرة وملزمة.

بدايات ظهور التحولات للمجتمع الانتقالي:

لكن مع منتصف القرن التاسع عشر، وسيطرة القوى الغربية الاستعمارية وتغلغلها في معظم الأقطار العربية، أصبحت هذه البنية الاجتماعية التقليدية العربية – التي كانت سائدة في غالبية المجتمعات الإنسانية – تواجه تحديات جديدة، لعل أول ما تأثر فيها أسلوب الحياة في المدينة العربية التي تدهورت العديد من مؤسساتها الاجتماعية التقليدية وحلت محلها مؤسسات جديدة فرضتها الهيمنة الغربية، وكانت هذه التغيرات الجديدة تفترض أدواراً ومبادرات فردية أكثر منها عائلية؛ إذ لم تعد عمليات الإنتاج وفرص العمل داخل إطار العائلة وإنما ظهرت فكرة إمكانية العمل في كافة القطاعات لدى شركات محلية أو دولية تعطي أجوراً، ظهرت كما لو أنها مغرية على المستوى الفردي مقارنة بما كانت عليه، وإجمالاً تمكنت من تحطيم احتكار العائلة لتنظيم العمل على أساس عائلي، واعتمدت فكرة العمل الفردي، ومن ثم الدخل الفردي في شكل أجور فردية. وفتحت أساليب الإنتاج والعمل الجديد فرص الحراك الاجتماعي الفردية، انطلاقاً من معايير المهارة والقدرة والمزايا العلمية أو سواها، مما ميز الأفراد بعضهم عن بعض. وهكذا وجد الأفراد أن بإمكانهم تحسين ظروفهم

وأوضاعهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية بالتدرج بعيداً عن سلطة وإرادة العائلة. ويوضح ليرنر[٧] في دراسة للمجتمع الشرق أوسطي كيف أن الحياة الحضرية بمؤسساتها الحديثة وطرائق وأسلوب العيش ونوعيات الخبرات والمشاركات التي وجد الناس أنفسهم مجبورين على التكيف معها جعلتهم يواجهون خيار الحداثة الغربية بشكل يومي، مما ألحق بحياتهم العديد من التحولات والتغيرات الجذرية. لعل من أبرز هذه التحولات التحول التدريجي في بنية الأسرة التقليدية من أسرة ممتدة تضم أكثر من جيل ويسيطر عليها الأب الأكبر إلى ما يعرف بالأسرة الزواجية أو النواة التي يستقل فيها الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين في وحدة سكنية مستقلة. إن هذا التحول ألحق ضربة قاسية بأسلوب الحياة التقليدية، وأكد على أهمية ومحورية الحياة الفردية عند الأبناء، إذ مع التحول إلى الأسرة النواة ومسؤولياتها أصبح من المهم أن يتصدى الأب لكافة المسؤوليات دون الاعتماد التدريجي على السلطة الأبوية التقليدية، وربما أيضاً خسر أنواعاً مختلفة من الدعم. وكذلك كثير من التقاليد والأعراف والقيم التي كانت تنتقل بين الأجيال في إطار الأسرة الممتدة التقليدية لم تعد قائمة، وعلى الأسرة الصغيرة أن تتعلم مع أبنائها كيف يواجهون متطلبات الحياة الحضرية القاسية والدائمة التغيرات والمتطلبات.

لكن حسب ما يراه ليرنر فإنه على الرغم من التحولات والتغيرات التي حلت بالسكان بسبب الحياة الحضرية والعمل في المؤسسات الصناعية والحديثة إجمالاً والانخراط في العديد من النشاطات السياسية والاجتماعية والثقافية التي عملت بدرجات متفاوتة في معظم الدول العربية على تغيير الحياة التقليدية وقيمها ولو شكلياً إلاَّ أن المجتمعات العربية لم تتمكن من الخروج من شرنقة أساليب وقيم المجتمع التقليدي كلياً، ولاتزال بعض الملامح الثقافية هي أقرب إلى سمات المجتمع التقليدي منها إلى المجتمع الحديث، وهذا ما جعله ينعتها بالمجتمعات الانتقالية. ويعود السبب في نظره إلى أنه

على رغم تعرض المجتمع للكثير من معطيات المجتمع الحديث إلا أن الفرد الشرق أوسطي عاجز عما سماه التقمص الوجداني[٨] Empathy؛ أي أن يستطيع وضع نفسه في موضع الآخر المقابل، ويعمل فكره ليفهم كيف يفكر ذلك الآخر، ومن ثم كيف يمكن التعامل معه، وأيضاً أن يتصور ماذا كان بإمكان ذلك الآخر أن يفعل لصالح الجميع. ومن الأمثلة التي قدمتها دراسة ليرنر لتوضيح ما يقصد أنه سأل أفراد العينة التي درسها، وهي لبعض الفلاحين: «لو أصبحت وزيراً للزراعة، ما الإصلاحات والبرامج والسياسات التي ترى من الضروري تبنيها لرفع كفاءة الإنتاج الزراعي؟». ويوضح ليرنر أن معظم من وجه إليهم مثل هذه الأسئلة استنكروا أن يكونوا في موضع المسؤولين المهمين لتغير حياتهم وحياة المجتمع، وغالبيتهم عجزوا تماماً عن أن يفكروا أو حتى يتصوروا سياسات وبرامج عامة لإصلاح أوضاعهم تعود بالخير لهم وللمجتمع، ولعل ذلك مرده إلى تعودهم أن الأب الأكبر كان هو الوحيد الذي عليه أن يفكر ويتأمل فيما فيه مصلحة الجميع، وكل ما في وسعهم هو إيمانهم بأنه حريص على مصالحهم، حتى لو كان الواقع لا يؤكد هذا. ويرى ليرنر أن أساليب الحياة التقليدية تمكن من التقليد والعمل على استنساخ ما يعمله الآخرون، لكن عملية التحديث تحتاج لأكثر من مجرد التقليد، تحتاج إلى التقمص الوجداني للتدافع والمواجهة مع القوى المتضاربة المصالح في المجتمع، وكيفية إدارتها بما يعود للصالح العام، وليس مجرد عنف وحزازات وثأرات متبادلة بشكل غير عقلاني، وكذلك تحتاج إلى أخذ المبادرات العقلانية القائمة على تفكير وتأمل عقلاني رشيد يأخذ في حسبانه بطبيعة الحال المكاسب والمخاطر واحتمالات الخسائر على المستويين الشخصي والمجتمعي، وتغليب المصلحة الطويلة المدى على المكاسب العاجلة ذات النتائج الكارثية على المدى البعيد. ولقد أدت دراسة ليرنر إلى مزيد من الدراسات في الثمانينيات دارت حول كيف يصبح المجتمع مجتمعاً حديثاً، ولعل محاولات أنكلس وسميث ومن قبلهما رستو وماكلالن

وغيرهم كثير قد ربطت في وصفاتها عملية التحديث بنماذج المجتمعات الغربية عموماً والمجتمع الأمريكي على وجه الخصوص، حتى إن بعض الدارسين جعل مفردة التحديث توازي التغريب أو الأمركة. ولقد تمكن المد اليساري والاشتراكي، وكذلك حركات التحرر القومية منذ الستينيات، من أن يقدم من النظريات والأفكار ما يعارض ويصادم هذه التنظيرات والأفكار، وظهر على وجه الخصوص ما عرف بمدرسة «التبعية»، وهي تؤكد على أن ما يعيق إمكانية نمو وازدهار المجتمعات التقليدية ليس شروطاً أو معيقات اجتماعية أو ثقافية أو حتى اقتصادية محلية، وإنما هي أنواع من التدخلات الخارجية السياسية التي تفرض على المجتمعات الثالثية ألواناً من سياسات التهميش والتطويق والهيمنة والاستغلال والابتزاز، وذلك عن طريق علاقة إمبريالية تفرض بالقوة العسكرية أو المالية أو التقانية على البلدان الثالثية أن تكون أقماراً تدور في فلك المراكز الصناعية الإمبريالية[٩].

ولقد ركز أصحاب هذه المدرسة على نوعية العلاقات غير المتكافئة بين المراكز الصناعية الإمبريالية ودول الأطراف المدجنة والمستغلة، حتى أصبحت مجرد أسواق للسلع والخدمات التي تصدرها المراكز، أو مزارع أو مناجم للمواد الخام والأيدي العاملة المنخفضة الأجور، ولكنها في كل الأحوال تابعة لسلطة الشركات العابرة للقارات التي تعمل لمصلحة وسلطة قوى المركز. وفي نظرهم هذه العلاقات كرست مزيداً من التبعية وفرضت سيادة أساليب من الحياة والتنظيم الاجتماعي بشكل جذري.

واقع المجتمع الانتقالي:

تحلى المجتمع السعودي في العقود الأربعة الماضية بوتيرة متباينة مختلفة من مرحلة لأخرى خلال: قبيل مرحلة الطفرة الاقتصادية فيه قبل السبعينيات الميلادية، ثم فترة الطفرة والتحولات الكبيرة التي صاحبتها ولاتزال سواء في التركيبة السكانية أو في التعرض والتعرّف على أساليب حياة ومعيشة مختلفة

كما سنوضح لاحقاً. بعد ذلك مرحلة ما بعد منتصف الثمانينيات، وأخيراً مرحلة العولمة. وهذه التحولات تمكنت من إحداث تغيرات عميقة وشكلية في أساليب الحياة وفي ثقافة المجتمع طالت كافة أوجه وجوانب الحياة اليومية، حتى أصبح من الضروري إجراء مقابلات ومقارنات بين ما آلت إليه الأمور وما كانت عليه[١٠]. والفروق ليست فقط بين الأجيال التي أصبحت تنتمي لمراحل زمانية ثقافية مختلفة تماماً، وإنما كذلك لامست أساسيات جوهرية تتعلق بنظرة وأسلوب تعامل الأفراد في الحياة وكيفية العيش ابتداء من إيقاع الحياة المعيشية اليومية إلى أسلوب العيش والمأكل والملبس والتفكير والتنظيم الاجتماعي، ولن نكون مبالغين إن قلنا: إننا في غضون أقل من أربعة عقود مررنا بتحولات وتغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وما يترتب عليها في كل جوانب الحياة أكثر وربما أعمق أثراً مما عاشه مجتمعنا لمئات السنين، وكانت سرعة التحولات وتعاقبها وتلاحقها يفوق أي من التغيرات التي غالباً ما تمر بها الأمم والثقافات. صحيح أن العصر الذي نعيشه أيضاً هو عصر التحولات الثقافية والتقانية السريعة، وعصر تحولات سياسية واسعة من خروج من الاستعمار التقليدي فالحرب الباردة فالهيمنة الأمريكية المطلقة على الصعيد السياسي، وعصر الاكتشافات والاختراعات المتعاقبة وخصوصاً في مجالات الاتصال والتواصل، وما يترتب على ذلك في أسلوب الحياة الاجتماعية وإيقاعاتها السريعة. ولقد وجدنا أنفسنا، وكان مجتمعنا محافظاً فقيراً هامشياً معزولاً، في وسط كل هذه التحولات. صحيح أننا كنا ولا نزال مطمئنين إلى صلاحية قيمنا وأعرافنا ومعتزين بأنفسنا ونظامنا الاجتماعي والثقافي، ولقد رسخ قناعتنا هذه تزامن انتشار التعليم العام والتنمية الشاملة التي طالت معظم أرجاء البلاد، بالإضافة إلى ازدهار اقتصادي غير مسبوق وإنفاق رشيد غيّر كثيراً من حياة المواطن والمقيم ورفع من مستوى المعيشة من ناحية، وتميز الثقافة المحلية ولو شكلياً بالمحافظة على القيم والتقاليد، بل

وانتعاش التيار الديني الذي أخذ في العقدين الأخيرين يتصاعد أثره وتأثيره ليس فقط في عالم القيم والتقاليد وتوجيه سلوكيات المجتمع، وإنما أصبح يتدخل، بسبب تنوع اتجاهاته وتباينها، ليصبح تياراً سياسياً يتدخل في قضايا عديدة منها القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع.

إن هذه التحولات المتعاقبة لا شك أنها أثرت أحياناً في ترسيخ بعض الخصوصيات والتقاليد، وإن أخذت أشكالاً جديدة تتناسب مع ظروف وأوضاع المجتمع، لكن أيضاً وعلى رغم ذلك تعرض المجتمع في جوانب معيشية مادية وثقافية إلى تغيرات ربما من المستحسن الوقوف عند بعضها. فالمجتمع السعودي لم يعد مجتمعاً فقيراً أو هامشياً أو معزولاً في حدود الثقافة الإقليمية، بل على العكس من ذلك أصبح مجتمعاً متعدد الإثنيات ويوجد على صعيده أطياف لا متجانسة من التقاليد والأعراف بل والملل والنحل، يحترم أصحابها دين وعقائد البلاد، لكن مجرد وجودهم يقدم أدياناً وأجناساً ذات ثقافات يمكن أن نتعرف إلى شذرات منها. بالإضافة إلى ذلك أصبح المواطن السعودي أكثر قدرة مالياً للاستمتاع بالعديد من الكماليات ومتع الحياة الاستهلاكية والسفر والتعرف إلى العالم، وارتياد المطاعم المختلفة في كافة مدن وبلدات المملكة، وأصبح الانتقال بين المناطق المختلفة سهلاً ميسوراً؛ مما وسّع من آفاقه ومكّنه من التعرف إلى أوجه من أساليب الحياة لم تكن متاحة له من قبل داخل وطنه، إضافة إلى اللاتجانس الذي تعوَّد عليه من العمالة الوافدة أو ما يتعرف إليه أثناء السفر، ولا شك أن كل هذا خلق لديه استعدادات جديدة لتقبل الاختلاف، حتى لو أصر على المحافظة والتقيد بالتقاليد فمن يعيش بينهم ومعهم أحياناً كخادمة أو سائق أو موظف ونحو ذلك يحملون مزايا مختلفة بعضها مقبول وبعضها مرفوض، لكن هناك الكثير مما هو موضع تساؤل وتردد!!

والفرص التي أصبحت متاحة زادت من الفروق بين الأجيال داخل البيت

الواحد، فما هو متاح للأبناء قد لا يكون حتى في أحلام الأجيال السابقة، أي أن دراسة أولية ستوضح لنا كيف أن هناك أعداداً كبيرة وواسعة من المتعلمين تعليماً جامعياً أو ذوي التخصصات والمؤهلات المهنية الحديثة هم في الواقع نتاج تربية آباء وأهل من الأميين وبسطاء الناس. ومن ثم فإن التفاوت المعرفي والمهني بين الأجيال واسع وكبير، لكنه لن يكون كذلك بالنسبة للأجيال القادمة التي سيعرف الجيل المتعلم والمدرك للفرص الحديثة كم هي مهمة وأنه من الضروري أن يحظى الأبناء بهذه الرتب العالية والآفاق الواسعة، ولا يرضون بأهداف تقليدية أو متواضعة. ومن الواضح هنا الاختلافات المحتملة بين توقعات وطموحات الأجيال المختلفة، وكذلك طرائق وأساليب الإعداد للاستفادة من تلك الفرص والإمكانات.

وعلينا أن نتذكر أن قيم السلطة الأبوية التي تعطي أولوية كبيرة إلى تماسك اللحمة أو العصبية العائلية وتعوض بنشاطاتها الجماعية عن الفروق الفردية لا يمكن أن تصبح ذات فاعلية وجدوى في ظل التحولات أو الفرص الجديدة ذات الدافعية الحديثة القائمة على التأكيد أولاً على أهمية الفردية في نظامها للحوافز والنجاح، وتأكيدها على أن سلم الحراك الاجتماعي إنما يتمركز أساساً على القدرات والمهارات المكتسبة القابلة للزيادة والنقص حسب نظام تنافسي شرس، وليس على أساس السن أو اعتبارات عاطفية أو نحو ذلك، هذا على الأقل في الإطار العام، فالكفاءة والحصول على الشهادات واحترام الإنجازات والقدرات الفردية تعد أمراً محورياً في الحياة الثقافية، وهي تتيح بذلك الفرص لأعداد كبيرة من المغمورين أو من ليست لهم «عزوة» أو عصبية اجتماعية لتحقيق درجات لا بأس بها من النجاح على رغم وجود قيم تقليدية تعارضها.

وفي هذا المجال تصبح دافعية التفوق الفردي قوة مهمة ومعترف بها قد تدفع الفرد للاستقلال بحياته مثل الابتعاد عن مسكن الأهل، بل حتى عن

مدينته التي ولد فيها، من أجل فرصة أفضل أو منصب أعلى، وقد يُشغل الفرد بسبب نجاحاته الفردية عن الكثير من واجباته العائلية التقليدية، ويظهر أن نجاحه أصبح قيمة معتبرة في المجتمع وعند أفراد عائلته، إذ يلتمسون له العذر إن قصر أو عجز عن القيام ببعض الأدوار الثقافية المطلوبة تقليدياً، وتعتز الأسرة أو العائلة أحياناً كثيرة بنجاح أحد أبنائها وإن كان هذا النجاح أو التفوق لا يخص أحداً سواه، وربما لا يعود بفائدة مالية أو معنوية على أحد من أفراد عائلته، لكن يبقى التفوق والشهرة والبروز قيمة اجتماعية مهمة، وهي تختلف عن المكانة الاجتماعية التقليدية المتوارثة، فما نتحدث عنه يدور حول الإنجازات والنجاحات «الفردية».

ويظهر أن مسألة احترام كبار السن بالصورة والأسلوب الذي كان سائداً في الثقافة المحلية تعتوره اعتلالات كثيرة؛ فلم يعد كبير السن هو صاحب السلطة المطلقة، السلطة الأبوية التقليدية، سوى في بعض الأوساط التقليدية المحدودة، وربما من منطلق ديني أو خصوصية ثقافية، لكن كبير السن صاحب الثروة والنفوذ المالي له مكانة مرموقة، لكنها تقوم على أساس إمكاناته المالية أكثر من أي اعتبارات أخرى. بطبيعة الحال، لا يزال كبير السن موضع احترام وتقدير نسبي؛ فهو غالباً ما يكون رمز السلطة الاعتبارية في العائلة، وقد يخصص له الأبناء ساعات للزيارة والاحتفاء به وتقديره، لكن نفوذه وتدخله في قرارات الأسر الجديدة أصبح يميل إلى المحدودية، وخصوصاً إن كان البون واسعاً بين تصورات الأبناء والآباء، وهناك اختلافات جوهرية حول كيف ينبغي أن يعيش أفراد العائلة.

كان احترام كبار السن ورعايتهم وتقديم آرائهم على كافة الاعتبارات حتى لو كانوا راشدين من مميزات الثقافة التقليدية، وفي إطار العائلة الممتدة كانت حكمة ومآثر كبار السن تعد من أهم مظاهر الحياة العائلية العربية، وبطبيعة الحال لايزال احترام كبار السن وخصوصاً الوالدين يعد من الأمور المهمة جداً،

ويعد إهمال ذلك الاحترام نوعاً من العقوق الذي يرفضه المجتمع. لكن انتشار ما عرف بالأسرة النواة والاستقلال ببيت زوجية للأبناء المتزوجين جعل مسألة الاحتكاك بين فئة كبار السن وأفراد عوائلهم محدودة، بل وأحياناً رمزية، مما قد يجعل عملية إرضاء الوالدين من القيم الرمزية والاعتبارية أكثر منها واقعاً محسوساً. لكن المفارقة هي أن أكبر فئة عمرية (فئة من تزيد أعمارهم على ستين عاماً) نسبتها في تزايد، ونتوقع سكانياً أن تصبح فئة عمرية واضحة في الهرم السكاني في العقود القليلة القادمة، وكما هو معروف فإن فئة كبار السن يتعرضون لأمراض معينة من مثل مرض الزهايمر والباركنسون والعته وأمراض ليونة العظام والسكري والضغط وأمراض القلب وبعض أنواع الإعاقة البصرية أو السمعية أو الحركية وغيرها، وجميع هذه الأمراض تتطلب رعاية ومساعدة أسرية، وهذه متطلبات جديدة حتى على ثقافتنا التي تميزت باحترامها لكبار السن، وأصبح من التحديات القادمة مسألة إلى أي مدى سيقوم الأبناء وأسرهم برعاية كبار السن من الأجداد والآباء؟! بطبيعة الحال لا نتوقع أن يترك كبار السن لمصيرهم، وأن يعتمدوا على أنفسهم، ولا أن يتركوا في مراكز إيوائية تهتم بمتطلباتهم، فلقد ثبت في العديد من المجتمعات أن هذه الأساليب لا يمكن اعتمادها، وأن أفضل الأساليب هو أن يكونوا طرفاً وجزءاً من حياة أسرية تساعدهم وتمكنهم من الاستمرار في العيش بكرامة وراحة. لكن القيام بهذه الأمور يتطلب تضحيات وجهوداً قد يتعارض بعضها مع الطموحات والتطلعات الفردية، وقد تتعارض أيضاً مع النزعة الانقسامية والاهتمام بشكل محوري على الأسرة الزواجية فقط. ولسنا ندري كيف سيواجه مجتمعنا هذه التحولات، لكن على ما يظهر ليس لنا أو أمامنا خيارات كثيرة [١١].

أما بالنسبة للشباب فإنهم يواجهون بشكل مستمر موجات من القيم والمفاهيم والأفكار والفرص التي تعرض عليهم بأشكال مباشرة وغير مباشرة، وأصبح أسلوب الحياة اليومية يحمل في ثناياه الكثير من القيم الكوزموباليتانية

الحديثة، تفد من الغرب أساساً، لكنها أصبحت منتشرة في كافة أرجاء العالم، حتى أصبحت أمام نظر الشاب حيثما نظر. وهي قيم شبابية مغرية، تهز عواطفه وتحرك غرائزه وتقدم في أطر وأشكال جذابة وتعرض كما لو كانت حيادية لا تحمل في ثناياها غوايات واختراقات لبنية أخلاقية واجتماعية قام ويقوم عليها مجتمعه. ولعلنا للتوضيح نذكر بعض التحديات، أبرزها مسألة العلاقة بين الجنسين وحدودها ومدى إمكانية استمتاع الشباب بعنفوانه الجنسي وفي الوقت نفسه الحفاظ على التزامه الأخلاقي وتقاليده وأعرافه الدينية[١٢]. ومن الأمثلة الأخرى المهمة أسلوب الحياة وكيفية تعبير الشاب عن فرديته ومشاعره الشخصية الخاصة في الملبس والمأكل وأسلوب التفكير اليومي[١٣]. إن هذه التحولات أوجدت قيماً وهويات جديدة صعبت من إمكانية الحديث عن «الشباب السعودي» في الإجمال، إذ هناك العديد من الاختلافات بين الشباب، وهي اختلافات وفروقات صارخة. فمثلاً مع كل هذه التحولات وربما التأثير النسبي بالقيم التي تشكل نوعاً من «الغزو الثقافي» نجد ازدهاراً وقوة دينية وعودة إلى مظاهر الحياة التقليدية عند شرائح مختلفة من الشباب، صحيح أن أساليب تعبيرهم عن «تدينهم» تأخذ أشكالاً مختلفة عما درج وتعود عليه المجتمع، لكن هذه المحافظة والتدين يظهر أنه يتفاعل وربما حتى يستجيب بنوع معين من التكيف مع متطلبات التحولات الجديدة الطارئة، فما يهم الشباب المتدين، طلاب العلم، من حيث الاهتمامات الفكرية وأسلوب الحياة ورؤية العالم كما سنوضح، مختلف عما كان عليه الحال بين أمثالهم من الأجيال السابقة، ومظاهر «التدين» نفسها تأخذ أشكالاً مختلفة، بل وأحياناً مواجهات وتيارات ربما لم تكن تعرفها الساحة الفكرية التقليدية[١٤]. وهناك ضرب آخر من الحركات الشبابية لا تزال هامشية لكن لها أصحابها ممن يهتمون بالعمل على استعادة طرف من الحياة التقليدية للواقع بدلاً من أن تكون متخفية فقط، وذلك في شكل أنشطة ثقافية مهرجانية أو الانخراط في فرق شعبية وارتداء

بعض أنواع الملابس التقليدية السابقة من أجل التأكيد على إيصال وجهات نظرهم. ومن كل هؤلاء أصبحت تتكون قيادات وزعامات شبابية هي التي تقود الجماعات المختلفة ومن ثم تشكل النموذج أو القدوة التي يقلدها بعد ذلك شباب كثر، وفي الواقع علينا ألاَّ ننسى أن للموضات العالمية سواء كانت موضات حديثة أو تقليدية تأثيرات كبيرة في نفوس الشباب!

مشكلات التكيف وأساليب الحياة الحديثة:

هل لا يزال مجتمعنا مجتمعاً انتقالياً على رغم مرور نحو أربعة عقود من عملية التحديث؟ سؤال كبير ومقلق، فكما هو معروف عاش مجتمعنا السعودي منذ بداية السبعينيات الميلادية من القرن العشرين موجات من الهجرة والحركة السكانية الداخلية والعالمية. ولقد غيرت الهجرة الريفية الحضرية بشكل كبير التوزيع السكاني، إذ استقطبت بعض المراكز الحضرية معظم المهاجرين، وهذه التجمعات الحضرية؛ الرياض وجدة والدمام، أصبحت الهدف الأساسي للتنمية الشاملة التي شهدتها البلاد وحظيت بحصة الأسد من الإنفاق والميزانيات بل وخطط التنمية الخماسية الأولى، حتى استقر بها غالبية سكان المملكة. ولقد تزامن ذلك أيضاً مع هجرة دولية وافدة جاءت للعمل في فرص التنمية الشاملة التي كانت تعيشها البلاد، مما وسّع وعقد التجربة الحضرية وآثارها في البنية العميقة في المجتمع السعودي المحافظ.

والإشكال أن عملية التوطين والتحضر الواسعة لم تكن على ما يظهر محسوبة بدقة، فهي في أحسن الأحوال كانت تنمية في المرافق والخدمات والجوانب المادية من الحياة الحديثة مع بعض الثغرات هنا وهناك، لكن مع ذلك بإمكاننا القول إجمالاً: إن مجتمعنا ولو مرة في تاريخه الحديث يشهد ظهور مدن كبرى بها كل الخدمات والتجهيزات المادية الموجودة في أكثر البلدان تطوراً وحداثة، لكن وعلى رغم ذلك كان المجتمع يمر بهذه التحولات دون وجود مؤسسات أو حتى خطة جادة للتكيف مع هذه التحولات المادية السريعة

الصارخة، وإقامة مشروع تحديث ينطلق مع تصورات ومفاهيم تشكل قناعاتنا وتطلعاتنا لما نرغب أن نكون عليه. في الواقع على العكس من ذلك كانت البنية الثقافية تسعى للمحافظة أو على الأقل الشعور بوجود نوع من الخصوصية القادرة على حماية الثقافة والعادات والتقاليد والقيم دون القيام بجهود تذكر سوى تبني خطاب ديني متشدّد يرفض أي مشروع للحداثة والتحديث. بل إن الفكر التقليدي شعر بأن المشروع الحداثي في الأدب والفكر خطر ينبغي تكفيره وتحريمه، ولم يعدّه جزءاً لا يتجزأ من التحولات المادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، وكذلك سعى المجتمع إلى الحيلولة دون أي تغيرات تمكن أفراد المجتمع من استيعاب كل هذه التحولات المادية، أو على الأقل بلورة موقف ثقافي يوجه تجربة التحديث بشكل يمكن المجتمع من التكيف مع هذه التحولات واستيعابها دون الوقوع في خلل ثقافي أو قيمي[١٥].

ولقد أنكر المجتمع الكثير من الظواهر السلبية التي وجدت مجتمعات عديدة أن عليها أن تواجهها وتتجاوزها من جريمة وانحراف ومخدرات وإعاقات وتسيب في القيم أو ظهور بعض السلوكيات السلبية من أمثال خروج بعض الشباب على قيم وأعراف المجتمع وغيرها، بالإضافة إلى ظهور ألوان من تمايز في أسلوب الحياة ومستوى الدخل، بل وظهور اختلافات واضحة حتى بين الأحياء في المدينة الواحدة[١٦]. وكان من الضروري في خضم كل هذه الظواهر والتغيرات الاجتماعية والثقافية وجود مؤسسات رسمية أو مؤسسات المجتمع المدني التي كان بإمكانها تعليم وتدريب المهاجرين بل وسكان المدن التي تحولت بشكل سريع من طراز المدينة التقليدية القديمة إلى أحياء المدن الكبرى، وإن كانت لاتزال بعض مظاهر ثقافية خاصة لاتزال تهيمن شكلياً على حياة الناس، من مثل عدم خروج النساء بملابس حديثة وإنما يجب عليهن لبس «العباية» والغطاء التقليدي، وعدم قيادتهن للسيارات، إضافة إلى توقف المتاجر عن البيع والشراء أثناء أوقات الصلوات، ونحو ذلك

من خصوصيات. وقد يعترض أعضاء مؤسسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعض المخالفات، مع عدم وجود صالات للسينما أو ملاهٍ عامة للرقص والغناء ونحو ذلك. لكن كل هذه الإجراءات لا يظهر أنها تشكل منظومة تكيف ثقافي للأساليب الحياتية التي يجد الإنسان السعودي عليه أن يواجهها. ويظهر أن الخطاب الديني الوعظي الذي يقوم على المنع أساساً وتقديم أسلوب حياة تقليدي تتبناه شريحة متدينة، لكن بقية الشرائح الاجتماعية المشكلة للتيار الوسطي العام قد تجده صعباً ولا يمكنها أن تتمثله، فهو يرفض مشاهدة التلفزيون أو التمتع بالكثير من منجزات الحضارة المادية الحديثة، والحياة الاجتماعية التي يتطلع إلى جعلها عنوان الحياة المعيشية يأخذ فيها بالعزائم أكثر منه بالرخص، وهو خطاب لا يظهر أنه يكترث بموضوع الحياة الحديثة وكيف على المجتمع المسلم المعاصر أن يتعايش مع معطياتها التي أصبحت موجودة في كل بقاع الدنيا. ومع غياب وجود خطاب تنموي يوازي التنمية المادية الشاملة التي مرت بها البلاد، وباستثناء الخطاب الوعظي الديني، نجد غياب مشروع حداثي بلوره المثقفون من أجل صياغة وبلورة ما يمكن أن يكون عليه المجتمع ثقافياً واجتماعياً وسياسياً في مواجهة انفتاح «ساذج» لكل معطيات الحضارة الحديثة في أشكالها المادية المعلنة ومن ثم قيمها وتقاليدها الضمنية التي تمكنت من التغلغل والتأثير وبوتيرة متسارعة جداً من خلال الفضائيات وسحر الإعلان التجاري الذي لم يروّج فقط لسلع وخدمات وإنما روّج أكثر من ذلك لتصورات ومفاهيم وأفكار وجدت متلقين جاهزين دون جهاز مناعي، فكان التأثير على ما يظهر سريعاً وفعّالاً وطال أموراً كثيرة، بدأنا ندرك بعضاً منها في شكل السلوكيات والتصورات التي أصبحت أسلوب معيشة أصناف من الشباب، وأنواع من ردود الفعل لم يكن من المتوقع أن تظهر في مجتمعنا بهذه الصورة المتطرفة إما دينياً أو تمثلاً للقيم والأفكار الغربية الحديثة كما سنوضح لاحقاً.

لعل أهم ما بدأ يصارح به المجتمع السعودي في السنوات الأخيرة هو مسألة استيعابنا وتكيفنا واستجاباتنا ورؤيتنا للتحولات المادية الواسعة التي طالت كل شيء في حياتنا، والبدء في تسمية الأشياء بأسمائها، وكان الأمر غاية في الصعوبة، وكان رد الفعل متأخراً جداً. لكن على ما يظهر أصبح من الملح جداً أن نراجع أنفسنا ونقف معها وقفة جادة حول ما الذي نتطلع أن يكون عليه مجتمعنا في المستقبل. أسئلة مرة وصعبة مثل مكانة ووضع المرأة، من يهتم ويوجه الشباب، وما الذي نتطلع أن يكون عليه شبابنا على كافة الأصعدة وفي كافة المجالات، وأن الوقت قد حان للانتباه أننا مطالبون بتحمل مسؤولياتنا بأنفسنا، وأن يشارك كل في موقعه لصياغة مجتمع أفضل يؤمن بقيم تتعايش مع متطلبات العصر الحديث من الحرية والصراحة والرشدية والجدية والعمل وإجادته، وأن القيم والتقاليد لابد أن تفعَّل لا أن تكون مجرد شعارات وصرخات وعظ لا تبرمج بشكل جاد من أجل إعداد شباب يمكن الاعتماد عليه في بناء الوطن، وتتميز حياتهم بالجدية وحمل مشعل رسالة حضارية مؤثرة تجعلهم يشاركون البشرية في العطاء والبناء لا أن يكونوا تابعين اتكاليين على جهود وعمل واجتهاد الآخرين وهم مجرد ثقافات طفيلية تستهلك ما يتفضل به عليها غيرها، أو أن تكون مجتمعاً غير قادر على التقدم بجدية للعيش في العصر الحديث؛ عصر التحديات والعطاء الإنساني. إن أمر وجود خطاب وبرنامج تنويري إسلامي يمكنه أن يجعلنا من أبناء العصر، وفي الوقت نفسه نقدم نموذجاً جديداً للإنسانية يمكن النظر إليه بشكل إيجابي، أن يكون لنا هدف ورسالة أصبح أمراً ملحاً.

صورة الشاب في المجتمع السعودي:

قد لا تظهر آثار التحولات التي مرت بها البلاد أكثر من أن تظهر في حياة الشباب، فهم الأكثر جراءة على التفاعل والتجريب والتأثر بهذه المؤثرات التي غالباً ما استهدفت الشباب عالمياً. ويظهر أن هذا فعلاً ما حدث، حتى أصبح

الحديث المتداول العام بين الناس هو السؤال لماذا يتصرف الشباب بشكل يختلف عما هو متوقع تقليدياً، بل ولماذا انتهج بعض الشباب أساليب حياة جديدة ما كانت معروفة، ليس بالضرورة متعارضة مع الأعراف والتقاليد والقيم، لكنها ليست على منوالها، وبإمكاننا تمييز أصناف شبابية مختلفة أصبح المجتمع يقر بوجودها ويعمل على التكيف مع سلوكياتها وتصورها للحياة والآداب العامة.

من هذه الأصناف الشاب التقليدي الذي لدرجة ما لايزال يراعي الكثير من التقاليد، لكن تصوره للحياة أصبح يقوم على أساس تحقيق متطلبات النجاح الفردي، فهو يعمل بجد من أجل تحصيل جامعي مناسب، ومن ثم يحصل على وظيفة أو عمل له مردود مالي مناسب؛ ليتمكن وبشكل فردي مستقل من تأسيس بيت زوجية لا بأس به، والبعض قد يطمح في تحقيق مراتب متقدمة في سلم الحراك الاجتماعي. هذا الشاب قد يشارك أقرانه في العديد من النشاطات الترويحية، مثل ممارسة الرياضة، أو أن تكون له مجموعة أصدقاء يرتاد معها أحياناً المقاهي أو يتبادل الزيارات، لكنه على رغم ذلك غالباً ما يكون أكثر ارتباطاً بعائلته، وحريصاً على تحقيق أهداف النجاح التي اختطها لنفسه.

ونجد في المقابل الشاب «الكوول»[١٧] الذي على رغم عيشه العادي الذي يسعى فيه لتحقيق أنواع من النجاح التقليدي، لكنه مع ذلك يهتم كثيراً بقضايا متابعة المودة وحب الحفلات والاجتماعات مع أصدقائه الذين يميلون مثله إلى العناية بأشكالهم الخارجية من حيث الملابس وقصات الشعر والعناية بقضاء أوقات مرحة سعيدة من خلال ارتياد المقاهي الحديثة والمطاعم العالمية، وخصوصاً الوجبات السريعة، والشغف بموديلات السيارات الرياضية. وغالباً ما يعمل هؤلاء الشباب على تقليد نجوم السينما والمسلسلات التليفزيونية أو نجوم الرياضة في الملبس والحركات. وهم يرتادون الأسواق والمحلات العامة لإبراز أساليب الحياة الغربية أو مزيج من التشكيلات العجيبة من الملبس

الغربي والمحلي التقليدي. ولا يظهر بعض هؤلاء الشباب قدراً كبيراً من الجدية، وإنما يميلون إلى الادعاء بالاستمتاع بيومهم دون تحديد أهداف كبرى يعملون على تحقيقها، ولعل شعارهم: استمتع باللحظة ودع المستقبل للمستقبل. ردود فعل المجتمع لهذا الصنف من الشباب يغلب عليها السلبية والرفض، لكن على رغم ذلك هناك نوع من التجاهل أحياناً والاستظراف الممزوج بالسخرية من سلوكيات هؤلاء الشباب الذين يميلون إلى عدم القدرة على تحمل الكثير من المسؤوليات الاعتيادية، ومن ثم فهم غالباً ما يكونون عالة في صرفهم وطريقة معيشتهم على الأسرة، ويرى البعض أن انجذاب هؤلاء الشباب نحو المزيد من العبث والتسلية على حساب الصرامة والجدية مرده إلى الفترة المادية ذات أسلوب العيش الاستهلاكي الميسر، ولوجود خلل في تربية وتوجيه الأسرة. فالعديد من هؤلاء الشباب قد ينامون طوال النهار في الإجازات المدرسية والعطل الرسمية ليسهروا طوال المساء في سهرات أو مشاهدة التليفزيون أو الالتقاء مع الأصدقاء في بعض الأماكن العامة، معطلين بذلك أي استفادة من الوقت لما يمكن أن يكسبهم مهارات أو قدرات جديدة، وإنما على العكس على رغم إضاعتهم المتعمدة للوقت وقتلهم له يشعرون أو يعبرون عن شعورهم وتذمرهم من «الطفش» و«الملل»، ولعلهم يرغبون مزيداً من المتع.

إن أمثال هؤلاء الشباب غالباً ما تصدمهم حقائق الحياة الواقعية، وكيف أن الاعتماد على النفس وخصوصاً القدرة على الإنفاق تتطلب موارد مالية، وهذه لا يمكن أن تتحقق سوى عن طريق بذل جهود جادة لتحصيلها، تجعل من ثم تبذيرها فيما لا يعود بالفائدة أمراً مستقبحاً. وربما كان لأسلوب العيش هذا في كنف الأسرة وتغاضيها عن سلوكيات الأبناء غير المنتجة عند البعض هو ما ولّد الصورة السلبية في بعض القطاعات التي ترى أن الشباب السعودي لا يميل إلى الجدة واحترام متطلبات العمل وشروطه، بالإضافة إلى عدم اكتسابه مهارات وقدرات تمكنه من القيام بأدوار إنتاجية في سوق العمل.

لكن على رغم التسليم بأن هذا الصنف من الشباب موجود إلا أن علينا أن نصحح الصورة بمجموعة من التوضيحات، فقد قد تكون مرحلة الشباب «الكوول» هي مجرد مرحلة تعكس غيابه و«دلع» الأسرة أحياناً لأبنائها، ورغبتها في أن يتمتعوا بشيء من شبابهم، لكن هذه المرحلة عند الكثيرين قد لا تدوم أكثر من سنوات، بعدها قد يتجاوز الشاب هذه السلوكيات إلى سلوكيات تعبر عن حرص وجدية تجعله يصرف همه ووقته من أجل بناء مستقبل أفضل. ولعل هذه المرحلة تكون مرتبطة مع مرحلة المراهقة عند البعض. لكن إجمالاً أصبحت معظم الأسر لا تتقبل هذه السلوكيات؛ خوفاً على مستقبل أبنائها وخوفاً من وقوع بعضهم فيما لا تحمد عقباه.

وهناك صورة أخرى يتمثلها بعض الشباب هي صورة الشاب المتدين بحماس قد يصل إلى نوع من التشدد والمبالغة في شكل تدينه من حيث انصرافه جل ساعات يومه إلى الاهتمام بقضايا ذات صبغة دعوية مع إهمال بعض الأمور الأساسية أحياناً مثل التحصيل الدراسي أو المشاركة في حياة العائلة والقيام بالكثير من واجباتها، بل وقد يعزل الشاب نفسه ونشاطاته داخل إطار جماعة دينية يغيب عن حياة أسرته بسببها لأيام، وقد ينعكس سلوكه التديني في توجيه ووعظ الأسرة في حياتها اليومية بشكل يميل إلى التشدد وقد لا يخلو من قسوة وتعسف. ولقد ظهرت حركات سياسية دينية في العقد الأخير جعلت أمر الغلو والتشدد يأخذ شكلاً سياسياً يتوجه ضد البناء الاجتماعي نفسه رفضاً والعمل على تغييره بالقوة. ولعلنا جميعاً نعيش أخبار ما عرف بالإرهاب والمواجهة المسلحة ضد الدولة والمجتمع من قبل شباب يقدمون أنفسهم بوصفهم أصحاب رسالة دينية أو تصورات دينية تدفعهم لمحاربة ومواجهة بعض الأخطار حسب تصورهم[١٨].

ويعتبر الشاب المتدين صنفاً محترماً مقبولاً، وفي بداية فترة الثمانينيات والتسعينيات كان المجتمع يعد الشاب المتدين أمل المجتمع، فهو يتميز بالجدية

والتأكيد على قيم وأعراف ومعتقدات المجتمع، وخطابه يشكل خطاباً يقبله معظم أفراد المجتمع، وخصوصاً فيما يمكن أن يشكل نوعاً من النقد الثقافي للتحولات المادية السريعة والخوف من تغلغل وانتشار القيم والتقاليد الغربية، لكن مع نهاية التسعينيات وبداية القرن الحادي والعشرين أصبحت الصورة أكثر تعقيداً، وأخذت موجة التدين المتشدد عموماً لا تجد قبولاً، وخصوصاً أن أصحابها أظهروا قدراً كبيراً من الحماس السياسي في قضايا عالمية، وربما تصرفاتهم وانخراطهم في بعض الأعمال «الجهادية» ما جعل الكثير يتردد، ومن ثم يصبح أكثر تحفظاً إزاء الحماس الذي كانوا يظهرونه لهذه الجماعات. لكن إجمالاً لايزال التيار الاجتماعي الثقافي العام يميل إلى الخطاب الديني المعتدل، وينظر بعين الريبة والحذر إلى القيم والتقاليد الغربية الوافدة.

ويبدو أن هناك خطاباً دينياً وسطياً مستنيراً قيد البلورة يتطلع إلى تشكيل شباب متدين، لكنه في الوقت نفسه يحسن التعامل مع متطلبات التكيف مع روح العصر وعالميته، ومن ثم العمل على قولبة التقدم المادي الحديث بدلاً من رفضه أو الإذعان له. ويجيد بعض أنصار هذا التيار الجيد القادم حسن استخدام وسائل العصر الحديث التقانية المتقدمة لتقديم رسالتهم ومبادئهم بشكل يمكّن الشاب من العيش اعتماداً على كل معطيات وتسهيلات العصر الحديث لكن بعد أن يعطيها معاني ودلالات تحقق قيمه العليا!

ويظهر أن المجتمع لأسباب عديدة، لعل من بعضها أعمال الإرهاب التي قام بها شباب، أصبح أكثر اهتماماً ورغبة في تقديم بعض المساعدات والعون والتفهم لأوضاع الشباب، فعقدت ورش عمل وندوات ركزت على الشباب وموضوعاتهم، ففي عام ٢٠٠٤م على سبيل المثال أقام مركز الأبحاث والتخطيط في محافظة جدة، ندوة وورش عمل حول بعض قضايا الشباب: الفراغ والانحراف والعمل التطوعي وماذا يمكن أن يقدمه القطاع الخاص من دعم ومؤازرة. ولقد شارك في الندوة والورش أكثر من مائة شاب وفتاة. وأقام

مركز التربية الخليجي بعدها بأقل من شهر أسبوعاً حول الشباب والمستقبل أعده وقام بنشاطاته جميعها شباب من دول مجلس التعاون واليمن، وكان فرصة مهمة لتمكين الشباب من التفاعل فيما بينهم والتفكير بصوت عالٍ حول همومهم وقضاياهم ومن ثم طموحاتهم وتطلعاتهم وما يسعون لتحقيقه لأنفسهم وأسرهم ومجتمعاتهم وأمتهم العربية المسلمة. ولقد أعلن المركز الوطني للحوار أن القضية التي سيطرحها للنقاش والدراسة في اجتماعه القادم هي قضية الشباب.

من هذه التساؤلات والاهتمامات يظهر أننا نتوجه إلى مزيد من العناية والاهتمام بقضايا تعنى بالأجيال القادمة. وبطبيعة الحال، سيتطلب ذلك دون شك بذل جهود كبيرة لبلورة أهداف وتصورات لما سيكون عليه مستقبل مجتمعاتنا، فكما هو معروف الاهتمام بالشباب يعنى بالاهتمام بالمستقبل. لعلنا بهذه الصورة نستدرك إكمال ما أشرنا إليه من تنمية مادية لم تعط تطور ورقي الإنسان الاجتماعي والثقافي والسياسي ما يحتاجه لمواجهة أساليب حياتية جديدة تتطلب قيماً جديدة، وفي الوقت نفسه نكون قادرين على الإسهام بشكل إيجابي ليس في تشكّل واقعنا وإنما في تقديم ذواتنا لأنفسنا وغيرنا بشكل يرضينا ويكسبنا احترام الجميع.

لعل خير مثال على ذلك تجربة ماليزيا المعاصرة، وكيف أنها فعلت ووجهت إمكاناتها المادية والبشرية والثقافية لتشكّل صورة لمجتمع قادر ليس فقط على تحقيق أهدافه في تنمية مستدامة والارتفاع بمستوى حياة أفراده وإنما بتقديم نموذجها كمثال قابل للتقليد والاحتذاء للعالم بأسره، وأن تشكل تجربتها التنموية، بكل تواضع واعتزاز، تجربة تؤكد مدى تسامح ورقي وفاعلية القيم والتقاليد الإسلامية؛ قيم النخب السياسية الحاكمة في ماليزيا، وكيف أنها قادرة على التعامل بصدق وإنسانية مع أطياف مجتمعها غير المتجانسة بما يحافظ على هوية المجتمع الإسلامية، وفي الوقت نفسه الانفتاح المستنير على

كل ما هو لصالح الإنسان ومحقق لمقاصد الشريعة. لم يمض على نجاح التجربة الماليزية أكثر من عقدين، لكنها بسبب القاعدة الثقافية والأخلاقية الصلبة التي قامت عليها لم تتمكن فقط من تجاوز العديد من الأزمات والمخاطر التي وضعت في طريقها، وإنما تمكنت من الاندفاع وبخطى ثابتة وقادرة على مزيد من الرقي والنجاح. إن اعتماد التجربة الماليزية على سواعد وعقول شبابها يعد من أهم الحوافز والأمثلة الجديرة بالتقليد حتى ندخل قرننا الحالي بكل قوة واقتدار.

وفي هذا الخصوص بإمكان الشاب والأسرة لعب أدوار غاية في الأهمية من العناية بتأهيل الشباب وتحفيزهم لبذل طاقاتهم وجهودهم وأوقاتهم في مشاريع فردية تدور حول اكتساب مهارات وقدرات، بل والاعتماد على الشباب وإكسابهم الثقة في أنفسهم والسماح لهم بالدخول في تجارب إنتاجية. ولعل تحميس الشباب وتنافسهم في المدرسة والنادي والحياة العامة سيؤدي إلى مزيد من اعتزاز الشباب بأنفسهم والإمكانات التي يمكن أن يستخدموها لتحقيق بعض الأهداف.

الشاب و«الربع» أو الأصدقاء:

تدور حياة الشاب اليومية خارج إطار الحياة الأسرية وربما العمل حول حياته مع أصدقائه أو «الربع»؛ أي المعارف وزملاء العمل والدراسة أو أبناء الحي الذين «يختار» أن يقضي بعض أوقات فراغه معهم. وما أن يتعدى الشاب مرحلة المراهقة المبكرة حتى يصبح من المهم أن يرتبط بشبكة علاقات وصداقات لمن يرى أنهم يشاطرونه وجهات نظره في الحياة أو على الأقل يقبلون على نفس الألوان من الهوايات والمتع. وبطبيعة الحال، قد يكون بعض «الربع» من أفراد أسرته الذين يرتبط بهم أيضاً بعلاقات تسمى علاقات جبرية مفروضة حسب نوعية القرابة والواجبات والحقوق المتبادلة، لكن عندما يصبح ذلك «القريب» من الربع فإن اختياره لابد أن يقوم على أساس الاشتراك في بعض الأمور المشتركة التي ربطت بينهم فجعلتهم يفضلون قضاء أوقات فراغهم فيها.

وسنتناول بشيء من التفصيل أنواع وألوان النشاطات التي قد يقوم بها الأصدقاء مع بعضهم البعض في فصل لاحق، لكننا هنا نود أن نؤكد على أن نوعية اختيار الأصدقاء مهمة جداً وذات آثار بعيدة المدى في حياة الشاب. بل إن بعض الدارسين في العلوم السياسية أوضحوا أهمية «الشلة» و«الرفقة» و«الرفاق»، وخصوصاً رفاق أوقات الفراغ ممن يقضون جل أوقات لهوهم مع بعضهم البعض، إذ تتعمق بينهم الصداقة ويصبحون أعرف بدواخل بعضهم البعض مما يولد تجانساً وتقديراً بل وولاء متبادلاً ينعكس في كثير من نشاطاتهم المشتركة أو التي تكمل بعضها البعض[١٩]. وقد يتولد بسبب هذا التأثير المتبادل نوع من التضارب بين شبكة العلاقات الاختيارية (الأصدقاء) والعلاقات الجبرية (مع الأهل والأقارب).

لكن أكثر ما يراقبه الأهل ويهتمون به هو حسن اختيار الأبناء من يصادقون ويصاحبون، ومن ثم الاطمئنان على ماهية النشاطات التي يقبل عليها «الربع» بعيداً عن أعين ومراقبة الأهل، فالأصدقاء الذين يميلون إلى الجدية واحترام أوقاتهم، ويحرصون على توجيه طاقاتهم وأوقاتهم فيما ينفع، ويسعون إلى تحفيز بعضهم في الدراسة أو العمل، غالباً ما ينعكس ذلك أيضاً على الكيفية في أوقات فراغهم، بل أحياناً تكون ساعات الفراغ، حتى لو قضيت مثلاً في لعب «البلوت»[٢٠]، يكون الحديث الدائر خلالها في أمور من شأنها أن تُحسن فرص بعضهم البعض. وأمثال هذه العلاقات وشبكات الأصدقاء مهمة جداً في توسيع دائرة قوة ونفوذ أعضاء هذه الشبكة من الأصدقاء، إذ يعملون لصالح بعضهم البعض ويتقاسمون أدواراً إيجابية من شأنها تأمين وتحقيق النجاح لبعضهم البعض.

لكن هذه العلاقات الاختيارية قد لا تكون قائمة على حسن الاختيار، وإنما هي علاقات بين أفراد يهدرون أوقاتهم في أمور لا تعود بالفائدة عليهم، إما لتعاطيهم بعض المخدرات وإما الانغماس في بعض الغرائز أو التدخين وارتياد

المقاهي ذات المستوى المتواضع أو الاستراحات التي قد يُستباح فيها الكثير من المحرمات، وإجمالاً تصبح أمثال هذه العلاقات تدميرية ولا تجلب للذين يرتبطون فيها سوى الإهمال في الدراسة أو الأعمال، وتجعلهم بسبب العلاقات الخاطئة يبررون أعمالهم الطائشة وينصرفون عما يفيدهم ويفيد أهلهم وحياتهم الأسرية. وغالباً ما يكون هناك صراع قوي بين الأهل واختيار أبنائهم، وقد يؤثر ذلك ليس فقط في فشل هؤلاء في حياتهم ومسيرتهم، وإنما قد يدفع ببعضهم إلى الإصلاحيات والمطالبة الجزائية بسبب سلوكيات يعاقب عليها القانون. ولعلنا لا نبالغ إن قلنا: إن تأثير الأصدقاء وتقليدهم أحد أهم أسباب انحراف العديد من الشباب وإدمانهم السموم البيضاء أو انحرافهم عن حياة الجد والعطاء.

وقد يكون من هذه العلاقات علاقات ترتبط بالمسجد والحياة الدينية، ولا شك أن أمثال هذه العلاقات مريحة وموضع رضى وقبول من الأهل، لكن انتشار خطابات سياسية ـ دينية تميل إلى التشدد والغلو والخروج ضد قيم وأعراف ومعتقدات المجتمع، تكفيراً ورفضاً وتجهيلاً، بل واستخدام العنف ورفع السلاح وتهديد المجتمع بالفوضى والإرهاب، دفع بالعديد من الأسر إلى مراجعة هذا النوع من الصداقات والعمل على توجيه الأبناء إلى ضرورة الوسطية والاعتدال. ويبقى التدين والاهتمام بحماية المسجد والنشاطات التي تدور حوله من أفضل أنواع الصداقات التقليدية التي قد تشكل منعطفاً لحياة جادة ومعتدلة بين الشباب.

وعلى أي حال ما يتطلع إليه الأهل هو مع من يقضي الابن أوقاته، وكيف يقضيها، وهل يعود ذلك عليه وعلى ارتباطاته الأسرية والمجتمعية بالنفع والخير، حيث ينتهي به مشواره الاجتماعي إلى حياة ناجحة وآمنة ومستقرة وسعيدة. إن هذه المتطلبات هي التي تشكل المواجهة الدائمة والمستمرة بين الأهل ومن هم «الربع» الذين يقضي الابن معظم نشاطاته وأوقاته معهم.

والأسرة في اهتماماتها هذه مجبرة على قبول كافة أنواع مخاطر الاختيار في غياب وفرة وجود المؤسسات والأندية والنشاطات المعدة رسمياً التي غالباً ما تكون لها أهداف واضحة تأخذ بيد الشباب من أجل أن يسهموا في مجتمعهم بشكل أفضل. إن غياب وجود أدوار رائدة للمدرسة خارج إطار عملية التلقين والتمدرس وغياب الأندية الرياضية التي لا تهتم سوى بالفرجة وبتقديم نشاطات رياضية محدودة للاعبين محترفين، وغياب وجود برامج واسعة للشباب في الأندية الأدبية والثقافية وجمعيات الفنون. إن الحاجة أكيدة إلى وجود أشكال متعددة من ملاعب الأحياء والأندية الأهلية في مختلف الهوايات والنشاطات، بل وضرورة وجود أنواع مختلفة ومتعددة من البرامج التي من شأنها أن توجه الشباب وتفتح أمامه أنواعاً من النشاطات والاختيارات المفيدة التي تحفزه ليس فقط إلى أن يجد نفسه منخرطاً في هوايات وقدرات ومهارات تعد استثماراً حقيقياً لصالح العباد والبلاد، بل وتوجد لهم الأجواء الاجتماعية المناسبة لصداقات يشرف عليها ويديرها من يراعي مصالحهم ويكفل لهم قدرات تدفعهم لمزيد من العطاء الخيِّر. إن معظم المجتمعات الإنسانية تعمل على توجيه نشاطات شبابها لما يخدم الصالح العام، وتسعى لإيجاد أنواع عديدة من المنافسات الخيرية في نشاطات تعليمية ورياضية، وتحثهم على الدخول في مغامرات ناجحة من الاستعداد للانخراط في كافة النشاطات القيادية إلى حماية الوطن والذود عنه. والدول والمجتمعات إنما تفعل ذلك انطلاقاً من أهمية تأهيل الشباب وإعدادهم ليكونوا دائماً إحدى ركائز انطلاقات المجتمعات ومن أجل استثماره في فاعلية برامجها التنموية، وفي الوقت نفسه حتى لا تترك فلذات أكباد الوطن حيارى لا يعرفون ماذا يختارون، بل ولا يهملون ومن ثم يصبحون عرضة سهلة لهجمات خطابات وافدة تسعى لمزيد من استغلال الشباب ودفعهم للاستهلاك والاسترخاء وعدم الجدية.

الشباب في مرآة الآخرين:

حتى عقود قليلة ماضية لم يكن يعرف أبناء هذا المجتمع خارجه، وإن عرف البعض فهم عمّال من العقيلات أو مطوفون يسعون للتأكيد على مقدم حجاج لهم. لكن بعد الطفرة النفطية عرف الشباب السعودي في العديد من العواصم العربية والدولية بالسياحة والإنفاق التبذيري عند البعض وبالالتحاق بالمعاهد والمراكز التعليمية عند البعض. لكن في كل الأحوال أصبحوا معروفين بالإنفاق والبذخ. ولكن مع حلول الثمانينيات انصرف البعض من المتدينين إلى الانخراط في أعمال الدعوة والإغاثة بل والجهاد في بعض الأقطار، وكانت سمعتهم حسنة، ولكنها متناقضة مع سمعة من ذهبوا للسياحة واللهو والإنفاق الهدري.

ومع مزيد من تأثيرات العولمة أصبح الشباب السعودي معروفاً في بلدان ومناطق مختلفة من العالم، لكن الصورة المكونة عنهم تميل إلى أن تكون ضبابية وساذجة؛ فهي إما تبالغ في انغماسهم في اللهو وارتياد الأماكن السياحية وعدم الجدية، وخصوصاً عندما لا تكون هناك ارتباطات محددة: دراسية أو سواها، وإما أنهم مجموعة محافظة يصعب إخراجها من وجهات نظرها المحدودة والأحادية والمحافظة جداً. لكن أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، وربما قبلها في بعض الأقطار، ربطت بين الشباب السعودي ذي المظهر المتدين والجهادية والصلابة في الرأي والرؤية، وأخيراً ربطهم بالإرهاب الذي روَّجته وسائل الإعلام الأمريكية، ومن ثم أخافت العالم منهم، وجعلتهم في نظر العالم عبارة عن جماعة محدودة الآفاق ضيقة التفكير دموية. ولقد زادت من قتامة الصورة الأحداث التي تلت ذلك وخصوصاً بعض أعمال العنف والتدمير في المملكة. لقد ولّدت هذه الظروف صورة أكثر ضبابية وتبايناً عما كانت عليه الأحوال من قبل، لكنها في الوقت نفسه جعلت أمر الشباب والاهتمام بهم أكثر أهمية داخلياً ودولياً. إن دخول

المجتمع السعودي عصر العولمة من كل الاتجاهات يبرز وجود خلل ليس فقط في التكيف مع التحولات المادية الكبيرة التي يعيشها المجتمع السعودي، وإنما يوضح أن هناك خصومة أو استيعاباً مع العولمة يخلق ظروفاً وأوضاعاً تجعل الجميع متحيراً: إلى أين المسار؟ وكيف الاتجاه الصحيح الذي يكفل للجميع الاحتفاظ بالمكاسب وتقليل الخسارة؟

ولعلنا لا نجد من قول سوى تكرار: ما الذي نريد تحقيقه؟ وما البرنامج التنموي الذي نرى من الضروري أن نعد له العدة ونعمل على تحققه كهدف ينشده الوطن؟ إن أمثال هذه الخيارات خيارات استراتيجية ملحة وضرورية، وهي صعبة بسبب المسار المعقد الذي نجد أنفسنا فيه، فنحن لا نملك إجماعاً حول أي من هذه الأسئلة ولا هذه المواقف يجعلنا قادرين على تجاوز وتراكم مراحل من أجل بناء أفضل، والوقت ليس لصالحنا، وأعداؤنا يتربصون بنا، وفرصتنا لدخول العصر لاتزال قائمة، لكنها تحتاج إلى حسم، فما الذي يمكن أن يفعله الشباب في عالم متغير مضطرب ومجتمع لايزال قليل الخبرة لكن طموحاته عالية؟ تبقى هذه الأسئلة مدار تفكير سنسعى لتدبرها في اهتمامات ومواجهات الشباب في الكثير من متطلبات الحياة.

الهوامش

(١) انظر براين تيرنر (ترجمة أبو بكر باقادر)، ماركس ونهاية الاستشراق، معن للطباعة، الفصل الثاني.

(٢) يكثر الحديث في الأدبيات الغربية حول السلطة البطريكية وتفرد الذكر بالسلطة والنفوذ، وغالباً ما تنطلق الدراسات الغربية للأسرة العربية من هذا المفهوم.

(٣) انظر حليم بركات، المجتمع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م، معالجته للأسرة.

(٤) كتب هشام الشرابي أكثر من دراسة في الموضوع، بدأ من مدخل لدراسة المجتمع العربي إلى البطريكية الجديدة، وهو يرى أنها هي التي أدت إلى تأخر المجتمعات العربية.

(٥) انظر مراجعتنا لهذه الأفكار، مجلة الاجتهاد، ع (٤٠).

(٦) المرجع السابق.

(٧) دراسة ليرنر المعنونة بمرور المجتمع التقليدي دراسة مشهورة جدًا عن مجتمعات الشرق الأوسط.

(٨) التقمص الوجداني عبارة عن مقابل المصطلح الغربي (Empathy).

(٩) نظرية المراكز والأطراف من نظريات التبعية وإن كان أفضل من طوَّر وقدَّم لهذه النظرية والتر شتاين.

(١٠) هناك دراسة ليرنر، وهي التي سكت مصطلح المجتمع الانتقالي، والعديد من الدراسات الإثنوغرافية التي درست التحولات في المجتمع العربي.

(١١) ربما كانت الدراسات الغربية مبالغة في النزعة الانقسامية والعجز عن تقديم فكرة غير القرابة لإقامة العلاقات الواسعة في المجتمع، لكن بغض النظر عن مدى صحة أو صدق المقولات الغربية تواجه الدول العربية مشاكل إزاء التحولات القائمة في العالم العربي، ولما تتوافر صيغ مؤسساتية لمواجهة هذه التحولات بعدُ.

(١٢) للأسف تغيب قيم القدرة في السيطرة على العواطف الجنسية وصرفها لأشياء مهمة في حياة الإنسان.

(١٣) كثيرًا ما يرتبط سلوك الشباب اليومي بالعديد من القيم والأعراف الغربية على رغم أنهم يطالبون عن وعي بالتزام أسلوب حياة مستقرة.

(١٤) الساحة الفكرية التقليدية مرت هي الأخرى بتحولات عديدة، لكن لا يزال مشتركاً بين كل هذه المحاولات أنها ستبقى هذه التوجهات التقليدية رافضة فكرياً كل ما يأتي من الغرب، لكن عملياً هناك تنازلات عديدة وربما قبول للكثير من التقاليد الجديدة.

(١٥) أي كيف يمكن للمجتمع العربي أن يتقبل فكرة الانخراط في القيم العالمية دون أن يكون مجرد مقلد للحياة الغربية، وهذا أمر غاية في التعقيد.

(١٦) أي أن الاختلاف لا يوجد فقط بين الأفراد في المجتمعات المختلفة، وإنما هناك اختلافات في المجتمع نفسه.

(١٧) «كوول» مصطلح غربي كان يستخدم في السبعينيات ويدل على الشاب الذي يعد متكيفاً مع التيار العام في السلوك المقبول اجتماعياً.

(١٨) الشباب المتدين أحياناً يغلب عليه الحماس والوقوع في شباك خطاب أحادي النزعة والمنطق، مما يجعله يندفع في تضخيم فكرة أو تصور ما.

(١٩) هناك بعض الدراسات في العلوم السياسية توضح كيف أن هذه المجموعات قد تتمكن ليس من مجرد مساعدة بعضها البعض، إنما من الوصول إلى أعلى الهرم السياسي.

(٢٠) «البلوت» لعبة ورق شعبية، انظر: فؤاد عنقاوي، البلوت، جدة: تهامة، ١٩٨٤م.

الفصل الرابع
الشباب والتعليم الرسمي والتدريب

يصف لنا أحمد السباعي في كتابه «أيامي» بداية التعليم الحديث في المملكة العربية السعودية، وكيف كانت البدايات متواضعة جداً، مغرقة في البساطة، حيث كان الكتّاب عبارة عن مكان لتعليم الأطفال - بأساليب تربوية عقيمة - الأبجدية وربما بعض السور من القرآن الكريم. ويفصّل السباعي كيف أن تعليم القاعدة البغدادية كان صعباً للغاية، إذ كان الطالب يجد عنتاً ومشقة في استظهار الدروس التي لم يكن يفهمها، وكان يتلقى الضرب والتوبيخ حتى «يفهم» الحد الأدنى مما كان يدرسه. ويصف السباعي بأسلوبه الشيّق تجربته الفاشلة في الكتّاب، وكيف أنه قضى سنوات دون تقدّم يُلحظ!.

ثم يذكر ظهور بوادر المدرسة والتعليم الرسمي النظامي الذي كان عبارة عن مرحلة متقدمة نوعاً ما عما كان عليه الكتّاب. وأوضح كيف أن عدد المدارس كان محدوداً جداً، وكان الخرّيج في المرحلة الابتدائية قادراً على أن ينخرط، بموافقة المدرسين، في صف المعلمين لقلّة أعداد القادرين على التعليم.

ومع الأيام بدأ ظهور المدرسة الحديثة بتنوع الدروس ووضوح المنهج المدرسي وتغيير الأساليب التربوية القديمة المعتمدة بشكل أساسي على العقاب إلى وسائل تربوية سهّلت من كيفية تعليم الأبناء بأساليب تشويقية حديثة. وهكذا تحولت المدرسة من مكان لاستظهار الدروس بأسلوب تقليدي إلى أساليب حديثة تمكّن الطالب من الفهم والاستيعاب دون خوف أو وجل.

وعلى رغم أن البدايات كانت متواضعة جداً، وكانت الأمّية هي الأوسع انتشاراً، إلا أن تطور التمدرس وأعداد المؤسسات التعليمية في كافة المستويات التعليمية في التعليم العام شهد نقلات كمية كبيرة، وزيادة متسارعة، ولم يعد وجود المدارس، وخصوصاً في المراحل المتقدمة من التعليم العام: المتوسطة

والثانوية، حِكراً على المدن، وكذلك الحال بالنسبة للكوادر والمؤسسات التي تشرف على التعليم. وتعد قصة تطور التعليم في المملكة واحدة من قصص نجاح خطط التنمية الشاملة التي مرّت بها المملكة العربية السعودية، وتأكيداً على أهمية التنمية البشرية التي تعتمد على التعليم الحديث بوصفه وسيلة بناء الإنسان وتأهيله للقيام بأعباء النهوض بالوطن.

ولتوضيح مدى النمو والزيادة في أعداد المؤسسات التعليمية، والعمل على تحسينها والارتقاء بها وانتشارها في كافة أرجاء الوطن، نذكّر بالإحصائيات التالية: ازداد عدد المدارس والكليات التابعة للمؤسسات التعليمية من (٣٢٨٣) منشأة تعليمية عام ١٩٦٩م إلى (٢٣٤٣٥) منشأة تعليمية عام ٢٠٠٠م، وازداد عدد مدارس البنين من (٢٧٧٢) مدرسة عام ١٩٦٩م إلى (١١٧٢٢) مدرسة عام ٢٠٠٠م، كما ازداد عدد مدارس البنات من (٥١١) مدرسة عام ١٩٦٩م إلى (١١٧١٣) مدرسة عام ٢٠٠٠م؛ أي أن متوسط نمو مدارس البنات ارتفع بمقدار (١٠,٣٪) سنوياً، بينما بلغ معدل نمو مدارس البنين (٤,٦٪) سنويا[1]. وربما لن تفهم هذه الأعداد بدءًا من بداية السبعينيات حتى نهاية القرن العشرين إلا بالمقارنة بما كان عليه الحال في بداية النهضة التعليمية، عندما لم تكن حتى الكتاتيب شائعة معروفة سوى في كبرى مدن الحجاز كمكة المكرمة والمدينة المنورة، وأعدادها كانت محدودة جداً، وأعداد الطلاب والطالبات فيها لا تتعدى المئات، أما بقية البلاد فكان تفشي الأمية والحرمان من نعمة التعليم هو الأعم.

بطبيعة الحال، مع هذه الطفرة في أعداد المؤسسات التعليمية ازداد عدد الطلاب والطالبات في جميع مراحل التعليم العام والعالي من نحو (٥٤٧) ألف طالب وطالبة عام ١٩٦٩م إلى نحو (٤,٨) ملايين طالب وطالبة عام ٢٠٠٠م. ولقد ازداد عدد الطلاب عام ٢٠٠٠م فقط بنحو ٥٠ ألف طالب وطالبة مقارنة بالعام الذي سبقه. وإذا أردنا الوقوف على التفاصيل فإن الصورة تصبح أكثر

وضوحاً، فلقد ارتفع عدد الطلاب في المرحلة الابتدائية من (٣٩٧) ألف طالب وطالبة عام ١٩٦٩م إلى نحو (٢,٣) مليون طالب وطالبة. أما بالنسبة للمرحلتين المتوسطة والثانوية، فلقد ازداد عدد الطلاب من (٧٧) ألف طالب وطالبة عام ١٩٦٩م إلى نحو (١,٨٣) مليون طالب وطالبة عام ٢٠٠٠م.

ولم تقتصر الزيادة والنمو في أعداد الطلاب في التعليم العام فقط، وإنما تحققت قفزة في أعداد الطلاب بالتعليم العالي، فلقد ارتفعت أعدادهم من (٧) آلاف طالب وطالبة عام ١٩٦٩م إلى (٣٤٨) ألف طالب وطالبة عام ٢٠٠٠م.

ولم تكن هذه الزيادة كمية فقط، إنما أصبح التعليم النوعي هدفاً، وتوضح لنا الإحصائيات الرسمية أنه تحسّن معدل طالب/ مدرّس من (٢٠,٣) طالباً/ مدرّس عام ١٩٦٩م إلى (١٤,٤) طالباً/ مدرّس عام ٢٠٠٠م. ويصدق الحال نفسه على تعليم الفتيات، إذ انخفضت النسبة من (٢٧,٣) طالبة/ مدرّسة عام ١٩٦٩م إلى (١٢,٣) طالبة/ مدرّسة عام ٢٠٠٠م. وهذا المؤشر يوضح ليس فقط مدى الاهتمام برفع المستوى النوعي في التعليم العام، وإنما كذلك مدى اهتمام الدولة بالإنفاق السخي على هذا المجال الحيوي الذي يعد استثماراً في المستقبل.

ولم يقتصر الأمر على التعليم العام، إذ ازداد عدد الطلاب في التعليم العام والعالي بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٥,٨٪) خلال الفترة ١٩٦٩م - ٢٠٠٠م مقابل نمو سنوي يقدر بـ (٩,٧٪) لتعليم البنات، ونتيجة التوسع السريع في نظام التعليم ازداد عدد المدرسين والمدرسات من نحو (٢٣,١) ألف مدرّس ومدرّسة عام ١٩٦٩م إلى نحو (٣٦٣,١) ألف مدرّس ومدرّسة عام ٢٠٠٠م.

وقد ازداد عدد المدرّسين في مدارس البنين من نحو (١٨,٢) ألف مدرّس عام ١٩٦٩م إلى نحو (١٧٢,٣) ألف مدرّس عام ٢٠٠٠م، كما ارتفع عدد المدرّسات من نحو (٤,٩) آلاف مدرّسة عام ١٩٦٩م إلى نحو (١٩٠,٨) ألف

مدرّسة عام ٢٠٠٠م. ولا تزال هذه الأعداد في زيادة بحسب الطلب المتزايد.

أما بالنسبة لمخرجات التعليم، فإن أعداد الخريجين قد تعطينا صورة أولية، سنفصلها لاحقاً، في هذا المضمار. فلقد ارتفع عدد الخريجين والخريجات من طلبة المرحلة الثانوية من ٢٨٠٦ عام ١٩٦٩م إلى (١٥٥٦٨) طالباً وطالبة عام ١٩٧٩م، وارتفع عددهم من (٣٠٤٩٣) طالباً وطالبة عام ١٩٨٤م إلى (١٦٤٦٢٩) طالباً وطالبة عام ١٩٩٩م؛ أي أن معدل النمو السنوي المتوسط للخريجين والخريجات بلغ (١٣,٨٪).

ولا يقتصر هذا النمو على التعليم العام، إذ ازداد عدد الخريجين والخريجات في التعليم العالي من الجامعات الحكومية المحلية ومن الخارج من (٨٠٨) خريجين عام ١٩٦٩م إلى (٥١٢٤) خريجاً عام ١٩٧٩م، ومن (١٢٨٢١) خريجاً عام ١٩٨٤م إلى (٤٠٩٣٤) خريجاً عام ١٩٩٩م، ولقد بلغ المتوسط السنوي لمعدل النمو أيضاً (١٣٪)[٢].

وتوضح مؤشرات التعليم الفني اهتماماً متزايداً بهذا النوع من التعليم المتخصص لمواجهة الاحتياجات الاقتصادية المختلفة في قطاعي الإنتاج والخدمات، حيث ارتفع عدد الطلبة الملتحقين بمدارس ومعاهد التعليم الفني من (٨٤٠) طالباً عام ١٩٦٩م إلى (٣٨٨٩٣) طالباً عام ٢٠٠٠م؛ أي بما يزيد على ستة وأربعين ضعفاً خلال هذه الحقبة. ولقد بلغ عدد الخريجين من مدارس ومعاهد التعليم الفني (٦٥٨٩) خريجاً عام ٢٠٠٠م.

هذا ولقد تضاعفت أعداد الطلاب الملتحقين بمراكز التدريب والإعداد المهني بنحو واحد وعشرين ضعفاً، فارتفع عدد الملتحقين من (٥٧٨) متدرباً عام ١٩٧٠م إلى (١١٨٩٦) متدرباً عام ٢٠٠٠م، وتضاعف عدد المتدربين الذين تخرجوا في مراكز التدريب والإعداد المهني بما يزيد على أربعة عشر ضعفاً، فارتفع عدد الخريجين من (٤١٧) خريجاً عام ١٩٧٠م إلى (٦٠٠٧) خريجين عام ٢٠٠٠م.

ولقد امتد الاهتمام بالتدريب إلى التدريب على المهارات والفعاليات الإدارية، ولقد أنشئ معهد الإدارة العامة عام ١٩٦٠م من أجل «رفع كفاءة موظفي الدولة وإعدادهم علمياً وعملياً لتحمّل مسؤولياتهم وممارسة صلاحياتهم على نحو يكفل الارتقاء بمستوى الإدارة والعمل، ويدعم قواعد تنمية الاقتصاد الوطني». وأعداد الدورات والمتدربين في نشاطات هذا المعهد كبيرة ملحوظة.

فمعهد الإدارة يقدم حزمة من البرامج التدريبية تشمل برامج الإدارة العليا (عبارة عن حلقات تطبيقية وندوات)، بلغ عدد المشاركين فيها (١٣١٣) في الحلقات، و(١١٨٢) مشاركاً في الندوات خلال عام ٢٠٠٠م التدريبي. وهناك البرامج الإعدادية، وهي موجهة لحملة الثانوية العامة والشهادة الجامعية في برامج إدارة التسويق والإدارة البنكية والإدارة الفندقية وإدارة التأمين تقدم للقطاع الأهلي، ودورات للتأهيل للالتحاق بالخدمة المدنية وغيرها، ولقد بلغ عدد الدارسين في هذه البرامج الإعدادية (٢١٣٠) دارساً نجح منهم (٩٤٤) دارساً عام ٢٠٠٠م.

وهناك برامج تدريبية (بما فيها التدريب أثناء الخدمة)، وهي تُعنى بتدريب موظفي الدولة الذين هم على رأس العمل، ولقد انتظم (١٣٠٢٩) متدرباً في أمثال هذه الدورات، نجح (١٢٩١٩) متدرباً منهم. وهناك برامج خاصة تنفذ لبعض الجهات الحكومية بحسب الحاجة، تم قبول (١٦٩٢) متدرباً، نجح منهم (١٤٥٩) متدرباً. ولقد ازداد عدد الناجحين من برامج التدريب المختلفة في معهد الإدارة إلى أكثر من ١٨ ضعفاً تقريباً، فارتفع من (٩٩٧) ناجحاً عام ١٩٦٩م إلى (١٨٤٢٩) ناجحاً عام ٢٠٠٠م[٣].

توضح هذه الإحصائيات جانباً مضيئاً من أهم إنجازات ملحمة التنمية الشاملة التي تمر بها المملكة العربية السعودية منذ نهاية الستينيات، ولا شك أن هذه الأعداد المتزايدة للطلبة والطالبات ولأعداد الخريجين عموماً في

مجالات التعليم العام والعالي والتدريب الفني والإداري وغيرها، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالتعليم الخاص لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، جميعها تؤكد على أن مجتمعنا آخذ بالأساليب الحديثة في التنمية.

ولقد أدت هذه الزيادات في إقبال أعداد كبيرة من الشباب على التعليم إلى زيادة أعداد المتقدمين للتعليم الجامعي عن القدرة الاستيعابية للجامعات، وأصبحت مسألة الالتحاق بالجامعة تحتاج لمعايير خاصة، من أبرزها ارتفاع مستوى خريجي الثانوية وخصوصاً في نسب تحصيلهم، وضرورة نجاحهم في عدد من امتحانات القبول والقدرات، بل إن العديد من المتقدمين قد لا يتمكنون من الالتحاق بالكليات أو الأقسام التي يرغبون لشدة التنافس بين المتقدمين.

ويرتبط بالنظام المدرسي الحديث في مستوياته كلها عدد كبير من القضايا الاجتماعية الثقافية التي تؤثر كثيراً في حياة الشباب. فكما هو معروف عند علماء اجتماع التربية عالم المدرسة يعكس حالة المجتمع وثقافته، فالمدرسة بدرجة ما عبارة عن نموذج مصغّر للمجتمع الكبير، تنعكس فيها كافة ملامح الحياة الاجتماعية ومشكلاتها. وتقوم المدرسة في الوقت نفسه بأدوار تغير اجتماعي ثقافي غاية في الأهمية، فمثلاً من خلال المقرر الدراسي والأفكار والمفاهيم التي يقدمها تولّد نوعاً من التجانس في الأفكار والرؤى عند أبناء المجتمع الواحد، وتزيل الكثير من الفروقات الثقافية بين الطلاب، موحدة بينهم في كثير من المشاعر والتطلعات، وتربطهم بالكثير من علاقات الصداقة والأخوة، وتشكل بذلك روابط غير الروابط القرابية الصرفة، موسّعة من تنامي علاقات أبناء الوطن الواحد على أساس المواطنة والزمالة وليس بالضرورة القرابة.

لكن المدرسة الحديثة بسبب أساليب التقييم تؤكد على الفروق الفردية، وتعمل على تحديد الإمكانات الفردية بشكل موضوعي؛ أي أن المدرسة بسبب معايير النجاح والرسوب فيها تلعب دوراً مهماً في تحديد كيفية صعود سلم الحراك الاجتماعي والتأكيد على المكانة المكتسبة من خلال القدرة/ العجز

على التحصيل المدرسي. وكما أوضحنا في الفصل الثامن فإن الرسوب في المدرسة ومن ثم التسرب منها قد يؤدي إلى انحراف الشاب، ومن ثم ارتكابه بعض أنواع الجريمة. والتسرب المدرسي، سواء كان بسبب الفشل في القدرة على التحصيل أو هروباً من المدرسة لأسباب أخرى، يعد فقداً وخسارة في استثمار غاية في الأهمية، الاستثمار في إعداد الكوادر المدربة القادرة على البناء والعطاء. ومن الواضح أن مؤسسة المدرسة تسهم بطبيعتها في رسم معالم النجاح والفشل اعتماداً على القدرة في التحصيل المدرسي. وكما يوضح بورديو[٤] في بعض دراساته تُعد المدرسة مؤسسة رئيسة في إعادة إنتاج المجتمع لنفسه طبقياً، فالذين ينجحون في التحصيل المدرسي سيتمكنون من الارتقاء من مرحلة لأخرى، ومن مرتبة اجتماعية لأخرى، مما سيسهل لهم الوصول إلى المراكز الاجتماعية والوظيفية البارزة والعالية، وبذلك يتسنى لهم تبوؤ رتب وظيفية واجتماعية تضمن لهم مكانة اجتماعية راقية. وغالباً النجاح في المدرسة يحتاج إلى رعاية واهتمام وملاحقة من أسرة الطالب، ولا يتوافر مثل هذا الوعي سوى عند الأسر التي تقدر وتعرف قيمة النتائج المترتبة على التحصيل العلمي المتميز والراقي. أما بالنسبة للأسر الأمية أو الفقيرة فقد تحول الظروف الأسرية والاجتماعية ليس فقط دون العناية والتوجيه، إنما تتسبب في تعطيل إمكانية الابن.

ومما يحمد لحكومة خادم الحرمين الشريفين أنها جعلت التعليم العام مجانياً، وأن بعض أبناء القرى النائية قد يُعطون مكافآت للذهاب للمدرسة ولزيادة التحصيل المدرسي؛ حتى يتمكن هؤلاء من تجاوز بعض العوائق الاجتماعية أو الثقافية التي تحول دون تمكنهم من الذهاب بعيداً في سلم الحراك الاجتماعي. أما بالنسبة للتعليم العالي أو التدريب فتقدم مكافآت تضمن إزالة معظم العوائق التي قد تحول دون استمرار الشاب الذي يملك الإمكانات والقدرة على التحصيل.

وكما هو معلوم لا يرتبط نجاح الشاب بمجرد حصوله على دبلوم أو شهادة جامعية، لكن هذا المؤهل يكفل للشاب قدراً من المعرفة والمهارة تسهل عليه طرق أسواق العمل والتطلع إلى مهنة أو وظيفة ذات مردود محترم. والعلاقة بين التعليم وفرص العمل موضوع شائك، ويمكننا إجمالاً القول: إن التعليم النوعي يؤهل الشاب بدرجة عالية للقيام بعدد من الأعمال التي يتطلبها سوق العمل، فمثلاً امتلاك الشاب معرفة لغات دولية كالإنجليزية أو القدرة على استخدام الحاسوب بشكل وظيفي أو غير ذلك من قدرات أو مهارات مطلوبة في سوق العمل ستجعل إمكانات قبوله للعمل في وظيفة ما أعلى، سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص.

وإذا كانت الشواغر في القطاع العام لم تعد كافية لأعداد الخريجين المتزايدة فإن صورة سوق العمل وفرصته ستصبح أكثر تعقيداً، فكما هو معروف هناك طلب متزايد على الأعمال والوظائف التي قد ينافس فيها الشاب السعودي متقدمون غير سعوديين، بينما أعداد الوظائف الشاغرة محدودة. لقد أدى هذا الوضع إلى تأخر أعداد من الخريجين في الحصول على الوظائف أو الأعمال التي يتطلعون إليها، ومن ثم الحديث عن «بطالة»، وعن ضرورة إعادة النظر في سوق العمل وفرص السعوديين فيه ومدى شراسة منافسة العمّال والخبراء الوافدين.

بطبيعة الحال هذه الأوضاع التي أصبحت أكثر بروزاً مع الأيام بدأت تشير إلى عدد من الأسئلة الأساسية، منها: مستوى التحصيل المدرسي ونوعيته، بمعنى أن موضوع مخرجات المؤسسات التعليمية ومستواها أصبح موضع تساؤل، وأصبح السؤال مطروحاً: هل الخريج السعودي يمتلك المهارات والقدرات اللازمة في سوق العمل؟ وهل هو قادر على أداء الأعمال والمهام المطلوبة منه، وقادر على التنافس مع غيره من الخريجين؟ بل تخطى الأمر ذلك إلى الادعاء أن الشاب السعودي يرغب في الحصول على رتب ووظائف عالية

ذات رواتب مرتفعة، لكنه لا يرغب في القيام بالأعمال التي تتطلب جهداً أو ساعات طويلة من العمل المتواصل، ويغلب عليه عدم حصوله على المهارات والقدرات الجيدة، وهو لهذا قد يحتاج إلى إعادة تأهيل أو تدريب، وهكذا ظهرت دعوات الإصلاح التعليمي، وإعادة إعداد وتأهيل الشاب السعودي ليتمكن من المنافسة على قدم المساواة مع سواه في سوق العمل، وأصبحت هناك مطالبة بالتدريب أثناء العمل أو حتى تقديم الدورات التأهيلية التي من شأنها إعداده حتى يقبل في سوق العمل في القطاعين العام والخاص.

وتعد «السعودة»؛ أي إتاحة الفرصة للشباب السعودي لأن يكون عنصراً منتجاً يساهم في بناء الوطن بالعطاء المتميز والقدرة على التنافس مع العمالة الوافدة في العديد من القطاعات الإنتاجية، من الأمور الملحة والمهمة. ولعل الجهود التي نشهدها هذه الأيام في وزارة العمل واهتمامها بالموضوع يعِد بمستقبل واعد(٥).

لكن الناظر إلى سوق العمل السعودي يجده يعتمد على عمالة وافدة كبيرة تصل إلى ٦,٢ ملايين عامل، وهم يعملون بأجور منخفضة نوعاً ما، ويعملون في ظروف عمل صعبة ولساعات طويلة، وربما كانت شروط البقاء في هذه الأعمال على الأقل في بعضها مما قد لا يقدر عليه المواطن الشاب؛ فهو مطالب بالعديد من الواجبات، منها أن يكون دخله كافياً لحياة أسرية كريمة، وهو مرتبط ومشغول بارتباطات أسرية واجتماعية كثيرة تجعل أمر أوقات العمل وظروفه أمراً غاية في الأهمية من حيث القدرة على الاستمرارية. وفي ظل الظروف القائمة ربما كان من الأفضل فرض بعض العمل الإيجابي لصالح الشاب أو المواطن السعودي لإتاحة فرص العمل له في بعض المجالات التي قد تحجب عن غيره، كما هو الحال مثلاً في تجارة الذهب والمجوهرات أو السيطرة على سوق الخضار. ولعل من الضروري في الوقت نفسه أن تكون هناك ليس فقط قوانين تعطي الشاب السعودي فرص عمل، وإنما بالإضافة

إلى ذلك أن تكون هناك حملات «تحسيسية» تفهم الشاب السعودي أهمية هذه الفرص، وكيف أنها سُنَّت من أجله لكي يفيد منها، وأن يدرّب على الأعمال والمهام التي كفلتها الدولة له حتى يتمكن من النجاح وتقديم البرهان والدليل على أن الشاب السعودي إذا ما أعطي الفرصة فإنه قادر على القيام بها وبشكل جيد. إن مثل هذا الدعم سيمكّن من سدّ الفجوة القائمة، وخصوصاً في القطاع الخاص، بين أنظمة وقوانين «السعودة» وتطبيقها والانفتاح عليها.

ومن الواضح أن الشباب عندما يجد فرص العمل التي تحقق احتياجاته يصبح أميل وأقدر على الحياة المستقرة، ومن ثم إقامة حياة أسرية مستقرة، ويصبح أكثر قدرة على العمل البنّاء والعطاء للوطن، لكن إن تعثرت مثل هذه الجهود فلا شك أن ما يترتب عليها من بطالة وعجز الشباب عن أن تكون لهم حياة مستقرة قد يؤدي إلى انحرافات وربما أعمال عنف وتخريب لا يرغب فيها حريص على مصلحة البلاد والعباد.

وعلى رغم اهتمام العوائل بكل ما يكفل تحقيق الشروط المسبقة لنجاح أبنائهم في حياتهم المدرسية والعملية بعد ذلك فإننا في أمسّ الحاجة إلى إعادة النظر ثقافياً في العديد من الأعمال، فبدلاً من التأكيد على وجود قيم ثقافية تنظر إلى الأعمال الفنية والخدمات على اعتبارها من المهن والأعمال المكروهة أو المحتقرة اجتماعياً فإن من مصلحة الجميع تجاوز مثل هذه الأساطير والتأكيد على أهمية الاهتمام بقيمة وأخلاق العمل، والتأكيد على أن قيام الشباب السعودي بمعظم الأعمال إنما هو طريق استقلال المجتمع عن التبعية للعمالة الأجنبية، وفي الوقت نفسه حماية للدخل القومي بدلاً من ضياع عملة صعبة على أعمال أو خدمات كان بالإمكان القيام بها من طرف شبابنا، كذلك لا بد أن ندرك أن عصرنا الحالي هو عصر التقانة والصناعة ومن ثم فإن الإصرار على أنواع من التعليم النظري أو النظر للأعمال المتعلقة بالتقنية والصناعة على أنها أعمال دونية نظرة مدمرة لا تساعد المجتمع على

قيامه بالأعمال التي يحتاجها.

وفي ظل هذا النقاش ربما من المفيد إعادة النظر فيما يمكن تسميته «التنشئة المهنية»، أي أن يدرب الأبناء منذ نعومة أظفارهم على الانخراط في أنواع شتى من المهن كنوع من التدريب والتأهيل. إن تمجيد الوظائف والأعمال الإدارية أو المكتبية على حساب القدرة على القيام بالعديد من الأعمال الفنية سيؤدي إلى قيام عجز عام ومن ثم اعتماد أفراد المجتمع في صيانة منازلهم وأماكن عملهم على عمالة وافدة هي نفسها ينقصها الكثير حتى تكون قادرة على التعامل مع التقانة الجديدة.

ونرى أن تعويد الأبناء على مستوى حياة ما، أو التعوّد على أسلوب حياة يزيد من الاتكالية والاعتماد على الأهل في العيش بدلاً من الاعتماد على الذات، من القيم التي لا بد من التخلي عنها، والعمل على فرض أسلوب من الحياة يجعل الشباب يدركون قيمة الأشياء التي يستخدمونها في حياتهم اليومية. إن إعطاء الأسرة للأبناء الشباب مصاريف خاصة لهم إنما هو نوع من التعويد على الهدر والإسراف بشكل لاعقلاني، والمطلوب نوع من الجدية والخشونة لمواجهة متطلبات الحياة.

إذن تلعب المؤسسات التعليمية أدواراً عظيمة في تحسين فرص الشباب للدخول إلى سوق العمل، وكل ما عليهم هو المبادرة وحسن الإفادة من الفرص المتاحة.

التحول من المدرسة إلى السوق:

لعل مسألة الصلة بين المدرسة وسوق العمل، أو كيفية توجيه الطاقات العلمية، أو بعبارة أخرى مخرجات التعليم للدخول إلى عجلة الاقتصاد والحياة العامة إجمالاً والتأثير فيها بفعالية وكفاءة، أحد أهم وأبرز الأسئلة التي يمكن أن توجه اجتماعياً وسياسياً، وخصوصاً بالنسبة للطاقات الشبابية التي تشكل ـ كما أوضحنا ـ أكبر شريحة ديموجرافية في التركيبة السكانية للمجتمع السعودي. بل إن هذه الطاقة الشبابية إن لم تتم الإفادة منها فإنها قد توجه أو

تتجه نحو قضايا وممارسات لا يرغب فيها المجتمع من بطالة أو قضاء وقت فراغ فيما يضر بل في عنف وجريمة وإرهاب.

لهذه الأسباب وغيرها، وعلى رغم الإشارات التي أوردناها حول الموضوع، إلا أن الموضوع يستحق اهتماماً آخر، بل إعادة صياغة السؤال بعبارات أخرى، من أبرزها: هل المؤسسات التعليمية تعد الشباب بما يضمن أنهم سينتجون؟ أو بعبارة أخرى: هل ما يتلقونه من تعليم وتدريب كافٍ وعلى مستوى رفيع يجعلنا نطمئن على أن أبناءنا الشباب قادرون على القيام بمهامهم الإنتاجية والمشاركة الفاعلة في المجتمع؟ الإجابات عن مثل هذه الأسئلة ليست باليسيرة، لكننا سنسعى في محاولة الإجابة عنها لإلقاء الضوء على دراسة نظرية وميدانية مهمة صدرت حديثاً لنايف بن هشال الرومي[٦].

يبدأ الرومي في دراسته بسؤال محوري يقود لما أبرزنا من أسئلة: هل يجب على التعليم أن يطور المجتمع؟ ويرى الرومي أن التعليم في المجتمعات الحديثة أصبح آلية لإدخال الأفراد في التركيبة الاجتماعية وغرس قيم الولاء وتحمل المسؤولية فيهم. وأصبحت تنشئة المواطنين الصالحين ذوي الأخلاق الفاضلة جزءاً وهدفاً واضحاً في المجتمع التعليمي في أقطار كثيرة من دول العالم.

لكن مع هذه النظره الأخلاقية، مع أهميتها وأنها لا تزال ملحة وضرورية، فإن قيماً وأهدافاً وغايات إضافية عديدة أصبحت هي الأخرى من الأهداف الملحة للتعليم ومخرجات مؤسساته، وذلك من خلال التأكيد على مفهوم «رأس المال البشري»، فأصحاب هذا المفهوم يرون أنه كلما قضى الطلاب وقتاً أطول في المدرسة ازداد اكتسابهم للمعرفة وازدادت فرصتهم في العمل، بمعنى أن التمدرس هو عملية استثمارية غاية في الأهمية لصالح الاقتصاد الوطني وفاعليته. وفي نظر هؤلاء فإن زيادة المعرفة قد لا تكون كافية لضمان أعمال للخريجين؛ لهذا جرى الاهتمام تنظيراً وبرمجة للإعداد لسوق العمل وربط ذلك بما يتم العمل عليه داخل المؤسسات التعليمية. فكما هو معلوم الأيدي

العاملة الماهرة المزودة بالقدرات والكفاءات الضرورية والمطلوبة في مجالات العمل تساعد كثيراً على تفعيل العلاقة بين «المدرسة» و«سوق العمل».

وهذا يقودنا إلى أسئلة وإحصائيات غاية في الأهمية، فحسب التعداد الأخير يقدر عدد السكان السعوديين بنحو ٢٠ مليون نسمة، ٢٧٪ منهم - ومعظمهم من الشباب - يعانون من بطالة ما، وتسجل الدراسات الميدانية انخفاضاً في أعداد الملتحقين ببرامج دراسات التعليم المهني والفني، وإن كانت الأعداد أكبر مما كانت عليه إلا أن الإقبال لا يضاهي حجم الطلب، وخصوصاً إذا علمنا أن هناك نحو ٧ ملايين عامل وافد يعمل الكثير منهم في هذه المجالات[٧].

ويشهد سوق العمل السعودي منذ عقدين تغيرات كبيرة، وخصوصاً ما يتعلق بنمو القطاع الخاص، وزيادة كبيرة مفاجئة في إعداد العمالة المهنية، مما استدعى زيادة الاهتمام بنشر برامج التدريب والتعليم الفني والمهني والحث على الالتحاق بها، لكن هناك على رغم ذلك لا يزال قصور في إعداد الشباب السعودي الملتحق والعامل في هذه المجالات، مما يتطلب إعادة النظر في طريقة أداء هذه البرامج والعمل على زيادة فاعلية مخرجاتها؛ حتى يتمكن الشباب السعودي ليس فقط من العمل فيها وإنما أن تتجه فلسفة وسياسة التعليم من التأكيد على الدراسات النظرية إلى الاهتمام أيضاً ببرامج التقانة والصناعة؛ حتى يتحول المجتمع السعودي إلى مجتمع صناعي قادر على المنافسة اعتماداً على عقول وسواعد أبنائه.

انطلاقاً من هذا الواقع يصبح السؤال: كيف يمكننا الإفادة من النظريات الاجتماعية والتربوية التي تهتم بالإفادة من رأس المال البشري؟ وكذلك الإفادة من النظريات التي تدور حول ثقافة العمل وأخلاقياته لحل أزمة التحول من المدرسة إلى سوق العمل بشكل يساهم في تجاوز الأزمة الراهنة التي أدت إلى بطالة أو عجز أعداد لا بأس بها من الشباب السعودي عن دخول سوق العمل والتأثير فيه بفاعلية؟

ربما عن طريق تفعيل هذه النظريات يتمكن صانعو السياسة التعليمية والمخططون والباحثون في مجالات التحول من المدرسة إلى العمل من مساعدة الخريجين والأخذ بأيديهم في عملية الانتقال هذه بسهولة ويسر، بل وأن تكون هذه العملية قائمة على أرضية علمية صلبة مضمونة النتائج إلى حد كبير.

ولسنا بحاجة هنا إلى الإشارة إلى أن هذه الأزمة مرت بها دول عديدة، لعل أهمها الولايات المتحدة التي مرت بفترة انخفضت فيها نسبة الإقبال على التعليم المهني، مما دفع القائمين على سياسات التعليم إلى إبراز المهارات الشخصية والاجتماعية والكفاءة المرغوب تحصيلها من قبل الطلاب لمواجهة هذا الانخفاض. ولعل ما جرى من إصلاح تعليمي واسع عند سبق السوفيت للأمريكيين شاهد على ذلك. فلقد جرى حينذاك التأكيد على ضرورة الاعتراف بأن إعداد وتهيئة الطالب الأمريكي مقارنة بزميله السوفيتي لم تكن مناسبة للعمل أو المنافسة في مجالات العلوم التي يمكن أن تساهم في إحداث السبق المطلوب، وتتكرر عملية إعادة التقييم والإصلاح بشكل مستمر.

ويرى سنيه[٨] أن هناك طريقتين لتعزيز العلاقة بين المدرسة والعمل، هما: التغير التعليمي الذي يؤثر في التغير الاقتصادي والاجتماعي من خلال حسن استخدام التكنولوجيا، وإيقاظ الجانب الإدراكي لدى الناس. بمعنى أن ضمان نجاح برنامج التحول من المدرسة إلى العمل لا بد فيه من مشاركة أصحاب العمل في هذه العملية.

وحتى تتضح الصورة علينا أن نلخص مرامي نظرية رأس المال البشري في التحول من المدرسة إلى العمل، وهي تنطلق من أن تأثير التعليم في حياة الفرد يتجاوز الوقت الحاضر ليمتد إلى المستقبل مؤثراً في دخل الفرد فيه، والتأكيد على أن آثار الأنشطة التعليمية والاختصارات واسعة المدى، وبالتالي ضرورة النظر إلى أن التمدرس هو استثمار لرأس المال البشري، ومن ثم ما تدفعه الدول في شكل ميزانيات وزارة التعليم إنما هو في الحقيقة استثمار في

التنمية والمستقبل. ويشير مفهوم «رأس المال البشري» أيضاً إلى حقيقة أن البشر يستثمرون في أنفسهم بوسائل التعليم والتدريب والأنشطة الأخرى التي ترفع من كفاءتهم في أداء الأعمال ومن ثم في رفع دخولهم في المستقبل.

وتأسيساً على ما سبق يعد التعليم المدرسي إحدى الأدوات التعليمية الرسمية التي يستخدمها القادة السياسيون والاقتصاديون للاستثمار في الأفراد، إضافة إلى ما يترتب على عملية الاستثمار هذه من الارتفاع بالمكانة الاجتماعية ولعب الأفراد أدواراً إيجابية في حياة مجتمعهم، من خلال إبراز أهمية سلم الحراك الاجتماعي القائم على الفاعلية والقدرات، ومن خلال التأكيد على العمل المنتج والبناء الذي يضمن للمجتمع رخاء اقتصادياً وازدهاراً وبحبوحة في العيش تمكن من استقرار حياة الأفراد فيه.

وتعد العملية التي أشرنا لها نوعاً من تنمية الموارد البشرية التي أصبحت عملية ملحة ليست فقط في المجال الاقتصادي وإنما في السياسي أيضاً. وعملية تنمية الموارد البشرية يقصد بها عملية زيادة المعارف والمهارات والقدرات لكل الناس في المجتمع، وهي تتم بطرق كثيرة، لكن أوضحها وأبرزها التعليم الرسمي. والتفكير التعليمي الذي ينطلق من مثل هذه المفاهيم يربط بشكل قوي بين متطلبات سوق العمل من زيادة الإنتاج مع الاهتمام بنوعية وكيفية وكمية المنتج من ناحية، وعملية الاستثمار في رأس المال البشري من أبناء البلاد حتى يصبحوا أكثر قدرة على الإنتاجية؛ مما يستدعي بالضرورة إعادة تخطيط أنظمة التعليم والتأهيل والتدريب ونشاطات أخرى ذات علاقة بذلك لتحقيق هذه الأهداف الحيوية المهمة.

لكن بالإضافة إلى هذه المفاهيم هناك نظرية أخرى تهتم بما يسمى رأس المال الثقافي أو الرمزي ومدى أهميته في التأثير في عملية التحول من المدرسة إلى العمل. وأصحاب هذه النظرية وعلى رأسهم بورديو الذي أشرنا إليه سابقاً يؤكدون مدى تأثير رأس المال الثقافي أو الرمزي في إنجاز الفرد

المهني والتعليمي والشخصي والاجتماعي، وذلك لزيادة فاعليتهم ومن ثم إنتاجيتهم؛ لهذا فإن أصحاب هذه المدرسة يهتمون بشكل كبير ومؤثر بتأكيد الاستثمار في قيم وتقاليد وعادات البلاد وتحويلها بما يخدم أهداف الربط بين المدرسة وسوق العمل.

وكما هو معروف يروج البعض إلى أن الثقافة المحلية تنظر بشكل استعلائي وتقلل من شأن الأعمال الفنية أو الأعمال التي لا ترتبط بتولي السلطة والنفوذ، وتنظر إلى من يعملون في مثل هذه المهن ـ على رغم أهميتها وضرورتها والحاجة الماسة لها ـ باعتبارهم يحتلون مكانة اجتماعية متدنية، بل يرى البعض أن هذه النظرة لم تتأثر حتى لو كان دخل هؤلاء مرتفعاً. وهنا تبرز أهمية نظرية رأس المال الثقافي، إذ سيكون من مهام أنصار هذا المنظور النظري العمل على تغيير ما يشكل قيماً سلبية إزاء الأعمال الفنية والمهنية إلى قيم إيجابية، ومن ثم تتولد عمليات الحث والتشجيع للانخراط في هذه الدراسات ومن ثم الأعمال.

وعلى رغم تأكيد الرومي أن هناك دراسات تؤكد على احتقار الأعمال المهنية، بل الخجل من الانخراط فيها، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تغيرات تبشر بتحولات سريعة قادمة، ولقد لعبت الأوضاع الاقتصادية بالإضافة إلى سياسات الدولة المشجعة على اقتحام الشباب السعودي أسواق العمل الشريف دوراً مهماً في ذلك، لكن لا تزال هذه الجهود في بداياتها وتنتظر الكثير الكثير لتفعيلها ومن ثم إحداث التحول المطلوب. وفي هذا الخصوص يظهر أن خلفية الأسرة وأسلوب الحياة المادي المرغوب وعمليات التنشئة المختلفة التي تسهم فيها مؤسسات مهمة كالمدرسة والإعلام والأصدقاء وسياسات الدولة ستؤثر تاثيراً إيجابياً في هذا الاتجاه؛ إذ كلما أصبح المجتمع متقدماً ومعقداً أصبحت ثقافته مجزأة، بخلاف المجتمع التقليدي الذي يتميز بقوة تماسك بنيته ومن ثم تأثير الجماعات الأسرية والقرابية في قرارات وحياة الأفراد.

وتشير دراسة الرومي[٩] وغيرها إلى أن مخاض عمليات التحول سيكون صعباً، فهي من ناحية تطول كيفية إعداد وتهيئة البرامج التعليمية للقيام بعمليات إعداد الكوادر المدربة وصرف أذهان أفراد المجتمع عن القيم السلبية المعيقة للانخراط في التعليم المهني من ناحية، والتمكن من إكساب الشباب المهارات والقدرات الضرورية من ناحية أخرى. وهناك عائق بيئة وسوق العمل، وهو سوق قد تم تأسيسه بعيداً عن متطلبات واحتياجات المواطن السعودي الذي تمتع بمستويات معيشية واجتماعية وثقافية معينة، فهذا السوق يقوم على عملية العرض والطلب، وبه أعداد واسعة من العمالة الوافدة التي تكتفي في داخلها بأقل القليل، وعلى استعداد للقيام بالعمل ساعات طويلة وفي ظل ظروف غاية في التعقيد، ولا تزال بيئة العمل بحاجة إلى إعادة تنظيم وتأهيل بما يمكن المواطن السعودي العامل فيها من العديد من التحسينات والتعديلات مما يسهل ويتيح له الدخول في سوق العمل في القريب. ولعل شروط ومتطلبات القطاع الخاص التي غالباً ما تكون صعبة وقاسية على الشباب بحاجة إلى مراجعة واسعة ودقيقة؛ حتى تسهل عملية إدخال ومن ثم إدماج العامل السعودي في هذه السوق.

إن العلاقة بين المدرسة وسوق العمل ومن ثم الفعالية الاقتصادية موضوع واسع، ومن ثم ما ذكرنا من علاقة بين الشباب وهذا السوق إنما هو من باب التأكيد على أهمية ما ينبغي الاهتمام به. ولعلنا لن نكون مبالغين إن قلنا: إن من أهم أسباب معالجة بعض أهم القضايا التي تواجهنا مجتمعاً وحكومة مثل زيادة أعداد العاطلين عن العمل أو البطالة بين الشباب وقضايا ارتفاع معدلات بعض أنواع الجرائم، بل وانخراط بعض الشباب المغرر بهم في الإرهاب، إنما تكمن في إعادة النظر في العلاقة بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل!

الهوامش

(١) انظر وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام، الرياض: وزارة التخطيط، ٢٠٠١م، ص ١٨٥-١٨٦.

(٢) المرجع السابق، ص١٨٦-١٩٠.

(٣) المرجع السابق، ص ١٩٥-١٩٦.

(٤) بيير بورديو أجرى العديد من الدراسات عن دور المدرسة في إعادة إنتاج بنية المجتمع الطبقية. انظر كتابيه: إعادة الإنتاج، الورثة، وغيرهما.

(٥) عبدالواحد الحميد، السعودة أو الطوفان، الرياض: كتاب الرياض، ٢٠٠٤م.

(٦) نايف بن هشال الرومي، إنهم لا ينتجون: مفهوم التحول من المدرسة إلى سوق العمل، الرياض: د. ن، ٢٠٠٣م.

(٧) المرجع السابق، ص ١٥.

(٨) نقلاً عن المرجع السابق، ص ٢٩.

(٩) المرجع السابق، ص٥٣-٧٤.

الفصل الخامس
الشباب والعولمة: الترويج والاستهلاك ومؤسسات المجتمع المدني

مقدمة:

أصبح مصطلح «العولمة»، وهو مصطلح علمي ينتمي لعلم الاجتماع، من المفردات الواسعة الاستخدام، بل مفردة شائعة تجري على ألسنة العديد من الناس. لكن على ما يبدو يستخدمون هذه المفردة بأشكال ومعانٍ مختلفة، وهذا أمر لم يعد غريباً، فالعديد من المصطلحات عندما تروجٍ وتتسع دائرة استخدامها، حتى داخل الأوساط المتخصصة، نجد أنها تأخذ معاني عديدة تصل أحياناً لدرجة عدم القدرة على توصيل معنى محدد، على رغم أنه في الأصل إنما تسك وتحدد وتعرف مفردات لمعاني محددة اصطلاحاً من أجل تيسير التواصل والتفاهم بين المختصين. ومما يزيد من صعوبة الأمر أن البعض نظر للمصطلح واشتقاقه كما لو كان من داخل إطار لغة ما غير اللغة التي أبدعت فعلاً هذه المفردة.

وحتى لا نطيل فإن مصطلح «عولمة» مشتق من كلمة "Globe" في الإنجليزية، وهي تشير إلى كوكب، وخصوصاً كوكب الأرض، وهي في ترجمتها الأولى إلى الفرنسية مشتقة عن كلمة "Monde"؛ أي العالم أو كوكب الأرض، والإشارة هنا إلى مفهوم جغرافي يختص بكوكب الأرض. ولقد أضيفت لهذه المفردة أداة حرفية تجعلها مرتبطة بعملية تجعل الأمور ذات علاقة بكوكب الأرض "Globalzation"، وهذا هو المصطلح الذي جعل مرادفه بالعربية مفردة «العولمة»، وهو بالفرنسية "Monalization"، لكن نجد في اللغات الأوروبية مصطلحاً آخر يقوم على عملية حرف أُضيف للمفردة «الجذر» وخاتمة "ism"، وهي تعني عند إضافتها للمفردة «ذات نزعة ما»، مثل رأسمالية أو اشتراكية ونحو ذلك. إذن لدينا مفردة "Globalism" أو "Mondalism" ولقد ترجمت إلى العربية أيضاً بعولمة وليس النزعة العولمية كما كان ينبغي، ولقد أدت عمليات

المقابلة هذه إلى غياب المعاني الاصطلاحية الضرورية لفهم المفردة على الأقل في معانيها ودلالاتها الأولية.

فمفردة «عملية الكوكبة أو العولمة» Globalization مفردة تصف واقعاً قائماً، ويبدو أن هناك جوانب عديدة من الحياة الحديثة ذات ارتباط وثيق بثورة الاستهلاك والاتصال والمواصلات وتقانة المعلومات ونشاطات الشركات العابرة القارات التي ربطت العالم بأسره في عمليات تبادل مادية غير مسبوقة في التاريخ الإنساني بهذا الحجم والكيفية، وهو ما يشار إليه بمفردة «العولمة». وبإمكاننا القول: إن كوكب الأرض يعيش بسبب هذه التقانيات والإنجازات البشرية أكثر تواصلاً وقرباً من بعضه البعض، ويسعى إلى مزيد من الانفتاح والتواصل بين شعوبه واقتصادياته بدرجة غير مسبوقة. صحيح أن العالم عرف في عصوره الماضية أنواعاً واسعة من التبادل والتعامل التجاري الواسع المدى، لكن ليس بالكم نفسه أو الحجم أو السرعة. وأصبح من الصعب على أي مجتمع أن يعزل نفسه أو أن يكون بعيداً عن التناول والدخول في علاقات تبادل اقتصادية أو تجارية بفضل هذه الوسائل التقانية الجديدة. ولعلنا لن نكون مبالغين إن قلنا: أصبح من الصعب تخيّل وجود جوانب عديدة من حياتنا اليوم من دون التقانيات التي جعلتنا نشعر ونعيش في عالم أكثر تواصلاً وقرباً. ويبدو أن الوتيرة والسعة التي تتم بها هذه الأمور ستفرض على كافة المجتمعات مزيداً من الاندماج والانخراط في العالم العربي الحديث، إذ أصعب ما يمكن أن يعاني منه مجتمع أو ثقافة ما هو العزلة!

لكن هذه «العولمة» التي قربت المجتمعات وسهلت أمور التواصل والتبادل بينهم هل ستعني بالضرورة فرض أسلوب حياة ورؤية محددة للعالم؟ وهل هذه التجربة الواسعة النطاق وغير المسبوقة ستحول العالم من قرية اتصالية صغيرة إلى ثقافة واحدة متشابهة، ومن ثم تلغي التعدد والتنوع الثقافي، وتفرض بالتالي شكلاً ثقافياً واحداً وأسلوب حياة وزاوية نظر للحياة والتعامل

بين الناس على أساس ثقافة «مُعولمة واحدة»؟ أم على العكس من ذلك سيساعد هذا العصر بسبب ما يقدمه من تسهيلات تواصلية وتقانة إلى مزيد من التعددية، ويمكن حتى للثقافة المحدودة والنائية فرصة تقديم أسلوب حياتها على أوسع نطاق؟

يبدو أن معظم الاختلاف القائم عالمياً إنما يدور حول هذا الإشكال، وهو الاختلاف نفسه الذي دار في السبعينيات في دوائر العلوم الاجتماعية التي تناولت نظريات التحديث والحداثة التي التبست فيها الأمور، وأصبح عند البعض الحداثة والتحديث يعنيان الأمركة والتغريب ومن ثم القضاء أو الإجهاز على المجتمعات الثقافية التقليدية. لكن ما تؤول إليه الأمور اليوم إنما يؤكد بوسائل عديدة أن الجدل لايزال مستمراً، فعملية العولمة أمر يقره الجميع، ففعلاً أصبح العالم اليوم يتميز عن أي حقبة تاريخية سابقة بكونه أكثر قرباً وتواصلاً، ولضرب المثال أصبحت أخبار العالم تنتقل وتعرف في كافة أرجاء المعمورة في الآن ذاته، والعديد من السلع والخدمات متوافرة، وبالدرجة نفسها من الإتقان والسرعة والجودة في كل مكان، مثال ذلك الخدمات المصرفية والسلع الإلكترونية الحديثة.

لكن هل سيسود بالضروري أسلوب الحياة الأمريكي وتصبح ثقافة وأسلوب حياة المجتمعات الإنسانية في كافة أرجاء كوكبنا الجميل نسخة أمريكية واحدة؟ يبدو أن هناك من يروّج بقوة لمثل هذه «الأحلام» الإيديولوجية، وعلينا أن ندرك بقوة أنها أحلام إيديولوجية وليست أكثر من ذلك. لكن الإقرار بأنها أحلام لا يعني التقليل من أهميتها أو شأنها، فوسائل التقانة الحديثة قد تساعد على زيادة تأثير انتشار أسلوب حياة ما، ولتكن الحياة الأمريكية، بشكل واسع حتى يقع في روع البعض أن ثقافته وأسلوب حياته وتصوراته للمفاهيم الإنسانية الأساسية هي التي يفكر بها شعوب العالم. ولقد كان ربط استهلاك ورواج بعض السلع والخدمات وبعض مظاهر أسلوب الحياة في شكل تقليعات

في الملبس والمأكل والترويح ما جعل البعض يرى أن العولمة قد تكون الوجه الآخر للحداثة! حتى إننا نجد منظراً اجتماعياً بارزاً مثل ريتس يتحدث عن «ماكدلنة العالم»[١]، وكيف أن هذه التقليعات الحديثة قد أصبحت مظهراً من مظاهر الانخراط والاندماج في عقلية العصر الحديث. وعلى رغم أهمية ما يطرحه ريتس من تصور نظري، إلا أنه هو أيضاً لم يقل أو يتصور عالماً تسود فيه رؤية واحدة وأسلوب حياة واحد. لكن على ما يبدو فإن بعض منظري اليمين الأمريكي هم من يرون أن العالم ستؤول فيه الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية إلى نموذج واحد، ويقدمون النموذج الأمريكي بوصفه أبرز النماذج وأكثرها حظاً في سيادة العالم، ولكن فوكوياما[٢] من أبرز القائلين ضمناً بهذا، وتعد حكومة بوش اليمينية هي المجسدة لهذا التصور اليوم. لكن الواقع الاجتماعي الثقافي حتى السياسي يشهد تنوعاً، بل أحياناً تطرفاً في التأكيد على التباين والاختلاف والتفرّع، وأن ما سيميز المجتمعات الإنسانية، ما بعد الحداثية، هو التعددية الثقافية وسيادة خطابات ما بعد الكولونيالية والنقد الثقافي. ويرى العديد من الدارسين أنه لعل ما سيميز عالمنا في القرن الحادي والعشرين وما بعده هو أهمية الهجنة والتنوع بوصفهما ما ستؤول إليهما المجتمعات الحديثة[٣]. فهناك العديد من المجتمعات الصناعية التي كانت تسود فيها الثقافة الغربية الأوروبية البيضاء أصبحت هي نفسها تقر بأنها أصبحت مجتمعات متعددة الإثنيات والرؤى والثقافات، ولم تعد فكرة الاندماج والانصهار الثقافي بالمعنى الضيق البديل المقبول على المستوى السياسي الواقعي، فمجتمع كالمجتمع البريطاني مثلاً أصبح مجتمعاً هجيناً بالضرورة بسبب ما وقع من هجرات وتبادلات ثقافية في العقود الماضية القليلة.

ماذا عن مجتمعاتنا وثقافتنا؟

في ظل ما ذكرنا في معالجتنا لمفهوم «العولمة» لا يمكننا نحن أيضاً الحديث عن مجتمع وثقافة نقية خالصة، ولكن بالإمكان الحديث عن مجتمعات

وجدت نفسها، أحياناً بتخطيط ووعي وأحياناً بالمصادفة وبشكل لم يحسن الإعداد له، أمام تدفق للسلع والخدمات والبشر، وفي غضون عقود محدودة جداً وجد المجتمع نفسه أمام تحولات مادية ومن ثم ثقافية واسعة هي التي تشكل جوانب من حياته العامة، وتجعل ما عليه المجتمع اليوم مختلفاً اختلافاً أساسياً عما كان عليه من قبل، لقد تحول من مجتمع تقليدي معزول إلى مجتمع «حديث» يعج بالتعددية الثقافية والتحولات. والصورة الأخيرة بكل تعقيداتها وغرابتها هي التي ستشكل مصير مجتمعاتنا، وهي التي نجد أنفسنا ملزمين بالتكيف معها أحياناً، والعمل على تطويرها وتجاوزها أحياناً أخرى، وربما مراجعتها والعمل على استبدالها أحياناً ثالثة!

وقبل أن نركز اهتمامنا على الشباب تحديداً علينا أن نسترجع بعض أطراف الحكاية، حكاية العولمة في مجتمعنا. لقد توسعت منذ منتصف القرن العشرين معدلات التبادل التجاري وانتقال السلع والخدمات بين أطراف العالم، وهذا أمر عادي من حيث المبدأ في عالم التجارة، لكن تطورات جديدة هي التي شكلت تعقيدات هذه الصورة من حيث حجم وتنوع ووتيرة تدافع السلع والخدمات بين الأمم والشعوب، فلقد قامت شركات عملاقة ضخمة، متجاوزة الاهتمامات والسياسات القديمة التي كانت توجه وتحرك التجارة العالمية كما كان عليه الحال في الحقبة الكولينيالية - الاستعمار. ولقد تميزت هذه الشركات بأنها، على رغم وجود مكاتبها الرئيسة في بعض العواصم الغربية، تتجاوز عملياتها ونشاطاتها وشركاتها الحدود السياسية الدولية، وتتعامل في عملياتها التجارية على هذا الأساس، وتسمى هذه الشركات بالشركات العابرة القارات/ المتعددة الجنسيات. وهي لا تقوم فقط بإنتاج السلع وإنما تشرف على هذا الإنتاج وتوجهه في أكثر من موقع، وتحتكر شراء المواد الخام، وكذلك تحتكر رؤوس الأموال التي تستثمر في تطوير وإنتاج سلع معينة، والأهم من كل ذلك هي التي توزع وتروج لهذه السلع والخدمات في كافة أرجاء العالم، ولعلنا

عندما نذكر أسماء العديد من الشركات العالمية الكبرى نعرف مباشرة ما نقصد: جنرال إليكتريك، وجنرال موتورز، و IBM، وفيليبس، وسوني، وميتسوبيشي، وغيرها الكثير. إنها المؤسسة الصناعية والتجارية التي تسيطر على معظم عمليات التبادل التجاري في كافة أرجاء العالم، ومن ثم فإنها الشركات التي وجهت النزعات الاستهلاكية الحديثة عند الجميع وفي كافة أرجاء المعمورة بدرجة وأسلوب يميل إلى أن يكون عالمياً يرضي كافة الأذواق.

ولقد توسع نفوذ وأهمية هذه الشركات بشكل متزايد في العقود الماضية، وازداد التنافس بين الشركات الكبرى التي وسعت من اهتماماتها وعملت، أحياناً من خلال الاندماج بين أكثر من شركة أو بالاعتماد على استخدام أساليب وأدوات علمية متقدمة، من أجل مزيد من تنوع هذه السلع، وضمان جودتها العالية، ولكن في الوقت نفسه خفض أثمانها، والتوسع في تطوير شبكات توصيلها للمستهلك العالمي حيثما كان. ويظهر أن هذه الشركات العابرة القارات، على رغم تنافسها الشرس فيما بينها، تمكنت مجتمعة على فتح أسواق العالم أمام السلع والخدمات «العالمية» دون قيود أو شروط، ويظهر أن مساعي هذه الشركات كللت لدرجة كبيرة بالنجاح، حيث يمكننا اليوم الحديث عن «بازار عالمي» و«سلع البازار العالمي»، ونقصد بذلك أن العديد من السلع والخدمات غدت بشكل متزايد متوافرة في معظم أقطار العالم وبأثمان مناسبة[٤].

وبسبب هذا التنافس الشرس بين الشركات العابرة القارات، وفي محاولتها لكسب ولاء المستهلك وارتباطه بمنتجاتها، لعبت وسائل الاتصال الجماهيري دوراً واسعاً وكبيراً في استخدام عمليات ترويج ودعاية وإشهار ذات تأثير عظيم كما سنوضح لاحقاً. لكن معظم هذا الترويج والإعلام يسعى إلى تشكيل صورة أو شخصية للسلعة ترتبط في اسم تجاري أو شكل معين تبرز فيه مواصفات أو خصائص معينة، وتغلف السلعة حتى تصبح جذابة، ولكن أيضاً

شخصية كما سنفصل. لم تقتصر عملية الإشهار والإعلان على سلع أو خدمات معينة وإنما طالت جميع أنواع السلع. وسنهتم هنا بالتركيز على السلع والخدمات التي تحتفي باهتمامات الشباب تحديداً، موضحين كيف أن تيار العولمة زاد في انتشارها وتأثيرها. من أهم السلع أنواع الملابس الشبابية، سواء كانت ملابس رياضية أو تقليعات لأوقات الترويح والفراغ أو الملابس المعيشية أثناء العمل والراحة. وأهم ما يميز هذه الملابس نزوعها للاختلاف والتنوع حيث تساعد على إبراز «الفردية» و«الاختلاف» عن الآخرين، وأنها بسيطة المظهر وتبدو غريبة نوعاً. لكن الأهم من كل ذلك أنها تحمل ماركة تجارية مشهورة، بطبيعة الحال أهم ما يميز السلعة/ الماركة المشهورة هو بالإضافة إلى جودتها ومكانتها أنها مادة إعلانية قوية، فهي الماركة التي يلبسها المشاهير، مثلاً ملابس الرياضة الأشهر هي التي يلبسها لاعبون مشهورون، أو هي شعار ناد أو منتخب عريق، أو بطبيعة الحال تزداد قيمة هذه الملابس كلما «كانت هناك ضمانات أنها من نفس خط إنتاج الملابس الأصلية الحقيقية التي يرتديها الفريق المشهور الذي روّج له الإعلان التجاري، وهذا الأمر يبرر ارتفاع أثمانها وأحياناً محدودية توزيعها». لكن إجمالاً معظم هذه الملابس الأصلية والتقليد منها تحمل أسماء شركات مشهورة معروفة(٥).

ولا يقتصر الأمر في قائمة السلع والخدمات الشبابية على الملابس الرياضية، فمعظم الملابس الشبابية، وخصوصاً ملابس الشباب الحديث، تميل إلى أن تكون ملابس من صنع شركات مشهورة مثل أسماء بيوت الموضة الغربية أو العالمية أو ما يقلدها، ومن ثم تصبح أسماء مثل أراماندي وجيس وفيرزاتشي وغيرها والمعدات والملابس الرياضية مثل أديداس ونحوها هي الأسماء اللامعة في عالم الشباب.

ويهتم الشباب، أو بالأصح وجهت وسائل الإعلان اهتمام الشباب، إلى السيارات، وخصوصاً السيارات الرياضية السريعة الفارهة عالية الأثمان

ومتوسطتها، وأصبح واحداً من أهم أحلام العديد من الشباب الحديث الرغبة الجامحة في اقتناء أو قيادة واحدة من هذه السيارات ذات الأسماء العالمية اللامعة، وبطبيعة الحال تروج العديد من البرامج التلفازية بالإضافة إلى الإعلانات التجارية خيال ورغبات العديد من الشباب لهذا العالم. ولا يقتصر الأمر على ذلك وإنما أيضاً إلى ارتياد المطاعم الشبابية، وخصوصاً مطاعم الوجبات السريعة ذات الأسماء العالمية المشهورة، وتناول وجبات بعينها. ولقد توسع إقبال الشباب حتى شمل المطاعم الإثنية مثل المطاعم الهندية والصينية وأنواع من المطاعم الأمريكية كوسيلة للتأكيد على الانفتاح والإقبال على الحداثة، والأهم قضاء مزيد من الأوقات مع الأصدقاء، بطبيعة الحال سعت هذه المطاعم إلى خلق أجواء خاصة للشباب لمزيد من جذبهم للإقبال عليها[٦].

ومن اهتمامات الشباب الحديث كذلك الألعاب الإلكترونية بشكل عام وحسب مراحل العمر، ففي المراحل المبكرة مجرد الألعاب محددة، لكن ينتهي عدد كبير منهم إلى الإنترنت، وما انتشار مقاهي الإنترنت سوى انعكاس لهذا التقليد. ويظهر أن عالم وأجواء الأجهزة الإلكترونية عالم غرائبي؛ لما يقدمه من إمكانات وإغراءات غير محدودة، وسنعمل على تفصيل طرف من هذا لاحقاً في هذا الفصل. لكن إجمالاً تحولت أجهزة الحاسوب من اعتبارها وسيلة للاستفادة من إنجازات العصر الحديث إلى مجرد وسيلة للترويح وقضاء أوقات الفراغ بشكل غير متوقع، ولعل حجم الساعات التي يقضيها الشباب في محادثاته على الإنترنت وموضوعاتها وما يمكن أن تؤثر فيه من تغير في القيم والرؤى من الأمور التي لم تحظ حتى وقتنا الحاضر بالاهتمام الضروري.

واستقطبت المقاهي والاستراحات بأشكالها المختلفة اهتمام شريحة سكانية كبيرة من أبرزها الشريحة الشبابية. ولقد تنوعت أنواع المقاهي، فهناك مقاهٍ شعبية تقليدية ذات ذائقة تقليدية محدودة العرض، فهي تكتفي بتقديم

الشاي وأنواع من التدخين التقليدية من جراك ومعسل[٧] وبعض المرطبات. وهذه المقاهي التقليدية تجذب شرائح اجتماعية مختلفة سواء من الشباب أو الراشدين[٨]. كما ظهرت حديثاً أنواع جديدة من المقاهي على الطراز الغربي، وبعضها يمثل أسماء عولمية في هذه التجارة، وهي تقدم أنواعاً جديدة من القهوة (إكسبريسيو وكابتشينو ولاتيه ونسكافيه وقهوة تركية وغيرها)، بالإضافة إلى شرائح من الكعك والمرطبات، وهي تقدم طرازاً مختلفاً من الجلسات على الأسلوب الغربي الحديث، ومن ثم فإنها تجتذب أنواعاً محددة من الشباب[٩].

ويقبل الشباب على ارتياد هذه المقاهي الحديثة وربما بعض الاستراحات الخاصة ليستمتعوا بأنواع جديدة من السهرات والحفلات واللقاءات جعلت الحياة العامة خارج المنزل تأخذ أبعاداً اجتماعية وثقافية جديدة، إذ ربما وجد الشباب أنهم في هذه الدوائر أكثر قدرة على التواصل مع بعضهم البعض خارج أطر الضيافة التقليدية، وكذلك تبني أساليب حياتية حديثة تكون لقاءاتهم وموضوعاتهم وأساليب تنظيم الصداقة التقليدية من حيث الالتزام والاستمرارية[١٠].

ويقبل الشباب على شراء الأشرطة الموسيقية، وكذلك على أشرطة السينما في شكل أشرطة فيديو أو CD، وما انتشار ما يعرف بالاستديوهات الموسيقية، وإقبال الشباب على أنواع متباينة مختلفة من الموسيقى، وتحديداً ابتعاد العديد منهم عن الموسيقى التقليدية الشعبية والطربية الكلاسيكية، والنَّهم بالموسيقى الغربية والأفلام العالمية، سوى معيار ثقافي غاية في الأهمية للتحولات المهمة في الاستهلاك الثقافي عند الشباب الحديث.

ومن أوجه الاستهلاك الثقافي بالإضافة إلى ما ذكرنا انتشار ظاهرة السفر والسياحة للخارج بين أعداد متزايدة من الشباب، سواء في العطل الصيفية أو أحياناً طوال العام. ولقد ساعدت الإعلانات وأحاديث الزملاء

الترويجية لبعضهم البعض على الإقبال على أنواع عديدة من السياحة، منها السياحة التقليدية التي تجعل بعض هؤلاء يرتاد المسارح ومراكز اللهو، لكن هناك أنواع جديدة ثقافية من السياحة مثل السياحة الرياضية، وخصوصاً بعض الرياضات الخاصة، كالغوص أو التصوير، وأحياناً لارتياد أحداث رياضية كبرى مثل مباريات كأس العالم ونحو ذلك.

جل ما ذكرناه آنفاً هو ما تتميز به الفئات الشبابية التي تقبل على أساليب الحياة الحديثة، لكن كما أوضحنا في غير فصل هناك شرائح شبابية تميل إلى إبراز اهتمامات تقليدية أو اهتمامات محلية، والبعض الآخر ذوو ميول دينية أو على الأقل ملتزمة إلى حد ما. وعند النظر إلى هذه الفئات نجد أيضاً حياتهم الاستهلاكية لا تخلو من اهتمامات مثيلة، لكن موازية للاهتمامات التي جئنا على ذكرها، وذلك لبروزها واستقطابها اهتمام الجميع! ولتوضيح ما نرمي إليه نذكر أن بعض الشباب الملتزم يهتم بشراء وقيادة أنواع معينة من السيارات، غالباً ما تكون من السيارات التي تستطيع تحمل أعباء الصحراء أو الطرق الوعرة، ويغلب عليهم أنهم لا يهتمون كثيراً بالسيارات الفارهة الرياضية، لكن مع ذلك لايزال التفضيل للسيارات السريعة والقوية، وربما فضلوا أن يكون في السيارة مكان للأشرطة، بطبيعة الحال لا يستمعون في الغالب إلى أنواع أشرطة الموسيقى نفسها التي يستمع لها الشباب الحديث، وإنما يستمعون إلى القرآن الكريم أو إلى تسجيلات محاضرات وندوات دينية ونحو ذلك. أما بالنسبة للملابس فهم يرتدون غالباً ملابس تقليدية، لكنها تميل إلى القصر، وإلى أن تكون نوعاً ما خشنة غير ناعمة. وبالنسبة للاهتمام بالمظاهر الخارجية، نجد أنهم عادة يميلون إلى إرسال لحاهم وحف شواربهم وارتداء «الشماغ» أو «الغترة» من دون عقال، وهذا تمييز لهم عن سواهم من الشباب. وغالباً ما يرتادون مطاعم معروفة، يغلب عليها تقديم ألوان من الأطعمة التقليدية، ولكن تقدم بأسلوب حديث!

ويميل بعض «طلاب العلم» منهم إلى صرف قسم لا بأس به من دخلهم في شراء الكتب الدينية والتسجيلات التي تركز على دروس أو محاضرات أو ندوات إسلامية أو تسجيلات للقرآن الكريم. بالإضافة إلى ذلك تروج في أماكن ترددهم في الأسواق بعض السلع التقليدية التي ازدهرت أسواقها حديثاً بسبب إقبال هؤلاء الشباب عليها، مثل أنواع العسل وزيوت متعددة مثل زيت الحبة السوداء ونحو ذلك. ويغلب على المحلات التي تسوّق هذه السلع التقليدية إبرازها لألوان من الدعاية لهذه السلع انطلاقاً من الاعتماد على بعض الأحاديث أو الآيات الحاضّة على تناولها وما لها من فوائد عظيمة.

ويميل هؤلاء إلى أن تكون لقاءاتهم إما في المساجد وإما في منتديات خاصة، وغالباً ما يقضون أوقاتهم في مناقشات جادة، وأحياناً تشكل مواجهات فكرية قاسية فيما بينهم، وعلى أي حال خطابهم «الترويحي» لا تغلب عليه الجدية فقط، وإنما يقوم حول إرادة تغيير الواقع القائم ولو بالقوة.

إيديولوجيا الاستهلاك[11]:

كما أوضحنا في المقدمة، أصبحت عمليات البيع والشراء وانتقال السلع والخدمات على مستوى العالم من اختصاص الشركات العابرة القارات/ المتعددة الجنسيات، وهذه الظاهرة الجديدة في نقل وعرض وبيع السلع من كافة أرجاء العالم في كافة أرجاء العالم تحتاج إلى وسائل وآليات لاستدراج وإقناع المستهلكين بمزيد من الاستهلاك والصرف بشكل متزايد على أنواع من السلع والخدمات قد لا يحتاجونها، لكن هناك جهات ذات مصالح تدفع بكل ما لديها من وسائل وخدع من أجل إيهام المستهلك بضرورة الإقبال على هذه السلع والنهم بها. لهذا كثر الحديث حول ما عرف بإيديولوجيا الاستهلاك، والمقصود بذلك الآليات والعمليات الموجهة ضد المستهلك في شكل إعلانات وإغراءات مختلفة الهدف، منها دفعه للإقبال على الشراء والاستهلاك.

ويعتمد أصحاب هذه الفكرة على أسطورة يونانية قديمة مفادها أن إنساناً

كان قد احتج على الآلهة اليونانية بسبب قلة ما يحصل عليه، فأمرت تلك الآلهة «طنطال» هذا بأن يكون «جوعه في مزيد استهلاكه»؛ أي تعويد الإنسان على مزيد من السلع ذات الأنواع والمواصفات والأشكال والأثمان المختلفة بشكل متزايد، وعرضها بأشكال مغرية حتى يصبح نهمه بهذه السلع والخدمات لا يؤدي إلى رضاه وتحقيقه لما يحتاج إليه، وإنما العكس تماماً؛ مزيد من الإقبال على سلع أخرى، وهكذا يصبح الإنسان يعمل لمزيد من الاستهلاك على أمل تحقيق بعض رغباته! ويصف بعض علماء الاجتماع (لعل من أبرزهم ماركس) هذا التوجه بـ «صنمية السلع». فالإعلانات وأساليب التشويق والدعاية تبرز هذه السلع وتعلن عنها بأشكال مغرية، بل أحياناً كثيرة باستخدام غرائز الناس وحبهم للمتع المباحة والمحرمة من أجل استدراجهم للإقبال على هذه السلع والخدمات. فكما هو معروف قد تستخدم صور لنساء كاسيات عاريات فاتنات للترويج لمشروب أو ملبس، أو استخدام شهرة رياضي أو شخصية معروفة من أجل إقناع المستهلك بالإقبال على تلك السلعة اقتداء بذلك المشهور، بل وأحياناً زيادة في صنمية السلعة يقوم الإعلان بالربط القوي بين السلع وبعض الخصائص المرغوبة مثل القوة أو المكانة الاجتماعية العالية أو الجاذبية، وخصوصاً جاذبية الرجال للنساء أو العكس. وهكذا فإن الإعلانات التجارية تعمل على عقل ولا وعي المستهلك لمزيد من استدراجه وإقناعه بشراء ما لا يحتاج، أو لإلغاء أي مقاومة لديه إزاء تلك السلعة.

وهكذا يصبح «الذوق المعلن»، وهو قد يكون ذوقاً مفروضاً من خارج الثقافة أو ذوقاً غير مقبول في الظروف العادية، هو الذوق العام. وحتى يتم ذلك يبذل أصحاب الإعلان جهوداً علمية كبيرة تمكنهم من الوصول إلى قناعات المستهلك وفرض خياراتهم عليه، وخصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن هذه الإعلانات تصدمه في كل أماكن توجهه، إعلانات في الصحف والشوارع والتلفزات والإذاعات، وجميعها أعدت بعناية، إضافة إلى ذلك فإن هذه السلع

تم توفيرها وتقديمها معلبة مغرية في كل مكان، واستخدمت كافة أنواع التحسين للإقبال عليها، بل وقد تخصص إعلانات لفئات عمرية مختلفة، فهناك إعلانات للأطفال والمراهقين والشباب والراشدين، بل وكبار السن، ويستخدم مع كل فئة عمرية ما يروق لها وما يجعلها تظن أنها بحاجة إليه[١٢].

ولا تتوقف صياغة الإعلانات عند عملية الاستدراج والإقناع، وإنما تستخدم وسائل تفرض تحقيق رغبات الذات في الآن والحال، فصياغة الإعلان توضح أنه لم يعد عليك أن تنتظر كثيراً حتى تستمتع بالسلعة الفلانية ونحو ذلك، وإنما بإمكانك الحصول عليها الآن في الحال والتو، وترى في الإعلان شخصاً يشبهك يتمتع بها فعلاً. ولمزيد من الغواية قد تحفّز بأن تقدم السلعة لفترة معينة بأسعار مغرية، أو أن تشتري سلعة وتعطى الأخرى مجاناً، أو فرض بعض السلع من خلال حملات ترويج، فيجد المستهلك نفسه أمام موزّع يقتحم حياته وذوقه في الطعام أو غير ذلك ليقدم له وجبة بالمجان، ربما سيجد نفسه بعد فترة مقبلاً عليها ويصبح من المستهلكين لها. وتقدم كثير من الجوائز والحوافز لمن أقبل على مزيد الاستهلاك، بل إن السلع نفسها أصبحت تصنع بحيث لا تعمّر طويلاً إيذاناً بشراء أشكال جديدة من هذه السلع مطورة وذات خصائص وزيادات يتوهم المستهلك ضرورة الإقبال عليها، أليس ما نشاهده من إقبال الشباب على أنواع مختلفة من «الجوال» نموذجاً على ذلك، والأمر كذلك في «الحاسوب»؟ والأمر لا يقتصر على هاتين السلعتين. إن إيديولوجيا الاستهلاك فخ عظيم يولّد حاجات ورغبات إنسانية استهلاكية لا تنتهي، بل هي في ازدياد لدى كافة أفراد المجتمع، صحيح أن هناك اختلافاً وتفاوتاً في مدى الاستسلام لغواية الإعلان والسلعة، لكن يمكننا إجمالاً القول: إن الشباب من الفئات الاجتماعية الأكثر استجابة لهذه الإيديولوجيا، بل ربما يصح أن نقول: إن فئة الشباب تشكل بوابة الريادة في هذا المجال كما يؤكد إيفرت روجرز[١٣]. صحيح أن الشباب الحديث الميول قد يكون الأكثر إقبالاً على السلع والخدمات الغربية عن سواه، لكن ما أن تروج هذه السلع

بينهم حتى تعمم إن تكيفت مع المتطلبات الثقافية المحلية، حيث تصبح بعد فترة جزءاً من الثقافة العامة، وقد يصدق الشيء نفسه بالنسبة لأفق الشباب الملتزم الذي قد يقبل على بعض السلع والخدمات التقليدية التي هجرها الناس وتقديمها في قوالب جديدة، مثل ظاهرة «المسواك المغلف»، أو الإقبال على أنواع من العسل، أو تقديم الأشرطة كهدايا، وكذلك أنواع من الملابس وترويجها ومن ثم نشرها في المجتمع. هناك بطبيعة الحال ما يعرف بالعنفية[١٤] الذين لا يغيرون عاداتهم حتى لو تغير الجميع، لكنهم قليلون جداً، وهم مع ذلك يحافظون على ألوان معينة من الاستهلاك!

في عرضنا السريع هذا أردنا أن نوضح أهمية وتأثير الإعلان التجاري في شكله الحديث القوي، وكيف أن مجتمعاتنا وخصوصاً المجتمع السعودي أصبح من أكثر المجتمعات العربية هدفاً لتأثير الإعلان والدعاية، فكما يؤكد سوق الدعاية والإعلان يعد السوق الإعلاني السعودي الأكبر على مستوى العالم العربي[١٥]، وهذا يعني أن فهمنا لأساليب وأشكال استهلاك الشباب في المملكة العربية السعودية يقتضي معرفة هذه الآليات وكيفية الاستجابات أو على الأقل تعامل المستهلك السعودي عموماً والشاب خصوصاً مع هذه الضغوط القوية الموجهة لقراراته واختياراته. ولقد أبرزت دراسة علمية أعدها معهد الإدارة[١٦] ما يؤكد ما ذهبنا إليه، ولعل من أهم ما تورده الدراسة، ليس فقط خلو الأجواء من جهات تحمي المستهلك وتعمل على حمايته من هذه الهجمة الشرسة أو على الأقل تساعد على توضيح أبعادها، وإنما التأكيد على أن الدعاية والإعلان طالت كافة أوجه النشاط الاقتصادي في السوق السعودي وبقدرات وخبرات عالية، ولعلنا نضيف وبنجاحات غير مسبوقة وفعّالة. وبطبيعة الحال حجر الزاوية في هذا النشاط الإعلاني الدعائي هم الشباب الذين كما ذكرنا في فصل سابق تميل عقليتهم للتجريب والاندفاع والانهماك في كل ما يلبي رغباتهم وغرائزهم، وهم ملولون بطبيعتهم ومن ثم أكثر سهولة للتعرض لأنواع متجددة من السلع والخدمات.

كيف تغيرت عادات الاستهلاك؟

كم كان من الصعب عليَّ أن أتخيل نجاح مطاعم الوجبات السريعة في مجتمعنا التقليدي الذي يعتز بطعامه ولباسه المحلي، كنت كثيراً ما أردد: هل سيحل «بيغ ماك» مكان صحن الفول مع التميس، هذا غير معقول؟! هل ستحل وجبات دجاج كنتاكي محل «الرز البخاري بالدجاج»؟ كانت إجاباتي تميل للاستحالة. لكن ما أشاهده من تغيرات يجعلني أتردد في الإجابة. فكما هو معروف تقليدياً، وخصوصاً قبل الطفرة، كان الناس يفضلون اللحم الأحمر (لحم الضأن) على الدجاج، وكان تناول الدجاج في المناسبات فقط، لكن اليوم المنافسة بين اللحم الضأني والدجاج بل والأسماك أصبح قوياً[١٧]. ويعود هذا التغير النوعي في الذوق الاستهلاكي إلى قوة وجبروت وتأثير الإعلان والدعاية. هل كانت المعجنات من الأطباق الرئيسة على مائدة الإفطار في رمضان؟! لكنها اليوم واسعة الانتشار بسبب هذه التحولات. أعدت سؤالي بصياغة جديدة: كيف تم تغيير عادات الاستهلاك؟ وما المراحل التي مر بها مجتمعنا حتى أصبحنا نقبل في حياتنا العامة على أطباق وألوان من الطعام وغيرها لم تكن من عاداتنا التقليدية؟

هناك عوامل عديدة يمكن أن تعزى إليها هذه التغيرات بل التحولات في العادات الاستهلاكية، لعل من أبرزها «بنية الخدمات» المقدمة للسلع والخدمات، ونقصد بذلك أن خدمات تقديم السلع والخدمات مرت في العقود الماضية بتحولات نوعية وقفزات واسعة ذات تأثير قوي في حياتنا العامة، فكما نعرف جميعاً كانت البنية الأساسية لتقديم الخدمات «البسطة» أو «الدكان»[١٨]، وكانت تقدم لسنوات قليلة ماضية عدداً محدوداً من السلع دون تنوع، وغالباً ما كانت الخيارات محدودة جداً، وما يتوافر منها هو المشكّل للذوق الاستهلاكي العام. وكما توضح لنا الباحثة اليابانية كاتكورا[١٩] في دراستها لقرى وادي فاطمة فإن محتوى السلع في «البقالة» أو الدكان الصغير

في القرية تكاد تحصى بأصابع اليدين، وعملية البيع والشراء بطيئة جداً، وغالبية المستهلكين يشترون بالاقتراض، حيث يسجل صاحب «البقالة الصغيرة» أسماء المشترين الذين عليهم تسديد ما عليهم في نهاية الشهر!

ثم جاءت طفرة نهاية السبعينيات الميلادية في القرن العشرين، وبدأت تظهر «البقالة الحديثة» في الأحياء، وكانت في البداية عبارة عن توسع في خدمات وأنواع سلع البقالة التقليدية، لكن سرعان ما بدأت تظهر بقالات «السوبر ماركت»، وهي بقالة حديثة بإمكان المستهلك أن يتسوّق من داخلها بدلاً من طلب السلعة من صاحب المتجر، وهي تقدم سلعها في شكل أنواع مرتبة من السلع: فهناك قسم اللحوم، وقسم الأجبان، والمخبز، والمعلبات، والخضروات، ونحو ذلك، بل ربما قدم «السوبر ماركت» سلعاً أخرى لا تقدم عادة في البقالات التقليدية أو حتى الحديثة. ولقد مكن السوبر ماركت المحلي من تقديم السلع في فضاء أكبر بوسائل إغراء إعلاني غير مسبوق؛ مما زاد من نهم وإقبال المستهلكين على أنواع جديدة من السلع والشراء بكميات كبيرة، وبالإضافة إلى كل هذا أصبح الشراء بالنقد الفوري!

ومن أجل تقديم السلع بأسعار تنافسية ظهرت الأسواق المعروفة بالمخازن، وهي في الواقع عبارة عن مخازن كبيرة تسعى للبيع بالجملة للمستهلك مباشرة وبأثمان مغرية وأنواع مختلفة، ولقد استخدمت هذه المخازن[٢٠] كافة وسائل الإغراء الاستهلاكي حتى أصبحت في نهاية كل شهر مع استلام الموظفين رواتبهم مهرجانات للبيع وبكل الحوافز الممكنة.

لكن لم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ إذ ظهرت أنواع جديدة لتقديم السلع، لعل من أحدثها ما يعرف بـ «المول»[٢١]، وهو عبارة عن مجمع أسواق تحت سقف واحد، تتوافر داخله كافة أنواع السلع التي يقبل عليها المستهلكون، بل وتضفي بنية المول أجواء عائلية على عملية التسوق، فيصبح الذهاب إلى المول ليس مجرد عملية تسوق، وإنما هو نزهة عائلية، فهناك العديد من الألعاب

والمهرجانات التي تستهلك أوقات أفراد العائلة الواحدة من الأطفال إلى كبار السن. وتقدم محلات المول كل السلع التي يحتاجها الجميع، ولعل بؤرتها وجود سوبر ماركت يجمع بين فضيلة السوبر ماركت الحديث، وإن كان أكبر وأكثر تنوعاً ، وإغراءات المخازن في أسعاره. وبتعاون تجار المول الواحد في إقامة فعاليات وبرامج من شأنها أن تجعل الذهاب إلى المول المكيف الهواء الذي به أماكن للجلوس والراحة المكان الأفضل للمواعيد واللقاء بين الأسر المختلفة؛ أي أن فكرة المول جذبت المستهلك إلى السوق الذي تحول إلى مكان اجتماعي استهلاكي. وتحرص الشركات العالمية على أن يكون لها وجود استعراضي رمزي في «المول»؛ تأكيداً لوجودها في السوق المحلي من ناحية، وللحصول على جزء من سوق التسوّق والإعلان عن بضائعها وما يمكن أن تقدمه للأذواق المحلية من اختيارات من ناحية أخرى.

كل هذه البنى التسويقية تصبح مكان جذب قوي جداً للشباب، وهي بذلك تصبح الأماكن المفضلة لساعات نزهتهم وقضاء أوقات فراغهم. وهذه الأمكنة متجددة العرض كثيرة التغيرات، وبذلك فإنها لا تسبب مللاً أو تكراراً للمناظر فيها، فانطلاقاً من أهمية التأكيد على ما يمكن تسميته «بنية العرض« تحرص هذه المحلات على إبراز كل جديد، وأن تكون نوافذ المحلات غاية في الجاذبية والإغراء واستهواء المستهلك، بل تقوم وبشكل تنافسي مستمر مع المحلات الأخرى بتوفير السلع الجديدة وترويجها وعرضها، وخلق الحاجة لها والتعلق بها حتى لو كان ذلك يعني استزراع أذواق جديدة.

ومن أبرز نقاط الجذب والإغراء في الأسواق الجديدة عموماً، و«المول» خصوصاً ، وجود متاجر جديدة تعمل في «صناعة الاسترخاء»[٢٢]، وأن تكون مكان تجمع الشباب لقضاء أوقات اجتماعية سعيدة، وتعرف هذه المتاجر بالمقاهي الجديدة، وهي تختلف نوعياً عن المقاهي الشعبية. ولقد شهدت هذه المقاهي الجديدة قفزة نوعية كبيرة، فقد أصبحت تقدم خدمات عالمية لمقاهٍ

ذات أسماء دولية، مثل «ستار بوكس» التي انتشرت خدماتها في العديد من الأسواق والعديد من الشوارع الكبرى في مدننا الرئيسة. إن هذه المقاهي تقدم أنواعاً مختلفة من القهوة والكعك والمرطبات، لكن ما تقدمه بشكل أفضل أجواء مريحة تمكّن الشباب من الالتقاء والاسترخاء وقضاء أوقات جميلة صحبة بعضهم البعض. بطبيعة الحال لايزال الإقبال على هذه المقاهي محصوراً في فئات شبابية من الطبقة الوسطى العالية بسبب ارتفاع أسعار خدمات مثل هذه المقاهي. لكن هناك صور مبسطة منها آخذة في الانتشار، وهي تقدم تقريباً الخدمات نفسها مع بعض الوجبات السريعة التقليدية (ساندويتشات شاورما ونحو ذلك). بالإضافة إلى هذه المقاهي هناك مقاهي الإنترنت، وهي تجمع بين كونها مكاناً للقاءات وشرب أنواع من القهوة وتصفح الإنترنت للمحادثات أو الدخول على العديد من المواقع، وهذه المقاهي أصبحت موجودة في كل مكان تقريباً، ولعل بعضها متوافر حتى للفتيات!

من يموّل نزعات الشباب الاستهلاكية ويحقق لهم طلباتهم؟

من يموّل الشباب ويقدم لهم المال «الكافي» لتحقيق نزعاتهم ورغباتهم بل وتطلعاتهم الاستهلاكية؟ هذا السؤال على رغم أنه يظهر كما لو كان سؤالاً محايداً ومباشراً، إلا أنه سؤال مخاتل، ويحتاج إلى تقديم خلفية اجتماعية وثقافية لعلها تفسر بعض جوانب اللامعقول واللارشد في عملية التمويل هذه. فكما هو معروف في مجتمع الجزيرة العربية عموماً، وخارج إطار المراكز الحضرية التقليدية خصوصاً، كان الفقر والعوز والفاقة هو العنوان الأكبر في حياة سكان هذه الجزيرة، وكان الجفاف وانحباس الأمطار والعزلة وضيق ما في اليد يدفع الناس إلى الهجرة طلباً للرزق، وكانت المناطق الحضرية المحيطة محط رحال العديد من سكان هذه المدن والبلدات، أما البقية فكانوا يقاتلون من أجل الحصول على قوت يومهم. لكن بعد توحيد البلاد على يد الملك عبدالعزيز واستتباب الأمن والبدء في عملية تحديث متواضعة، كل هذه الأمور

شجعت على بداية تنمية حديثة، عضّد وقوّى من تسارعها ومكّن من تحقيقها ما كان يصل البلاد من معونات في البداية، ثم عقود استخراج النفط، لتحل مباشرة الحقبة النفطية بطيئة في البداية، لكنها أخذت في التسارع بخطوات ثابتة فيما عرف بفترة الطفرة النفطية التي بدأت مع السبعينيات الميلادية، والبدء في خطط التنمية الخماسية.

دخلت البلاد في عملية تنمية شاملة كلنا يعيش اليوم في ظل نتائجها التي حولت البلاد والعباد من حال إلى حال آخر مختلف، وخصوصاً في الجوانب المادية، حيث تأسست مدن كبيرة، وتوسعت النشاطات الاقتصادية، وعم الاستهلاك. ولقد كان الحراك الاجتماعي لجيل الطفرة واسعاً، ولقد حقق معظم المواطنين نقلات وطفرات كبيرة سواء في دخولهم أو نوعية المهنة التي يعملون فيها، وأصبحت الأسر تسعى لتعويض أيام الفقر والعوز والفاقة بأيام الغنى والحياة المريحة الباذخة، ولعل ما مر به العديد من الأجداد والآباء، وإن بقيت بعض ظلاله في الذاكرة، لم يعد مقبولاً للأجيال الصاعدة، بل ما مرت به الأجيال السابقة المصاحبة لعملية التنمية الشاملة من تحولات في بنى المدينة ودخول المرافق والخدمات الحديثة يعد تاريخاً يروى للأجيال الجديدة التي فتحت أعينها على مدن جديدة بها من المرافق والخدمات ما هو متوافر في أحدث المدن الصناعية في العالم، وتتوافر في متاجرها كل أنواع السلع والخدمات الحديثة، فالعديد من أبناء الجيل الحالي قد يستغرب كيف يمكن أن يعيش الفرد على راتب يقل عن ألف ريال ويعيل في الوقت نفسه عائلة كبيرة، وكيف يمكن العيش دون كهرباء أو هاتف أو تلفزيون أو سفر أو نحو ذلك. أما الحديث عن أنواع ومحدودية ما كان يقدم من أطعمة وعدم توافر البقالات والسوبر ماركات وأن إمكانيات الشراء كانت محدودة، كل مثل هذه الأخبار بالنسبة لشريحة واسعة من شباب الحاضر مجرد تواريخ ربما من الصعب تصورها، وإن تم تصورها فإن السؤال هو: كيف كنتم تتحملون كل هذه الأعباء؟!

ويظهر أن الجيل السابق حريص على ألاَّ يعيش الأبناء تلك الفترات العصيبة الفقيرة، ولقد ساعد ارتفاع الدخول الشهرية عموماً على تعويد الأبناء على الإنفاق والاستهلاك بشكل سخي. ولم يتعود فقط الأبناء الاعتماد على والديهم، بل ربما إلى حد كبير بسبب الإعلان ورسائله الاستهلاكية أصبح العديد منهم يعرف ما هي ألوان السلع التي يرغب شراءها أو الألعاب والكماليات التي يقبل عليها أترابه ومن ثم يقبل عليها هو نفسه، وأن هذه السلع والألعاب والكماليات توفرها الأسر لأبنائها بشكل شائع وعام، مما جعل العديد من أبناء هذا الجيل يشعرون أنها نوع من «الحقوق» التي يتوجب على أسرهم تقديمها لهم. ولما كانت غالبية الشباب، وخصوصاً أبناء الطبقة الوسطى، مدفوعة لطلب التحصيل المدرسي، واستبعاد الأسر أبناءهم من القيام بأعمال من شأنها أن تشغل أوقاتهم وتدر عليهم بعض المال ينفقون منه على أنفسهم ويحددون أنواع الصرف المحتمل على ما يرغبون كما هو الحال في معظم أرجاء المعمورة، فإن هؤلاء الأبناء أصبحوا يلحّون على مزيد من السلع والكماليات التي حولوا بعضها إلى ضروريات لشيوعها. وما إن يبلغ الشاب منهم السادسة عشرة حتى يبدأ في طلب هاتف «جوال» حتى يتمكن من الاتصال والتواصل مع الأهل وليعرفوا مكانه ومع من يقضي أوقاته. وعندما يصبح في مرحلة متقدمة من الثانوية العامة تأخذ المطالب شكل طلب سيارة خاصة تمكّنه من الذهاب إلى المدرسة بشكل مستقل بدلاً من عناء توصيل الأهل له. أما مصاريف «الجيب» فهي من الموضوعات الأثيرة عند اجتماع الأمهات والآباء، وكيف أن طلبات الأبناء لا تنتهي، وكيف أن أساليب صرف مزيد من الأموال أصبح أمراً مسلماً به. فهناك عادة الخروج مع زملاء المدرسة، وخصوصاً في بداية عطلة الأسبوع، لتناول وجبة في أحد مطاعم الوجبات السريعة، أو قضاء أمسية في أحد المنتجعات من أجل الاجتماع بالأصدقاء وقضاء أوقات جميلة. أما السهر في نهاية الأسبوع في المتاجر

والأسواق الكبرى فهذا أمر شائع جداً بين جيل الشباب!

صحيح أن من يلتحق بالدراسة الجامعية يحصل على مكافآت مالية من الجامعة تصبح ملكية خاصة لمعظمهم[٢٣]، لكن هذا لا يعني أن غالبيتهم لا تطالب بالمزيد، فالواقع أن هذه المكافأة، على رغم أنها مجزية، لا تكفي لتلبية احتياجات الشباب الاستهلاكية؛ مما يتطلب مزيداً من الإنفاق ومزيداً من المال. ويستخدم الشباب أساليب عديدة للضغط على أسرهم للحصول على مزيد من المال من أجل المتعة وقضاء أوقات جميلة، فبعضهم يقوم بابتزاز الأسرة بالمقايضة بين تحصيله المدرسي وحجم ما يعطونه من مال للنزهة، والبعض الآخر يظهر بعض الأعراض النفسية والانطواء حتى تشعر الأسرة أن من الواجب أن تتدخل وتعمل على مراعاة ظروف الأبناء وإبعادهم عن اكتئاب محتمل أو شعور بأنهم محرومون مقارنة بزملائهم. ويظهر أن الكثير من الأسر في حيرة من أمرهم في كيفية التعامل مع هذه الشريحة الشبابية، فالشباب في هذه الشريحة الاجتماعية لا يعذر ولا يراعي الظروف والأوضاع التي تعيشها الأسرة اقتصادياً، ويرى أن من حقه أن يعيش بالدرجة نفسها من نعومة العيش التي يعيشها زملاؤه في المدرسة أو حتى بعض أفراد العائلة، وهنا تبدأ مواقف غاية في الغرابة والصدامية، فلم تعد في العديد من الأسر وسائل الفرض والإكراه وسائل لتقرير واقع سوى عن طريق توليد بعض المشاكل النفسية والاجتماعية لأبنائهم، بل ربما أدى ذلك إلى فشلهم في المدرسة وعزلهم وانطوائهم على أنفسهم اجتماعياً. ويظهر أننا بحاجة ماسة لمزيد من البحوث والدراسات فيما يتعلق بأوضاع الشباب، وكيف تتشكل تصوراتهم، وكيف يمكن تغيير مواقفهم وتوجهاتهم بما يساعدهم على النجاح في حياتهم وبشروط عصرهم، وهذا ما سنشير إليه في نهاية فصلنا هذا.

بطبيعة الحال، عندما تكون إمكانيات الأسرة متواضعة وعاجزة عن تحقيق

طلبات وطموحات الأبناء المستهلكة تتولد صراعات ومواجهات داخل الأسرة، والخيارات أحياناً قاسية، إذ قد يرضخ الآباء والأمهات فيؤثرون على أنفسهم وعلى استقرار حياتهم الأسرية اقتصادياً بمسايرة الأبناء وتلبية بعض طلباتهم، أو حرمانهم ومن ثم تعويدهم على أسلوب حياة يميل إلى العوز والابتعاد عن الكثير من أصناف الاستهلاك الشائعة، وقد يولّد لدى الكثير من هؤلاء الأبناء الغدر وكراهية المجتمع والنفور منه، بل قد يجعل بعضهم لقمة سائغة للانخراط في بعض الأعمال غير الشرعية مثل ترويج المخدرات للحصول على المال المطلوب لمزيد من الترويح وتقليد الأتراب!

ويعد أحياناً كثيرة الانتقال من الأحياء الشعبية والفقيرة إلى الأحياء الراقية التي تقوم على جنباتها الأسواق الحديثة وتدور فيها أنماط الاستهلاك الباذخة نقلة ليست داخل مدينة واحدة، وإنما نقلة نوعية بين أساليب حياة مختلفة متباينة تنتمي لثقافتين مختلفتين، وبطبيعة الحال يميل الشباب في كل الظروف إلى الحياة الحديثة!

عوالم الاستهلاك الجديدة وما يترتب عليها اجتماعياً وثقافياً:

تبلورت عوالم استهلاكية عديدة بعضها تم استيراده من الخارج، ولكن هناك بعض العوالم المحلية أو على الأقل ما له نكهة محلية ثقافياً، وغالباً ما ارتبط بالشباب ونشاطاتهم. سنسعى هنا إلى تقديم أمثلة مبسطة ومحدودة له، ولن نعمل على استقصاء أنواع الترويح الاستهلاكي المحلية كلها، وإنما سنقدم أمثلة فقط: الحماس والتشجيع الرياضي، وعالم السيبر، والترقيم، وأخيراً التفحيط.

تلعب الأندية الرياضية ونشاطاتها حيزاً كبيراً في حياة الشباب، فهم يتابعون بشغف يومياً أخبار هذه الأندية في الصحف المحلية والتلفزيون وغيرهما من وسائل الاتصال الحديث، وتعد المباريات التي تتقابل فيها الفرق المتنافسة مناسبة ترويحية مهمة في حياة الشباب، ولا يتورع بعضهم من إظهار

قدر كبير من العواطف والحماس والتحيز لهذا النادي على حساب غيره من الأندية. وإذا كانت كرة القدم هي اللعبة الأكثر شعبية، فإن الشباب السعودي ليس فقط مغرماً، وإنما يتميز بـ «ثقافة رياضية» مذهلة من حيث معرفة التفاصيل ووجود وعي وفهم ومعرفة بقواعد اللعبة ومتطلباتها في أحيان كثيرة. ويشارك الشباب في البرامج الرياضية بكثافة كبيرة، وذلك في الأوساط الرياضية الخليجية والإقليمية. ويظهر أن نوعية معرفتهم محط تقدير واحترام. لكن هذا الاهتمام الرياضي لا يقتصر الآن على متابعة «كرة القدم» فقط، وإنما يتابع بعضهم ألواناً أخرى من الرياضات، بعضها رياضات حديثة نوعاً ما على المشهد الرياضي المحلي مثل التنس وكرة القدم الأمريكية والسلة والطائرة وسباقات السيارات وألعاب القوى وغيرها. وتعد سوق الملابس والمعدات الرياضية من الأسواق الآخذة في الازدهار والانتعاش والتخصص والانفتاح على سلع جديدة، بل أصبح العديد من الشباب يدققون في نوعية الملابس الرياضية التي يقبلون على شرائها، فهي لا بد أن تكون من ماركة كذا ونوعية كذا!

أما عالم السيبر Cyber world أو العالم الافتراضي الذي يبدعه الحاسوب، وخصوصاً الإنترنت وما يقدمه من خيارات وبدائل لا محدودة، سواء فيما يقدمه أو ما يتيحه من فرص وتجارب في شكل محادثة مع الجميع في كافة أنواع الحديث، متخطين بذلك كافة أنواع المواقع، وكذلك الساحات والمنتديات والمواقع التي تسمح بتبادل الآراء والترويج لأنواع جديدة وغير مسبوقة من قنوات إبداء الرأي دون تهيب أو حدود، فقد أصبح هذا العالم الافتراضي يشكل عالماً لم يكن بالإمكان تخيله، وهو يشكل اختراقاً كبيراً لثقافة العصر، ويسهم في أنواع جديدة غير مسبوقة لتبادل الآراء، بل أحياناً المهاترات والشائعات والاحتجاج السياسي والثقافي بأشكال غير مسبوقة.

وكما هو معروف مكّن عالم السيبر من اختراق بعض القيم والتقاليد بشكل

غير مسبوق، ففي حادثة تم تصوير فتاة وهي في حالة اغتصاب وبثها عبر هذا العالم الذي لا يمكن التحكم فيه؛ مما أعلن دخول مجتمعاتنا في حقبة أخلاقية جديدة تهدد بشكل قوي كافة أنواع الخصوصية واحترام الأعراف والتقاليد المرعية في المجتمع[٢٤]. وعلى رغم أن هذه الحادثة تعد حادثة شاذة، نرجو ألاَّ تتكرر، لكن عالم السيبر سهل اختراق الشباب موانع إقامة علاقات بين الشباب والفتيات، وشجع البعض على تجاوز حدود القيم والتقاليد والأعراف التي يحترمها المجتمع في مثل هذه العلاقات. وفتح هذا العالم «نوافذ» جديدة تشكّل الفكر والرأي العام، دون إمكانيات ضبطها أو على الأقل توجيهها بما يمكن أن يضمن عدم إلحاقها أضراراً بالغة بتماسك المجتمع وثقافته وقيمه ومعتقداته، فما يتم تبادله من شتائم وأفكار منكرة وشاذة يجعلنا نتساءل عن الذي تعكسه هذه الممارسات مما يدور في أذهان شبابنا وتطلعاتهم.

وعلى رغم بعض سلبيات عالم السيبر إلا أنه لا شك يقدم خدمات معرفية ويوسع مدارك الشباب، سواء في دراساتهم الأكاديمية أو في تعرفهم على العالم بشكل سهل وقليل الكلفة، وساعدت هذه الوسيلة على حسن استخدام وسائل حفظ وتخزين واستعادة المعلومات. ولا يقتصر استخدام عالم السيبر على الشباب الحديث، بل لعل الشباب الملتزم أصبح أكبر وأكثر فاعلية، فالمواقع الإسلامية التي تقدم الفتاوى أو تشكّل وجودها منابر لعرض ونشر أفكارهم وعقائدهم منتشرة بشكل غير مسبوق وبأشكال فعّالة.

«الترقيم» مصطلح محلي يقصد منه كتابة رقم الهاتف مصحوباً أحياناً باسم صاحبه ودفعه لفتاة أثناء تسوقها أو وجودها في السيارة التي تتنقلها من مكان لآخر، وبطبيعة الحال الهدف من ذلك أن تجد الشاب الذي قذف برقم هاتفه جذاباً ويستحق الاهتمام فتقوم بالاتصال به هاتفياً، ومن ثم تبادل الأحاديث الغرامية. وعلى رغم سذاجة الممارسة وعدم مراعاتها خصوصية الآخرين واختراق عالمهم، وفوق كل ذلك تخطي الآداب والتقاليد المرعية ثقافياً

في المجتمع، إلا أنها تعد ظاهرة تستحق الدراسة، وخصوصاً محاولة الإجابة عن السؤال المحوري: لماذا الرغبة في التواصل مع الفتيات بهذا الأسلوب؟ فكما هو معروف نادراً ما تكون نهاية تبادل أرقام الهاتف زواجاً أو حتى خطوبة، فالزواج يغلب عليه أن يكون زواجاً مرتباً، والشاب غالباً ما يعتبر الفتاة التي تستجيب لمحاولته في إيصال رقم هاتفه والحديث معه فتاة لعوباً ومن ثم لا تشكل عند غالبيتهم مشروع «زوجة».

يظهر أن عملية الترقيم عبارة عن صورة من صور رغبة الشباب في تغير العلاقة بين الشباب والفتيات، فالعزلة وعدم الاختلاط بين الجنسين تعد من المسلمات الثقافية في المجتمع، ورغبة الشباب في خرق المحرمات والشعور بأنه قام بمخاطرة تحتاج إلى جرأة و«شجاعة» هي الدافع وراء هذه الممارسة السخيفة الغريبة التي يرفضها الشباب بقوة عندما تكون أخواتهم أو قريباتهم هدف الترقيم! لكن إجمالاً يظهر أن عالم السيبر، وخصوصاً مجال المحادثات، قدم وسيلة آمنة أحياناً كثيرة تحفظ خصوصية الأطراف المشاركة لمزيد من الاتصال والتواصل بين الجنسين دون قيود!

«التفحيط» هو أيضاً مصطلح محلي يصف عملية القيام بأعمال بهلوانية خطيرة في قيادة السيارات وبسرعة فائقة قد تعرض السائق أو الجمهور الذي يشاهد ألعابه لخطورة الوقوع ضحايا حوادث قاتلة. ويظهر أن عملية التفحيط وفنونه من الألعاب الواسعة الانتشار في العالم، لكن هناك بعض التنظيم لمثل هذه الألعاب البهلوانية بما يكفل نوعاً من السلامة وحماية من يقومون بهذا النوع من القيادة غير المسؤولة المتهورة. بطبيعة الحال، هذا خارج مضمار سباقات السيارات. لكن لا توجد أندية للسيارات في المملكة تحول دون ممارستهم هوايتهم الخطرة هذه أو تكفل لهم السلامة إذا مارسوها، وكذلك يعد «التفحيط» رياضة ممنوعة يعاقب عليها القانون، ولعل الرغبة في الإثارة وتحدي القانون هو من أهم الدوافع لممارسة التفحيط، وخصوصاً إذا كان

«المفحط» يحظى باهتمام وتشجيع الزملاء.

وكما هو معروف فإن عملية التفحيط تحتاج إلى سيارات جديدة ذات سرعة كبيرة وعجلات جيدة تمكن المفحط من التحكم في القيام بالحركات والألعاب البهلوانية، وكل هذا يعني إنفاقاً ونقوداً غالباً لا يقوى الشباب على تحملها من دخلهم الخاص، مما يعني أن للأهل تأثيراً كبيراً في هذه اللعبة، ويظهر أن الأسر قد لا يجدون وسيلة لمنع الأبناء المتهورين الذين يقومون بهذه الممارسة وقد يحطمون سياراتهم أو الوقوع في حوادث قاتلة.

إن استمرار هذه اللعبة يشكل واحداً من أوجه حياة الشباب وكيف أنهم يسعون قدر استطاعتهم للتنفيس عن طاقاتهم وقدراتهم بأشكال خطيرة قد تضر بهم وبمجتمعهم في الوقت الذي كان يمكن توجيه هذه الطاقات والمهارات والإمكانات لما هو مفيد وفعال في حياة المجتمع المحلي!

الشباب والأعمال التطوعية:

كما هو معلوم الشباب طاقة وحيوية ينبغي العمل على تهيئة الظروف والبرامج لتوجيهها والاستفادة من إمكاناتها، أما في حالة تجاهلها فإنها تصبح لقمة سائغة لإيديولوجيا الاستهلاك، وربما لأفكار وممارسات من خارج إطار ثقافة المجتمع قد تعمل على تدميره وإلحاق تهديد حقيقي بهويته وبنيته، ومن ثم وجوده واستمراره. لهذه الأسباب غالباً ما تقدم المجتمعات العديد من فرص العمل النافعة التطوعية والخيرية التي تعود بالخير العميم على المجتمع، وتمكّن الشباب من اكتساب خبرات ومهارات مفيدة لهم في حياتهم الخاصة والعملية، وتكسبهم قدراً من الإيثار والخيرية التي ترتقي بهم للمواطنة الصالحة.

وتعد مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية التي تقدم كافة أنواع الخدمات لصالح المحتاجين واحدة من أهم قنوات تكوين شخصية الشباب وتشجيع الأعمال التطوعية في حياتهم حتى تشغل أوقات فراغهم فيما هو مفيد ونافع، وهي طريقة لتوجيه نشاطات وفعاليات الشباب لما

يساعد المجتمع وينمي قدرات الشباب.

بالإضافة إلى ذلك هناك برامج أخرى عديدة، مثل برامج التدريب والتجنيد وكذلك برامج الجوالة والكشافة التي من شأنها توجيه طاقات الشباب لتعلم مهارات وقدرات مفيدة من شأنها أن تجعلهم أكثر قدرة مع التحلي بقيم وأخلاق العمل مما سيكون له فائدة كبرى في الحياة العملية.

وتلعب الأندية ذات الاهتمامات المختلفة من أندية رياضية وثقافية وعلمية وغيرها دوراً مهماً في رعاية واحتضان المواهب وتنميتها حتى تزدهر وتقدم قيادات شابة قادرة على العطاء والتميز. لكن كافة هذه البرامج والفعاليات تحتاج لاهتمامات جادة ودعم غير محدود وتشجيع حقيقي يتيح للشباب كل الفرص الضرورية واللازمة لإبراز قدراتهم الكامنة، ومن ثم تسهيل إمكانات مشاركتهم واندماجهم في متطلبات العصر الحديث الذي يميل إلى المنافسة والعطاء المتدفق. وكما أوضحنا فإن بإمكاننا الإفادة من البرامج الناجحة على مستوى العالم بما يمكّن من انخراط أبنائنا في النشاطات والأعمال التي نتطلع للشباب النجاح فيها، ولقد أصبح هذا من الضروريات لدخول عصر العولمة من أبوابه الواسعة، بدلاً من تعطيل طاقات وإمكانات الشباب.

الهـوامـش

(١) Ritz, Mcdonalization of the world, Chicago: of Chicago press, 1987.

(٢) فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، بيروت: معهد الإنماء القومي، ١٩٨٨م.

(٣) هومي بابا (ترجمة ثائر ديب)، موقع الثقافة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤م.

(٤) فكرة البازار العالمي هي للتأكيد على أن بعض السلع الحديثة أصبحت موجودة في جميع أطراف العالم، وهي موجودة ومتاحة كما لو كانت من المنتجات المحلية.

(٥) الولاء للعلامة التجارية والاهتمام بها بوصفها رمز الجودة والمتانة هما من أهم بدع التسويق الحديثة بسبب الإعلان التجاري وأساليب العرض والتقديم، ولقد أصبح جزء كبير من ثمن السلعة إنما يرتبط بالعلامة التجارية التي تحملها!

(٦) الذوق الشبابي أصبح أكثر مرونة وإقبالاً على كل جديد، وهنا تبرز أهمية وتأثير الإعلان التجاري الذي بفضله يقبل المستهلك وثوقاً بما قد شاهده وسمع أو قرأ عنه في الإعلانات.

(٧) الجراك والمعسل أنواع تدخن عبر جهاز يسمى الشيشة. والمقاهي الشعبية واسعة الانتشار في بعض مدن المملكة، وهي تجتذب أعداداً كبيرة من الشباب ساعات طويلة.

(٨) يقضي بعضهم يومياً أكثر من أربع ساعات في هذه المقاهي، وهي ملتقى العديد من الأصدقاء، وبطبيعة الحال أصبحت بعض النخب تفضل الالتقاء في مقاهٍ حديثة ووسط المدينة لكن دون جراك ومعسل.

(٩) المقاهي الحديثة تقليد لهذه المقاهي نفسها في المدن الغربية، وهي طبقية نوعاً ما بسبب أسعارها المرتفعة، وأعرف مجموعة من أساتذة الجامعة يرتادون مثل هذه المقاهي الراقية.

(١٠) لفخامة هذه المقاهي ولارتفاع مستوى من يرتادها تصبح ملتقى النخب بشكل دوري ومستمر، حتى إنه عندما يرغب أحدهم الالتقاء بالزملاء يبحث عنهم في المقهى.

(١١) نقصد بذلك أن الاستهلاك أصبح مبرراً، والدفاع عن تحريضه وتوجيهه للأفراد تحميه مصالح الشركات المنتجة للسلع، وكذلك التجار الذين يعملون على توزيع هذه السلع والخدمات، مثل أي أفكار، بحسب تعريف مانهايم للإيديولوجيا.

(١٢) يلاحظ أن أوقات بث التلفزيون تبرمج حسب الأوقات، حيث يفترض أن يكون أثناء عرض برامج الأطفال هناك إعلانات عن حاجات الأطفال، وهكذا.

(١٣) ايفرت روجرز، الأفكار الجديدة وانتشارها، الكويت، دار القلم، ١٩٧٥م.

(١٤) استخدم روجرز هذا المصطلح ليعبر عمن ارتبطت حياتهم بالذوق والفكر القديم وهم يرفضون التغيير، وسمَّاهم المتخلفين عن غيرهم laggers.

(١٥) تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن أعلى إنفاق إعلاني هو في السوق السعودي، الذي هو أيضاً هدف المعلنين.

(١٦) أحمد علي سليمان، سلوك المستهلك بين النظرية والتطبيق: مع التركيز على السوق السعودية، الرياض، معهد الإدارة العامة، ٢٠٠٠م.

(١٧) من الملاحظ أن مسألة تغيير عادات الاستهلاك بسبب الإعلان التجاري أصبحت واضحة لا تحتاج للبراهين، فقد فرض السوق ألواناً وأصنافاً من الأطياف أو أنواعاً من الغذاء لم تكن رائجة من قبل، ولعل الإعلانات عن أنواع المعجنات PASTA مع حلول شهر رمضان من أفضل الأدلة على ما نذهب إليه.

(١٨) البسطة عبارة عن عربة صغيرة أو ركن محدود تباع فيه سلع بأثمان منخفضة، أما الدكان فهو المتجر التقليدي وخصوصاً ما يبيع الاحتياجات الضرورية للمنزل.

(١٩) انظر موتوكو كاتاكورا، أهل الوادي: دراسة للمجتمع السعودي أثناء مرحلة الانتقال، القاهرة: القارئ العربي، ١٩٩٦م.

(٢٠) المخازن التجارية هي أماكن لتوزيع وبيع السلع الغذائية، لكنها تأخذ شكل مخزن، فهي لا تعرض السلع سوى في حيز محدود، وذلك لتقليل الكلفة ومن ثم تخفيض الأسعار لصالح المستهلك.

(٢١) المول هو مقابل Mall، ويقصد بذلك مجمع تجاري مغطى ومكيف به أماكن لراحة المتسوقين، ويضم بين جنباته كافة أنواع السلع، ويقوم على فلسفة الجمع بين التسوق وقضاء أوقات سعيدة.

(٢٢) فكرة الاسترخاء المقصودة هنا هي أن تصبح عملية تسوق الأسرة مرادفة لقضائها تناول وجبة ما في المول.

(٢٣) المكافأة الجامعية أصبحت تشكل بداية الاستقلالية المالية عند كثير من الشباب، وهم في الغالب يملكون الحرية الكاملة في الصرف منها على أنفسهم، بطبيعة الحال ما لم تكن أسرهم في عوز أو حاجة.

(٢٤) لم تتأسس بعد ضوابط أخلاقية عند الكثير من الشباب فيما يتعلق بحدود الحرية التي يمكن أن تكون من حقهم في عالم السيبر، ومن هنا تقع أحياناً تجاوزات لا تحترم فيها الخصوصية أو حقوق الآخرين إجمالاً.

الفصل السادس
الشباب والحياة الأسرية

مقدمة:

نسعى في هذا الفصل إلى تناول عدة موضوعات تتعلق بحياة الشباب الأسرية، وفي هذه الحدود سندرس بشكل موجز بعض أهم معالم التنشئة الاجتماعية والتربية التي يتلقاها الشباب في كنف عوائلهم[١]، سواء كانت هذه العوائل تقليدية أو حديثة، وخصوصاً ما يتعلق بعملية إعداد وتأهيل الأبناء علمياً وتهيئتهم مهنياً، وكذلك عمليات إعداد وتشكيل الشخصية والثقافة والإعداد للحياة الزوجية. وسنسعى إلى دراسة بعض أهم مظاهر حياة الشباب في كنف العائلة، ومسؤوليات تأسيس حياة أسرية جديدة، ودراسة العلاقة بين العائلة والأسرة[٢]، والتعرف على أهمية ومركزية الأسرة الزواجية أو النواة، ومقتضيات التنشئة والتربية في ظل الظروف الاجتماعية والثقافية الحديثة.

يعيش الشاب في كنف «أسرة»، ويُعد لتأسيس أسرة خاصة به، غالباً ما تكون أسرة مستقلة عن الأسرة التي ترعرع وتربى في كنفها. ولعل مرحلة الشباب من أبرز مراحل العبور والتحول بين متطلبات الحياة في كليهما. ومرحلة «الشباب» من أهم مراحل النمو البشري، وهي مرحلة إعداد للانتقال من الإعالة إلى الإنتاج، ومن التبعية إلى الاستقلال، لذا يعد دور الحياة الأسرية في غاية الأهمية في إعداد وتشكيل معالم ما ستؤول إليه حياة الشاب.

التنشئة والتربية الاجتماعية:

تعد عملية التنشئة والتربية من أهم وظائف «الأسرة»، إذ تهتم الأسرة (الأب والأم معاً) بأبنائها في مراحل نموهم من الولادة حتى آخر مراحل المراهقة وربما بعدها. وفي مراحل النمو المبكر يعتمد الأبناء جسدياً واجتماعياً على من حولهم من الأهل[٣]، ولكن مع تقدم أعمارهم يصبحون أكثر قدرة في الاعتماد على أنفسهم، ويسعى الوالدان من خلال إشرافهما على تربية أبنائهما

إلى تشجيعهم لاكتساب آداب وقيم وأعراف المجتمع والثقافة التي يعيشون في كنفها، ويساعدونهم على تمثل الأخلاق والقيم الموجهة لسلوكياتهم التي تكفل لهم حياة اجتماعية محترمة وسعيدة. ولقد كانت الأسرة تقليدياً تشكل المحضن الأساسي وربما الوحيد في تربية وتنشئة الأبناء، تساعدها بعض مؤسسات المجتمع في ترسيخ القيم التقليدية، لكن في العصر الحديث لم تعد «الأسرة» تملك الاحتكار الذي كان لها فيما يتعلق بعمليات التربية والتنشئة، وأصبحت مؤسسات عديدة تنافسها في تربية وتوجيه الأبناء، ليس فقط قيمهم وسلوكياتهم وإنما تعمل على تشكيل رؤيتهم للعالم وتزودهم بقيم كوزوموبوليتانية[٤] حديثة يصعب منافستها، وذلك عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري وتأثير الرفاق والأتراب من الأصدقاء والمعارف، وتلعب بعض المؤسسات العامة أدواراً مهمة في تشكيل شخصية الشاب مثل المدرسة والنادي والمسجد، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. لكن يبقى أسلوب الأسرة التقليدية أقل تأثراً مقارنة بهذه المؤثرات، وربما استخدام الأب أساليب تميل إلى الشدة والنزوع إلى تضييق فرص الأبناء في تلقي تأثير هذه المؤثرات الحديثة من خلال فرض أسلوب تربية يمكن تسميته الأسلوب الاحترازي أو الحمائي المبالغ فيه والوقاية التي قد تحد من إمكانية معرفة الأبناء بعوالم الحياة الحديثة، فقد يمنع بعض الآباء أبناءهم من مشاهدة وسائل الاتصال الجماهيري بكافة صورها، ويحرّم عليهم الاحتكاك مع أترابهم وأبناء حيهم السكني، ويفرض عليهم نوعاً معيناً من المدارس التقليدية، ويجعل حياتهم تدور حول نوع معين من أساليب الحياة ذات توجهات دينية تميل إلى نوع من التدين والتشدد والتصلب في الآراء والمواقف. وهذا النوع من التربية تسعى فيه أسرة هؤلاء الشباب إلى تحديد الخبرات والتجارب التي يتعرض لها الأبناء، ويعملون على أن ينهج الأبناء حياة دينية وتقليدية صارمة. وكما سنوضح لاحقاً قد يعمد أبناء الجيل الحالي إلى انتهاج أسلوب التربية الاحترازي التقليدي الصارم في

حياتهم هم أيضاً من خلال إعادة عملية تربية أبنائهم بالأسلوب نفسه.

لكن إجمالاً يميل أبناء المدن من أوساط الناس إلى تأكيد أهمية تربية وتنشئة الأبناء على أبرز القيم والأعراف الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، ويعملون على التكيف مع ظروف الحياة الحديثة وما تقدمه من مؤثرات ليس فقط على أساليب حياة الأبناء، وخصوصاً الشباب، وإنما على حياة الأسرة ككل بما لا يتعارض مع القيم الأساسية للحياة العائلية. وتسعى الأسرة إلى الاهتمام بدراسة الأبناء، وخصوصاً المرحلة الجامعية؛ لذا فإن معظم الأسر الحضرية، ويظهر أن ذلك يمثل الاتجاه العام في المملكة، تهتم بعملية التحصيل المدرسي في كافة المراحل، على أن مرحلة «التوجيهي»[٥] تعطى أهمية خاصة؛ لأنها تحدد بشكل مهم مسألة القبول في الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة التي يعتمد عليها كثيراً فيما يتعلق بالتدريب والتأهيل المناسب للحصول على مهن ذات مردود مالي جيد أو ما تعرف بأن «لها مستقبل». وكثيراً ما تدفع الأسرة أبناءها، وخصوصاً في المرحلة المتأخرة من التعليم العام، إلى بذل جهود كبيرة من أجل الحصول على النسب الدراسية العالية التي قد تسهل عليهم عملية القبول والالتحاق بالجامعات المحدودة المقاعد التي يتنافس عليها أعداد كبيرة من خريجي الثانوية!

وتشكل امتحانات الثانوية العامة «التوجيهي» كابوساً مخيفاً لكثير من الأسر والشباب، بل قد يبدي الوالدان اهتماماً كبيراً يشكل ضغطاً على الأبناء من أجل النجاح والتفوق. ومن أجل المساعدة والدعم لا تتردد كثير من الأسر في تقديم كافة أنواع الدعم والتحفيز للأبناء من «دروس خصوصية» و«مدارس خاصة»[٦] وبعض التنازلات الخاصة والهدايا من أجل أن يبذل الأبناء جهوداً إضافية لتحقيق النجاح المطلوب. وفترة انتظار نتائج الثانوية العامة تشكل فترة ترقب واهتمام أسري، لا يقتصر على مجرد النجاح وإنما على النتيجة وهل هي مؤهلة للالتحاق بجامعات معينة وتخصصات معينة. وإجمالاً تعد فترة القبول

والالتحاق بالجامعات من أهم الفترات في حياة الكثير من الأسر التي غالباً ما يتحدد برنامج إجازتها الصيفية بناء على ما يتم بخصوص هذا القبول.

ومن الواضح أن التعليم الحديث أصبح محورياً لدى غالبية السكان في المملكة، ولقد احتل مكانة مرموقة وأساسية في حياة الأسرة، بما يترتب على ذلك من تأثيرات عميقة على نوعية الحياة ومتطلباتها. فكما هو معروف يشكل التعليم الجامعي مرحلة متقدمة من مراحل التنشئة والتربية وإعادة صياغة الشخصية ورؤية الشاب للعالم، والأهم من ذلك أن من أهم ما يترتب على التحصيل الجامعي تحديد نوعية وطبيعة المهنة أو العمل الذي ستدور عليه حياة الشاب في مرحلة الإنتاج التي على أساسها أيضاً ستتحدد مكانته الاجتماعية وما سيقدمه من إسهامات وإنجازات بحق نفسه وأسرته ومجتمعه.

تقليدياً كان الشاب يعد في محيط العائلة ليستلم الراية وينضوي هو وإخوته الذكور تحت مهنة الأب أو ما توارثته العائلة من أعمال، ومن ثم كان ذلك بديلاً عن الجامعة أو المعاهد أو الكليات المتخصصة، يعمل الأب أو أحد الأقارب على تدريب الشباب على «أسرار المهنة» ليواصلوا نشاطاتها، سواء كانت مهنة العائلة تجارية أو زراعية أو حتى القيام بخدمة ما. ويغلب على طبيعة العمل أنه عمل داخل إطار الأسرة وتحت سلطة وإدارة «الأب الكبير» أو البطريك العائلي[٧] الذي له السلطة على الثروة وعلى الجميع، وهو المسؤول عن احتياجات كافة أفراد العائلة، ويعمل الجميع تحت إمرته من أجل مصلحة العائلة. وبطبيعة الحال لا تزال بعض النشاطات التقليدية مستمرة، وخصوصاً بين الأسر الثرية جداً التي قد تدفع أبناءها لتلقي التعليم الحديث ليتمكنوا بعد ذلك من القيام بالعمل في المؤسسات أو الشركات العائلية بترتيبات معينة. وكذلك هناك بعض العوائل الفقيرة أو من لم يوفق أبناؤها في تحقيق متطلبات التحصيل المدرسي الحديث، أو ممن «تسربوا» نتيجة لأنظمة التعليم العام[٨] ليعملوا مع أحد أقاربهم في دكان أو ورشة أو نحو ذلك. لكن إجمالاً يتجه

السواد الأعظم من الأسر السعودية، وخصوصاً في المراكز الحضرية، إلى أخذ مسار التعليم الحديث بوصفه مسار الحراك الاجتماعي الأكثر نجاحاً وفاعلية!

ويظهر أن الأسر بشكل عام لا تفضل التعليم الجامعي فقط لأبنائها، وإنما لديها - أو على الأقل لدى قطاع متعاظم منها - اختصاصات ومهن تجعلها أهم من غيرها، فمعظم الأسر الحضرية تميل إلى إلحاق أبنائها بكليات الطب والهندسة كاختيارات أولى، بعدها تأتي التخصصات في الإدارة والاقتصاد والتربية وكليات العلوم والآداب. وما تفتقده الأسرة عموماً، وربما أيضاً كثير من المدارس، هو التعرف على رغبات وقدرات الأبناء حتى يتسنى توجيههم إلى ما يرغبون فعلاً ويملكون من المهارات والقدرات ما يجعلهم يتميزون فيه في تحصيلهم الجامعي وفي عالم المهنة في مستقبل حياتهم. خارج إطار الجامعات نجد ميولاً من أبناء القرى وبعض أبناء القبائل للالتحاق بالشرطة والعسكرية عموماً، وإن كان الالتحاق بالجيش في قطاعاته المختلفة مطمح الكثير، لكن إمكانات القبول في الكليات العسكرية محدود. وخريجو المعاهد والكليات التقنية يزداد عليهم الطلب، لكن تبقى اختيارات تالية لاختيار القبول في الجامعات.

ويظهر أن المؤسسة الجامعية، بالإضافة إلى وسائل الاتصال الجماهيري والفضائيات على وجه الخصوص، أصبحت تلعب دوراً بارزاً في الارتقاء بالحياة الفكرية لدى الشباب، سواء على المستوى الذهني المعرفي أو في أساليب الحياة الحديثة أو التقليدية، في سياق أكاديمي راقٍ. ويمكننا تلمس قدر كبير من مدى التأثير في نوعية المفردات والمفاهيم التي يستخدمها الشباب في حياتهم اليومية، مثل مفردات العولمة والإنترنت والقضايا الثقافية والحياة اليومية ونحو ذلك، بالإضافة إلى مفردات أخرى مثل النظرية والمنهج والتحليل والمنطق والطموحات والثقة والذات والشخصية، وكذلك مفردات مثل التحفيز والدافعية والواقع والرغبة الفردية ونحو ذلك من مصطلحات ومفردات عصرية حديثة. بل لعل من الأدلة على ذلك تلك التصنيفات الدارجة بين الشباب، سواء كانوا

متدينين أو ليبراليين، أصوليين أو علمانيين، وهناك تصنيفات أكثر تفصيلاً جميعها يؤكد على مدى التحولات التي يمر بها الشباب عموماً.

وارتبطت حياة الكثير من الشباب الجامعية بأساليب حياة يومية «حديثة»، منها ما هو بارز في نوعية الملابس وارتباطها بما يعرف «بالماركات»[٩]، وارتياد المقاهي الحديثة التي تقدم أنواعاً جديدة من المشروبات الساخنة من إكسبريسو ولاتيه وقهوة تركية ونسكافيه وغيرها، وتتصدر مقاهي الإنترنت رأس القائمة، وكذلك ارتياد مطاعم الوجبات السريعة (وهي أمور سنتناولها بشكل تفصيلي في فصل آخر). لكن ما نريد أن نؤكد عليه في فصلنا هذا أن مفردات وأذواق الشباب، أحياناً في مراحل مبكرة من حياتهم، أصبحت تؤثر كثيراً في أسلوب عيش وميزانية الأسرة، بل أصبح العديد من الأطفال والشباب يفضلون تناول بعض وجباتهم الغذائية خارج المنزل مع صحبة زملائهم، حتى إن البعض يجعل غذاء يوم الأربعاء، بعد الانصراف من المدرسة الثانوية أو انتهاء اليوم الجامعي، فرصة لتناول وجبة مع الزملاء وليس مع الأهل في المنزل، بل كما سنوضح في فصل آخر أصبح من تقاليد بعض الأسر تناول بعض الوجبات الأساسية في أحد المطاعم كجزء من أسلوب حياة جديدة يلتزم رب العائلة بتلبيته حتى إن أرهق هذا ميزانية الأسرة، ولم يعد يُنظر لمثل هذه المصروفات على أنها من الكماليات، وإنما هي جزء من عملية تعويد أفراد الأسرة على أساليب الحياة العصرية الحديثة.

ويظهر أن هذه التغيرات لم تطل فئة اجتماعية معينة، وإنما أصبح تأثيرها واسعاً جداً، لكن ربما ترددت مجموعات اجتماعية مختلفة إلى مطاعم أو مقاهٍ مختلفة أو حتى أماكن معينة، حيث هناك مطاعم ومقاهٍ للشباب الذي على الموضة أو يجاري آخر صيحات الموضة، وهناك في الوقت نفسه مطاعم ومقاهٍ لبعض الملتزمين أو المتدينين، وهكذا! ولعلنا لا نبالغ إن قلنا: إن أسلوب حياة عولمياً آخذ في التنامي أصبح مما يميز مجتمعنا، بؤرته وركيزته اهتمامات

وتوجهات الشباب الذين أصبحت أساليب حياتهم تؤثر في بقية أفراد المجتمع، ولعل ذلك يعني أننا نمر بمرحلة تحول أصبح يشكل مشروعية ثقافية للمجتمع برمته[١٠].

وبالإضافة إلى كل هذا، أصبحت الأسرة تهتم بشكل متزايد بتأمين حياة نوعية للأبناء، صحيح أن التعليم ركيزة مهمة فيها، لكن بالإضافة إلى ذلك تسعى الأسر للاستجابة للعديد من المتطلبات الكمالية التي أصبحت مفروضة كأسلوب حياة، مثل أن يكون لكل ابن من أبناء الأسرة هاتف جوال لمعرفة أخباره وأحواله طوال النهار، وخصوصاً عند مغادرته المنزل مع زملائه، وقبول أن يكون مصروف الأبناء مرتفعاً جداً مقارنة بما كانت عليه الأحوال في أجيال قريبة سابقة، وبدأت كثير من الأسر الحضرية، وخصوصاً في أوساط الموظفين سواء في القطاع العام أو الخاص، في التساهل مع رغبات الأبناء مقابل أن يبذل الأبناء جهوداً معقولة في التحصيل المدرسي، بل إن هناك شكوى تتكرر بشكل واسع بين أولياء الأمور عن «ابتزاز» الأبناء للآباء لتحقيق طموحات ورغبات الآباء في تفوق الأبناء[١١]! وغالباً ما يطالب الأبناء (الشباب) في المرحلة الجامعية بسيارة مستقلة لهم، وليس بالضرورة أن يؤدي الحصول على السيارة الخاصة القيام بمتطلبات الأهل وما يحتاجونه، وإن كانت هناك بعض الأسر التقليدية الصارمة التي «تفرض» ذلك على أبنائها!!

وكما هو معروف يحصل الشباب الجامعي على مكافآت مجزية (نحو ألف ريال شهرياً) في حالة قبولهم وانتظامهم في الدراسة الجامعية، غالبية الشباب تصبح هذه المكافأة بمثابة مصاريف شخصية، بل يحصل بعضهم على مبالغ إضافية ليتمكنوا من أساليب الحياة التي يصرون عليها ويلحون على استمرارها. صحيح أن هناك بعض الشباب ممن تعاني أسرهم بعض العوز والفاقة يدفعون من مكافآتهم إلى عوائلهم، ولكن غالبية من الشباب الذين لا يزالون في مرحلة الاعتماد على الأهل يصرفون شهرياً ما يزيد

معدله على ألف ريال، وهذا يعني أنهم، وهم غير مسؤولين عن إيجار أو مواصلات أو متطلبات أسرة، يعيشون في بحبوحة معيشية جعلت العديد منهم يتصور أن أمور الحياة ميسورة سهلة؛ مما كان له بالغ الأثر السلبي على مفهوم الثروة والادخار وكيفية الصرف الرشيد. بطبيعة الحال ينبغي ألاَّ نعمم الظاهرة على كل الشباب، لكن يبقى أن غالبيتهم يعيشون هذا الوهم! ويظهر أن ما كان يعاني منه المجتمع السعودي قبل المرحلة النفطية من عوز وفاقة وفقر له تأثير كبير في سلوكيات الأسر إجمالاً مع أبنائهم، فالغالبية تسعى إلى عدم تعريض الأبناء لما كانوا يعانونه من حرمان وفاقة، ويعملون على حماية هؤلاء الأبناء من التعرض لاحتمالات المرور بتلك التجارب القاسية.

التربية للعمل والمهن:

كما أوضحنا تحرص الأسرة السعودية عموماً على أن ينهل الأبناء من التحصيل الجامعي؛ حتى «تضمن» لهم مهناً وأعمالاً «ذات مستقبل»، ومن ثم دخلاً عالياً وسمعة اجتماعية راقية وإمكانات للحراك الاجتماعي. لكن علينا ألاَّ نستعجل الأمور كثيراً؛ فالتنشئة المهنية هي من أقل الأمور التي تحظى باهتمام العوائل وكذلك المؤسسات التعليمية والعامة، بطبيعة الحال الآن أُعيد النظر في هذه الأمور، فالأسر تطمح أن يحتل أبناؤها مناصب قيادية وذات دخل عالٍ، لكن بسبب الطفرة النفطية وبقايا مرة من فترات الحرمان والفاقة والحاجة والفقر في مرحلة ما قبل النفط، بالإضافة إلى وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة ذات الأجور المنخفضة جداً التي لا تمانع من القيام بالكثير من الأعمال المعيشية اليومية بمبالغ متواضعة نسبياً، أصبح الجميع، ومنهم الشباب، يترفعون عن إعطاء قيمة لمعنى العمل إجمالاً والأعمال المؤكدة على اعتماد الفرد على نفسه واكتفائه بذاته. ولقد أدى هذا إضافة إلى أسطورة أصبحت واسعة الانتشار وذات فاعلية كبيرة، مفادها أن المجتمع «السعودي» يترفع عن القيام بالأعمال اليدوية والفنية باعتبارها من المهن الدنيئة التي تقلل

من قيمة الإنسان في المجتمع، ومن ثم سمعته ومكانته، أدت هذه الأمور إلى أن يعمل الأهل وسعهم على تجنيب الأبناء الانخراط ولو مرحلياً في القيام بأي أعمال تؤدي إلى الإرهاق والتعب، ومن ثم أصبح التركيز على الاتجاه نحو الأعمال الرسمية والحكومية التي تضمن وتكفل للشاب راتباً محترماً وأماناً وظيفياً كما تكفل حراكاً مضموناً في سلم العمل.

أما إذا أردنا أن نتساءل عن «قيم وأخلاق» العمل فيظهر أن قلة من الأسر تعي مثل هذه الأمور، وأصبحت حياة الشباب بمستواها الذي يفرضونه يقع جميعه على كاهل الأهل الذين غالباً ما يجدون أنفسهم مجبرين على تحقيق رغبات وطموحات بل وحقوق الأبناء - كما يرى الكثير من الشباب - على أسرهم وأهلهم من نعومة عيش، مقارنة بما يعيشه أترابهم وزملاؤهم!! وكما هو معروف فإن الأوضاع والظروف الحياتية الواقعة لم تعد مرآة عاكسة لما يرى بعض الشباب أن أساليب الحياة المفضلة عندهم تتطلبه من تحقيق للرغبات آني ونعومة في العيش تغري بها الإعلانات التي أصبحت كذلك موجودة متاحة لمن لديه القدرة المالية على الدفع، فالأسر أصبحت في كثير من الأحيان إما عاجزة عن تلبية قوائم الطلبات وإما أنها أصبحت تخاف على أبنائها من أساليب حياة استهلاكية لن يتمكنوا ربما بمستوى الدخل وفرص الأعمال المتاحة من تحقيقها[١٢].

في الواقع ربما كان العقد الحالي هو أول عقد بعد فترة المرحلة النفطية التي تظهر فيه مفردة «البطالة» أو عدم وجود وظائف شاغرة أو أن ظروف سوق العمل لا تحتاج للتخصص الفلاني أو أن على الخريج الانتظار لفترات طويلة حتى وجود الشواغر أو أن الوظائف المتاحة رواتبها غير مغرية أو فرص الحراك المهني أو الوظيفي محدودة ونحو ذلك[١٣]. وكل هذه الأمور قد تعني أحياناً أن أوضاع الشباب المالية أصبحت محدودة، وأن عوامل جديدة واختيارات وبدائل وقرارات رشيدة أصبح من الملزم إعادة التفكير فيها، في سياق كل هذا أصبح أمام الأسر

تحدٍّ جديد لم تواجهه الأسر بعد بالجدية والراهنية الفعلية، نقصد بذلك إعادة تنشئة وتأهيل الأبناء منذ مراحل المراهقة المبكرة على العمل والتعرف على متطلباته وظروفه، وحماية الأبناء والأسرة من غول إيديولوجيا الاستهلاك، وإعادة النظر في أساليب حياة معيشة أفراد الأسرة بما يشكل ترشيداً في الصرف والاستهلاك، بل الادخار من أجل متطلبات كثيرة أصبحت الحياة الحديثة تفرضها بإلحاح! إن إصرار العديد من الآباء على زيادة فرص عملهم وتحسين دخولهم من أجل تمكين أبنائهم من أن يحيوا الحياة الاستهلاكية التي يفضلون إنما هي مجرد جهود آنية لا تغني على الإطلاق دون إعادة تربيتهم وإرشادهم لكيفية الاعتماد على الذات وتعلم قيم وأخلاق عمل جديدة تجعلهم أكثر قدرة على الإنتاج ومن ثم الاعتماد على ذواتهم. ويظهر أننا كمجتمع لا نملك خيارات كثيرة أمام إعادة النظر في تربية أبنائنا على قيم ومفاهيم وأفكار كثيرة أصبحت جزءاً من حياتنا، لكننا لم نحسن بعد مواجهتها والاستعداد لتحجيم آثارها. لعل ما نلحظه من اهتمامات حديثة عند بعض الأسر فيما يخص تربية الأبناء باستخدام وسائل تربوية حديثة من خلال رواج وانتشار الكتب «العلمية» الغربية التي تنشرها بعض الدور السعودية من مؤشرات هذا الاهتمام والتحول، لكن تبقى اهتمامات وربما تحولات بعض الأسر لا تشكل تياراً ثقافياً. لكن تبقى، ولأول مرة، حقيقة أن الأسرة السعودية أصبحت على إدراك لمعنى ألاَّ يجد الشاب وأحياناً الشاب الخريج العمل المناسب أو الراتب المناسب، وما إعلانات المراكز والمعاهد التي تدعي أنها تقدم حلولاً لهذه المشاكل سوى استثمار في واقع معاش تعاني منه أسر كثيرة! وهكذا نجد أن «الأسرة السعودية» أصبحت تواجه مع أبنائها اهتمامات تربوية وتنشئة لم تكن هي الأبرز في الماضي القريب مثل مركزية التعليم في حياة الأسرة، والآن بعد مركزية وأهمية التعليم والتحصيل الجامعي تأتي مسألة الحصول على العمل والمرتبة اللائقة التي تترتب عليها أمور عديدة تشكل وترسم صورة المستقبل الذي تتطلع إليه الأسرة لأبنائها[١٤].

الإعداد لدخول الحياة الزواجية وتأسيس بيت الزوجية:

تهتم (العائلة) السعودية بأمر تربية وتعليم أبنائها وتحصيلهم المدرسي، ويعد ذلك همها الأول، وهذا الهم كما ذكرنا أصبح واحداً من أولوياتها، وهي تطمح أن يصل الابن إلى أعلى مرحلة جامعية ممكنة، وأن يتخصص في أكثر التخصصات العلمية تفضيلاً. والهم الثاني المحوري هو حصول هذا الابن على العمل أو «الوظيفة» المناسبة ذات الدخل العالي والمكانة الرفيعة. وهناك هم ثالث، ربما كان تقليدياً الأبرز من كل هذه الهموم، ألا وهو هم «تزويج» الابن عن طريق زواج مرتب يقرر فيه الأب وتساعده الأم على اختيار الفتاة المناسبة، ومن ثم عمل كافة الترتيبات المناسبة ثقافياً لإتمام الرابطة الزوجية، ومن ثم انتظار توسيع رقعة حياة العائلة ممثلة في ولادة جيل جديد من أفرادها. بطبيعة الحال تغيرت أمور عديدة في عملية اختيارات هذا النوع من الزواج المرتب، لكن لاتزال ثقافة مجتمعنا تؤكد على أهمية الزواج وتأسيس حياة أسرية، ومن يتأخر في تحقيق ذلك غالباً ما ينظر إليه نظرة فيها قدر كبير من الريبة والاستفهام. ويدور تنظيم حياتنا الاجتماعية بشكل بارز حول الأسرة ومن ثم الزواج. وعدم الزواج «العزوبية» لا يعد خياراً مقبولاً اجتماعياً كما هو الحال في العديد من الأقطار الصناعية وبعض المجتمعات الغربية، وإنما على العكس من ذلك تماماً قد يجد العازب أن حياة المجتمع المعيشية اليومية تفترض ضمناً وجود حياة أسرية.

وكان الشباب حتى الماضي القريب يتزوجون في سن مبكرة، فكانت متوسطات العمر المناسبة للزواج لا تتجاوز عند البعض الخامسة عشرة. لكن الأوضاع تغيرت جذرياً، إذ ارتبط السن المناسب للزواج بشكل أساسي بمدى القدرة المالية على الاستقلال بحياة أسرية، فأصبح لذلك، بالنسبة لغالبية الشباب، مرتبطاً بالانتهاء من مراحل التحصيل المدرسي (وخصوصاً الجامعي) والحصول على وظيفة تؤمن دخلاً مستقراً للأسرة الجديدة.

وبطبيعة الحال، أصبحت مسألة الاستقلال بمسكن (بيت الزوجية) وليس السكنى عند أهل الزوج من الأمور الواسعة الانتشار، وهذا عامل إضافي في تأخر سن الزواج المناسب. وعلى رغم أن العديد من الأسر تساعد الأبناء مادياً من أجل تمكينهم من مواجهة متطلبات الزواج وتأسيس بيت الزوجية الباهظة التكاليف[١٥] فإن متوسط السن المناسب للزواج عند سكان المدن أصبح بعد العشرين من العمر، ويفضل أن يكون في حدود ٢٤-٢٥ سنة لضمان التخرج من الجامعة وربما الحصول على العمل المناسب وبدء الشباب في الادخار لأمر الزواج وقد أصبح قادراً مالياً على الإنفاق على حياة زوجية مستقلة، ويظهر أن هذا التأخير مرتبط بسكنى المدن وبإمكانات العائلة التي ينتمي إليها الشاب، وكذلك لعله الاختيار الأكثر شيوعاً بين الطبقة المتوسطة من سكان الحاضرة. لكن إجمالاً وبغض النظر عن نوعية حياة عائلة الشاب فإن العمر المناسب في المتوسط أصبح بعد العشرين، لكن كلما كانت العائلة أو الشاب ينزعون إلى التدين كان التفضيل في تعجيل أمر الزواج الذي أصبح يعرف «بالزواج المبكر»[١٦]، وقد يصدق كذلك على الفئات الاجتماعية التقليدية التي لم يتجه أبناؤها إلى الدراسة الجامعية واكتفوا بالعمل في مراحل مبكرة من حياتهم. وفي مثل هذه الحالات قد تعيش الأسرة الشابة الجديدة بعض السنوات في كنف عائلتهم (أي بيت الأسرة الكبير) لينتقلوا بعد سنوات لمسكن جديد مستقل.

والزواج لا يزال، بشكل أساسي، زواجاً مرتباً؛ أي يشرف ويقرر فيه والدا العروسين أمر إبرامه، لكن على رغم ذلك وقعت تحولات وتغيرات عديدة أضافت الكثير من إمكانات تدخل العروسين في اتخاذ القرارات النهائية في أمر الاختيار والموافقة على إمضاء إجراءات الزواج. وإذا كان في الماضي يستحسن للناس إجمالاً الزواج من داخل العائلة أو من الأقارب إجمالاً فإنهم لايزالون كذلك، إلاَّ أن مفهوم الأقارب توسّع كثيراً ولم يعد محصوراً في ابنة

العم أو الخال وما في حدود ذلك، فأصبح مجال الاختيار للزواج أوسع، بل يلاحظ، بسبب الوعي وأمور أخرى عديدة، أن تفضيل الزواج من الأباعد أو من المعارف آخذ في الاتساع، كما أن العديدين يفضلون الزواج من «أسر» تشبههم في أسلوب حياتهم وفي حدود إمكاناتهم المادية ويعيشون في وسط ثقافي لا يختلف كثيراً عن حياتهم. وأصبحت مسألة رؤية الخاطب خطيبته من الأمور المقبولة في الأوساط الحضرية، ولها ترتيبات ثقافية خاصة. وأصبحت الأسر تفضل أن يتم عقد زواج يسبق بفترة قد تصل إلى شهر حفل الزواج والانتقال إلى بيت الزوجية الجديد، وغالباً ما يتمكن العروسان، بمعرفة وموافقة أسرتيهما، من التعرف إلى بعضهما البعض فيما أصبح يسمى «فترة الخطوبة/ الملكة»[١٧]. وفي هذه الفترة يمكن للعروسين أن يتعرف كل واحد منهما إلى طباع وتصورات وطموحات الآخر، فإن تأكدت لهما أن الحياة الزوجية التي سيقدمون عليها ستكون سعيدة ناجحة فإن فترة الملكة هذه تتوّج بحفل الزفاف، لكن في حالة شعور أي من الطرفين بأن هناك مشكلة في وجهات النظر أو ما يعرف فقهاً مشكلة كفاءة أو أن مزاجهما يغلب أنه متعارض فيما بينهما فإن بالإمكان فسخ عقد الزواج دون أن يحدث ذلك خسائر جسيمة لأي من الطرفين[١٨].

وكما أوضحنا لا يزال الزواج من الأمور الرئيسة ذات الأهمية المركزية في حياة الشباب، لكن أصبح المجتمع يتساهل في مسألة تأخر سن الزواج انطلاقاً من أن الشاب قد يحتاج إلى بذل جهود كبيرة ومتواصلة في تحصيله الجامعي أو في مهنته حتى يتسنى له أن «يضمن» مستقبلاً زاهراً، والزواج أمره «ملحوق». وتعود مركزية وأهمية مفهوم الزواج في حياتنا الثقافية إلى اعتبارات ثقافية واجتماعية، إلا أن الاعتبار الأهم هو الدافع الديني الذي غالباً ما يشار إليه في عبارة «إكمال نصف الدين»، ومن ثم الحث على الزواج وحسن اختيار الفتاة المناسبة والتأكيد على الحياة الزواجية؛ لأنها تساعد

الشاب، حسب اعتقاد المجتمع عموماً، على العيش الحلال وحسن التصرف في حياته العامة، وخصوصاً فيما يتعلق بالغريزة الجنسية التي لا تنكر ولا يستهجن الاهتمام بها، لكن قيم وأعراف المجتمع تؤكد على وجوب صرفها والاستمتاع بها داخل إطار العلاقة الزوجية فقط، وكل علاقات خارجها هي محل إنكار وشجب بل رفض قوي!

لكن على رغم أهمية ومركزية الزواج والحياة الأسرية في حياة الفرد في مجتمعنا إلا أن قلة من الشباب، وخصوصاً من سكان المدن الكبرى وممن تعرفوا على شيء من القيم الغربية الحديثة أو من يستولي على تفكيرهم وحياتهم هاجس الاهتمام بتحقيق طموحات فردية صرفة تتركز حول النجاح العلمي والوصول إلى رتب عالية جداً أو الانصراف إلى العمل وزيادة الدخل وتحقيق نجاحات فردية، قد ينصرف همهم لهذه الاهتمامات الفردية على حساب الاهتمام بأمر الزواج وتأسيس حياة أسرية جديدة، بل هناك قلة محدودة جداً ترى أن الزواج عبء يتطلب تضحيات لا يرون أنهم قادرون على القيام بها، ومن ثم يفضلون «حياة العزوبية». غالب هؤلاء يعيش في كنف عوائلهم، وهم يؤجلون الإقدام على قرار الزواج حتى أوقات متأخرة، وقلة منهم قد يستقلون بحياتهم الخاصة، لكن ربما وجد أمر تحقيق ذلك فيه شيء من الصعوبة[١٩].

حياة داخل حياة العائلة:

حياة الشاب في كنف عائلة والديه قبل الزواج تمثل علاقات تتدرج بين الإعالة والتبعية والرغبة في التأكيد على الفردية وتحقيق نوع من الاستقلال على حساب الاعتماد المالي والمعنوي على الوالدين. فالشاب يعيش في كنف أسرة والديه ويتمتع بمميزات عديدة، لعل من أهمها تقديم كافة الخدمات والمرافق التي يرغب في التمتع بها، أحياناً بشكل استصفائي؛ أي أن يتمتع بالكثير من الكماليات ولو كان على حساب ترشيد بل تقتير الوالدين على

نفسيهما إرضاء للأبناء والسعي لتحقيق ما يرضيهم ويحقق لهم المتع والرغبات التي يتطلعون لتحقيقها. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا: إذا شريحة متزايدة من أسر الطبقة الوسطى تجد نفسها أمام اختيارات استهلاكية صعبة من تأمين مصاريف «جيب» يومية لشباب يرغبون في مسايرة زملائهم بالخروج إلى مطاعم الوجبات السريعة أو تقضية أوقات الفراغ في أندية ومتنزهات أو مقاهٍ حديثة، وكل ذلك يتطلب مصاريف «عالية». وتواجه معظم هذه الأسر مع بلوغ الشباب الثامنة عشرة ضرورة توافر جهاز الهاتف الجوال، ومع دخول المرحلة الجامعية سيارة مستقلة للابن الغالي[٢٠]. وليت المصاريف والمتطلبات تتوقف عند هذا الحد، وإنما هي في تزايد بشكل مستمر وملحاح!!

وعلى رغم أن العديد من الأسر المتوسطة تعمل على ترشيد ميزانية الأسرة إلا أن متطلبات الشباب تصبح جزءاً حيوياً وأساسياً، ويجد الشباب الذين لا تلبي أسرهم طلباتهم حياتهم بائسة، وأنهم محرومون من حقوق أولية ينعم بها بعض أقرانهم؛ مما يزيد من حرص العوائل على تقديم مصاريف الأبناء على كثير من ضروريات الأسرة! ويظهر أن حياة مدننا بأسواقها ومتاجرها وإعلاناتها تعمل بشكل مدروس للاستفادة من هذه الأوضاع العائلية كما أوضحنا في فصل آخر. ونظراً إلى أن غالبية الأبناء لا يعملون في أوقات الدراسة حتى يمكن لهم أن «يدبروا» أمورهم الاستهلاكية، ولأن فكرة الانخراط في سوق العمل إنما هي بعد إكمال مرحلة التحصيل ومن أجل تأسيس حياة أسرية، فإن كل الظروف تزيد من حجم الاتكال والاعتماد على العائلة من أجل تزويد الأبناء في الصرف، وهذه الإعالة أصبحت تشكل عبئاً أكبر.

وربما نرى أن كوْن الأبناء عالة على العائلة يعزز من سلطة ونفوذ الأب العائل الأساسي في هذه العلاقة. شكلياً تبدو الأمور كذلك، لكن على ما يظهر أن الأبناء يحصلون على ما يرغبون مقابل مجرد قبولهم واعترافهم بهذه

السلطة شكلياً ، وقد يقايض البعض منهم هذه العلاقة والاستماع إلى توجيه الأب والإذعان لأوامره بالحصول على المتطلبات التي يتطلع للحصول عليها، وقد يستغل بعضهم ما تتطلع له الأسرة من رغبات وطموحات في حياتها بأن يصبح الابن طبيباً أو مهندساً أو شخصية ناجحة (دراسياً) في الحصول على كل أنواع «الحوافز» المالية بشكل مستمر!

لكن مع قرب مواعيد إعداد الشاب لتأسيس أسرة جديدة يتحول اهتمام العائلة إلى مواجهة مجموعة من المسؤوليات والتحولات التي يتطلعون إلى تمكن الابن من تجاوزها، لعل من أهمها أن يتمكن من تجاوز مرحلة الإعالة إلى الإنتاج والاستقلال المادي والمعنوي، وأن يتمكن الآن من استيعاب وفهم بل ممارسة التوجيهات الأخلاقية والاجتماعية ليصبح أكثر قدرة على تحمل مسؤولياته، وأن يحقق نجاحات في حياته تجعله قادراً ليس فقط على أن يتمكن من مواجهة الحياة الاجتماعية كفرد وإنما كصاحب قرار وقادر على اتخاذ مبادرات مهمة في حياته. وفي هذه المرحلة أيضاً تفكر العائلة ليس فقط في زواجه وإنما أيضاً في إمكانية مساعدته في أن تكفل له ما قد يحقق له حياة زوجية سعيدة مستقرة، ولعل من أهم ما يمكن أن تعمل على مساعدته فيه، بالإضافة إلى مصاريف الزواج، تأمين بيت الزوجية في شكل وحدة سكنية مستقلة تكون في ملكية العائلة، لكن يغلب على الأمر أن تحقيق ذلك غاية في الصعوبة، ويحتاج إلى حنكة ومعرفة جيدة بالترشيد والادخار، الضغوط السابقة كلها كانت تعمل على عدم تحققها[٢١]، لكن ظروف الحياة الحالية جعلت هذا الأمر مسألة غاية في الأهمية، وخصوصاً أن كثيراً من الشباب قد لا يجدون فرصاً مناسبة للعمل، وإن وجدوا غالباً ما يكون دخلهم لا يكفي للعيش بالمستوى نفسه الذي كانوا يعيشونه في كنف العائلة!

تأسيس حياة أسرية جديدة:

يواجه العديد من الشباب مع الدخول في عالم الزواج قضايا ملحة

عديدة، وتتكشف أمامهم حقائق عديدة لم يكونوا يدركونها، على الأقل بالدرجة نفسها من الواقعية والإلحاح. فكما هو معروف كثير من الشباب يفكرون في أمر الزواج بشكل جدي في الأشهر الأخيرة من دراساتهم الجامعية، وتبدأ عملية التفكير الجاد في الخطوبة والبحث عن العروس المناسبة مباشرة مع التخرج والحصول على العمل المناسب، وهذه أمور جميعها ليست تحت سيطرة الشاب، لكن يبدأ تحفيز العائلة ونوع من الاستجابة الفطرية لدى العديد من الشباب. وتعتمد أمور مواجهة مصاريف ومتطلبات الزواج على قدرة العائلة ورغبتها في المساعدة والدعم، بالإضافة إلى إمكانات الشاب، وخصوصاً إن كان الوالد، أو إجمالاً العائلة، من العوائل القادرة مالياً على أن تساعد كثيراً في تحمل جزء كبير من مصاريف ومتطلبات الزواج. لكن في كثير من الأحيان لا تستطيع العائلة؛ لكثرة الأبناء ولأسباب مالية صرفة، تقديم دعم كبير للشاب الذي يجد نفسه مطالباً في بداية حياته وخارج إطار وكنف العائلة أن يستدين وأحياناً كثيرة بفوائد مجحفة أو بديون من داخل الأسرة عليه تسديدها سريعاً. وهكذا يجد الشاب نفسه، بعد فترة طويلة نوعاً ما من الاعتماد والتبعية والاتكال المادي على العائلة، أمام مسؤوليات فردية يعلم سلفاً، حتى إن وجد دعماً ومساعدة من أفراد عائلته، أنه المسؤول الأساسي عن توفيرها، وهو أمر يعنيه في المقام الأول.

وكما هو معلوم تتجه الحياة الزوجية الجديدة إلى ما يعرف بالأسرة النواة الزواجية، وهي عبارة عن أسرة تعيش في وحدة سكنية مستقلة قوامها الزوج والزوجة وأبناؤهما غير المتزوجين فقط. وفي ظل هذه الظروف الجديدة تصبح الحياة الزوجية تعني ضرورة القيام بالأعباء المادية والمعنوية والاجتماعية التي تدور عليها حياة الأسرة، وغالباً ما يتم ذلك بشكل مستقل أو شبه مستقل عن سلطة وتأثير حياة العائلة الكبيرة، على عكس ما كانت عليه الأمور تقليدياً. صحيح أن بعض العوائل قد تسكن وحدة سكنية كبيرة «عمارة» مقسمة إلى

وحدات سكنية مستقلة «شقق» تقطن فيها كل أسرة جديدة بشكل يمكنها من تسيير حياتها بشكل مستقل. قد ترى بعض العوائل ضرورة تناول وجبات الطعام في سنوات الزواج الأولى مع الوالدين (للزوج)، لكن هذه الترتيبات تقتضي مقدرة مالية عالية جداً من طرف العائلة، وهي كذلك ليست الأكثر شيوعاً في المجتمع، بمعنى أن الأسرة الجديدة غالباً ما تسكن في وحدة سكنية بعيدة مكانياً عن بيت العائلة، وغالباً على هذه الأسرة الجديدة أن تستقل بحياتها في كل أمورها ومن الأيام الأولى لتأسيسها. ويصبح الشاب مطالباً بدفع إيجار بيت الزوجية والقيام بكافة متطلبات هذا البيت المعيشية والكمالية والترويحية، وعليه أن يدفع كل هذه التكاليف بالإضافة إلى تسديد ما عليه من ديون ربما ترتبت على القيام بدفع المهر والاحتفال بالزفاف وتأسيس بيت الزوجية، مما يعني بدايات مادية غاية في الصعوبة، وما قد يزيد من صعوبة الأمور رغبة الزوج والزوجة معاً التمتع بمستويات معيشية مثل التي تعوداها في بيت العائلة وربما أحياناً أفضل[٢٢].

إن ظروف الحياة الجديدة ومتطلبات الصرف وتعدد أوجهه جعلت الكثير من الأسر الزواجية الجديدة في أمس الحاجة لميزانية عالية من أجل التمتع بحياة طبقة متوسطة تسعى غالبية هذه الأسر للعيش على أسلوبها، وأصبح هذا يتطلب أن تكون مصادر دخل الأسرة لا تعتمد فقط على راتب الزوج. وقد أدى هذا إلى توجهات جديدة لعل من أبرزها قبول أن تشارك المرأة (الزوجة) العاملة في ميزانية الأسرة الشابة الجديدة، ومن ثم يكون للمرأة العاملة دور ومكانة جديدة في حياة الأسرة الشابة. لا يمكننا القول: إن مشاركة المرأة العاملة في ميزانية الأسرة الشابة مباشرة؛ إذ قد يكتفي بعض الأزواج بتحمل المصاريف الأساسية من إيجار بيت ودفع فواتير الخدمات الأساسية من كهرباء وماء وهاتف ونحو ذلك وكذلك المصاريف الأساسية للمأكل والملبس، لكن ما يتعلق بالكماليات أو رواتب الخدم أو السفر إلى الخارج في الإجازات أو

الصرف في تجميل بيت الزوجية من أثاث ورياش أو الخروج بشكل منتظم لتناول وجبات في بعض المطاعم مما تتحمله الزوجة العاملة؛ أي أن مسألة قوامة الزوج هي في الأساسيات، وهي محور ما هو مطلوب منه ويمكن أن يقوم به من راتبه، لكن أن تعيش الأسرة الشابة مظاهر الطبقة الاجتماعية الوسطى التي ترنو إليها فإن ذلك يتطلب مصادر أخرى، ومن ثم لا مانع أن تقوم الزوجة العاملة بتحمل ذلك من أجل تحقيق ما تصبو إليه أسرتها. بطبيعة الحال قد تتمكن الأسرة الجديدة من الترشيد ليس فقط للعيش حسب الطبقة التي ترغب، وإنما قد تتمكن من الادخار ومن ثم تحسين ظروفها المعيشية بشكل أفضل[٢٣].

مسؤوليات التنشئة والتربية في ظل الظروف الجديدة:

ليت الأمور تقتصر على الجوانب المادية والاستهلاكية، بالإضافة إلى نوعية الحياة الاجتماعية والثقافية الجديدة التي تدور حياة الأسرة الشابة في كنفها، إنما مع الزواج تظهر أمور أخرى جديدة على طرفي الزواج أن يواجهاها ويجدا وسائل وأساليب للعيش معها والتكيف مع متطلباتها، لعل من أهمها تكيف الشاب الأساسي مع معنى الحياة الشخصية وما تتطلبه من تغيرات وتعديلات في ظل انتقاله إلى بيت الزوجية وبنية الأسرة النواة. فإذا كان الشاب يعيش وهو في كنف العائلة حياة اجتماعية مفعمة بالحيوية والنشاطات مع أصدقائه، وله برنامج يمكّنه من تحقيق كافة المتع الاجتماعية والرياضية خارج المنزل، وربما يقضي ساعات متأخرة من الليل صحبة الزملاء والأصدقاء، وقبول العائلة على مضض أسلوب حياته هذا، فإن دخوله حياة زواجية ومن ثم العيش مع فتاة تحتاج للرفقة ومن يؤنس وحشتها أصبح إحدى المسؤوليات الجديدة التي تقتضيها عملية تنشئة جديدة تطول جوانب عديدة من حياته الفردية وأسلوبه في العيش. وتعاني العديد من الأسر الجديدة الشابة من مشاكل وخلافات حول مفهوم العلاقة الزوجية والتوفيق بين حياة

الزوج ومسؤولياته مع الزوجة، وخصوصاً في السنوات الأولى من العيش المشترك، وبين رغباته وطموحاته في قضاء أوقات مرحة وجميلة سعيدة مع الأصدقاء خارج إطار المنزل والحياة الزوجية.

وتزداد الشقة إن كان مكان عيش أهل الزوجة في مدينة أخرى أو مكان بعيد، والشاب لم يعوّد نفسه بعد على مراعاة حاجتها إلى رفقة وقضاء ساعات معها في بيت الزوجية، فكما هو معلوم إن لم تكن الزوجة عاملة فإنها تقضي سحابة يومها وحدها في بيت الزوجية، بينما يقضي الشاب يومه في مكان العمل، وهذا يجعله قادراً على التواصل مع الآخرين خارج إطار حياة بيت الزوجية الرتيبة. أما بعد عودته من العمل، فإن الزوجة تتطلع إلى أن يعطيها جل وقته ويعمل على مصادقتها والقدرة على بناء حياة اجتماعية تمنع تسرب الملل والشعور بالفردانية والوحدة، لكن نظراً إلى أن العديد من الشباب لم يتعودوا القيام بمثل هذه المتطلبات فإنهم يصرون على الاستمرار في أسلوب حياتهم قبل الزواج، أي قضاء ساعات من المرح واللهو مع الأصدقاء، بل قد يرى بعضهم أن على الزوجة البقاء حبيسة جدران المنزل أو أن تتمكن من إقامة علاقات اجتماعية مع الجيران في حدود ضيقة دون الانتباه إلى أن تغيرات جديدة دخلت حياتهما: الزوج والزوجة، وهي تتطلب تعميق فهم مقتضيات مفهوم الزواج الحديث. فالعائلة التقليدية كان يعيش في كنفها وفضائها أقارب وأجيال تسمح للسيدات العيش حياة كلها حيوية، ومن ثم لم تكن الزوجة تعتمد على الزوج في حياتها الاجتماعية أو الثقافية الأسرية، إذ حولها من السيدات والأقارب من يملأن عليها حياتها، لكن في ظل الأسرة النواة لم يعد الأمر كذلك على الإطلاق، وهي في أمس الحاجة إلى صحبة وتفهم حتى تتمكن من تقبل الحياة الجديدة التي انتقلت إليها، والزوج كذلك عليه أن يتفهم أن الحياة الزوجية الحديثة تتطلب تحولات عميقة ومسؤوليات جديدة عليه وعليها! ومن ثم على طرفي الزواج القيام بتضحيات كبيرة من شأنها أن تساعدهما على

الانتقال إلى إعادة ترتيب حياتهما بما يناسب الظروف الجديدة. وكلما تمكن كل طرف من إقامة حياتين متوازيتين معاً؛ إحداهما تقوم على الاستقلال عن الآخر، والأخرى تحمل مسؤولية الطرف الآخر والعمل على تحقيق نوع من الإيثار لصالحه، تمكنا معاً من العيش حياة أسرية سعيدة، فبالقدر الذي على كل طرف أن يضحي به من أجل إسعاد الطرف الآخر، ويبدي له من الاهتمام والأريحية ما يجعل حياته سعيدة، ويشعر بل يقدر نوعية الجهد المبذول من أجل مراعاة خاطره وسعادته من ذلك الطرف، يحدث تحسين فرص نجاح الحياة الزوجية[٢٤].

لكن في الوقت نفسه على كل طرف أن يعمل جاهداً على أن يؤسس سعادته وحيوية حياته الخاصة في إطار الحياة الزوجية بشكل مستقل عن الآخر، بل يعمل جاهداً على تكييف نفسه مع متطلبات حياته الجديدة دون أن يكون عبئاً على الطرف الآخر. ومما يؤسف له أن الشباب لا يرى إطار العائلة وفق هذا الأساس، بل ربما كان العزل التام بين الجنسين في المجتمع الكبير مما صعّب كيفية معاملة الشباب زوجاتهم في الأشهر الأولى، لكن ربما كان للقيم والأعراف الدينية وما يقوم به الكثير من العلماء من التأكيد على حسن معاملة الزوجة أو الزوج ما قد يساعد على تفادي هذه الفجوات.

ولا تقتصر مشكلات التكيف على فهم معنى «الزواج»، وإنما يرتبط ذلك أيضاً بالحمل والولادة، فهناك معانٍ ومفاهيم ومن ثم مسؤوليات أخرى إضافية لعل من أبرزها معنى «الوالدية» و«الأبوة» و«الأمومة» ومتطلباتها جميعاً. ففي كنف حياة العائلة كانت سلطة الأب الأكبر نافذة على الجميع، ووجود العديد من الراشدين في بيت العائلة كان أمراً مساعداً ومريحاً في عملية التنشئة والتربية، بل إن ارتباط بعض الجدات والأقارب من الراشدين كان يساعد على انتقال القيم والأعراف والخبرات بين الأجيال، لكن ظهور الحياة الزوجية الجديدة التي تعيش في وحدة سكنية مستقلة تشكل ما عرف بالأسرة النواة

يعني أن انتقال الخبرات والعادات أصبح يتطلب جهداً وأسلوب توصيل وتعليم للأجيال الجديدة، بل ربما متطلبات وظروف الحياة الحديثة أصبحت تتطلب معرفة تفصيلية بحياة الأبناء في مراحل نموهم المختلفة[٢٥]، ومن ثم متطلبات الأدوار التي ينبغي أن تتوافر من أجل الحصول على تربية صحيحة. وأصبحت الوالدية تقتضي أن يقوم الأب والأم معاً بمسؤولية «إعطاء» الأبناء الوقت والاهتمام المطلوب بما يكفل قيامهما بواجبات الوالدية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن للأبوة شروطاً ومتطلبات، وغيابها أو التقصير فيها أو الإهمال يترك أحياناً كثيرة آثاراً سلبية على حياة الأبناء، وكذلك الأمر بالنسبة للأمومة. فسلطة الأب ووجوده وحضوره في الأوقات المناسبة يساعد الأبناء على تكوين شخصيتهم وهويتهم، ويجعل لهم مرجعية ترشدهم في كيفية السلوك والتصرف في حياتهم العامة والخاصة. أما حنان وحب الأم وحمايتها لأطفالها في كل مرحلة واهتماماتها باحتياجاتهم الدقيقة والوقوف معهم ومع أسرارهم الخاصة والفيض عليهم بالحب والحدب فهي من متطلبات الحياة الأسرية السعيدة والمستقرة. وكما هو معلوم تقوم الأمهات في معظم الأسر بمساعدة الأبناء في المراحل المبكرة من حياتهم بالاعتناء بنموهم وصحتهم والسهر عليهم من أجل أن تكون حياتهم في سلام وصحة جيدة، ومع دخولهم المدرسة تشرف عليهم وتساعدهم على القيام بأعباء ومتطلبات التحصيل المدرسي، وكذلك تعمل ليل نهار من أجل تأمين كل ما يجعل حياتهم سعيدة ومريحة. أما الآباء فإن نمو شخصية الأبناء عموماً مع العالم الخارجي تعتمد على مدى اهتمام الأب بالأخذ بأيديهم للتفاعل والاحتكاك مع تلك الحياة، بالإضافة إلى بذل الجهد والطاقة للترفيه عنهم ومساعدتهم في اتخاذ القرارات العديدة التي تواجههم في حياتهم من نعومة أظفارهم حتى يبلغوا مرحلة الشباب والرجولة، وكل هذه الأمور تحتاج إلى اهتمام وتدخل في الوقت المناسب والاستعانة باستخدام وسائل التربية الحديثة.

وإذا كانت السلطة التقليدية تعتمد القوة والحسم وفرض الرأي وأن الخيار المتاح أمام الأبناء هو القبول والإذعان، فإن الحياة الحديثة ومتطلباتها المعقدة تتطلب تربية من أنواع أخرى مختلفة تقوم بشكل جوهري على الحوار واحترام عقل الأبناء وعدم استخدام العنف البدني وسيلة للتربية، وإنما على العكس من ذلك الصبر والشفافية والتحمل لأخطاء الأبناء ومحاولاتهم حتى تتشكل كل تجاربهم ومعرفتهم التي يمكن الاعتماد عليها في توسيع مداركهم ومساعدتهم على اتخاذ قرارات أكثر رشداً، ومن ثم الاعتماد على أنفسهم مع الإفادة من توجيهات ونصائح الوالدين لكن مع روح النقاش والحوار.

وفي هذا السياق يظهر أن العائلة العربية إجمالاً، بما فيها الأسرة الشابة، لا تعتمد بشكل واسع على مسألة التربية الحديثة واعتماد أساليبها في تنشئة وتربية الأبناء؛ مما جعل العديد من الأبناء يعملون وسعهم لإرضاء ومجاراة الآباء حتى لا يتلقوا منهم عنفاً أو توبيخاً؛ مما يحرم الجميع من إمكانات الاستفادة من المرحلة التي يمر بها الأبناء من أجل صالح الجميع. ولأن العديد من الأبناء أصبحوا قادرين على «فرض» ما يرغبون على والديهم اعتماداً على ما يمر به المجتمع من تحولات استهلاكية مادية فقد أدى هذا إلى نوع من الخلل والاضطراب في عملية التربية، فهي لم تعد التربية التقليدية، رغم التأسي عليها دائماً وأحياناً استخدامها بشكل مؤقت. وفي الوقت نفسه لم تكتسب الأسرة الجديدة أساليب التربية الحديثة، وخصوصاً ما كان مناسباً لظروفنا وأوضاعنا الثقافية والاجتماعية. ويظهر أن هناك فكرة شائعة مفادها أن عملية الوالدية ومقتضيات الأبوة والأمومة هي من الأمور الفطرية التي يولد الناس وهم على دراية بها، مما جعل العديد من الأسر تتساءل: لماذا إذن يتصرف أبناؤنا بالطريقة التي يتصرفون بها؟ ونحن لم نعد نعرف أفضل وأمثل الوسائل التربوية التي ينبغي أن نستخدمها دون التوصل إلى أن المسألة ببساطة ليست فطرية، وإنما هي من الأمور المكتسبة، بمعنى أن الآباء والأمهات بحاجة

إلى تعلم واكتساب هذه المهارات والتمرّن عليها؛ حتى يتمكنوا من حسن معاملة أبنائهم والقيام بأدوارهم في الوالدية بالشكل المطلوب. بطبيعة الحال، في هذه الأمور التربوية لا يزال موجوداً أسلوب الوعظ والارتهان للمثاليات التي لم تتشكل تفاصيل عملية لبلورتها لأساليب في التربية وتعديل السلوك أو الاستمرار في اتباع التقاليد أو حتى تقليد الجيران أو قبول نصائحهم في مواجهة المشاكل التي قد تواجه الأبناء والأسرة بشكل عام. وفي نظرنا أصبح الوقت مناسباً تماماً للتأكيد على تبصير وتعليم وتربية الأسر الشابة الجديدة ظروف ومتطلبات تربية الأبناء للعصر الحديث، وهذا يتطلب الاستفادة من إنجازات المدارس التربوية الحديثة، لكن مع الأخذ في الاعتبار أوضاعنا وتجربتنا الثقافية الخاصة؛ حتى نتمكن من القيام بما يتطلبه العصر، ونساعد أبناءنا على نمو طبيعي سعيد، ونجنبهم الكثير والكثير من أمراض وآفات وانحرافات العصر الذي نعيش.

شبابنا بحاجة لما يحبِّب لهم التحصيل المدرسي ويسهل لهم أمور النجاح فيه من أجل «تأمين» مستقبل أفضل، ويحتاجون من يرعاهم ويأخذ بأيديهم حتى لا يقعوا في شراك أعمال العنف أو التطرف أو كراهية المجتمع، ومن ثم الانزلاق في أعمال الانحراف والجريمة. وكذلك هم في أمس الحاجة إلى معرفة مع من يتصادقون، وكيف يكون بإمكانهم قول «لا» في الأوقات المناسبة؛ حتى لا يكونوا طعماً أو لقمة سائغة للمخدرات أو الرذيلة بشكل عام. إن تمكين الأبناء من امتلاك عقلية مدققة نقدية يعد من الأمور الملحة جداً والمطلوبة لمواجهة تحديات العصر الحديث، وخصوصاً أننا مجتمع ثقافته ثقافة محافظة وكان إلى وقت قريب جداً مجتمعاً معزولاً متديناً لم ينفتح أو يتعرف على كثير مما يسود في كثير من المجتمعات، لكن اليوم لم يعد كما كان، ونحن أصبحنا جزءاً لا يتجزأ مما يجري في العالم بكل تناقضاته، وعلى رغم سعينا للمحافظة على براءتنا وصالحنا فإنه لا بد من معرفة عصرنا وثقافته حتى

نتمكن من مواجهته وتجاوزه، وهذا ما يحتاجه الآباء والأمهات حتى يعلموا بدراية وفهم ليس فقط كيفية حماية أطفالهم وإنما يبنون داخلهم وفي عقولهم كيفية مواجهة كل هذه الأمور.

مستقبل الأسرة الجديدة:

تميزت الأسرة السعودية، في ظل فترة الطفرة النفطية، بكونها كبيرة الحجم وشابة واستهلاكية. ويظهر أن بعض هذه المعالم الأساسية تمر بمخاض وتحولات، فكما هو معلوم فإنه حتى مع الانتقال إلى بنية الأسرة النواة لا تزال معدلات الإنجاب عالية جداً، وفي الوقت نفسه معدلات الوفيات، وخصوصاً من دون الخامسة، أصبحت متدنية جداً؛ مما جعل متوسط حجم الأسرة النواة في حدود سبعة أشخاص، وهذا الحجم كبير جداً، وإذا أخذنا في الاعتبار مستويات المعيشة ومتطلبات الحياة المعيشية الاستهلاكية الراهنة في الأسرة السعودية الحضرية في مقابل رواتب وأجور بقيت سنوات على حالها يمكننا أن نفهم المعاناة التي تعيشها معظم الأسر الشابة الجديدة ومن ثم تخطيطها والعمل على ترشيد حجم الأسرة من خلال العمل على انخفاض معدلات الإنجاب، لكن على ما يظهر لا يؤخذ الأمر على محمل الجد المطلوب قياساً على ما ذكرنا، وذلك بسبب تأثير الخطاب الديني المحبّذ لزيادة عدد الأطفال وتشجيع الإنجاب. صحيح أن الأسرة السعودية إجمالاً تعرف وسائل تحديد النسل سواء باستخدام أساليب تقليدية أو استخدام الموانع الحديثة من الأنواع المختلفة الموجودة بوفرة في الصيدليات العامة، وكذلك يقدمها الأطباء دون معارضة أو منع، لكن الحديث حول وجود «سياسة» ديموجرافية، سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع، أمر مؤجل إلى حين على رغم زيادة أعداد العمالة الوافدة وارتفاع معدلات متطلبات الحياة المعيشية.

ونتيجة لما تعاني منه الأسرة الشابة الجديدة، لأسباب عديدة منها الأوضاع المعيشية وتحولات بنية الأسرة ومتطلبات العيش المشترك ومسؤولياته وأحياناً

تدخلات الأهل وعدم القدرة على تحمل أعباء مسؤوليات الزواج والانحراف وغيرها، فإن معدلات الطلاق، وخصوصاً في السنوات الأولى من الزواج، تعد عالية، وأصبح من الملح وجود آليات يمكن أن تساعد على تقديم الاستشارات والمساعدات الضرورية للحفاظ على استمرارية لحمة الأسرة. ويظهر أن قناعات جديدة عند الشباب آخذة في التشكّل لقبول الإرشاد والتوجيه والتدخل المهني من أجل إصلاح شأن الحياة الزوجية والحفاظ عليها.

ويعيش المجتمع السعودي في العقد الحالي وعياً وتفهماً للكثير من المشكلات والقضايا التي كانت إما من القضايا التي لا يناقشها أحد بسبب اعتقاد الناس أنها من العيب العائلي الذي ينبغي أن يبقى سراً وإما من الأمور العادية التي لا ينبغي إصلاحها أو تعديلها. ومن هذه الأمور مسائل معاملة المرأة، وخصوصاً ما يتعلق بما يعرف بالعنف الأسري؛ أي أن يكون للزوج الحق في إلحاق الأذى بالزوجة أو الأبناء دون الخوف من الملاحقة القضائية، بل اعتبار الأمر يخصه (أي الزوج)، إذ يحق له أن يتعامل مع أفراد أسرته حسب مزاجه ودون مناقشة لتصرفاته أو سلوكياته حتى لو كانت مريضة أو تلحق الأذى البالغ بمن حوله. وكذلك نشهد تحولات في معاملة الأسرة لأبنائها حسب النوع، إذ كان التمييز ضد الأنثى من الأمور التي تعد أمراً طبيعياً، لكن مع تعلم المرأة ودخولها مجال العمل وحصولها على دخل عالٍ تغيرت الأمور كثيراً وأصبح التمييز أقل، وإن كان لايزال في حاجة إلى مزيد من العناية.

ولقد انتشرت مؤسسات المجتمع المدني من مؤسسات خيرية وجمعيات نسائية تعنى بالكثير الكثير من القضايا التي تهم الأسرة، سواء كان الأمر يتعلق بالإعاقة أو الفقر أو العوز أو فقدان العائل أو غير ذلك من مشكلات أسرية، إذ أصبحت هذه الأسر التي تعاني من هذه المشكلات تجد المؤسسات التي تساعدها وتعمل على تجاوزها هذه الأزمات. بطبيعة الحال، وجود مؤسسات المجتمع المدني والأهلي هذه، على رغم فاعليتها وأهمية ما تقدمه من دعم

ومساعدة عقلانية منظمة، إنما تفعل ذلك في الغالب على حساب ما كانت تقوم به العائلة الكبيرة التقليدية، مما يؤكد أن بروز وانتشار الأسرة النواة أفقد العائلة التقليدية الكثير من وظائفها وأدوارها، وحلت المؤسسات الجديدة محلها في تقديم الكثير من الخدمات.

العلاقة بين العائلة الكبيرة والأسرة الشابة الزواجية:

في ظل انتشار وقبول الأسرة النواة واستقلالها ببيت زوجية أصبح أمر هيمنة السلطة الأبوية موضوع تغيرات، ومن ثم ظهرت مفاهيم جديدة حلت محل ما كان عليه الوضع سابقاً. ولعل موضوع الزيارات والاجتماعات العائلية أحدها وأهمها في تحديد نوعية العلاقات بين حياة الشاب وأهله. فكما هو معروف كانت الأوضاع السائدة تقليدياً هو أن يبقى الابن بعد الزواج في فلك عائلته (أي أن يكون سكنه عند والده)، وتعيش الأسرة الجديدة كملحق وامتداد للعائلة الكبيرة تتكرر فيها مع الوقت البطريكية وسلطاتها لحساب الابن الأكبر، لكن مع تغير أسلوب الحياة، وانتقال غالبية الشباب بعد الزواج ليؤسسوا وحدة سكنية زواجية جديدة، أصبحت العلاقة مع العائلة في حدود تبادل الزيارات واللقاءات التي غالباً ما تؤطرها ظروف العمل والحياة المعيشية. ومما هو سائد يظهر أن حجم ونوعية هذه الزيارات يكون كبيراً في بداية الحياة الزوجية؛ لأن الأسرة الشابة أكثر قدرة على الزيارات، وتعد الزيارات في حد ذاتها نوعاً من الترويح وأسلوباً في قضاء أوقات فراغ الأسرة، ولكن مع وجود الأطفال وكبرهم في السن وارتباطهم مع زملاء الدراسة، أو أن تكون لهم ارتباطات اجتماعية مع الجيران، تصبح هذه الزيارات عبئاً كبيراً يتطلب إدارة له، بسبب تجمع الأبناء والبنات المتزوجات في يوم محدد عليهم تناول وجبة دسمة فيه، وما يترتب على كل ذلك من استعدادات ومتطلبات؛ مما يجعل الزيارات تأخذ طابعاً رسمياً، بل أحياناً قد يتخلف بعض الأبناء عن هذه اللقاءات بسبب ما قد يقع من مشكلات بين الأطفال من أسر الإخوة ونحو ذلك.

ويعمل الجد والجدة (في العائلة التقليدية) وسعهم للاحتفاظ بأهمية ومحورية هذه الزيارات واللقاءات العائلية، وتكون أهميتها مضاعفة في الأعياد والمناسبات السعيدة والمواسم الاجتماعية المختلفة كوسيلة للتأكيد على الأهمية الرمزية للسلطة الوالدية، وجمع شمل العائلة، ووسيلة لضمان نوع من التكامل والتضامن العائلي في مواجهة متطلبات العصر الحديث. وكانت الأسر في الغالب تسمح بقدر لا بأس به من «الاختلاط» بين أفراد العائلة الواحدة، كأن يتناول الجميع الوجبات على سماط أو سفرة واحدة ذكوراً وإناثاً. بل قد يتسامح الإخوة في أن يتحدث بعضهم البعض مع أسرهم دون فصل أو عزل صارم بين الجنسين، وإن كان الفصل وارداً فيما عدا فترات تناول الوجبات، لكن في الآونة الأخيرة، بسبب الصحوة الدينية بين الكثير من الشباب، أصبحت هذه اللقاءات والزيارات العائلية تشكل عنتاً، إذ المطلوب الفصل والعزل الكامل بين نساء ورجال العائلة الواحدة، ويظهر أن هذا الالتزام جعل فترات الزيارة قصيرة نوعاً ما، وجعلها تميل إلى الرسميات، وأصبحت رمزية السلطة العائلية ومركزية «الأب» تظهر بشكل رئيس في مناسبات الأسر وفي حل الخلافات أو التعازي ونحو ذلك. لكن فيما يتعلق بمتطلبات الحياة المعيشية اليومية فإن الأسر الزواجية الجديدة تسعى ما أمكن للاستقلال بحياتها والاعتماد على ذاتها في تدبير أمورها وتربية ونمو أبنائها، وغالباً ما تكون حساسة ومقاومة للتدخلات غير المطلوبة من بقية أفراد العائلة!!

لقد أصبحت الحياة العائلية التقليدية، في الكثير من وظائفها ومهامها، تشكل نوعاً من العلاقات الأولية ذات طابع رمزي واعتباري يعضد في كثير من الأحيان مكانة أفرادها في المجتمع، لكن مع انشغال الجميع في الغالب بحياتهم اليومية، وإذا كانت العائلة حريصة بسبب اهتمام بعض أفرادها بتماسك وتعاضد العائلة، فإنها تعمل على إبداع وسائل جديدة لتوليد استمرارية للعلاقات التعاضدية والتكافلية التقليدية، مثل أن تكون بين الأفراد علاقة دعم

مالي في شكل صندوق لأفراد العائلة، أو اجتماع دوري شهري مثلاً يلتقي فيه كافة أفراد العائلة، أو الاشتراك في «استراحة» تتجمع فيها العائلة في أفراحها وأتراحها وعطلات الأسبوع، والغرض التأكيد على أهمية ما يعرف بالعلاقات العائلية الجبرية، في مقابل ما يسمى بالعلاقات والصداقات الاختيارية التي تعد من أبرز سمات الحياة الحديثة، إذ ينجذب معظم الناس اليوم إلى زملائهم في العمل أو من يشاركونهم في الاهتمامات أو الهوايات دون أن يكونوا ملزمين أمامهم بشكل دائم ومستمر.

رؤية العالم والشباب والحياة الأسرية:

على رغم أن حياة الشباب في الغالب تدور في فلك نزعة فردية نحو الانعتاق والتحرر من أي قيود وارتباطات ملزمة، وخصوصاً العلاقات الجبرية مثل العلاقات العائلية، إلا أن السؤال الكبير: هل تتعارض قيود الحياة الأسرية والعائلية مع حياة الشاب؟ وهو لا يزال مطروحاً، وربما كان اليوم أكثر إلحاحاً وأهمية. وفي نظرنا أن المشكلة إنما تكمن في زاوية الرؤية التي ينظر منها الشاب للعالم وللحياة ومعناها. وغالباً ما تبلور رؤية الشاب للعالم أموراً عديدة لعل من أهمها الوسط والطبقة الاجتماعية التي يعيش في كنفها، فكلما كانت الحياة العائلية التي ترعرع في إطارها تقليدية أو متواضعة كانت نظرته للعالم والعلاقات مع الناس ملونة بالوسط ونوعية الحياة التي يتعرض لها، فهي التي تحدد غالباً نوعية وأسلوب المعيشة والأصدقاء والطموحات التي يسعى لتحقيقها والارتقاء لها أو العكس. ولعل عوامل أخرى تؤثر بقدر أو آخر، منها نوعية ومستوى التحصيل المدرسي والتعليم الذي يلائمه، وكذلك ما يتيحه له من معلومات ومفاهيم تعمل على تشكيل وتلوين تصوره للأمور، ومن ثم مواقفه وقراراته إزاءها. وكما هو معروف في أحيان كثيرة فإن لنوعية ومستوى التعليم ارتباطاً قوياً مع المهنة والدخل الذي يحصل عليه الشاب، ولكل هذه الأمور تأثير مباشر على حياته المادية والمعيشية، وهي التي تحدد في كثير من الأحيان

أين يسكن ومع من يعيش ومن هم أصدقاؤه! وهذه الأمور تحدد لدرجة كبيرة ثقافته وأسلوب حياته، بالإضافة إلى أنها تحدد قدراته على اختيار أسلوب ومستوى معيشي ما. والعوامل السابقة بالإضافة إلى قدرات وطموحات الشاب تشكل تفكير وعالم الشباب، وبالإمكان الحديث إجمالاً عن أصناف من الشباب يشكلون ألواناً وطيفاً من الاختيارات التي قد ينزع إليها الشباب في فترات مختلفة من مراحل عيشهم كشباب، وخصوصاً في المرحلتين المهمتين من تكونهم الشخصي والعام: مرحلة ما قبل الزواج ومرحلة بداية الحياة الزوجية.

ومن هذه النماذج ما يعرف بـ «الشاب الملتزم» أو ذي الميول الدينية الذي غالباً ما يتصرف بنوع من الجدية والرسمية في علاقاته ويحيط نفسه بزملاء وأصدقاء يهتمون، بالإضافة إلى اهتماماتهم الأخرى المشتركة مع من هم في أعمارهم من دراسة ورياضة ونحو ذلك، بالنزوع إلى حضور حلقات الوعظ والإرشاد والميل إلى الاسترشاد بآراء وفتاوى «المشايخ والعلماء». وغالباً ما يعمد أمثال هؤلاء الشباب إلى التأكيد على القيم التقليدية وإلزام الذات بالمواقف الدينية المتشددة، ويظهر عند بعضهم نوع من الاهتمام الجاد بقضايا المجتمع، ولكن من زاوية دينية بشكل أساسي.

وهناك نموذج «الشاب المسؤول»، وهو شاب يميل إلى الجدية والاهتمام المبكر بشؤون عائلته المادية ويعمل وسعه من أجل أن يحقق بعض الطموحات الشخصية وصعود سلم الحراك الاجتماعي أو المحافظة على المكانة الاجتماعية والوظيفية والمالية التي وصل إليها أهله، وغالباً ما يلتزم مثل هؤلاء الشباب بشيء من التدين والقيم والتقاليد الاجتماعية، لكن همومه الأساسية هي التأكيد على النجاح وتحسين ظروف ذلك على كافة المستويات. ومثل هؤلاء الشباب كثيرو القلق والخوف من الفشل أو التأخر عن تحقيق الأهداف التي رسموها لذواتهم، وهم يتطلعون إلى تمكين أنفسهم من الوصول إلى غاياتهم انطلاقاً من الاعتماد الجاد على مهاراتهم وقدراتهم، وغالباً ما يلعبون أدواراً

قيادية داخل إطار العائلة منذ مراحل مبكرة في حياتهم، وهم محل اعتماد الأسرة على القيام بالكثير من متطلباتها المعيشية اليومية. وهذا الصنف من الشباب يحترم ويقدر شخصية السلطة الأبوية التقليدية وربما لا يخرج عن إطارها بعضهم، أما البعض الآخر فإنه يتمثلها ويجعلها نموذجه الذي يسعى لتقليده وترسُّم خطاه.

وهناك نموذج «الشاب المدلّل»، وهو غالباً شاب عادي لكن لأسباب أسرية يميل والداه إلى تلبية طلباته وتحقيق رغباته دون أن يقوم بالضرورة بما يكفل له استحقاق هذه الخدمات والأشياء التي تقدم له. وغالباً هذا الصنف من الشباب لا يفهم معنى المسؤولية ولا يحب القيام بأعمال ونشاطات لتحقيق أهدافه انطلاقاً من نوازع داخلية ذاتية، بل ربما يرى مثل هؤلاء الشباب أن لهم من الحقوق على والديهم ما يجعلهم محقين في مطالبهم. ويحرك مثل هؤلاء الشباب غالباً أقرانهم وأصدقاءهم، وهم دائمو المقارنة والمطالبة من والديهم على أساس ما يتمتع به زملاؤهم وأترابهم، ويغلب على هذا الصنف النَّهم على اللذات والرغبات الدائمة لتحقيق ما يعن لهم في الحين دونما الربط بين ضرورة توافر مبررات تجعل لهذه الطلبات منطقاً وأن الاستمرار في دفع الوالدين تلبية وتحقيق طلباتهم يشكل نوعاً من المعاناة والعنت، بل يمكن أن يشكل عبئاً على الأسرة وأولوياتها بما قد يترتب على ذلك من أضرار بالغة في حياة العائلة. ويرتبط بحياة هذا الصنف حب الاستهلاك الباذخ والتبذير والمظهرية على حساب جوهر الأمور، مما قد يفوت عليهم الكثير من الفرص الحقيقية للنمو والتطور والنجاح والإفادة من تلك الفرص! ومما يؤسف له أن هذا الصنف هو الأوسع انتشاراً، ويجد أصحابه، بسبب الإعلانات التجارية في وسائل الاتصال الجماهيرية، ما يبرر لهم الطيش وعدم الجدية والاستمرار في عدم الإعداد للمستقبل والنجاح الشخصي الفردي دون الاعتماد على أحد حتى لو كانا الوالدين!

وهناك نموذج «الشاب المحدود الأفق»، وغالباً ما يكون هذا النموذج هو محصلة ظروف وأوضاع معيشية وعوز وفقر تفرض على هذا النموذج خيارات محدودة جداً ، وكذلك قد يجد نفسه في بيئات محدودة الآفاق مادياً وثقافياً، فالأفكار المسيطرة تميل إلى الانحراف أو التحجر، والطموحات والتطلعات متواضعة جداً وتميل إلى أن تكون «شعبية» المزاج محدودة التطلع والاهتمام، وقد ينتهي بها المطاف إلى التسرب من المدرسة والميل للحصول على أعمال لا تتطلب مؤهلات عالية، لكنها في الوقت نفسه ذات مردود متواضع جداً. وقد يميل بعض من يصدق عليهم هذا النموذج إلى أن يرضوا بلعب أدوار متواضعة في الحياة ويرون أن حدود تطلعاتهم لا يمكن أن تكون أعلى من هذا.

وهناك نموذج «الشاب الصايع»، وهذا النموذج غالباً ما يكون محصلة فقر وعوز أحياناً، وأحياناً أخرى يكون محصلة الترف المبالغ فيه، إضافة إلى تفكك أسري وقدوة سيئة منخرطة في أعمال خارجة على القانون والأخلاق، حيث يجد الشاب نفسه بالتالي منخرطاً في أعمال جريمة وانحراف، وغالباً ما يعجز مثل هؤلاء الشباب عن الخروج من الدوامة التي تلف حياتهم إما بسبب الظروف المالية والاجتماعية وإما بسبب واقع حياتهم وعدم وجود من يرعاهم ويأخذ بأيديهم والبيئات الفاسدة التي يجدون أنفسهم مضطرين للعيش في كنفها، مما يجعل بعضهم أداة سهلة الانقياد لعتاة المجرمين من مهربي المخدرات أو أصحاب السوابق من مجرمين ولصوص.

وهناك نماذج أخرى، لكن ما يهم في كل هذا هو أن هذه النماذج ليست جامدة، وقد يتمكن الشاب من الخروج من ربقتها والانتقال إلى نموذج آخر أو حتى قد يجمع خصائص أكثر من نموذج، ويبدع أثناء تجربة نموه وسائله الدفاعية الخاصة وقدراته وإمكاناته التي تشكل مسار حياته ومن ثم نجاحه أو إخفاقه في هذه الخيارات والمسارات التي قد يجد نفسه أمامها. وتلعب بطبيعة الحال الأسرة أدواراً عظيمة في تسهيل اختيارات الأبناء وتعمل على

تجنيبهم، بقدر إمكاناتها، ما يجعلهم ضحايا النماذج التي لا يتمنون أن يعيشها الأبناء. والطريف في الأمر أن لبعض النماذج جوانب مضيئة، ولكن كذلك لها جوانب لم تعد معتمة أو تعتبر عند البعض متعبة وينبغي العمل على التخفيف من مشكلاتها.

لكن تنوع هذه النماذج وتعددها يعد مؤشراً مهماً لفهم ما يمر به المجتمع السعودي من تحولات، وكيف أن الحياة الفردية أصبحت أكثر تعقيداً وتأثراً بما يعيشه أفراد المجتمع. فتكوين هوية شخصية ذات ميول واهتمامات فردية من خصائص المجتمع الحديث، وتختلف استجابات ومدى تأثر الفرد داخل الأسرة الواحدة، مما يعني أن هذه النماذج قد تتعايش بكل تناقضاتها وأطيافها داخل الأسرة الواحدة. فالحياة الأسرية ليست قالباً من مقاس واحد يقوم على تنشئة الأبناء على وتيرة واحدة، فهذا إن كان قائماً في الماضي فهو ليس كذلك في واقعنا المعاش معاصراً؛ إذ إن الأبناء يشكلون ذوات مستقلة تشكل بالتعاون مع الظروف والملابسات والواقع المحيط بها هويتها وشخصيتها وذاتيتها، ومن ثم فإن عملية تكوين وتربية وتنشئة كل ابن من الأبناء تعتبر نشاطاً وجهداً وعملاً وعبئاً مستقلاً، صحيح أن الأبناء إن كانت أعمارهم متقاربة ونجح الأب والأم في دمجهم في أنواع من الصداقة والتفاهم مع بعضهم البعض قد يسهل من إفادتهم من بعضهم البعض ومن ثم تمكنهم من تشكيل «بنيتهم الاجتماعية للواقع»[٢٦] بشكل فيه نوع من التعاون والتعاضد في تيسير عملية التنشئة والتربية المنشودة للأبناء.

ختاماً: ماذا تُرك للشباب؟

على رغم تعقيدات الحياة الحديثة، وتعدد جوانب حياة الشباب والمؤثرات التي قد تلعب أدواراً مؤثرة وخطيرة في حياتهم، إلا أن الأسرة تبقى المحضن الأهم والمؤسسة الاجتماعية التي يمكن أن يعوّل عليها في تربية وإعداد أجيال صالحة لمجتمع اليوم والمستقبل. وكذلك لا بد من التأكيد على أن أي مجتمع لا

يبذل جهوداً مضنية وجادة لإعداد شبابه انطلاقاً من منظومة أخلاقية تفسر قيم التعاضد والتآزر الأسري، وتعظم القيم التقليدية القائمة على الاحترام المتبادل بين أجياله، ويربي السلف الخلف على قيم وأخلاق العمل وقيم الفضيلة والاهتمام بسلامة المجتمع وتماسكه واستقراره، فإن ذلك المجتمع لا شك أنه يعاني من مستقبل غير قادر على مواجهة ظروف الحياة الحديثة التي تنزع إلى التدافع والتنافس.

ويظهر أن الأسرة السعودية محتاجة أكثر من أي زمن مضى إلى أن تعيد حساباتها فيما يخص عملية تربية وإعداد الشباب حتى لا نفاجأ بشباب متطرف مغالٍ يعمل على محاربة المجتمع ويهدد إنجازاته انطلاقاً من تصورات عجيبة غريبةً، وحتى لا نجد أنفسنا أمام شباب عاجز عن القيام بواجباته أو غير قادر على القيام بمتطلبات الإنتاج والمشاركة في بناء غد مجتمعه. يظهر أن علينا صياغة جدول أعمال طويل شاق وعلينا أن نتعلم ونكتسب مهارات جديدة في التربية وكيفية إعداد الشباب، ولعل من أهم أولويات جدول الأعمال التأكيد على أهمية وضرورة الاستعجال في إقامة جردة راشدة تقييمية للأوضاع القائمة التي على ما يظهر غير مرضية بالنسبة إلى أوضاع الشباب، بعدها الانخراط في عمل خطط وبرامج لإعداد الشباب حتى يتمكنوا من لعب الأدوار الريادية المطلوب توافرها. وفي رأينا أفضل مؤسسة يمكن الاعتماد عليها للقيام بهذه الواجبات هي الأسرة إن أحسن إعدادها.

الهوامش

(١) انظر: أبو بكر أحمد باقادر، القضايا والمشكلات الزوجية في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجية، البحرين: المكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية، ٢٠٠٠م.

(٢) نفرق بين العائلة والأسرة في هذا السياق، ونستخدم مصطلح العائلة للأسرة الممتدة التقليدية، بينما مصطلح أسرة للأسرة الزواجية الحديثة، ويقصد بالأسرة الزواجية أو النواة الأسرة المكونة من أب وأم وأطفالهما غير المتزوجين.

(٣) الأهل تستخدم هنا كمرادف لمفهوم «العائلة»؛ أي الأقارب الحميمون، حتى لو لم يعيشوا تحت سقف واحد.

(٤) القيم الكوزموبوليتانية أي القيم الكونية التي تنتشر في كبريات المدن.

(٥) «التوجيهي» هي السنة الدراسية الأخيرة في الثانوية العامة التي يلتحق بعدها الطالب بالمرحلة الجامعية أو التعليم العالي عموماً.

(٦) الدروس الخصوصية أي أن يقوم معلم بالأجر بتدريس الابن وحده أو مع مجموعة صغيرة خارج إطار أوقات الدراسة الرسمية، أما المدارس الخاصة فهي المدفوعة الحساب.

(٧) البطريك العائلي أي كبير العائلة وصاحب النفوذ فيها.

(٨) التعليم العام أي ما قبل المرحلة الجامعية، وغالباً ما تكون الإشارة للتعليم الحكومي المجاني.

(٩) المقصود بالماركات أي أن السلعة تحمل اسماً تجارياً مشهوراً هو الذي يعطيها قيمتها العالية.

(١٠) أي أن أسلوب حياة الشباب واختياراته أصبحت تشكل نوعاً من المرجعية لبقية المجتمع وليس كما كان الحال في الماضي، حيث كانت التقاليد هي التي ينبغي أن تراعى.

(١١) هذه ظاهرة جديرة بالدراسة، حيث أصبح الكثير من الأبناء يرون أن تفوقهم الدراسي يستوجب مكافأة الأسرة لهم؛ لأنه إنجاز يحمد لها وليس فقط لمصلحة الأبناء.

(١٢) هناك ظاهرة أن بعض الشباب قد يعيشون مستوى معيشة أفضل وأرفع من مستوى المعيشة الذي قد يجدون أنفسهم فيه في حياتهم اليومية إن اختفت فجأة وسائل العون الأسري التي تعودوها، ومن ثم ربما كان من الأفضل للشاب أن يبقى على أسلوب الحياة الذي ألفه في كنف دعم الأسرة بدلاً من الانخراط في الاعتماد على ذاته .

(١٣) الحراك المهني أو الوظيفي أي الارتقاء أو الانحسار في سلم الرقي والرتبة والمكانة.

(١٤) مساهمة الأسرة في هذه الأمور ربما جعلت الأبناء أكثر اعتماداً واتكالية على اهتمام الأسرة.

(١٥) انظر: أبو بكر أحمد باقادر ويحيى الخزرج، «تكاليف الزواج في مدينة جدة في التسعينيات»، بيروت، مجلة دراسات عربية، ع (٢/١)، ج (٣٢)، ١٩٩٥م. وكذلك أبو بكر باقادر «صناعة الأفراح والليالي الملاح: دراسة اجتماعية لاقتصاديات الزواج في جدة»، مجلة شؤون اجتماعية، أبو ظبي، ع (٦٥)، ٢٠٠٠م.

(١٦) يقصد بالزواج المبكر «أي زواج الابن في سن مبكرة» قبل أن يكون له مصدر مالي مستقل يمكنه أن يصرف منه على الأسرة.

(١٧) فترة الخطوبة/ المِلكة يقصد بها الفترة بعد الزواج، لكن قبل الدخول أو حفلة الزواج، وهي فترة بإمكان «المخطوبين» التعرف على بعضهما بعضاً عن كثب.

(١٨) لم تعد هناك أية وصمة في مسألة فسخ الخطوبة وعقد الزواج قبل الدخول. انظر: أبو بكر باقادر «عقود الزواج في مدينة جدة»، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد (١)، ١٩٩٥م.

(١٩) مجتمعاتنا العربية تجد أمر العزوبية أمراً غير مبرر، ولا تثق عادة بمن لا أسرة له!

(٢٠) مطالبة الأبناء الذكور بأن تكون لهم سيارة مستقلة يعد من الأمور الواسعة الانتشار بين أبناء الطبقة الوسطى، وخصوصاً في المرحلة الجامعية.

(٢١) أصبح واحد من الشروط الواسعة الانتشار مسألة الاستقلال بوحدة سكنية للأسرة الجديدة.

(٢٢) هذه واحدة من مشكلات الشباب، وكما هو معلوم فإن المفترض أن غالبية الشباب يبدؤون حياتهم الأسرية وهم في وضع مالي متواضع، مما يتطلب إعادة النظر في طموحات الفتيات، وكذلك صورة ما يمكن أن تكون عليه اقتصاديات الأسرة الجديدة الشابة.

(٢٣) لا تزال مجتمعاتنا العربية لا تنتشر فيها ثقافة الإنفاق الرشيد وعادة الادخار.

(٢٤) تقليدياً مثل هذا الدور هو ما يجب أن تقوم به المرأة، أما الرجل فهو مطالب فقط بتأسيس المتطلبات المادية ولعب دور القيادة الأبوية (البطريكية)، لكن كما أوضحنا فإن عمل المرأة وقدرتها على الحصول على دخل نقدي مستقل يجعلنا نتساءل عن أسباب التميز الثقافي في الأدوار ، بمعنى ربما من الضروري أن يلعب الرجل دور الإيثار والاهتمام بمشاعر الزوجة.

(٢٥) انظر: باقادر، القضايا والمشكلات الزوجية، مرجع سابق، ص٣٤١-٤٢٣.

(٢٦) انظر: بيتر بيرغر وصموئيل هنتنغتون، البنية الاجتماعية للواقع، عمان: الأهلية، ٢٠٠٠م. كذلك انظر: بيتر بيرغر وصموئيل هنتنغتون، عولمات أخرى، العبيكان: الرياض، ٢٠٠٤م.

الفصل السابع
الشباب والخطاب الديني

يؤدي الدين دوراً محورياً في الحياة اليومية في المملكة العربية السعودية، وعلى أرضها الحرمان الشريفان ومهبط الوحي وقِبلة المسلمين ومحجّهم، ومن هذه الأرض شعّ نور الدين الإسلامي وانتشر لبقية أرجاء المعمورة. ويُعد المجتمع السعودي مجتمعاً متديّناً محافظاً وتقليدياً، وكل سكانه من المسلمين، فالإسلام شرط أساسي للمواطنة في هذا البلد. ويعد التدين والالتزام والتمسك بتعاليم وأوامر الشريعة الغرّاء أمراً أساسياً في حياة الدولة والفرد، ومظاهر الحياة اليومية متوافقة مع ذلك.

ولقد قام النظام السياسي في المملكة، وعلى مدار الدول السعودية الثلاث، على أساس التفاهم والتعاون الذي تم بين الأسرة الحاكمة (آل سعود) والمُصلح الشيخ محمد بن عبدالوهاب ودعوته السلفية المؤكِّدة على العودة بالمجتمع إلى ما كان عليه السلف الصالح من التمسك بأهداب الدين الحنيف ونبذ الخرافات وما ألحق بالدين من بدع. ولقد أقام الملك عبدالعزيز الكيان السياسي الحالي: المملكة العربية السعودية، انطلاقاً من التأكيد على دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الإصلاحية وإقامة دولة عصرية تلتزم بالشريعة دستوراً والتمسك بأهداب الدين الشريف أسلوباً في الحكم والحياة.

ولقد كانت الأمية والجهل، حتى بأمور الدين، من الأمور الواسعة الانتشار في معظم أرجاء البلاد. ولقد عمل المؤسس الملك عبدالعزيز على إنشاء المدارس الحديثة والمعاهد الدينية، وذلك لنشر العلم ولتطوير البلاد وإدخالها في عملية تنمية مبكرة تسارعت وتيرتها مع ازدهار صناعة النفط وازدياد أعداد المتعلمين والمدارس. ولقد أدت «المعاهد العلمية»، وهي معاهد دينية انتشرت في عدد كبير من مدن المملكة، إلى إعداد الكوادر الدينية من أئمة ووعّاظ ومعلمين ومرشدين دينيين، فكانت لهم أدوار مهمة في إبلاغ الخطاب

الديني لغالبية سكان المملكة في كافة أقاليمها المترامية الأطراف. ولقد عرف هؤلاء في الأرياف والهِجر وبين البدو «بالمديّنة»[١] الذين بذلوا جهوداً كبيرة في توعية السكان بأمور دينهم وتعريفهم بالتطور والتنمية التي تمر بها البلاد، والعمل على تمكينهم من الاستفادة من المعرفة والعلم ومن ثم الاندماج في الإطار العام السائد في أجزاء المملكة.

ولقد ظهرت بالإضافة إلى «المعاهد العلمية» هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي مؤسسة حِسبة رسمية موكله بأمر وإرشاد الشارع العام في كافة أرجاء البلاد بكيفية التمسك بتعاليم الدين الحنيف والعمل على «فرض» الالتزام بمظاهر التديّن، ولعل من أبرز ذلك إقامة الصلوات جماعة في أوقاتها ومحاربة الأعمال والسلوكيات الخارجة على تعاليم الدين، مثل تناول المسكرات أو القيام بسلوكيات في المجال العام تتعارض مع الآداب العامة التي ينبغي أن يتحلى بها المسلم في ملبسه أو طعامه أو تصرفاته. ولقد حارب، بالإضافة إلى ذلك، رجال الهيئة ما يرونه من بِدع أو أفكار أو عقائد أو حتى تعبيرات مخالفة للدين الحنيف. ونظراً إلى أنها مؤسسة حِسبة رسمية، فلقد كان لرجالها قدر واسع من الصلاحيات لفرض التزام الشارع العام بالتعاليم التي يقومون على تنفيذها. ولقد قامت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بدور مميز في تشكيل إيقاع الحياة العامة في كافة أرجاء المملكة، وتعويد الناس على الآداب العامة ذات الميول المحافظة[٢].

إضافة إلى ذلك، أدى العلماء أدواراً بارزة في عملية التبليغ والإرشاد على المستوى العام من خلال الخطب والدروس الدينية والإفتاء المباشر لعامة الناس بما مكّن من انتشار قدر كبير من الوعي الديني واحترام منزلة العلماء الذين قاموا بالاشتراك مع المؤسسات التعليمية الدينية ورجال الحسبة بالتنسيق والتعاون مع السلطات الحكومية بما يكفل الاستقرار واحترام النظام، مما أدى إلى تميز المملكة لعقود طويلة بالأمن والأمان. بطبيعة الحال، أدت مؤسسة

القضاء ذات الاستقلالية، والملتزمة بتعاليم الشرع الكريم، دوراً مهماً في إعطاء كل صاحب حق حقه، كذلك شعور الجميع بالرضا؛ لأنهم في تنفيذهم وقبولهم ما يصدر من أحكام إنما يتعبّدون إلى الله.

ونظراً إلى التحولات الاقتصادية التي صاحبت الطفرة النفطية، وما مرّت به البلاد من تغيرات مادية عديدة، كانت الحاجة تتزايد لوجود أكثر من مؤسسة رسمية تقدم النصح والرأي الديني للدولة بشكل رسمي، فكانت هيئة كبار العلماء لتقديم الرأي الشرعي المناسب لمستجدات الأحوال، كذلك العمل على التخطيط مع الحكومة لما يكفل التمسك بالشرع الكريم والعيش مع متغيرات الحياة العصرية الحديثة. وتؤدي هيئة كبار العلماء أدواراً متميزة في الشؤون الدينية المهمة للبلاد في حالة السِّلم والحرب ومواجهة المستجدات المتلاحقة.

بالإضافة إلى العديد من المؤسسات التي تهتم بأمور الفتوى والإرشاد والبحوث الدينية هناك مؤسسة مفتي المملكة، ومعهد القضاء العالي، ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، والجامعات الإسلامية، وكلها أنشئت للعمل على إعداد وتأهيل الكوادر الدينية المؤهلة للقيام بالعديد من النشاطات. وكافة هذه المؤسسات والفاعليات ذات صبغة رسمية، وهي تعمل بالتعاون مع الدولة، وغالباً ما تمثل ما يمكن أن يسمى «الخطاب الديني الرسمي»، والمقصود بذلك الرأي والموقف الشرعي من غالبية القضايا العامة، ويتم التنسيق فيها مع الدولة حتى تتحقق في الواقع وتصبح في شكل توجيهات وممارسات عامة.

وعلى رغم النجاح الكبير الذي أثمر من جراء هذا التعاون والتنسيق إلا أن حركة «دينية» متشددة بقيادة المدعو «جهيمان» اقتحمت الحرم المكي الشريف في محرم عام ١٤٠٠هـ مدّعية ظهور المهدي المنتظر ومطالبة بالقيام بالعديد من «الإصلاحات والتغييرات» الاجتماعية والسياسية، وأن يتم الإذعان لتلك الشروط والمطالبات بالقوة. ولقد تمكنت القوات الحكومية بعد أسابيع من المواجهة من القضاء على هذه الشرذمة وإعادة الأمور إلى نصابها.

لكن على ما يظهر غرست هذه الحركة، وقد تزامنت مع ما يسمى بـ «الطفرة الاقتصادية»، بعض بذور الغلو والتطرف عند فئات من الشباب الملتزم، مما جعل بعضهم يُطالب بشكل ملح بزيادة «تديين» الحياة اليومية.

ولقد أدت هذه الحركة إلى إعادة تقييم تجربة الانفتاح الحذر على معطيات الحياة الحديثة، واتخذت العديد من الإجراءات التي من شأنها التأكيد على الأبعاد المحافظة في حياة المجتمع والاهتمام بالأمور الدينية، بل زيادة مجال الخطب والدروس الدينية في المساجد والجامعات والمنتديات، ولقد ازدهر في تلك الفترة ظهور العديد من العلماء والخطباء الشباب من أساتذة الجامعات الإسلامية ومحاضريها وبعض الشباب المتحمس للجهاد ضد التيارات الملحدة، وخصوصاً الشيوعية، فالتحقوا بالعديد من النشاطات الدينية في هذه المجالات.

ولقد ظهرت في هذه الآونة تأكيدات نظرية فكرية ذات طابع حديث حول مفاهيم مثل الجهاد والولاء والبراء والعلمانية والإلحاد والشيوعية والتعامل مع الأفكار والتيارات المذهبية ذات الطابع الغربي، ولقد مالت بعض هذه التأكيدات النظرية إلى مواجهة شاملة تميل إلى التشدد. ولم تكن المؤسسات الدينية الرسمية بعيدة عن هذه التوجهات، بل سعت إلى ترشيدها وتلطيف حدتها، لكنها إجمالاً اعتبرتها نوعاً من الصحوة الدينية لدى الشباب وثمرة من جهود هؤلاء العلماء لعقود مع هؤلاء الشباب[٣].

لكن هؤلاء الشباب، وقد راقهم ما يلقونه من إقبال جمهور كبير يستمع إلى محاضراتهم ويتابعها على أشرطة مسجلة، أخذوا يتركون جانباً مجالات الخطابة والوعظ التقليدي ويتناولون العديد من قضايا المجتمع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بل السياسية، بالنقد والتحليل والجرأة في الطرح. وربما كانت معركة قضية «الحداثة» في الأدب والنقد من أكثر هذه المعارك شهرة، إذ تمكن هذا الخطاب ليس فقط من «التشهير» بخطاب الحداثة

الأدبية، إنما استعداء الجمهور العام ضد بعض ممثليه ورميهم بالكفر والعِلمانية ونشر الزندقة ونحو ذلك، بمعنى أن هؤلاء تمكنوا من خلال المنابر العامة من تسييس الفِكر الديني لدى الناس وتأليب الرأي العام على قضايا هي في أسوأ الأحوال خلافية، بل إن في العديد من الأفكار والآراء ما كان مستعجلاً أو غير موثق أو مغلوطاً من وجهة نظر المشتغلين فيه. المهم في الأمر هو أن الموضوعات العامة ذات الطابع السياسي أصبحت مادة يتعاطاها هؤلاء العلماء الشباب الذين ينبغي الاعتراف بقدراتهم الرفيعة المستوى في البلاغة والقدرة التواصلية مع الجمهور الواسع، مما جعل السلطات تعمل على ضبط وتوجيه نشاطاتهم بما لا يتعارض مع النظام العام.

لكن احتلال جيش صدام حسين للكويت وظهور ظروف دولية وعسكرية جديدة، وربما صيرورة أمن واستقرار الدولة إلى الخطر، كان يتطلب تعاملاً مختلفاً مع قضايا الولاء والبراء والتعاون مع الغرب ونحو ذلك، وهنا برزت تيارات وأفكار سياسية دينية حادة. وقد كان موقف هيئة كبار العلماء موقفاً مسؤولاً ومقدّراً للظروف العامة التي كانت تمر بها البلاد، ولقد تمكنت بوعيها ورزانة قرارات أعضائها وتنسيقها مع السلطة العليا في الدولة أن تقدم الفتاوي المناسبة للمرحلة التي تكفل للدولة والمجتمع الخروج من الأزمة الراهنة بسلام. وكان المفترض أن يكون موقف العلماء مكان تقدير وقبول، لكن بعض هؤلاء العلماء الشباب كانت لهم مواقف وآراء مختلفة، ويظهر أنها غير واعية لمتطلبات السياسة والحفاظ على أمن وسلامة البلاد، فكانت خطبهم ومواعظهم تشكل معارضة في وقت حرب يتطلب إجماعاً، ومن ثم سبَّب ذلك الموقف النقدي الكثير من الالتباسات، بل دفع ذلك بعض هؤلاء العلماء الشباب إلى التطاول على كبار العلماء ومخالفة فتاويهم، وكان ذلك في وقت يستلزم الإجماع ووحدة الصف. لذا، فور أن انتهت الحرب حتى كانت المواجهة الرسمية مع هؤلاء العلماء والشباب ضرورية لوضع الأمور في نصابها وإعادة النظر في

مسألة من يحق له الحديث في الخطاب الديني.

في هذه الآونة أخذت بعض الفئات المتعلمة ذات الميول الإصلاحية تطالب بعمليات إصلاح سياسي، أو ما عُرف بـ «الإصلاحات الشرعية»، وتحوَّل الخطاب إلى نوع من النقد السياسي للنظام الحاكم أخذ شكل عرائض ومنشورات توقع عليها بعض النخب الدينية والأكاديمية والوجهاء الاجتماعيين. وتتمركز متطلبات هؤلاء في ضرورة إعادة صياغة النظام السياسي، وقيام الشورى، والمشاركة في العمل السياسي من خلال الانتخابات، وتعددت أشكال هذه الجماعات السياسية، وقام البعض منهم بالدعاية والنقد السياسي، بل المعارضة والتأليب من خارج المملكة، وإرسال رسائل الفاكس أو من خلال الشبكة الدولية للإنترنت، ويظهر أن هذه التوجهات السياسية تأخذ أشكالاً عديدة، لكنها في مجملها تطالب بتحولات سياسية جذرية.

ولقد تبنَّت بعض هذه المعارضة السياسية منذ سنوات، وبشكل غير مسبوق وغير متوقع، منهج العنف، وخصوصاً تفجير المجمعات السكنية التي يسكنها بعض الغربيين. ولقد تصدّت الحكومة لهذه التفجيرات وعملت على احتوائها، لكن بعد أحداث ١١ سبتمبر واشتراك بعض الشباب السعودي في تلك الأحداث برزت تحوّلات وأمور جديدة عديدة، لعلّ من أبرزها اتهام المملكة العربية السعودية نظاماً ومجتمعاً بأنها مجتمع متطرف يدعو للإرهاب والعنف، ولقد قامت حملات عديدة مركزة في الغرب ضد هذا المجتمع ومؤسساته، وخصوصاً المؤسسات الدينية والإغاثية، لكن هذه الحملة لم تتمكن من إثبات ادّعاءاتها حتى اليوم، لكن كان من ذلك التعريض بالتعليم الديني والكتب المدرسية وضرورة إعادة صياغتها وإصلاحها بما لا يؤدي إلى انتشار الأفكار والآراء الدينية التي تحثّ على كراهية الآخرين وتكفيرهم وطلب مقاتلتهم. وفي هذا المضمار قامت العديد من الدراسات والتحريات في هذا الشأن، وكان فعلاً هناك ضرورات للتطوير التربوي، لكن ذلك استجابة لدوافع تربوية

محلية، لكن الضغوط الخارجية تطلّبت مزيدًا من المراجعات.

وقد دفعت هذه الحملات بعض الشباب المتطرف إلى القيام بالعديد من العمليات الإرهابية التي طالت بعض الخبراء الغربيين في مجمعاتهم السكنية في البداية، ولقد كان العديد من ضحايا هذه العمليات الإرهابية أبرياء من غربيين ومسلمين بل وسعوديين، وتحولت بعض هذه العمليات ضد رجال الأمن، وكأن المقصود هو الإخلال بالأمن والاستقرار. ويظهر أن الدولة تمكنت، بالتعاون مع المواطنين ومساندتهم لها، من احتواء هذه العمليات والتضييق على الإرهابيين والتمكن في النهاية من القضاء عليهم وكسب جولة استعادة الأمن والاستقرار.

لكن تبقى أسئلة محيّرة ملحة وراهنة: لماذا ظهرت هذه الاتجاهات المتشددة، بل والإرهابية، في بلد اشتهر بالأمن والأمان والميل للاستقرار والالتزام بالنظام في هذه المرحلة من الحياة السياسية؟ ولماذا كان جميع من قاموا بهذه العمليات الإرهابية من الشباب السعودي الذي يقدم نفسه بوصفه شباباً متديّناً ملتزماً؟ وكيف امتلكوا هذه المهارات والقدرات العسكرية؟ وما المبررات الأيديولوجية والإمكانات التنظيمية التي جعلتهم يقومون بهذه العمليات؟ ومن أجل ماذا؟

كل هذه الأسئلة هي أسئلة غاية في الأهمية، وللأسف جميعها تدفعنا إلى ساحة الفكر الديني والسياسي في البلاد. فمع أحداث ١١ سبتمبر أخذت العديد من الأصوات، داخلياً وخارجياً، تقول: إن الفكر الديني السائد يعدّ فكراً متشدداً يميل إلى التأكيد على أنه الخطاب الوحيد الصحيح، وأن ما عداه من أصوات لا تستحق الاستماع إليها، بل يجب شجبها وإسكاتها، وأن هذا الخطاب هو الذي أفرز هذه التوجهات المتطرفة والعنيفة، سواء من حيث تقديم الإطار النظري الديني أو من خلال الدعم والمساندة والتشجيع، حتى أصبح هؤلاء الشباب قوة، ومن ثم لم يعد من الممكن السيطرة عليهم. وفي هذا المقام ظهرت بعض التعريضات بالمناهج والكتب المدرسية وإشاراتها

لمسألة التكفير وبغض أصحاب الآراء المخالفة والحث على جهادهم ومجالدتهم. ويعزو البعض تطرف وغلو وحماس بعض الشباب المتدين إلى ما يعطيهم إياه المجتمع من اعتبار اجتماعي وسلطة وتمكين في ظل عدم مشاركة بقية أفراد المجتمع في السلطة والنفوذ، ومن ثم أصبح الخطاب الديني وسيلة للهيمنة والنفوذ الاجتماعي.

ولقد اتهم البعض قوى خارجية باعتبارها هي التي وجهت الشباب المتحمّس دينياً، إما لمواقفه المتشددة، وإما لاستعمال العنف والإرهاب وسيلة للتعبير عن الرأي، مع التأكيد على أن الخطاب الديني التقليدي، حتى وإن بدا للبعض تقليدياً محافظاً، بل متشدداً، لم يمارس العنف واستخدام السلاح أو الإرهاب وسيلة للتفاهم أو إبداء الرأي للسلطة الرسمية. كذلك يتساءل البعض الآخر عمَّن قام بتدريب هؤلاء الشباب على هذه الأجهزة العسكرية المتقدمة، وعمَّن يموّلهم بالأموال التي تمكّنهم من الحصول عليها في المقام الأول، وهم هنا يشيرون بأصابع الاتهام إلى قوى خارجية لا تُضمر سوى الشر لمصالح البلاد.

أما مسألة التنظيم وترتيب القيادات فهناك الإشارة إلى «القاعدة»[٤] وإلى غيرها من التنظيمات الإسلامية المتشددة المشهورة باعتبارها الجهات التي توجه وتأمر هؤلاء الشباب بالقيام بهذه العمليات الإرهابية، وخصوصاً أن متطلبات هؤلاء إما غير واضحة، وإما أنها محدودة جداً «إخراج أعداء الإسلام من ديار المسلمين في جزيرة العرب»، وهي مطالب متواضعة جداً ولا تتطلب كل هذا القدر من العنف والإرهاب.

لقد كان تعامل الشارع المحلي مع هذه الفئات يشكل قدراً من الوعي السياسي والحيطة والحذر من مثل هذه المزاعم التي قد تنتهي بالبلاد إلى فوضى عارمة، مما سهّل على الدولة ملاحقة ومعاقبة العديد من شباب هذه الجماعات الإرهابية، ومن ثم القضاء عليها.

لم يتوقف تعامل الدولة مع هذه العمليات الإرهابية عند حد الهاجس الأمني، إنما ظهرت مبادرات سياسية إصلاحية غاية في الأهمية، سنذكر ثلاثاً منها، هي: الحوار الوطني، وإعلان الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والاهتمام برعاية الشباب وقضاياهم.

الحوار الوطني عبارة عن مبادرة شعبية رسمية في شكل مؤسسة تسمح - برعاية الدولة ودعمها - بإتاحة الفرصة للعديد من القيادات والفاعليات الشعبية أن تلتقي للتحدث عن هموم الوطن والمواطن، وتتصارح فيما بينها في تلك الهموم بأكبر قدر من الحرية والاحترام المتبادل، وعلى أساس قواعد أخلاقية وإجرائية لإدارة الحوار والنقاش، حيث يتمكن كل مشارك من الإدلاء برأيه والتعبير عن وجهة نظره، مع الاهتمام بالتمثيل الإقليمي والمذهبي والثقافي للمشاركين، حيث يشكل المشاركون فيما بينهم كافة شرائح وقطاعات الوطن. وتم اختيار لجنة ترأس إدارة الحوار من علماء ووجهاء وموظفي دولة مشهود لهم بالحياد وعلوّ الهمة والعمل الحثيث على القيام بكل ما يضمن مصالح العباد والبلاد.

ولقد عقدت إلى الآن ثلاثة لقاءات، كان موضوع الحوار الأول مؤكداً على تعدّدية أوجه الخطاب الديني وممثليه، فكان الحوار يهتم بشكل أساسي بالتأكيد على أن في المملكة العربية السعودية وجوداً لكافة المذاهب الفقهية المعروفة، وأنه على رغم أن المذهب الرسمي هو المذهب الحنبلي إلا أن أصحاب المذاهب الفقهية الأخرى ينبغي الاهتمام بمذاهبهم. كذلك طرحت مسألة وجود خطاب إسلامي، غير الخطاب السلفي الذي ينتمي لأفكار المُصلح الشيخ محمد بن عبدالوهاب، بل وهناك فرق إسلامية «كالشيعة» على المجتمع أن يأخذ في الاعتبار وجودهم والاعتراف بهم، حتى إن كانت هناك وجهات نظر مختلفة فيما بين المشاركين في هذه الخطابات إلا أن الوطن يسع الجميع ويحتّم وجود الجميع. ربما كان هذا النوع من المواجهة والمصارحة بين

الخطابات المذهبية والفرق يقع لأول مرة بهذه الصورة. ومما قيل عن الحوار الوطني الأول يظهر أن الفرصة أتيحت للجميع أن يعبّر عن وجهات النظر التي يؤمن بها، وأن يعبّر كذلك عمَّا يشعر به من سوء فهم أو تميز قد وقع. والعمل على الوصول إلى نتيجة تؤكد ضرورة احترام آراء الجميع من أجل مصلحة مجتمع متماسك قادر على الوقوف ضد أي محاولات خارجية أو داخلية تسعى لاستغلال التعددية في الخطابات الدينية لإحداث شرخ أو قيام فتنة من أجل تفكيك وحدة وتماسك أبناء الوطن الواحد.

وفي نظرنا ربما كان هذا الحوار الوطني بموضوعه الساخن المسكوت عنه لفترة طويلة من أهم المبادرات والموضوعات التي وقعت في البلاد في السنوات الماضية، إذ كان الجميع في أمسّ الحاجة للنقاش الصريح الواضح والحديث المباشر بين أبناء الوطن الواحد في موضوع ربما كان من أسباب التفرقة والاختلاف. ولقد ساعدت أجواء الحوار الحرة والصريحة ليس فقط على تبادل وجهات النظر والعمل على التقريب فيما بينها، إنما الأهم من كل ذلك أنها ساعدت على أن يلتقي كل هؤلاء في مكان واحد ويقضوا أياماً مع بعضهم، مما سمح للجميع بالعديد من اللقاءات والمناقشات الفردية المباشرة، كذلك ساعدت على إزالة الكثير من الأوهام أو الآراء المغلوطة من كل طرف ضد الآخر، وسمحت بالتالي بإمكانية استمرار الحوار والنقاش حتى بعد انتهاء جلسات الحوار الوطني الرسمية. ولقد كانت الرعاية الكريمة من الملك عبدالله بن عبدالعزيز - وكان حينها ولياً للعهد - والأسرة الحاكمة إجمالاً ذات أثر رائع في تحمّس الجميع، ليس فقط في أخذ أمر الحوار وموضوعاته بجدية، إنما على أنها تشكل تحديات تتطلبها المرحلة، وأن على الجميع أن يقدم كل ما عنده، ويضحي قدر الاستطاعة بما يكفل وحدة واستقرار وتماسك وتفاهم واحترام أبناء الوطن بعضهم بعضًا، وأن يقفوا صفاً واحداً ضد الأخطار المحتدمة بالوطن ومؤسساته.

أما الحوار الوطني الثاني فلقد شهد تطوراً آخر مهماً، وهو مشاركة المرأة،

وتم اختيار مكة المكرمة مكاناً لاجتماعه، وكان موضوع الحوار يدور حول الإرهاب والغلوّ والتطرف. ولقد أعدت أوراق بحثية تتناول موضوع الحوار من أجل بلورة القضايا وتقديم خلاصات لم يتوصل إليها دارسو هذه الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة الخطيرة. وتوسع الحوار في عدد المشاركين والحرص على تمثيلهم كافة الاتجاهات الفكرية والثقافية والسياسية، بل تم إشراك عدد من الشباب من أجل زيادة حيوية النقاش والحوار.

وعلى رغم أن الموضوع المطروح في غاية السخونة إلاّ أن الأسئلة المحورية كانت: هل خطابنا الديني الرسمي السائد يساعد على الآراء والمواقف الدينية المتشددة ومن ثم يتيح الفرصة للغلوّ والإرهاب؟ هل المناهج المدرسية تولّد فعلاً نوعاً من الكراهية للمخالفين للخطاب الديني الرسمي؟ وهل تدعو إلى قتال الكفار؟ ومن هم الكفار في هذا الخطاب؟ كيف تُدرس أفكار ومفاهيم مثل مفهوم الولاء والبراء والكفر والجهاد؟ كيف تُقدم أفكار وأطروحات الآخر؟ وكيف تصورها المناهج الدراسية؟ إجمالاً: هل ينبغي علينا تغيير مناهجنا الدراسية كما تطالب جهات خارجية وداخلية عديدة أم لا؟ لماذا كان موقف الخطاب الديني استعدائياً ضد الحداثيين والليبراليين والشيعة والصوفية؟ وهل يُعد هذا التشدّد نوعاً من الغلوّ والإرهاب؟ هل ينبغي علينا حتى نتمكن من التكيّف والعيش مع متطلبات العصر الحديث أن نعيد النظر في خطابنا الديني (المتشدد)؟ كيف تُسهم المؤسسات الدينية: المدرسة، والمعاهد العلمية، وحلقات الدرس في المساجد، والمعسكرات الصيفية، في انتشار الأفكار الدينية في صفوف الشباب وعامة الناس؟ وهل ينبغي إعادة النظر وتقييم هذه البرامج بما يكفل عدم إسهامها في رعاية التشدد والغلو؟ وهل فعلاً أسيء استخدام برامج ومؤسسات الإغاثة والمؤسسات الإسلامية لدعم ومساعدة الجماعات المتشددة أو الإرهابية في الخارج؟ وغيرها من الأسئلة والهموم.

يظهر أن الحوار تناول غالبية هذه القضايا بشكل فيه قدر كبير من

الصراحة والمواجهة بين وجهات نظر مختلفة، لكن الجميع عمل جهده على الشفافية والصدق في الطرح بما يكفل التأكيد على أن الإسلام دين التسامح واحترام المذاهب والأديان المختلفة، وأن المسلمين، وخصوصاً حملة لواء الدعوة، هم رُسل هداية ورحمة للبشرية جمعاء، وأن رسالتهم رسالة موجهة للإنسانية جمعاء، ولا بد لوصولها من توضيح أن الإسلام براء من الإرهاب بمعناه الحديث القائم على قتل الأبرياء وإهدار مصالح البشر لمجرد كراهيتهم أو الحقد عليهم والاختلاف معهم، بل أدان المشاركون هجمات الحادي عشر من سبتمبر، واعتبروه نوعاً من الإرهاب ينافي تعاليم الإسلام الحنيفة.

أما بخصوص المناهج والكتب الدراسية، فكان هناك خلاف في وجهات النظر بين من يطالبون بتغييرها ومن يرون أنها مناهج وكتب مدرسية تخلو من كل ما اتهمت به، لكن الجميع أوضحوا أن عملية تطوير المناهج الدراسية هي في نهاية الأمر عملية فنية تقوم بها إدارات مختصة في وزارة التربية والتعليم منذ قيامها.

أما فيما يتعلق بالغلوّ والتشدّد فقد أوضح البعض أن الغلو والتشدد نهي عنهما في الشرع الكريم، وهو أمر منبوذ ولا يقع سوى من قلّة، وأحياناً الأمر نسبي، لكن إجمالاً الخطاب الرسمي يميل إلى الاعتدال والوسطية. ومثل الحوار الوطني يساعد على مزيد من الوضوح والتفاهم بين الفرقاء. ولقد أوضح البعض أن هناك ضرورة ماسة لإعادة النظر في أساليب التعامل مع الشباب وطلاب العلْم فينبغي أن يكون هناك حوار مفتوح وواسع حتى يتمكن هؤلاء الشباب من فهم الدين فهماً أفضل، وأن يكونوا أكثر تفهماً وأوسع أفقاً في تناولهم وتعاملهم مع القضايا العامة، بل ربما كان من الأفضل الاستماع لكبار العلماء والفقهاء عندما يحتِّم الأمر اتخاذ مواقف في الموضوعات العامة، بدلاً من مجرد الحماس أو اتخاذ مواقف متشددة أو عنيفة وإرهابية. ولقد شدّد الجميع على ضرورة عدم التعميم على أي خطاب من خلال حالات فردية يمكن معالجتها حسب

حجمها وخطورتها، لكن يبقى التيار العام متماسكاً ومتفاهماً.

وكان لمشاركة بعض السيدات أثر عظيم جعل بعض موضوعات المرأة موضع اهتمام، لكن مع نهاية الحوار الثاني كان من الواضح أن موضوع المرأة، وهو موضوع ساخن يشغل ذهن الكثيرين ويتهم فيه المجتمع السعودي من أعدائه وأحياناً أصدقائه ظلماً بأنه يسيء للمرأة ويفقدها الكثير من حقوقها؛ لذا كانت الموافقة عند مطالبة البعض أن يكون موضوع الحوار الوطني الثالث هو «المرأة.. مشاكلها وهمومها».

ولقد تم فعلاً الحوار الوطني الثالث في المدينة المنورة بزيادة أعداد المشاركين، وخصوصاً من النساء، وتم طرح موضوع المرأة وحقوقها والمشكلات التي تواجهها، وبطبيعة الحال كذلك تم تناول قضايا الأسرة في هذا الطرح. ويظهر أن موضوع المرأة بكل إشكاليته وسخونته قد طرح للنقاش بكل شفافية وصراحة. ومما نشر عن الحوار من الواضح أن الفرصة كانت سانحة للمرأة أن تعبّر عما ترى أنها تعاني منه بوصفها امرأة في مجتمع تقليدي ديني. ونأمل أن ينتج عن هذا الحوار، الذي هو الآخر حظي كغيره من الحوارات السابقة بكريم رعاية الملك عبدالله بن عبدالعزيز - وكان حينها ولياً للعهد - والأسرة الحاكمة ودعمها له، أن يمكننا كمجتمع من إصلاح أوضاع المرأة ودعمها وتمكينها من القيام بأدوارها المهمة في بناء أجيال صالحة، والمشاركة في عملية التنمية والبناء في الوطن بشكل عام، وأن تساهم مساهمة فاعلة في كافة مجالات الحياة بما يكفل مصلحتها ومصلحة البلاد ويعود على الجميع بالخير، كذلك التأكيد على أهمية ما توصلت إليه المرأة السعودية من تطور وتقدم يؤهلها لمزيد من الاحترام والتقدير والاضطلاع بمهام توازي ما تملكه من قدرات وإمكانات تعليمية.

سيكون موضوع الحوار الوطني القادم «الشباب ومشاكلهم وطموحاتهم»، وعلى ما يظهر أن الحوار المقبل سيدور حول ماذا يمكن أن يقوم به الشباب،

وكيف يمكن إدماجهم وإدخالهم أسواق العمل بمهارات وقدرات عالية تفتح آفاق المستقبل والمشاركة في بناء البلاد وتنميتها، كذلك توسيع فرص تعليمهم والاهتمام بتكوين شخصياتهم ورعايتهم حتى لا يكونوا صيداً سهلاً للانحراف السلوكي أو الأخلاقي، ولا يكونوا مندفعين للانخراط في بعض الجماعات المتطرفة أو الإرهابية.

ومما أعلن عن هذا الحوار المقبل أن مجموعة كبيرة من الشباب ستشارك في الحوار في حضور مجموعة من التربويين والعلماء والإعلاميين وغيرهم، حتى يتسنى قيام حوار بنّاء، وأن تعد ورش عمل من شأنها صقل عقول الشباب وشحذ هممهم لتتجه طاقاتهم لما فيه خيرهم وخير البلاد، وأن تكون نقطة انطلاقة حقيقية لقيام مشاريع تدريب وإعادة تأهيل ورعاية للشباب والاهتمام بمشكلاتهم وهمومهم والسعي للعمل على تحقيق ما هو واقعي وعملي من طموحاتهم، بل والتأكيد على إكسابهم المهارات والقدرات التي من شأنها أن تيسر لهم المساهمة الفاعلة والفعلية لصالحهم وصالح سوق العمل السعودي الذي هو في أمس الحاجة لسواعد شبابه وفي كل المجالات.

ويظهر لنا أن هذا التدرج في موضوعات الحوار الوطني تشكل منعطفاً مهماً جداً في الانتقال من القضايا العامة جداً، مثل قضية تعددية المواقف والخطابات الدينية، إلى تناول قضايا محددة مهمة مثل التصدي للإرهاب والغلو، أو قضية المرأة والشباب، وربما بعدها قضايا الفقر والبطالة والإصلاح التربوي وسوق العمل وغيرها من القضايا التي تمس حياة الناس وتهمهم بشكل مباشر. وفي نظرنا عن طريق مثل هذه المبادرات الحوارية «الشعبية» يزداد الوعي وتتحسن المشاركة وإدراك أهمية تقديم مصالح الوطن على ما عداها من مصالح وفتح قنوات جديدة تسمح للجميع ليس فقط ببلورة السياسات والبرامج التي يمكن أن تساعد على تجاوز بعض المشكلات العامة، إنما أن يتم التوجه إليها من خلال قناعة بأهميتها وأهمية جعلها من الأولويات التي يعمل

الجميع على تحقيقها، كلٌّ من الموقع الذي يجد نفسه فيه.

ولعل مسألة مشاركة الشباب تعدُّ خطوة مهمة من أجل بناء مستقبل أفضل والعمل على تلافي ما حصل بسبب إهمال الاعتماد على دمج وإدخال الشباب بشكل جدي في عملية صياغة مستقبله، ومن ثم تحميلهم قسطًا من المسؤولية وتمكينهم من المشاركة الجدية والمساهمة الفعالة في الشأن العام وفي عملية الإعداد لدخول سوق العمل وتحمل المسؤولية. ولعلنا لا نكون مبالغين إن قلنا: إننا في أمسّ الحاجة لإعادة النظر في الشباب بوصفهم فئة سكانية كبيرة ربما من المهم التفكير بشكل جاد من طرف المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال في إقامة العديد من المشاريع التي تركز في الاستثمار في الشباب على أساس قروض طويلة الأجل، مثل إقامة مجمعات سكنية منخفضة التكاليف تسمح للشباب بالزواج والاستقرار من خلال امتلاك المسكن المناسب، أو تقديم أفكار لمشاريع تجارية أو استثمارية صغيرة وتدريب وتأهيل الشباب للعمل فيها حتى يدخلوا سوق العمل على أساس صلب وعلمي، بالإضافة إلى تقديم مئات الدورات التدريبية والتأهيلية التي من شأنها إكسابهم مهارات وقدرات مطلوبة في سوق العمل.

يظهر أن هذا الاهتمام بالشباب آخذ في النمو والتحقق، فقد أقيمت بعض الندوات والدورات التي عالجت بشكل مرحلي قضايا مثل ضرورة الاهتمام بأوقات الفراغ عند الشباب وتوجيههم للأعمال الخيرية والتطوعية حتى يكتسبوا المهارات الضرورية للعمل مع الآخرين، والعمل على تجنيب الشباب الانحراف، والعمل على تقديم كافة الخدمات التي من شأنها مساعدتهم وإعادة تأهيلهم في حالة الوقوع فيها.

وكما أشرنا فإن من المكاسب المهمة موافقة الدولة، بل وإعلان قيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي جمعية شعبية تعمل في مجال صيانة وحماية حقوق الإنسان، سواء كان مواطناً أو مقيماً، حسب ما تنص عليه

الشريعة الغراء وما وافقت عليه الدولة من المواثيق والمعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان. والجمعية تهدف إلى إشاعة روح احترام حقوق الإنسان والعمل على تحقيق التزام المؤسسات الرسمية بما يكفل تحقق هذه الحقوق. وتعتمد الجمعية في تحقيق أهدافها على بعض اللجان الرئيسة، منها: لجنة الرصد والتحقيق، وهي تهتم بمتابعة القضايا التي تصلها أو تتوصل إليها، والتي تشكل نوعاً من خرق حقوق الإنسان، ومتابعتها مع الجهات الرسمية، ولجنة المرأة والأسرة، وهي تهتم بقضايا المرأة والعمل على رفع التمييز أو سوء المعاملة التي قد تقع ضدها، والعمل على تقديم العون والمساعدة للمؤسسات والجمعيات الخيرية والنسائية بما يكفل حصول المرأة والأسرة معاً على حقوقهم المنصوص عليها في المواثيق الدولية دون تميز أو تعدٍّ على تلك الحقوق. وهناك لجنة الدراسات والبحوث، وهي تعمل على دراسة المشكلات أو القضايا التي تعد خرقاً لحقوق الإنسان بشكل حالات أو بشكل عام. وهناك لجنة النشر والعلاقات العامة، وهي ستنشر في نهاية كل عام تقريراً عن أوضاع حقوق الإنسان في المملكة، وستعمل بالتعاون مع الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان في العالم من أجل تقديم أكبر قدر من الشفافية والمصداقية في هذا المجال. وأعضاء هذه الجمعية عبارة عن نخبة من العلماء والأكاديميين ورجال الأعمال والمفكرين من الرجال والنساء، وهم ينتمون لكافة أطياف المجتمع السعودي من حيث التعليم والمهن والخلفيات الاجتماعية والثقافية، وهم من كافة أرجاء المملكة؛ حتى يسهل التعرف على المشاكل والهموم في كل المدن والقرى، وستعمل الجمعية بالتعاون أيضًا مع أنصار من خارج أعضاء الجمعية لمزيد من العطاء والفاعلية.

إن قيام جمعية لحقوق الإنسان يُعد خطوة غاية في الأهمية، إذ سيكون هناك أكثر من صوت قادر على التعبير عما يدور في المجتمع، ويساعد الجميع على الوصول بالمجتمع وقضاياه وهمومه إلى بر الأمان من خلال التعرف على

المشكلات والسعي في دراستها والتعرف على تفاصيلها وإطلاع الدولة والحكومة عليها والعمل بالتعاون معها على ما يحقق ما يصبو إليه الجميع من أمن وأمان وإحقاق للحقوق وحماية الجميع من الظلم والتعسف. صحيح أن المتوقع من جمعية حقوق الإنسان هو الكثير الكثير، لكن حسن استقبال واهتمام الأسرة الحاكمة للجمعية وحرصها على استقلاليتها وإعلان التعاون معها تعد مؤشرات مهمة لمستقبل واعد بكل خير. ولعل مشاركة ثلّة من العلماء مع الأكاديميين ورجال الأعمال وأصحاب الرأي في الجمعية يُعد مكسباً إضافياً في الدخول في مشاركة وحوار يساعد على بلورة تصورات جديدة أكثر عملية وأهمية في تلمّس واقع مجتمعنا بما يكفل للجميع فهمًا أعمق وتصورًا أوضح لمشكلات المجتمع، ومن ثم العمل بشكل أكثر وعياً واستنارة لقضايا هذا المجتمع الذي يمر بأوضاع إقليمية ودولية غاية في الحرج والخطورة.

وهنا سنعود في ظل هذه المعطيات الجديدة للسؤال عن أهمية كل ذلك على أوضاع وظروف الشباب، وكما أوضحنا في فصول دراستنا هذه فإن الشباب ليسوا كتلة اجتماعية واحدة، إنما هم يعكسون أيضاً مجموعات مختلفة تشكل اهتمامات وقناعات مختلفة، فهناك شباب ملتزمون دينياً ويعملون جهدهم على فهم دينهم ومن ثم رسالتهم في الحياة، وكيف أن البعض من هؤلاء قد يتهمه البعض، بحق أو أحياناً ظلماً، بأنهم غلاة أو متشددون، بل إن بعضهم بسبب فهمهم لمعنى التديّن يكونون في غاية الغلظة والجفوة في تعاملهم مع من حولهم، فمثلاً قد يتحكم أحدهم في شؤون أفراد أسرته وحياتهم اليومية ويحرِّم معظم ما يدور في حياتهم اليومية، فالتلفزيون ومشاهدته حرام، ومعظم أوجه الحياة المعاصرة حرام، والتعامل مع البنك حرام، وأخذ الزينة للنساء حرام، وسماع الأغاني حرام، وهكذا الكثير الكثير، ولا ينتهي الأمر عند هذا، بل قد يقوم بعضهم بتحطيم ما وجد من أجهزة كهربائية من تلفزيون أو راديو ونحوه، بل والتجرّؤ على الوالدين والحديث

معهما بشكل تسلطي وفرض فتاويهم وآرائهم على كافة أفراد الأسرة، إذ يشكلون قوة عقوبة وتخويف لمن حولهم. صحيح ربما كان من يبالغون إلى هذا الحد قِلّة، إلا أن وجود أمثالهم يُعد ناقوس خطر في فهم رسالة الدعوة وعملية الوعظ والإرشاد بالتي هي أحسن وبالكلمة الطيبة، وأن عملية التديّن ليست بالإكراه ولا بالتشدّد واعتزال العصر ومعطياته.

كذلك نجد مثل هذه السلوكيات وعنف التعبيرات التي قد تصل أحياناً إلى نوع من جاهلية التعصب أو سوقية التعبيرات في الساحات والمنتديات والمحادثات عبر الإنترنت، ناهيك عن التكفير واتهام الآخرين بالكفر والزندقة أحياناً كثيرة دون دليل، بل في بعض الأحيان عدم التورع عن الكذب وإلصاق التهم بالخصوم. أما الفتاوي المتشددة والانخراط في بعض القضايا السياسية التي تمس مصالح البلاد والعباد وتلحق بها الضرر واستعداء البعض على القيام بأعمال العنف والتدمير، بل الإرهاب ضد المجتمع ومنجزاته، جميع هذه السلوكيات التي على ما يظهر يقوم بها بعض الشباب انطلاقاً من نوازع تديّن أو حماس ديني هي من الأمور التي تتطلب إعادة النظر والتقييم، وضرورة توضيح أن هذا النوع من الخطابات «الدينية» هو خطابات معادية وخارجة على الدين، وأنها تشكّل تهديداً وخطراً على الأمة وعقيدتها، وهي تقدم الأدلة على ما يتهمنا به أعداؤنا من ضيق أفق وعداوة وكراهية لمن يخالفنا.

هذا النوع من الشباب، وأصحاب هذه التوجهات إجمالاً، يشكلون حالات متطرفة ينبغي بذل كافة الجهود من أجل إعادة تربيتها وتأهيلها وعودتها إلى جادّة الحق والوسطية والتسامح وفهم الإسلام على رحابته وعالميته وأنه رسالة رحمة للإنسانية لا رسالة شتائم وضغائن وفرقة، والعمل على تعرية وكشف زيف أمثال هذه الخطابات في كافة المواقع ومن خلال الندوات والمؤتمرات، وخصوصاً بين الشباب.

وفي المقابل علينا كذلك أن نؤكد أن هناك شباباً لا يولون أمر الدين

الأهمية المطلوبة، بل قد ينغمسون في أمور تنتهي بهم إلى التحلّل من تعاليم الدين الحنيف وتوجيهاته، وعلينا كمجتمع أن نعمل جاهدين من أجل إيصال رسالة الإسلام السمحة لهم حتى لا يعيشوا حياة الانغماس في الملذات المحرمة والنزوات الشيطانية. وكما هو معروف فإن العديد من الشباب، وخصوصاً أثناء قضائهم إجازاتهم في الخارج، لا يتورعون عن ارتكاب العديد من المحرمات من زنا أو تناول المسكرات أو المخدرات، حتى إن بعضهم وقعوا ضحايا لهذه الموبقات، ونحن نرى أن هؤلاء الذين أصبحوا في بعض البلدان يشوهون صورة المواطن الصالح ينبغي أن توجه لهم الجهود الوعظية والإرشادية حتى تكون سلوكياتهم متوافقة مع تعاليم ديننا الحنيف، وأن الخطاب الديني لا بد أن يسعى إلى إيجاد صيغ ووسائل حديثة من شأنها أن تستحوذ على اهتمام الشباب وقناعاتهم حتى تتوافق حياتهم مع تعاليم دينهم الحنيف. إن وجود بعض البرامج التلفزيونية الموجهة للشباب في قوالب حديثة جذابة أمر جيد وخطوة على الطريق، لكن ينبغي أن تتوسع وأن تكون صادرة من العلماء التقليديين أنفسهم حتى تزيد الفاعلية لمثل هذا التوجه.

أما التيار العام للشباب، الذي يجد نفسه في الغالب ضحية موجة أسلوب الحياة الاستهلاكية الحديثة، فإنهم في أمسّ الحاجة إلى وجود خطاب ديني إصلاحي يوجههم لما يفيدهم ويحفظ لهم رشدهم بدلاً من متابعة موجات الخطر الاستهلاكي للسلع والخدمات وأحياناً، بل دائماً، الأفكار والقيم والمعتقدات المغلفة داخل هذه السلع والخدمات الغربية الحديثة. لقد أصبحت مدننا الرئيسة مرتعاً لكافة أنواع الوسائل الترفيهية الغربية الحديثة، وهذا ربما كان في بعض الأحيان مناسباً، لكن ينبغي أن يكون داخل سياق من القيم وفي ظل منظومة من النشاطات تجعل وجهة هذه النشاطات والاهتمامات دافعاً لبعض أعمال الخير وحسن قضاء أوقات الفراغ، لا وسيلة من أجل مزيد من التبعية والتقليد والاغترار بأساليب الحياة الغربية، وخصوصاً الغرائزية

التي تدعو الشباب إلى مزيد من الاهتمام بالملذات. وكما يعرف الجميع فإن الفضائيات قد قرّبت بين الأمم وألغت الحدود والموانع، ولا شك أن في بعض برامجها ما هو مفيد وتعليمي، لكن هناك فضائيات لا همّ لها سوى إلغاء العقل والتوسع في المتع من رقص وغناء وإباحية وعري. ومما يُؤسف له أن معظم مَن تستهدفهم هذه الفضائيات هم الشباب، ومن شبابنا، بل قد لا نكون مبالغين إن قلنا: إن شبابنا بخاصة هم في أعلى قمة المستهدفين. ومما يُؤسف له أيضاً أننا لا نعمل على إرشاد الشباب بشكل مقنع ومستمر. مثل هذه البرامج هي برامج تعمل على تغييب العقل والابتعاد عن الواقع المأساوي الذي تعيشه الأمة، ومن ثم فإن مشاهدة هذه القنوات بشكل مستمر له آثار سلبية وخطيرة، والشباب مطالب حمايةً لذاته ولمصلحته أن يقلل بل أن يمتنع عن مشاهدتها، وأن نعمل في ظل تحديات عصرنا بشكل جاد لاستثمار أوقات شبابنا بتقديم الإعلام الحديث الجذّاب والعصري والهادف من خلال موضوعات وبرامج تهم الشباب وتعمل على رفع مستوياتهم الفكرية والعاطفية، ونموذج الـ BBC، بل وبعض الفضائيات العربية المعاصرة، يقدم نماذج يمكن التوسع على غرارها، وعلينا أن نؤكد أن موضوع الترويح الحلال والاستمتاع بأوقات الفراغ وخصوصاً أوقات الشباب فيما يسلّيهم ويمكّنهم من قضاء أوقات فراغ مرحة غير جادة أصبح من المطالب الشرعية الملحّة. المهم هو كيف يمكننا أن نقدم كل هذه الأمور من داخل تصورنا الإسلامي وبشكل يقدم بدائل خيّرة لمتعة مشاهدة برامج أو الانخراط في نشاطات من شأنها أن تصقل قدرات الإنسان الصالح لمزيد من الخير والعطاء.

إن ضرورة اهتمام الخطاب الديني بمثل هذه القضايا الخاصة بالشباب من مثل قضايا الترويح والإعلام وتحسين فرص العمل والاستقرار والأمن المادي والثقافي والاجتماعي أصبح من مقتضيات ودواعي مقاصد الشريعة. لقد أصبح المجتمع يخاف من تديّن يشكو من غلوّ وتطرف ومن ثم إرهاب

وعنف وخروج ضد المجتمع ومنجزاته، أو من تهوّر وسعي إلى جرّ المجتمع إلى مزيد من التمسك بالقديم ولو على حساب انصراف الشباب إلى تقليد الغرب في فجوره وعبثه. كذلك لم يعد المجتمع قادرًا على إهمال الشباب وتركهم مادة سهلة لمغريات العصر، إنما هناك ضرورة ملحة لإعادة النظر بشكل جدي في إيجاد صيغ وأساليب تجعل الخطاب الديني هو الموجِّه لعملية الإصلاح وإعادة التأهيل انطلاقاً من ضرورة أن ننطلق من معتقداتنا وأعرافنا وقيمنا لبناء مجتمع نموذجي في معاصرته قوياً في أصالته، وهذا لا يتسنى بالإصرار على العيش في الماضي ولا في قبول نماذج مخالفة لطبيعة نظرتنا للكون والحياة، إنما يتوجب تصوراً واضحاً لما نسعى للوصول إليه من خلال القيم الإنسانية الإسلامية الفاضلة والعمل على قولبتها في قوالب معاصرة حديثة.

ولعل الشباب في هذا السياق يؤدون أدواراً رئيسة ومحورية، فهم مَن سيكون حامل لواء المستقبل، وهم مَن يستهدفهم أي تغيّر، وهم أيضا الأقرب والأكثر دراية بظروف العصر ومعطياته، لكنهم بحاجة إلى حكمة الشيوخ وتشجيعهم، وليس لسيطرة الشيوخ وإرجاعهم إلى واقع غير واقعهم. ومما يُؤسف له أن تيار العولمة جعل كل المجتمعات عاجزة تماماً عن فرض نوع من العزلة والحماية المطلقة لذاتها، كذلك تقدِّم العولمة معايير عالية ودقيقة وفعّالة للتأثير في الشباب خصوصاً، ومن ثم لا مفر من الأخطار المحيطة سوى بتقديم البدائل التي لا تمكننا من النجاة لأنفسنا وشبابنا من تحول العولمة فحسب، إنما على العكس من ذلك قد نساعد ببدائلنا، ونحن واثقون في عظمة عطاء الدين الإسلامي وما يمكن أن يقدمه للإنسانية، من أن نقدم حلولاً جديدة وبدائل أكثر إنسانية في عصر هو أحوج ما يكون لكل ذلك.. فهل نحن فاعلون؟ لا بديل لخيارنا سوى الضياع.

الهوامش

(١) قدمت «المديّنة» جهوداً كبيرة في الوعظ والإرشاد وتعليم الجمهور أمور دينهم ونشرها.

(٢) قدمت المؤسسات الدينية سواء ما كان منها تعليمياً أو لنشر وفرض التعاليم الدينية دوراً اجتماعياً مهماً في حياة الناس، ولا تزال آثار هذه الأدوار قائمة حتى يومنا هذا.

(٣) صدرت في شكل دراسات جامعية من جامعة أم القرى وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وأحياناً الجامعة الإسلامية.

(٤) «القاعدة» جماعة متطرفة دينياً يُعزى إليها نشاطات إرهابية ويقودها أسامة بن لادن.

الفصل الثامن
الشباب والجريمة والانحراف

سنتناول في هذا الفصل بالدرس والتحليل موضوع سن «البلوغ»، ومن ثم بدء التكليف القانوني، والتعرف على معالم الانحراف والجريمة، ومن ثم دراسة أنواع الجنح والجرائم التي ارتكبها شباب سعوديون كما هي مسجلة رسمياً، وفي نهاية الفصل سنقدم لمحة موجزة عن الشباب والعنف والتطرف عموماً سواء أخذ شكل غلو ديني أو هوس في بعض أشكال الترفيه كالرياضة أو غيرها.

وكما هو معلوم يترتب على «البلوغ» مجموعة من الحقوق والواجبات القانونية في الفقه الإسلامي، منها أن البلوغ شرط لصحة الكثير من الأحكام التكليفية والوضعية، مثل: قبول الكثير من العبادات كالصوم والحج والزكاة والإنابة في الحج، وفي المعاملات: كالزواج وإجراء العقود والمضاربة والمزارعة والمساقاة والإجارة والشركة والضمان والحوالة وما شابه ذلك، أو في الحقوق: كالشهادات والقضاء وإجراء الحدود والقصاص وأخذ الدية وغيرها. وكما هو معلوم أن من هم دون سن البلوغ يعدون غير كاملي الأهلية القانونية، ويصبح ولي أمرهم المسؤول المباشر عنهم في كثير من تلك الأمور. وإذا ما قام حدث لم يبلغ الحلم بارتكاب أمر مخالف فإنه يوكل لمؤسسات رسمية تسمى «دار الملاحظة الاجتماعية»، وهو يودع فيها ولا يودع في السجن لصغر سنه. وهناك دراسات عديدة أجريت على هؤلاء الأحداث، وغالباً ما ترد الدراسات الاجتماعية انحراف هؤلاء إلى تفكك الأسرة بشكل أساسي أو تأثير قدوة فاسدة في الأسرة أو الاختلاط مع أصدقاء سوء كانوا السبب في تزيين أعمال الشر لهم، ويرى بعضهم أن من أسباب انحراف الأحداث البيئة الاجتماعية والسكنية غير المناسبة للحياة الاجتماعية المستقرة والآمنة[1].

لكن قبل الولوج في أنواع الجريمة المرتبطة بالشباب والتطورات المحتملة ربما كان من المهم إعادة النظر في موضوع سن التكليف. ويظهر أننا في هذا

الموضوع نقابل مجموعة من الاعتبارات. فمن الاعتبارات ما يتعلق بالإجراءات الرسمية، وفي هذا غالباً ما يتم تحديد سن معين، غالباً الـ ١٨ عاماً، كحد قانوني إجرائي للنظر في الجهات الرسمية كمحدد للتفريق بين من هو مكلف قانونياً ومن هو غير ذلك. لكن نجد أن هذا التحديد ليس مطرداً، فمثلاً بالنسبة لحرية السفر السن المقبول هو ٢١ عاماً وليس الـ ١٨ عاماً.

وكما أوضحنا في فصول سابقة تعد المرحلة الشبابية مرحلة انتقالية يعيش فيها الشباب مرحلة تغيرات جسمية ونفسية واسعة، وهذه التغيرات تختلف من بيئة لأخرى وتعتمد على المناخ ونوعية الغذاء، وهي تظهر بعلامات خارجية مختلفة من مجتمع لآخر وربما حتى من مرحلة تاريخية لأخرى. وحينما يصل الإنسان مرحلة من العمر وتظهر عليه تحولات وتغييرات عضوية وعاطفية وفكرية، عندها ـ في معظم المجتمعات ـ تبدأ فترة من حياة الإنسان تبدأ معها المسؤولية والقدرة على الظهور على المسرح الاجتماعي.

ويظهر أن هناك تعاريف عديدة ومختلفة تعرف مرحلة البلوغ هذه، بعضها فسيولوجي ونفسي وبعضها اجتماعي ثقافي. ومن هذه التعاريف: «أن المقطع الزمني الذي تتولد فيه الغريزة الجنسية يقال له: بداية البلوغ، وهذه الفترة هي منشأ للكثير من التغيرات في كيان الإنسان، فالبلوغ يوجب بشكل من الأشكال تغير شعور الإنسان ونظرته إلى العالم من حوله، وتتبدل فيه أخلاقه وتعامله مع ذاته ومع غيره»[٢]، أو «البلوغ كمال طبيعي للإنسان يبقى به النسل ويقوى معه العقل، وهو حال انتقال الأطفال إلى حد الكمال والبلوغ مبالغ النساء والرجال. ومن هنا إذا اتفق الاحتلام في الوقت المحتمل حصل به البلوغ، ولم يتوقف على بيان الشارع؛ فإن البلوغ من الأمور الطبيعية المعروفة في اللغة والعرف، وليس من الموضوعات الشرعية التي لا تُعلم إلا من جهة الشرع»[٣]، أو «البلوغ بدء النضج الجنسي حين تصبح الأعضاء التناسلية قادرة على تأدية وظائفها، ويسمى بسن المراهقة، ويحدث في الإناث من الثانية عشرة إلى

الرابعة عشرة، ويقترن بظاهرة الحيض وبنهود الثديين. أما في الذكور فيتأخر قليلاً إلى ما بين الثانية عشرة والسادسة عشرة، ويصاحبه إفراز المني وخروجه وتغير الصوت وبدء نمو شعر اللحية»[٤].

ويوضح آخرون: «أن أهم التغيرات البدنية لفترة الشباب هي بروز صفات أولية وصفات ثانوية، والمقصود من الصفات الأولية اتخاذ الأعضاء التناسلية شكلاً خاصاً، والقدرة على إنجاب المثل، أما الصفات الثانوية فهي عبارة عن: نبات شعر اللحية والشارب وخشونة الصوت عند الذكور، وبروز الصدر وكبر الحوض عند الإناث، وبعد حصول العادة الشهرية عند الفتيات والانتصاب والإنزال عند الذكور تتكون القابلية على إنجاب المثل»[٥].

ويضيف آخرون موضحين: «أن أشهر آثار البلوغ الجنسي عند الذكور خلافاً للإناث خشونة أصواتهم وصغر الحوض والكفل وغلظ قاعدة الرقبة إلى حد ما مع عرض الصدر والكتفين، وظهور اللحية والشارب بعد سنتين من البلوغ، وارتفاع ضغط الدم وزيادة نبض القلب، والنبض من الآثار الأخرى للبلوغ الجنسي عند الفتيان، وذروة البلوغ عند الذكور تكون بين ١١-١٨ سنة، وهي تتأخر عند الإناث بسنتين»[٦].

وكتب موريس ديس موضحاً: «الخصائص البدنية والنفسية في هذه المرحلة هي أن النمو الطبيعي للبدن يحصل على ثلاثة مظاهر تحدث على أثر عمل الغدد الصماء الداخلية، نذكر منها: نمو القامة والوزن ويظهران عند الإناث قبل الذكور، من ناحية أخرى تظهر صفات جنسية فرعية وثانوية وهي علامات أساسية ظاهرة، والثالث: نمو الجهاز التناسلي الذي تُعد العادة الشهرية عند الإناث وبداية الاحتلام عند الذكور من آثاره»[٧].

ويوضح كرولج أن هناك مجموعة من التغيرات الظاهرية عند الذكور تعد مؤشراً مهماً على حدوث البلوغ الجنسي ومن ثم الأهلية القانونية، وهي:

١. تسارع نمو الخصيتين والعضو الذكري.

٢ـ ظهور الشعر الطويل والناعم على العانة.

٣ـ ظهور الشعر الناعم على طرفي الوجه أمام الأذن.

٤ـ الشعر الناعم فوق الشفة العليا (الشارب)، ويكون في النهاية أطول وأغمق لوناً[٨].

لكن على رغم كل هذه التفاصيل من المؤكد أن ظهور هذه العلامات والتغيرات تتوقف كثيراً على طبيعة المناخ الذي يعيش في كنفه الإنسان وكذلك حسب التغذية والثقافة.

وفور أن يبلغ الشاب الحلم حتى تتحقق له جملة من الحقوق والواجبات، لعل من أبرزها:

١- الأهلية في الحصول على الحقوق المدنية كالتصرفات المالية والمعاملات.

٢- الأهلية في الحقوق العائلية كالزواج والطلاق.

٣- الأهلية في الحقوق الجزائية والعقوبات كالسجن والعقوبات الأخرى.

٤- الأهلية في الأمور السياسية كالاشتراك في الانتخابات أو التصدي للمناصب السياسية أو العامة إجمالاً.

٥- الأهلية في الأمور الاجتماعية كالواجبات العسكرية والحصول على جواز سفر مستقل والرخص والمؤهل العلمي وكل ما يكفل له المشاركة الواسعة في الحياة العامة.

وانطلاقاً من هذه الأهلية، وخصوصاً الأهلية في الحقوق الجزائية، نرى أن بعض أعمار الشباب تحيله إلى مرحلة قانونية عمرية تجعلهم قاصرين وعلى أوليائهم تحمل تبعات تصرفاتهم وسلوكهم، وخصوصاً إذا كانت هناك أضرار قد وقعت على الآخرين. ونظراً لأننا ندرس في هذا الكتاب الفئة الشبابية فيما بين (١٥-٢٤) سنة، فإن المرحلة المبكرة (١٥-١٨) سنة تعد من مراحل البلوغ المبكرة أو المراحل التي لم يتم فيها تحقق البلوغ التام، وخصوصاً في تبعاته القانونية، إذ كما ذكرنا تعد غالبية الدول سن ١٨ وما بعده السن الفاصل لمرحلتين: مرحلة ما قبل التكليف القانوني ومرحلة التكليف القانوني.

الجريمة في السجلات الرسمية[٩]:

سنسعى في معالجتنا التالية إلى تقديم ما توافر لدينا من إحصائيات معتمدة لمعرفة خصائص الجناة في شكل سرد كرنولوجي، لنتعرف من خلال ذلك على المراحل التي مرت بها الجريمة نوعاً وكماً في المملكة العربية السعودية، ومن ثم معرفة خصائص هؤلاء الجناة من الناحية العمرية ونوعية الجريمة وخصائصهم الاجتماعية والتعليمية حسب ما توافر من إحصائيات. وحتى نفهم الصورة بشكل جيد لن نقتصر على الشباب فيما بين (١٥-٢٤) سنة، وإنما سنوسع ذلك لما بين (١٣-٣٦) سنة، حتى نتمكن بذلك للحصول على زاوية أوسع وأكبر لفهم الظاهرة الإجرامية، وهي جديدة في مجتمع انتقالي كان إلى وقت قريب مجتمعاً معزولاً فقيراً، لكن منذ أكثر من ثلاثة عقود انفتح بسرعة على أعداد كبيرة من الوافدين وعلى أساليب حياة مغايرة لما جرت بها العادة تدريجياً.

وقبل أن نقدم هذه الإحصائيات علينا أن نوضح أن مجتمع المملكة العربية السعودية يعد من أكثر المجتمعات في العالم أمناً وأماناً، ولا تزال معدلات الجريمة فيه هي من أقل المعدلات على المستوى العالمي، لكن مع ذلك نظراً للتحولات المادية والاجتماعية السريعة فإن أنواعاً جديدة من الجريمة والسلوكيات المستهجنة غزته. وما نقدمه هنا في هذه الدراسة يقتصر على الشباب السعودي، وما سنقدمه سيغطي مرحلة متأخرة من تاريخ هذا المجتمع، وهي المرحلة التي تشهد تحولات سريعة ومتواصلة، تبدأ في هذه الدراسة منذ عام ١٤١٤هـ وتنتهي في عام ١٤٢٣هـ، وهي أحدث البيانات التي يمكن الحصول عليها. وسنقوم بعرض الإحصائيات على أساس كرنولوجي مؤكدين على أن الجريمة كظاهرة اجتماعية تتأثر كثيراً بالسياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي العام محلياً ودولياً. وكما هو معروف ـ وكما ذكرنا في فصل سابق ـ تميزت هذه الحقبة المدروسة بأحداث إقليمية ودولية مثل حرب الخليج الأولى والثانية وحرب العراق وظهور الجماعات الجهادية التي استخدمت

العنف وسيلة للترويج لأفكارها كما وقع في أحداث ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن وفي تفجيرات الرياض وغيرها. وجميع هذه الأحداث تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في أنواع الجريمة ومن يقومون بها.

هذا ويتضح من الجدول (١) أن أكثر الجرائم انتشاراً بين الفئة العمرية (١٣-٢٤) سنة هي الاعتداءات والمضاربات، تليها جرائم الحوادث الأخلاقية. وهذه الإحصائيات معقولة جداً بالمقارنة كما ذكرنا مع تحولات وتغيرات فسيولوجية وحيوية وميل للتجريب والمخاطرة تجعل هذه «الجرائم» معقولاً أن يقوم بها من هم في سن الشباب حتى لو لسن متأخرة (٣٦) سنة. ونلاحظ أن جنح الهروب والتغيب عن الأهل كذلك من الأمور التي قد تقع في هذا السن، لذا هي الأعلى لفئة الشباب، وخصوصاً للفئتين العمريتين (١٣-١٨) سنة و(١٩-٢٤) سنة، وتقل بطبيعة الحال في الفئات العمرية المتقدمة الأكبر سناً من الـ ٢٥ سنة. وقد يعمد بعض الشباب لارتكاب انحرافات اشتباه والقيام بحريق عمداً. أما الجرائم التي تقوم على تعمد وتخطيط مثل جرائم التزوير أو التزييف أو النصب والاحتيال فغالباً ما يكون الشباب غير متورطين فيها، وخصوصاً لفئة (١٣-١٨) سنة، وتليها فئة (١٩-٢٤) سنة، علماً بأنها تزيد في الفئات العمرية الأكبر، لكنها عموماً متدنية بين السعوديين؛ فهي من جرائم العمالة الوافدة التي لها خبرة في هذه الأنواع من الجرائم.

ومما يلفت النظر في الجدول ارتفاع عدد الجرائم الأخلاقية وجرائم الاعتداء والمضاربة بين الشباب في المرحلة المتأخرة من هذه الفئة العمرية (١٩-٢٤) سنة. ولعل مرد ذلك هو أن هؤلاء الشباب لا يزالون يعيشون مرحلة الشباب، لكنهم لم يكتسبوا بعد الخبرة والدراية التي تجعلهم يبعدون أنفسهم عن التورط في مثل هذه الجرائم، بمعنى أن الشباب في هذه المرحلة المتأخرة أصبح أكثر شراسة وقوة ومواجهة مع الآخرين، لكنه لم يمتلك الخبرة والتروي الضروريين بما يمكنهم من عدم التورط في معاكسة النساء أو الوقوع في

جرائم أخلاقية وكذلك الأمر في الدخول في مواجهات عنف. وللبرهنة على قلة الخبرة نجد مثلاً أن من سجلت عليهم جريمة حيازة سلاح دون ترخيص كانت غالبيتهم (٦٤) حالة من الفئة العمرية (١٩-٢٤) سنة، بينما لم يزد عدد من تورط في هذه الجريمة في فئة (١٣-١٨) سنة عن (٥) حالات. وعدد الحالات في الفئات العمرية (٢٥-٣٠) (٣٨) حالة، وفي الفئة (٣١-٣٦) سنة (١٩) حالة؛ مما يدل على مدى التهور والطيش في فئة الشباب في المرحلة المتأخرة من مرحلة الشباب، وهذا مما يؤكد على أن هذه المرحلة وخصوصاً في مرحلة نضجها تشكل خطراً ينبغي أن يضبط ويراقب، وأن توجه الطاقة الكامنة عند هؤلاء الشباب نحو القيام بأعمال مفيدة مثل إكسابهم مهارات أو انخراطهم في أعمال خيرة، وإلا حولوا هذه الطاقة إلى أعمال عنف وجريمة!

الجدول (١)

خصائص الجناة العمرية خلال عام (١٤١٤هـ) حسب نوع واسم الجريمة

نوع الجريمة	الفئات العمرية				
	١٣-١٨ سنة	١٩-٢٤ سنة	٢٥-٣٠ سنة	٣١-٣٦ سنة	المجموع
١ ـ حوادث أخلاقية	٣٩٠	٨٢٩	٥٥٩	٢٠٣	١٩٨١
٢ ـ اعتداء ومضاربة	٧٧٦	١٠٧٢	٦٠٨	٢٩٤	٢٧٥٠
٣ ـ تزوير	٠	١٨	٤٥	١٤	٧٧
٤ ـ تزييف	٣	١٨	٢٢	٨	٥١
٥ ـ نصب واحتيال	٥	٢٤	٢٤	٤	٥٧
٦ ـ انتحال شخصية الغير	١	١٣	١٢	٤	٣٠
٧ ـ هروب وتغيب	٥٨	٤٥	٢١	٩	١٣٣
٨ ـ حيازة سلاح دون ترخيص	٥	٦٤	٣٨	١٩	١٢٦
٩ ـ اشتباه	٢٨	٧٢	٤٤	٢٤	١٦٨
١٠ ـ حريق عمد	١٢	٩	٣	٣	٢٧
المجموع	١٢٧٨	٢١٦٤	١٣٧٦	٥٨٢	٥٤٠٠

وبطبيعة الحال نتوقع أن لمستوى التحصيل المدرسي أهمية في تفسير نوعية الجرائم المرتكبة بين أفراد هذه الفئة الشبابية. وكما يتضح من الجدول (٢) نجد أن أكبر مجموعة ارتكبت فعلاً الجرائم المختلفة هم من لم يزد تحصيلهم المدرسي عن المرحلة المتوسطة، ونجد أن من كانوا من الأميين أو في المرحلة المتوسطة (١٣-١٥) سنة وما حول ذلك هم أكثر الفئات ارتكاباً للجرائم. وأعلى الجرائم المرتكبة هي الحوادث الأخلاقية والاعتداء والمضاربات (أي أعمال العنف). وكما أوضحنا في التعليق على الجدول (١) يظهر أن هذه الحالة غير مستغربة لمن هم في مثل هذه الأعمار من الشباب. لكن ما يلفت النظر هو أن فئة من حصلوا تعليماً جامعياً هم أيضاً أكثر جرائمهم عبارة عن حوادث أخلاقية واعتداءات ومضاربات، بينما كانت الجرائم ذات الطبيعة التخطيطية التي تتميز بنزعة إجرامية مسبقة نادرة، عدا جرائم حيازة سلاح دون ترخيص والاشتباه؛ فهي متداولة بين الأميين. أما من صنفوا من المتعلمين (دون توضيحات) الذين يظهر أنهم من كبار السن، فإن الجدول يوضح أن غالبية جرائمهم عبارة عن أعمال عنف ويليها حوادث أخلاقية، وهناك أعداد متدنية لأنواع الجرائم المختلفة.

الجدول (٢)

خصائص الجناة التعليمية حسب نوعية الجريمة عام ١٤١٤هـ

نوع الجريمة	الخصائص التعليمية								
	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	فني	متعلم	المجموع
١- حوادث أخلاقية	٤٨	١٦	٤	٥٩	٨	٣٦	٧	٥٧٠	٧٤٨
٢- اعتداء ومضاربة	٨٣	٢٧	١٢	٦٨	٣٥	٢٤	٢	١٠٣٤	١٢٨٥
٣- تزوير	١	١	٠	٢	٠	١	٠	٢٠	٢٦
٤- تزييف	٤	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٢٠	٢٦
٥- نصب واحتيال	١	٠	٠	١	١	١	٠	١٧	٢١
٦- انتحال شخصية الغير	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٩	١٠

نوع الجريمة	الخصائص التعليمية							
	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	فني	متعلم	المجموع
٧- هروب وتغيب	٤	٠	١	٢	٠	٠	٠	٣٣	٤٠
٨- حيازة سلاح دون ترخيص	١٠	٢	٠	٠	٠	١	٠	٦١	٧٤
٩- اشتباه	١١	٢	٠	٦	٠	٢	٢	٦٢	٨٥
١٠- حريق عمد	١	٠	٠	١	١	٠	٠	١٠	١٣
المجموع	١٦٣	٤٩	١٧	١٣٩	٤٥	٦٧	١١	١٨٢٩	٢٣٢٠

ونلاحظ أن أعداد الجناة آخذة في الازدياد في عام ١٤١٥هـ، مقارنة بما كان عليه الحال في السنة السابقة، لكنه إجمالاً نلاحظ تحولات جديدة بدأت تظهر، لعل من أبرزها أن حالات الجرائم الأخلاقية والعنف من اعتداء ومضاربة ارتفعت قليلاً لمن تتراوح أعمارهم بين (١٣-١٨) سنة، ولكن في الوقت نفسه نقصت قليلاً في حالة من أعمارهم (١٩-٢٤) سنة، وبقيت جرائم التخطيط والتعمد مرتفعة قليلاً عما كان عليه الحال في السنة السابقة. ويمكننا إجمالاً القول: إن الجناة الشباب ارتكبوا الجريمة نفسها وظلت نسبتها وحجمها مستقرين، ويستمر هذا الحال إلى عام ١٤١٨هـ. على أننا نلحظ زيادة متدرجة، لكنها تميل إلى الزيادة بشكل مطرد. وليس باستطاعتنا القيام بأي تعميمات يمكن أن تفسر هذه التحولات البطيئة، إلا أنه بالإمكان القول: إن حجم الجرائم المختلفة بين الشباب إجمالاً استقرت في الفترة (١٤١٤-١٤١٨هـ) ربما لظروف البلاد والسياق الاجتماعي والثقافي العام السائد؛ مما يعني أن الأوضاع الأمنية السائدة كانت إلى ذلك العام ثابتة على معدلاتها بين الشباب سواء عاد ذلك لقدرة الأجهزة الأمنية أو أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية فرضت هذا الواقع.

الجدول (٣)

توزيع الجرائم حسب أعمار الجناة (١٤١٤-١٤١٨هـ)

عام تسجيل الجريمة	الفئات العمرية				
	١٣-١٨ سنة	١٩-٢٤ سنة	٢٥-٣٠ سنة	٣١-٣٦ سنة	المجموع
عام ١٤١٤هـ	١٢٧٨	٢١٦٤	١٣٧٦	٥٨٢	٥٤٠٠
عام ١٤١٥هـ	١٣١٠	٢١١٩	١٤٦٠	٦٠٠	٥٤٨٩
عام ١٤١٦هـ	١٢٩٠	٢١٢٠	١٣٦٩	٦٠٩	٥٣٩٣
عام ١٤١٧هـ	١٢٣٦	٢٢٠٠	١٥٢٢	٦٦٢	٥٦٢٠
عام ١٤١٨هـ	١٣٩٧	٢٥٦٥	١٦٤٧	٧٦٨	٦٣٧٧

أما بالنسبة للمستوى التعليمي للجناة فإننا نلاحظ أن الصورة تتغير ببطء؛ إذ نجد أن أعداد الأميين والذين يفكون الحرف في تناقص، وكذلك الحال في الشباب والمراهقين من طلاب الابتدائية إلى نهاية الثانوية العامة، واستقرت أعداد الجناة من الجامعيين؛ مما يدلل على أن الوعي والتعليم يؤثران كثيراً، وأن المؤسسات التعليمية في هذه الفترة ليست بالضرورة رادعاً دون الإغراق أو الانخراط في الجريمة، وذلك على عكس ما هو شائع! ويلاحظ من الإحصائيات الرسمية أن معظم جرائم الأميين ومن يفكون الحرف هي من الحوادث الأخلاقية وقضايا العنف. ولا يزال عدد لا بأس به منهم متورطاً في جريمتي حيازة سلاح دون ترخيص والاشتباه، بينما في المستويات التعليمية الأخرى غالبية الجناة متورطون في جرائم الحوادث الأخلاقية والاعتداءات، وهي جرائم قد يُدفع إليها الشاب دفعاً، سواء معاكسة أو خلوة أو أن يتعرض له البعض ويثيره فيندفع ليتورط في مواجهة عنيفة. لكن إجمالاً يظهر أن سلوكيات الشباب تصقل بسبب التعليم حتى نهاية عام ١٤١٨هـ.

الجدول (٤)

توزيع الجرائم حسب المستوى التعليمي وحسب العام

عام تسجيل الجريمة	المستوى التعليمي								
	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	فني	متعلم	المجموع
عام ١٤١٤هـ	١٦٣	٤٩	١٧	١٣٩	٤٥	٦٧	١١	١٨٢٩	٢٣٢٠
عام ١٤١٥هـ	١٤٤	٢٦	٨	٦٤	٣٦	١٩	٩	٢٢٨٥	٢٥٩١
عام ١٤١٦هـ	١١٧	٤٤	٢٦	٨٨	٥٦	٢٩	١٠	١٨٦٢	٢٢٣٢
عام ١٤١٧هـ	٩١	٢٣	٩	٦٨	١٨	٢٠	٧	٢٢٧٣	٢٥٠٩
عام ١٤١٨هـ	٤٦	٥	٣	٣١	٣٦	١٠	١	١٢٨٢	١٤١٤

أما ما يتعلق بالمهنة التي يعمل بها الجناة، فإن الإحصائيات تبرز فئة الطلاب بوصفها أكثر الفئات تورطاً في الجريمة، وخصوصاً الجرائم الأخلاقية وجرائم العنف من اعتداءات ومضاربات، ويأتي بعدهم من يعرفون بالمتسبب؛ أي من يشتغل لصالح نفسه في أعمال يغلب عليها عدم الانتظام، وهم أكثر ما يكونون عاطلين، وبعدهم العاطلون عن العمل في عام ١٤١٥هـ. ويظهر من إحصائيات الأعوام ١٤١٥-١٤١٨هـ أن أعداد الجناة من الطلاب شبه مستقرة، إلا أنها انخفضت بشكل مفاجئ وكبير، تقريباً (٥٠٪) عام ١٤١٨هـ، وفي الوقت نفسه بدأت تزداد أعداد الجناة من المتسببين بشكل بطيء جداً لتنخفض بشكل مفاجئ عام ١٤١٨هـ، وتتذبذب أعداد الجناة العاطلين عن العمل، لكنها تنخفض عام ١٤١٨هـ!! وتكاد أعداد الموظفين الحكوميين وفي القطاع الخاص أن تكون مستقرة طوال الفترة! ومما يلفت النظر أن من يعملون في قيادة السيارات هم من أقل الفئات المهنية تورطاً في الجرائم، بل تكاد الجريمة تكون منعدمة بينهم! وهذا أمر يصعب تفسيره، وخصوصاً إذا أخذنا في البال الصورة النمطية عن هذه الفئة المهنية!

الجدول (٥)

توزيع الجرائم حسب مهنة الجناة وحسب الأعوام

عام تسجيل الجريمة	مهنة الجناة								
	طالب	م. حكومي	م. أهلي	عامل	متسبب	سائق	عاطل	أخرى	المجموع
عام ١٤١٥هـ	٩٢٧	٣٨٠	٢١٤	٤٨	٥٥٠	٢٤	٦١٨	١٣	٢٧٧٤
عام ١٤١٦هـ	٩٦٤	٤٢٢	٢٢٠	٦٥	٦٠٧	١٢	٧٣٥	١٥	٣٠٤٠
عام ١٤١٧هـ	٩٠٢	٣١٠	٢٠٢	٣٤	٤٨٠	١٤	٥٤٢	١٦	٢٥٠٠
عام ١٤١٨هـ	٥٢١	١٣٨	١١٥	١٥٩	٢٤٤	٥	٢٣٩	٥	١٤٢٦

أما فيما يخص الأعوام (١٤١٩-١٤٢٣هـ) فإننا نلحظ تغيرات واسعة في حجم الجريمة وأعمار الجناة. ويوضح الجدول (٦) هذه التحولات السريعة والمتلاحقة، ويظهر أن تغيرات اجتماعية واقتصادية عامة هي ما يمكن أن تعزى إليها هذه المعدلات المرتفعة نسبياً. على أننا سنحاول في فصول أخرى أن نفصل ما يمكن أن يكون مفسراً لهذه التحولات.

الجدول (٦)

توزيع الجرائم حسب الفئة العمرية والعام المسجلة فيه

عام تسجيل الجريمة	الفئات العمرية				
	١٣-١٨ سنة	١٩-٢٤ سنة	٢٥-٣٠ سنة	٣١-٣٦ سنة	المجموع
عام ١٤١٩هـ	٢١٢١	٣٧٧٦	٤١٩٨	٢٢٧٣	١٢٣٦٨
عام ١٤٢٠هـ	١٦٤٦	٣٨٠٨	٥٤٣٨	٣٤٨٨	١٤٣٨٠
عام ١٤٢١هـ	٢٦٧٩	٢٦١٨	٤٦١٢	٢٩٢٤	١٢٨٣٣
عام ١٤٢٢هـ	٢٢٣٠	٤٤١١	٤٥٦٦	٢٧٥٦	١٣٩٦٣
عام ١٤٢٣هـ	٢٤٨١	٥٩٠٠	٥٩٨٢	٣٤٧١	١٧٨٣٤

المقارنة العاجلة للجدولين (٣) و(٦) توضح أن الجريمة في الأعوام (١٤١٤-١٤١٨هـ) مقارنة بما أصبحت عليه فيما بين (١٤١٩-١٤٢٣هـ) قد

تضاعفت تقريباً بشكل إجمالي، وكذلك ارتفعت حسب كل فئة عمرية على حدة إلى الضعف تقريباً. وهذا يدلل على أن تحولات قد حصلت في المجتمع والعلاقات القائمة بين الناس فيه، لكن ماهية هذه التحولات وتعليل تفصيلاتها أمر يتطلب توافر بيانات أكثر، وكذلك يتطلب معرفة بعض أبرز التحولات في الحياة الثقافية والاجتماعية، وهو ما سنعالجه في فصول أخرى من هذا الكتاب.

أما بالنسبة للخصائص التعليمية فإننا نلاحظ في هذه الفترة (١٤١٩-١٤٢٣هـ) انخفاض في أعداد الأميين ومن يفكون الحرف من حيث التورط في الجريمة، لكن ازدياد أعداد الجناة في مراحل التعليم الأخرى، وهذا أمر يستحق الدراسة التفصيلية. ربما كانت هناك عوامل ارتبطت بالتحصيل المدرسي، مثلاً ارتفاع عطالة المتعلمين أو عدم الرضى عن مستوى المعيشة أو بعبارة أخرى التفاوت الطبقي بين بعض فئات المجتمع، وهو أمر يعيه المتمدرسون أكثر من غيرهم ما يمكن أن يبرر هذه الحالة.

الجدول (٧)

توزيع الجرائم حسب المستوى التعليمي والعام المسجلة فيه

عام تسجيل الجريمة	المستوى التعليمي						
	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
عام ١٤١٩هـ	٣٠٩	٢٨٥١	٢٦٦١	٢٥٨٢	١٤٢٤	٣٧	٩٨٦٤
عام ١٤٢٠هـ	٩٠٠	٢١٦٢	٣٦٠٠	٣٤٥٨	٣٦٩٧	٧٤	١٣٨٩١
عام ١٤٢١هـ	٧١٣	١٣٣٥	٥٥٤٤	٤٠٩٥	٣٧٤٦	٥٣١	١٥٩٦٤
عام ١٤٢٢هـ	٥١٤	٦٦٤	٣٥٨٤	٣٤٤٦	٢٩٩٨	٧٥	١١٢٨١
عام ١٤٢٣هـ	٢٥٠	٤٥٤	٤٣٥٩	٣٩٦٨	٣٤٢٢	١٧٠	١٢٦٢٣

ويؤكد الجدول (٧) ما ذكرناه من ارتفاع حجم مرتكبي الجرائم مع زيادة التحصيل المدرسي، باستثناء الجامعيين، ويظهر أن من رسبوا في المرحلة

الابتدائية (أي من يطلق عليهم متسربين مدرسياً)، وكذلك المراهقون في المرحلة الابتدائية والمتوسطة، يشكلون أكبر فئة من مرتكبي الجرائم، وبعدهم طلاب الثانوية، فالأميون الذين تتراجع أعدادهم، وفي النهاية تأتي أعداد الجامعيين. وتعليل هذه الإحصائيات يتطلب مزيد معلومات عن الجناة، لعل من أهم ذلك ما يتعلق بالمهنة والحالة العائلية (الزواجية).

لكن قبل تناول ذلك ربما كان من المناسب مقارنة الجدول (٤) والجدول (٧)، فعند مقارنة الجدولين نشهد زيادة وارتفاعاً لا يمكن تبريره في حجم الجريمة بين المتمدرسين وعلى كافة المستويات، مع استقرار في أعداد الجامعيين منهم. وهذه التحولات التي تصل أحياناً إلى زيادة كبيرة في أعداد الجرائم هي تحولات كما ذكرنا تستوجب الدراسة والتحليل لمعرفة الأسباب التي أدت إلى هذه الطفرة في أعداد الجناة!!

أما بالنسبة لمسألة المهنة فإنه يتضح من الجدول (٨) أن الصورة أو الوضع يتكرر، حيث نجد زيادة مستمرة في أعداد الجناة وفي كافة المهن. على أن هذه الزيادة ليست مطردة في كل الأعوام، وكذلك ليست في كل المهن. وتفسير هذه البيانات محير، وربما يحتاج لمزيد تفاصيل للوصول للأسباب التي أدت للانخفاض أو الارتفاع. لكن إجمالاً يظهر أن الجريمة تزيد بين «الشباب» مقارنة مع غيرهم، ويأتي العاطلون بعد الشباب (الطلاب)، وتقل بين السائقين والموظفين الحكوميين، وبعدهم تأتي فئة الموظفين في القطاع الخاص، ولا نعرف أسباباً اجتماعية أو ثقافية يمكن أن تفسر ذلك بشكل واضح لندرة البيانات المتوافرة!

الجدول (٨)

توزيع الجرائم حسب مهنة الجناة وحسب الأعوام التي ارتكبت فيها هذه الجرائم

عام تسجيل الجريمة	مهنة الجناة								
	طالب	م. حكومي	م. أهلي	عامل	متسبب	سائق	عاطل	أخرى	المجموع
عام ١٤١٩هـ	٣١٧٣	٥٦٧	٨٨٩	١٥٤٦	٨١٩	١٨٢	١١٩٩	٨٩	٨٤٦٤
عام ١٤٢٠هـ	٣١٣٠	٦٢٧	٢١٧٩	٢٣٧٧	١٢٤١	٣٠٠	١٤٠٣	١٩٨	٨١٤٥٥
عام ١٤٢١هـ	٢٨٣٤	٦٤٨	١٧٤٦	٢٢٤٨	١٤٤١	٢٠٩	١٣٠٥	١٥٤	١٠٥٨٥
عام ١٤٢٢هـ	٢٣٦٦	٧٧٩	٢٢٢٩	٤٢١	١٤٤٦	٢٨٤	١٧٧٩	٢٠٦	١٠٢٤٢
عام ١٤٢٣هـ	٣١٦١	١٢٦٣	٢١٢٠	٣٥٦٧	١٧٥٤	٣٧٢	٢٧١٨	٢٢٩	١٥١٨٤

أما فيما يتعلق بمدى تأثير الحياة والبيئة الأسرية في حجم الجريمة، فإن الإحصائيات الرسمية، كما يتضح من الجدول (٩)، تشير إلى أن معدلات ارتكاب الجرائم بكافة أنواعها تقل كثيراً بين المطلقين والأرامل، وعند مراجعة التفاصيل الإحصائية اتضح أيضاً أن الجرائم التي يرتكبها من ينتمون لهذه الفئة (مطلق/ أرمل) غالباً ما تكون جرائم أخلاقية أو جرائم اعتداء ومضاربة، ويغلب أن تكون جرائم الاعتداء والمضاربة مع أحد أفراد أسرهم بسبب الاختلافات الأسرية. وفي غياب توافر المعلومات التفصيلية لا يمكننا تحديد الأسباب المفسرة لذلك، لكن ربما كانت حالات الطلاق هي بسبب اتهامات أو حتى حالات حوادث أخلاقية أدت في النهاية إلى الطلاق، أما حالة الترمل فإنها قد تؤدي إلى بعض الاتهامات، وإذا كان الأفراد في هذه المجموعات هم من كبار السن فإن هذا قد يبرر انخفاض معدلات وحجم الجريمة بينهم. وتوضح إحصائيات الجدول (٩) أن حجم الجريمة بين العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج عالية، والإحصائيات التفصيلية تؤكد أن حجم ارتكابهم الجرائم عالٍ في كل أنواع الجريمة، وبالمقارنة مع المتزوجين وجدنا أن المتزوجين يبزونهم

في جرائم التزييف وحيازة الأسلحة غير المرخصة! وتعليل هذه الإحصائيات، على ما يظهر، يعود إلى أن جل غير المتزوجين هم من الشباب، وهؤلاء قد يكونون متهورين طائشين تنقصهم الخبرة العملية مما كان السبب وراء ارتفاع حجم الجريمة بينهم، وبالمقارنة نجد أن المتزوجين يفوقونهم في العدد في الجرائم التي تتطلب «خبرة» وإعداداً وتخطيطاً. كذلك ربما كانت الحياة الأسرية والالتزامات الاجتماعية المرتبطة بها تشكل مانعاً وعائقاً دون ارتكاب الجريمة في مجتمع محافظ كمجتمع المملكة العربية السعودية، فكما هو معروف المتزوج يعد فرداً كامل العضوية في مجتمعه، وهذا يزيد من درجة الانضباط واحترام التقاليد عند هؤلاء، ومن ثم يجعلهم أكثر تحرزاً واحتياطاً من الوقوع في ارتكاب جريمة، حتى لا تتأثر حياتهم الأسرية بما يؤدي إلى تفككها أو إلحاق الضرر بأفرادها، إضافة إلى أن التقاليد قد تتسامح مع الشباب بوصفه «طائش» لم ينضج بعد، لكن من تزوج فإنه يفترض أن يكون أكثر نضجاً واحتراماً للتقاليد!

الجدول (٩)

توزيع الجرائم حسب الحالة الزواجية

وحسب الأعوام التي ارتكبت فيها

عام تسجيل الجريمة	الحالة الزواجية				
	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
عام ١٤١٩هـ	٥٢٢٢	٢٩٩٣	٢٧	٥	٨٢٤٧
عام ١٤٢١هـ	٨٦٠٦	٥٤١٤	٢٥٣	٢٠	١٤٢٩٣
عام ١٤٢٢هـ	٤٩٣٤	٣٥٨٦	٥٦	٥	٨٥٨١
عام ١٤٢٣هـ	٨٢٢٤	٥٢١١	٥٣	١٦	١٣٥٠٤

وإجمالاً، فإن التحولات السكانية والاقتصادية التي تمر بها المملكة العربية السعودية منذ أكثر من ثلاثة عقود ولّدت أوضاعاً وظروفاً جديدة قدمت أدواراً

مهمة في إحداث تغييرات جذرية في سلوك المواطن السعودي. فكما هو معروف استدعت ظروف التعجيل في تنفيذ خطط التنمية الشاملة وتحويل البلاد من بلاد فقيرة معزولة لم يكن بها أي بنية حضرية أو بالأحرى أي من الوسائل والمرافق العامة التي تقوم عليها الحياة الحديثة إلى بلاد بها مدن مليونية في فترة قصيرة نسبياً بمعيار العالم، كل هذه التحولات السريعة استدعت بالضرورة قبول التعايش مع أساليب حياة والدخول في شراكات متعددة مع عمال من جميع أطراف العالم يمثلون كافة ألوان الطيف من حيث الثقافة والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والاتجاهات السياسية والفكرية. وعلى رغم أن ملحمة عظيمة، بل كما قال أحدهم: معجزة، قامت على هذه الصحراء القاحلة ولحق بذلك المجتمع والثقافة السعودية ركب الحضارة الحديثة بكل تعقيداتها ونوازعها ومتطلباتها المعيشية بسرعة، فإن كل هذه التحولات فرضت على أسلوب وإيقاع الحياة مشاهد وأحداثاً جديدة أثرت وتؤثر في معتقدات وقيم وأعراف وتقاليد حياة أفراد هذا المجتمع وثقافته، فالمواطن السعودي الذي كان يعيش في سياق مجتمع تقليدي جداً وكان معزولاً فقيراً أصبح يعيش داخل وطنه في مجتمع كوزموبوليتاني حديث، وأصبح - حتى في قراه البعيدة - غير معزول يعايش أصنافاً من البشر عليه أن يتعرف على عوالمهم ويقبل بوجودهم معه يشاطرونه حياته اليومية، ولم يعد فقيراً معدماً وإنما دخل حياة العصر الحديث الاقتصادية.

هذه التحولات جعلت بالضرورة المجتمع السعودي يعيش على سلوكيات غريبة، ربما كان بعضها يعد انحرافاً أو على الأقل خروجاً على الأعراف والتقاليد، وكذلك عليه أن يواجه أنواعاً جديدة من الجرائم لم تكن معروفة بهذا الكم وبهذه الأساليب مثل أنواع من السرقة وأعمال العنف وترويج المخدرات والبغاء ونحو ذلك. والأنكى من كل ذلك أن هذه الجرائم الوافدة

يديرها ويقوم عليها ما يعرف بالجريمة المنظمة، وهي تستعمل جزءاً من هذه العمالة الطامعة في تحسين أوضاعها المالية، بل لقد أغرت الطيبة وانتشار الثقة العمياء في الآخرين على الأقل في العقود الأولى بارتكاب بعض هذه العمالة جرائم بحق المجتمع المضيف. ولمعرفة بعض هذه العمالة بعض المهارات وأساليب التزوير والنصب أدخلت تقاليد جديدة من الانحراف والجريمة.

بطبيعة الحال، هذه الأشكال الانحرافية الجديدة، وبسبب العيش المشترك، تأثر بها بعض الشباب السعودي، وكما هو معروف تورط بعض الشباب السعودي أولاً في تعاطي المخدرات وما يتبعها من جرائم وانحرافات، وبعد فترة وجد بعض الشباب أنفسهم من مروجي المخدرات والعمل على الدخول في أنواع من الجريمة المنظمة التي لم يكن لها سابق وجود في مجتمعاتنا. ومع زيادة أعداد صغار السن بسبب ارتفاع معدلات الولادة وانخفاض معدلات وفيات الأطفال وتحسن مستويات المعيشة أصبحت المؤسسات الرسمية كالمدرسة والدوائر الحكومية تعاني من وجود أطفال وشباب منحرفين سلوكياتهم تميل إلى القيام بأعمال التخريب والعنف. ويزيد من غلواء هذه الأعراض المحدودة الانتشار تسرب بعضهم من المدارس وفشل فصيل آخر من القيام بالتزامات العمل في القطاع الحكومي وبعدها الأهلي. وكل هذا أدى إلى قيام نوع من القطيعة والفجوة بين شباب يرغب في التمتع بكافة المغريات الاستهلاكية التي توفرها أسواق المملكة وإمكاناتهم المادية لتحقيق هذه المتع مما دفع ببعضهم إلى السرقة والعنف والانحراف.

ومن الواضح أن وسائل الإعلام، وخصوصاً الفضائيات، تمكنت من إرسال بعض الرسائل الحاضة على الانحراف وقيام ما يُعرف بالعصابات، وخصوصاً بين اليافعين من الشباب. فكما أوضح لي بعض المرشدين الطلابيين أن هناك نزعات وجود عنف منظم من عصابات في المدارس في المدن تنتشر بين طلاب

المرحلة الثانوية ونهاية المرحلة المتوسطة، حيث يلحقون قدراً لا بأس به من الضرر لأعدائهم من الطلاب بل ويفرضون طلباتهم وإرادتهم على زملائهم من الطلاب، بل أحياناً على إدارة المدرسة، وهناك حوادث - وإن كانت محدودة - توضح أن بعض الطلاب اعتدوا على المدرسة وعلى أملاك بعض المدرسين من سيارات ونحوه، بل تجاوز البعض إلى استخدام العنف مع هؤلاء الأساتذة وتهديدهم. لا شك أن هذه الظواهر لاتزال فردية ومحدودة كماً ونوعاً، لكنها بالتأكيد غريبة كلياً عن تقاليد وأعراف المجتمع السعودي التقليدي وثقافته، مما ينذر مستقبلاً - إن لم يتم تداركها وإرساء القيم والتقاليد التي تُمكِّن من القضاء عليها مبكراً - بأنها ستستفحل وتنتشر، وهذا يعني وقوع ما لا تحمد عقباه!

ولقد اتضح لنا من خلال الملاحظة بالمشاركة رواج وجهة نظر بين بعض الشباب السعودي مفادها أن العمالة الوافدة أقل منهم إنسانية، بمعنى أنه ربما من المقبول أن يعامل الواحد منهم معاملة فيها قدر من الإساءة وعدم العدل بل وإلحاق الضرر دون الشعور بذنب، فمثلاً قد يطلب أحدهم من عامل وافد خدمة وبعد أن يقوم الآخر بالانتهاء من أدائها لا يعطيه أجرته أو قد يسيء إليه. صحيح أن مثل هذه الحالات محدودة جداً ونادرة، لكن مجرد وجودها وقيام بعض الشباب بعملها مؤشر خطير أدى إلى تشجيع البعض في الانخراط في أعمال انحرافية.

وكذلك أدت النظرة الدونية نحو هؤلاء الوافدين إلى التقليل من أهمية انخراط الشباب في الأعمال المهنية واليدوية التي يعمل فيها هؤلاء؛ مما أدى إلى عزوفهم عن العمل في هذه المهن ومن ثم ترك هذه الفرص للوافدين، وعندما شحت أو قلت فرص العمل للشباب أصبح هؤلاء الوافدون محط عدم قبول بعض الشباب، وعلى رغم أن مشاريع السعودة تدفع بها الدولة بكل إمكاناتها من أجل إعطاء الشباب السعودي الفرص التي يتطلعون إليها إلا أن

قيم العمل وضرورة منافسة الوافدين لم تنتشر بما فيه الكفاية من أجل دفع وتحميس الشباب السعودي على القيام بما يتوجب عليه من أعمال. وكما هو معلوم فإن البطالة تعد من الدوافع الرئيسة لارتكاب الجريمة، فالبطالة مفتاح الفقر والعوز والشعور بعدم الفائدة وعدم وجود هدف ومعنى في حياة الفرد. وفي ظل الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها المجتمع السعودي وارتفاع نسبة البطالة بين بعض الشباب أصبح من الملحِّ إعادة النظر في أسلوب تنشئة الشباب في نظرتهم للعمل وقيمه. فمن الواضح أن بلداً يمكنه استيعاب أكثر من ستة ملايين عامل وافد به من الفرص والإمكانات لعمل الشباب وبيسر الكثير، لكن بشرط إعادة بلورة معنى العمل والمكافأة المدفوعة مقابل ذلك العمل، وكيف أن على الشباب مسؤولية السعي من أجل عمل، وأن عليهم قبل غيرهم الاهتمام بإعداد ذواتهم بالمهارات والقدرات الضرورية المؤهلة للعمل! بطبيعة الحال على المؤسسات الرسمية والأهلية أن تتعاون في تدريب وتأهيل الشباب من أجل مصلحة البلاد وتفادياً لإعطاء الشروط الأساسية لانتشار الانحراف والعنف بسبب قلة الحيلة والعجز عن القدرة على تغيير الفرد أوضاعه الاقتصادية والمعيشية.

ولقد غزت الشباب في الأعوام القليلة السابقة موجة من الأفكار الوافدة، فبعضهم أصبح رهينة لموجة الإعلانات التجارية وأصبح أكثر قابلية للخضوع لإغواء وإغراء الإعلانات ومن ثم الارتهان لملابس وكماليات معينة وارتياد مطاعم ومقاهٍ أصبحت تشكل عبئاً حقيقياً على ميزانيتهم وميزانيات أسرهم. وهناك فئة أصبحت متأثرة جداً بخطاب ما عرف بالإسلام السياسي.

وهذه الفئة التي تأثرت بالإسلام السياسي اندفع بعض أصحابها بشكل غير مألوف تقليدياً في الحماس لفرض أفكاره وتصوراته بالقوة والعنف. في البدايات كانت مظاهر هذا العنف مغلفة ببعض أعمال الحسبة، ولقد سجلت

حوادث تحطيم بعض الألعاب والأجهزة التي اجتهد هؤلاء - وهم من المتطوعين غير الرسميين - في تحطيمها على رغم احتجاج أصحاب الحوانيت الذين كانوا يقومون ببيعها. ولقد تعدى بعضهم على بعض المواطنين أو الوافدين بحجة أن سلوكهم أو لبسهم أو نحو ذلك لا يتماشى مع المعايير «الإسلامية» التي يرون ضرورة الالتزام بها، ولقد ضايق بعضهم شرائح من الشباب في الحياة العامة!

ولقد تطور الوضع ببعضهم إلى أن نقلوا تجارب «الجهاد» في أفغانستان لتكون شرائح من أبناء المجتمع ضحايا عنفهم. ولعل أحداث التفجيرات وأعمال «الإرهاب» التي شهدتها مدينة الرياض خصوصاً، وبعض مدن المملكة بشكل عام، تمثل أنواعاً جديدة من العنف المؤدلج، وهو عنف وانحراف في التفكير جديد على ثقافة المجتمع السعودي. وهذه الأنواع والأساليب العنيفة الجديدة تشكل تحولات سلوكية وفكرية جديدة في طريقة المجتمع، لا شك أنها قيد الدراسة والتأمل، لكن مع ذلك فإنها تشير إلى تحولات ربما على المجتمع أن يتحمل تبعاتها لعقود قادمة.

خـتـامـاً: الانحـراف والجـريمة في المجـتـمع السـعـودي ظاهرة مـرتبطة بالتحولات والتغيرات التي مر بها المجتمع السعودي، ومن ثم فإن الشباب على وجه الخصوص بحاجة ماسة إلى أن يتم الاهتمام بهم حتى تنسجم حياتهم مع ما يعيشه المجتمع من تحولات قائمة وقادمة!

الهوامش

(١) هذا ما تميل إليه غالبية الدراسات الاجتماعية، ولقد حققت دراسات في علم الجريمة عن انحراف الأحداث يدور معظمها حول ما ذكرنا. وهناك عشرات الدراسات عن انحراف الأحداث في المملكة خلصت إلى ما ذهبنا إليه.

(٢) انظر مهدي مهريزي (ترجمة خليل العصامي)، نحو فقه للمرأة يواكب الحياة، بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٠م، ص ١٤.

(٣) المرجع السابق، ص ١٦.

(٤) انظر المرجع السابق، وكذلك معظم الكتب التي تناولت حياة الشباب الجسدية.

(٥) المرجع السابق، ص ١٨.

(٦) المرجع السابق، ص ١٨-١٩.

(٧) المرجع السابق، ص ١٩.

(٨) المرجع السابق، ص ٢٠.

(٩) البيانات المعتمدة في هذه الدراسة مقدمة من مركز مكافحة الجريمة التابع لوزارة الداخلية، وهي أحدث البيانات المتوافرة.

الفصل التاسع
الشباب والصحة الجسدية والإبداع وسؤال الهوية

الحياة اليومية كما يعيشها ويفهمها شباب اليوم:

يعيش شبابنا اليوم حياة تختلف في جوهرها عن حياة الأجيال التي سبقتهم في نوعية وكيفية الحياة اليومية المعاشة، فإن كانت الأجيال السابقة التي لا تزال على قيد الحياة قد شهد العديد من أفرادها غالبية التحوّلات المادية وغير المادية التي نعيشها فإن أكثر من جيل عاش ويعيش قطيعة حقيقية مع تجربة التحوّلات هذه. صحيح أن الحياة، حتى في المدن الكبرى التي كانت آنذاك مجرد بلدات صغيرة، لا تتوافر فيها معظم مقومات الحياة الحضرية الحديثة، وخصوصاً في المرافق والخدمات.

كم من أبناء الأجيال الشابة اليوم بإمكانه تصور حياة في مدننا الكبرى دون مياه أو تيار كهربائي، وأن وسيلة النقل الأساسية عبارة عن عربات «كرو» تجرها الحمير أو الخيل، وأن أعظم ما يمكن تصوره وجود «أزقة» لا شوارع منارة، وحتى عندما تمت إنارة تلك الأزقة و«الشوارع» كانت بالأتاريك، وأن الماء يُنقل على أكتاف السقائين من مكان تجمع المياه المركزي الذي يُعرف بـ «البازان»، ويحل الظلام مباشرة بعد الغروب، ولا توجد سوى كتاتيب لمن لديهم القدرة والدراية لتعليم الأبناء الذكور؟!

أما الحياة الاجتماعية فكانت تقليدية في تلك المدن، إننا نتحدث عن فترة تاريخية ليست بالبعيدة، تقترب من نهاية السقف الأول من القرن العشرين.

أما حقبة التغيرات التي جاءت بالكهرباء وتمديدات المياه والهاتف والمؤسسات المدرسية والصحية، وبعدها وسائل الاتصال في أشكالها المختلفة والتوسع الحضري، ومن ثم تحسّن المرافق والخدمات، فهذه أمور عاشها أكثر من جيل لا يزال الكثير من أفراده يعيشون، ولعل معظمهم نسي أو يتناسى كل هذه التحولات المتعاقبة التي غيرت الحياة اليومية، وولدت بالتالي أساليب

حياة وتصور عن هذه الحياة ليست له أية علاقة البتة بما كانت عليه الأمور.

ربما كان سؤالاً سخيفاً إن حاولنا توضيح حياة يومية دون صحف أو تلفزيون، أو صيف دون سياحة أو سفر إلى مجاهل العالم، أو حتى الحديث عن ألوان محددة من المؤسسات الرئيسة، مثل المدارس أو الجامعات أو الفنادق أو المطاعم، بل دعنا نتواضع قليلاً ونتصور حياة يومية بتلفزيون غير ملون أو هاتف يعتمد على مقسم غير آلي ويقوم على أساس عدد محدود من الخطوط الممكنة، أو عدم وجود سيارات سريعة، وكذلك عدم وجود شوارع مسفلتة، لكن ما لا يمكن لأبناء هذه الأجيال الشابة تصوره هو ما كان عليه الحال سابقاً.

إن ولادة الشاب في مجتمع مرّ بالكثير من مراحل قيام حداثة، حتى لو كانت على أساس تقليد ما تم إنجازه في جزء من العالم، لا تسهم كثيراً في توضيح القيمة التاريخية لما تم إنجازه أو الوصول إليه، وفي الوقت نفسه لا تشكل أداة تعمل على توضيح قيمة ما هو منجز أو قائم، إذ إن إمكانية المقارنة والموازنة بين فترة تاريخية وأخرى غير قائم على الإطلاق.

إن شبابنا اليوم يعيش حياة مجتمع حديث تتوافر له كافة منجزات العصر الحديث، بل إنه على صلة وثيقة بكافة مكتسبات هذا العصر، وخصوصاً مكتسباته الاستهلاكية. فكما هو معروف تحفل أسواقنا، ومن ثم بيوتنا وحياتنا، بكافة ما تقدمه المصانع الحديثة في كافة أرجاء العالم، بل ربما كانت أسواقنا لحيويتها وإمكاناتها المادية الأسواق الأكثر أهمية في العالم من حيث الاستهلاك ومن ثم الاستهداف.

قد يتساءل البعض: لكن ما الجديد في كل هذا؟ إن الجيل الشاب الذي لا يعرف سوى الأوضاع التي اكتمل تشكلها، والذي ربما يصعب عليه تصور ظروف لا تتوافر فيها الكثير من السلع والخدمات التي يستخدمها اليوم، ستكون علاقته مع هذه السلع لا تقوم على أساس المقارنة بأوضاع أخرى، إنما ستجعله أكثر قدرة على التجاوب والترحيب بما تقذفه المصانع أو بما يشكل

الذوق الاستهلاكي العام، وأي تقصير في مثل هذه المتطلبات يعد ارتكاساً للوراء وسعيًا لتجاوز الواقع بالعيش في ماضٍ غير معروف أصلاً.

بسبب هذه القطيعة نجد أن الشباب يتعامل مع السلع والخدمات دون بُعد ثقافي تاريخي، ونقصد بذلك أن الذوق الذي يجد نفسه يستجيب له هو الذوق الذي يفرضه الواقع المادي الحالي وليس الاختيار بين بدائل بعضها ينتمي لهذه الفترة وبعضها الآخر ينتمي لفترة زمنية أخرى. ونظراً لأن التغيّرات والتحوّلات المادية الواسعة تم إنجازها في أوقات قياسية، وكان معظمها قد قدم إلينا في شكله النهائي المنجز ولم نشارك فيه، بل لا نزال حتى اللحظة في العديد من السلع والخدمات إنما نستجيب لما يفرضه السوق والإعلان التجاري أكثر مما يكون نتيجة تطور داخلي هو الذي ولّد الحاجة لهذه السلع والخدمات، فإن العلاقة النفسية الثقافية بالعديد من مقتنيات هذه السلع والخدمات تميل إلى أن تكون علاقة كمالية، ربما هي إلى اللعب والمظهرية أقرب منها إلى الارتباط بها؛ لأنها تستجيب لحاجات ووظائف نحتاجها فعلاً. وربما أصبحت المجاراة في الذوق المفروض نوعاً من محاولات السعي للتماهي مع ثقافات حديثة وافدة أصبحت البديل القائم الذي أزاح ما كانت عليه مظاهر حياتنا اليومية، ولم يعد يسهل علينا العودة إلى ما كان عليه الحال حتى لو أردنا.

في ظل هذه الملاحظات العامة يمكننا أن ننظر لبعض مظاهر الحياة اليومية التي يعيشها الشباب. فمثلاً على رغم التحسن في أساسيات الحياة العامة فإن معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة ومن هم دون الخامسة متدنية بشكل غير مسبوق، وهي ستتحسن مستقبلاً، وكذلك الحال بالنسبة لتوافر الغذاء الصحي للحوامل ووجود الرعاية الصحية، لكن الحياة الحديثة، وخصوصاً أسلوب الحياة الحضرية، تعرض الفرد إلى خيارات صحية وغذائية عديدة تختلف كلياً، فما كان يقابله الإنسان في المجتمع التقليدي دون وجود وعي ودراية مثلاً بالقواعد العامة للتغذية أو نظافة الفم أو العناية بصحته أو أسلوب التعامل مع البيئة أو التلوث

وغير ذلك من المتطلبات هو من الأمور التي تتطلب معرفة وتتطلب التزامات على الشباب أن يكتسبوها وإلا واجهوا بعض المصاعب[١].

بطبيعة الحال قد لا تتوافر الدراية والمعرفة الصحية، وربما حتى في حالة توافرها فإن بعض عادات الطعام وأساليب الاستهلاك تتولد عنها بعض المشكلات، منها المشكلات الصحية بسبب عدم الاهتمام بالقيام ببعض الأمور. ولتوضيح ما نرمي إليه سنضرب مثلاً بمسألة «زيادة الوزن» بوصفها تشكل مشكلة صحية غذائية وليس دليلاً على توافر الغذاء. فكما هو معروف فإن «البدانة» أصبحت واحدة من أبرز الظواهر الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي، فتوضح لنا دراسة قام بها محيي الدين لبنية وخالد الغامدي[٢] أن نسبة انتشار البدانة بين الذكور في المملكة عالية جداً مقارنة بما كان عليه الحال في أجيال سابقة، وأن المشكلة منتشرة ليس فقط بين عامة الناس إنما هي كذلك حتى بين طلاب المعاهد الصحية ممن يفترض أن يكونوا على دراية ومعرفة بأخطار البدانة، بل ربما كانوا من الاختصاصيين الذين يسعى الناس إلى الإفادة من توجيهاتهم. ولقد وجدا أن متوسط انتشار البدانة بين الشباب الذكور أعلى منها بين الإناث، وإن كانت عند الجميع عالية. وأوضحت الدراسة كيف أن ذلك يؤثر سلباً في أشكال هؤلاء الشباب، ويعرّضهم للعديد من الأمراض المرتبطة بالبدانة من ضغط دم وأمراض قلب ونحوه. وتوضح الدراسة كذلك أن الأمر لا يقتصر على العيّنة التي دُرست، إنما تؤكد الدراسات العديدة التي أجريت على عيّنات من سكان المملكة انتشار البدانة، وخصوصاً بين الشباب.

بطبيعة الحال، مردّ ذلك تأثّر الشباب الكبير، بل وتعلّقهم بتناول وجبات المطاعم السريعة التي تتميز بكثرة الدهون والنشويات؛ مما يوضح أن هناك علاقة بين أسلوب الحياة الحديث والصحة العامة من الضروري دراستها بشكل عميق؛ إذ إن السؤال الجوهري: لماذا أصبحت الوجبات السريعة هي الوجبة

المفضلة لدى الشباب؟ يقودنا هذا السؤال إلى إجابات مختلفة، منها أثر الإعلان التجاري القوي على توجيه المستهلك، وخصوصاً الشباب الذين يجدون العروض الإعلانية مغرية بما تقدمه من تنوع وما توحي به من تماهٍ بين نوعية الطعام المقدم وأساليب حياة غربية قد يجد الشباب أنفسهم مندفعين إليها حتى لو بدوافع ورغبات باطنية لديهم دون أن يشعروا بذلك علناً أو يعبّروا عنه بالصورة نفسها.

ولا يقل إقبال الشباب على هذه الأنواع من الوجبات، التي كما أشرنا ربما يتناولونها حتى يكونوا جذّابين مقبولين من الشباب أمثالهم، عن إقبالهم على ما يمكن ممارسته أو تناوله من وصفات تجميلية تضمن حُسن مظهر وشكل الشاب. ولعل انتشار ما يعرف بـ «متاجر الجسد» body shop، التي تبيع ألواناً من مواد التزيين الطبيعية والتي تمكن من المحافظة على نضارة وشباب دائمين، إنما هو أيضاً من التقليعات الحديثة التي تقبل عليها طائفة من الشباب. وعلى رغم أن اهتمام الشاب بنضارة جسمه ورائحته وشكله يعدُّ من الاهتمامات التقليدية إلا أنه من الاهتمامات التي لا يجاهر بها الناس عادة، وإنما على العكس من ذلك ربما عملوا على إظهار نوع من الخشونة وعدم الاهتمام الظاهري بالهندام للتأكيد على الرجولة وعنفوانها، إلا أننا نلاحظ أن السائد بين معظم الشباب اليوم، ربما بسبب تأثير الإعلان وأسلوب الحياة الحديثة، الاهتمام المتزايد بأنواع مختلفة من العطور، سواء كانت العطور الحديثة لغالبية الشباب أو البخور والعطور الشرقية للمحافظين والمتديّنين منهم، بالإضافة إلى الاهتمام بالقيافة بشكل عام، فالإقبال على ماركات معينة من «الغتر» أو «الأشمغة» أصبح سِمة معروفة.

بطبيعة الحال لا يقتصر الأمر على العطور وبعض أنواع الملابس، إنما تعدى ذلك إلى مرطبات الجسد والعناية بالشعر، وتعد العودة الحالية للحلاقة وأنواع «القصّات»[٣] مما يميّز حالة الشباب الذي يسعى إلى أن يكون أنيقاً، وتتفاوت المسألة من وسط شبابي إلى آخر، لكن تبقى قضية الأناقة وحُسن

المنظر من الأمور التي أصبحت تستحوذ على اهتمام قطاع من الشباب في مجتمع كان ينظر إلى مثل هذه الأمور على أنها من الأمور التي لا ينبغي أن يهتم بها الذكور عموماً.

وبالإضافة إلى ذلك نجد اهتماماً متزايداً عند الكثير من الناس، ومنهم الشباب، لمواجهة مسألة البدانة والسمنة؛ فهي على رغم انتشارها ليست مقبولة، ويعمل الجميع تقريباً للتخلص منها، وغالباً ما يجعل الفرد الذي يعاني من زيادة وزن موضوع التخلص من ذلك الوزن «مشروعاً» عليه أن يقوم به، سواء بالاشتراك في نادٍ صحي، وهذه غالباً ما تقدم ألواناً من التمارين الرياضية تحت إشراف مدرب، وربما طبيب أيضاً، من أجل العمل على إنقاص وزن الشخص الذي يشترك في النادي لهذا الغرض، أو مراجعة طبيب أو عيادة تشتهر بتقديمها برنامج حِمية من شأنها أن تساعد على تخلص الشاب من الوزن الزائد الذي يعاني منه في أوقات قياسية، بل قد يشترك البعض من أصحاب المال في برامج استجمام وعلاج لتخفيف الوزن في أحد المنتجعات الدولية. ولا شك أن من الواضح أن موضوع البدانة قد تم تحويله إلى مسألة تجارية بسبب الإعلان، وربما كذلك بسبب ما انطبع في الأذهان من تصورات عن الصحة والجمال والتخويف من أعراض وأمراض ترتبط بالبدانة.

ولا يتوقف الأمر عند الأندية والحميات والمتاجر والمطاعم التي تقدم وجبات خاصة بمن يعانون من سمنة، إنما أصبحت المكتبات تعجّ بكل أنواع الكتب التي تقدم وصفات بأنواع من «الريجيم»[٤] التي ينبغي أن يجريها الفرد، ولعلنا لا نبالغ إن قلنا: إن الهوَس الذي عمّ العالم الغربي بخصوص هذه المسألة، وخصوصاً أمريكا، ومعالجته في وسائل الإعلام الحديث ربما ولّد اهتمامات غير مسبوقة بنفس الموضوع عندنا، ويمثل الشباب شريحة مهمة في هذا الاهتمام.

والغريب في الأمر ـ كما أشرنا ـ أن الاهتمام المبالغ به في التأكيد على أهمية المنظر والقيافة والسعي الى تحقيق نوع من الشباب الحسن الأناقة الذي

يتمتع بنضارة دائمة وإن كان مطلباً يتطلع إليه الإنسان في كل العصور لكنه كان يتم دون إظهار عناية أو اهتمام علني بذلك؛ إذ تترك مثل هذه الأمور للنساء وليس للرجل، وإذا ظهر نوع من «الأنوثة المذكرة»[٥] عند بعض الرجال، كما هو الحال عند بعض سكان الجبال أو القرى النائية، فمردّ ذلك للطبيعة والتقاليد المتوارثة والمتبعة، لكن القاعدة العامة هي أن تظهر الخشونة ونوع من عدم الاكتراث بالمنظر العام في الهندام.

إن ما نشهده لا يمكن أن يعزى إلى نوازع تقليدية نابعة من داخل تقاليدنا وأعرافنا، وفي نظرنا إنما هي استجابات متعددة الأشكال للإعلان التجاري الذي ولّد احتياجات حديثة. وربما كان مستوى المعيشة والرغبة في النهم بالملذات وطيب العيش هي الدوافع لذلك. وقد لا نكون مبالغين إن قلنا: إن ما يصرفه معظم الشباب من أموال وأوقات من أجل الظهور بالشكل اللائق يتجاوز الكثير من الضروريات وبشكل غير مسبوق عند الأجيال السابقة.

الحداثة والشباب:

أما القضية الثانية المميزة للشباب والمرتبطة بهم فهي مسألة «الذوق» والتذوق للآداب والفنون، أو ما يعرف بالرأسمال الرمزي وتجلياته[٦]. ويظهر أن الأمر، وإن كان بالإمكان إدراجه تحت ثنائية: القديم والجديد، ومن يُقبل على ماذا؟ ولماذا يعترض على الآخر؟ وكما هو معروف هذه قضية طويلة وتاريخها في الأدب والفكر العربي معروف، لكن على ما يظهر أن الأمر في العقود الماضية يمثل إشكالية أكثر أهمية وأخطر من حيث الأبعاد، فكما كررنا في مواضع كثيرة من هذه الدراسة مرّ ويمر المجتمع والثقافة العربية بتحولات جوهرية أساسية على مستوى البنية والأفكار والتصورات تجعل الاختلاف بين ما آل إليه المجتمع مقارنة بما كان عليه واسعة وكبيرة، ولعل واحداً من أهم مظاهرها ما حصل في مجال الذوق الأدبي والفني إجمالاً.

والحداثة الأدبية تطول تغيرات جذرية في تصور ما هو أدبي، سواء في

الأشكال أو المضامين والأساليب المستخدمة. ولعل الشعر، وهو خزانة العرب وديوانهم، الأبرز في هذا المجال. وكما هو معروف، ظهرت في منتصف القرن العشرين بعض المحاولات التجديدية الابتداعية في مجال الشعر العربي وصلت إلى إظهار ما عُرف بالشعر العربي الحديث على أيدي السيّاب ونازك الملائكة وغيرهما. ولقد استقبل هذا «التجديد» بدرجات متفاوتة من الحماس، لكن مع مرور الزمن ترسخت أقدام الشعراء الذين يقولون بهذا النوع من الإبداع.

ومنذ بداية الثمانينيات الميلادية ظهرت بوادر تأثر بعض الشعراء الشباب عندنا في المملكة العربية السعودية بهذه الاتجاهات الأدبية. وعلى رغم وجود الشعراء التقليديين إلا أن أصوات الشعراء الشباب أصبحت أكثر ظهوراً في الصحافة الثقافية المحلية التي استقبلتهم بترحاب وحماس غير عاديين، بل وتحمّس بعض النقاد لهذا النوع الجديد من الإبداع حتى أصبحت موجة هذا النوع من الشعر والاهتمام برموزه وإسهاماته بارزة في الصحافة الثقافية. ويظهر أن هذا الاهتمام وجد عند الشباب بشكل خاص القبول والحماس، وتجاهلت الأوساط العامة هذا الأمر، إما لانخراطها في قضايا أخرى، منها القضايا الاجتماعية والسياسية والدينية، وإما أنها لم تجد ضالتها في هذه الحركة الإبداعية الجديدة، لكن مع زيادة إقبال شرائح شبابية متزايدة على هذا الذوق الأدبي الجديد، وتوسع الملاحق الأدبية في عرض الدراسات النقدية الأدبية الحديثة، وشهرة بعض النقاد الذين أكدوا أن هذا النوع من الذوق الأدبي والشعري الذي يتفاعل مع ما يجري بشكل عام في الساحة الأدبية العربية هو ما سيكون له الغلبة على الساحة الأدبية في كل مكان، أصبح الوضع مختلفاً الآن.

كردة فعل أدبية ودينية على فورة وانتشار الميل للحداثة الأدبية ظهر بعض النقاد التقليديون الذين سعوا، أحياناً بمعرفة تفصيلية للتيارات النقدية الغربية وأحياناً انطلاقاً من خوف وتوهم وحذر من كل وافد فكري غربي حديث، إلى نقد المشروع الحداثي والعمل على تقويضه معرفياً وفكرياً، لكن على ما يبدو

أن الجدل احتدم، وكانت الكفّة لصالح التيار الحديث الذي يلقى قبولاً في الأوساط الأدبية الحديثة التي ترى أنها تتفاعل مع ما يجري في الساحة الأدبية العربية الكبرى. وهنا أخذ الأمر منعطفات أخرى، لعل من أبرزها تحويل القضية إلى قضية معتقدات، والنظر إلى المسألة من زاوية «دينية« خاصة.

ولقد ظهرت بعض الكتابات التي تناولت «الحداثة في ميزان الإسلام»، وتقديم الاقتباسات الكثيرة التي تعتمد على صور ورموز أسطورية بوصفها تعد خروجاً على الدين ومحاربة له، بل إن استخدام أشكال جديدة من أشكال الشعر مثل شعر التفعيلة أو الشعر الذي يخرج إجمالاً على بحور الشعر العمودي التقليدية إنما ينبغي اعتباره عملاً غير مشروع، وربما حتى مؤامرة ضد اللغة العربية؛ لغة القرآن الكريم والدين. ومما ساعد على ذلك أن بعض كبار شعراء الحداثة هم من ذوي الانتماءات العقائدية والأيديولوجية المرفوضة لدى التيار الديني. وهكذا ظهرت حملة انتشرت في الخطاب الديني العام في المساجد والمطبوعات والمنشورات التي توزع في أوساط المتدينين، حيث أصبحت عبارة «حداثي» تعادل «علماني» أو خارجاً عن الملة معادياً للإسلام(٧).

وعلى رغم أن الاهتمام تركز فقط في الشعر للأسباب التي ذكرنا فإن تيار الشعر الحديث لم يتوقف على رغم حملات التشهير، لكن ربما جرت بعض المعارك الفكرية التي عملت على توضيح أن نقد تيار الشعر الحديث برمته لمجرد اختلاف الأذواق أمر يستحق المراجعة، كذلك لا بد من أخذ الاستعارات والمجاز الأدبي بحُسن ظن دون التأكيد على حرفيته، ومن ثم محاكمته على ذلك الأساس، ومن ثم التشهير. والتأكيد بطبيعة الحال على الأمر الثقافي يتطلب معرفة وتخصصاً حتى تكون الأحكام فيه مناسبة، لا أن يعامل كما لو كان تياراً مذهبياً أو فكرياً، وأن رواج تيار أو قبوله إنما هو رهن ذوق الناس، لا أن يفرض عليهم ذوق معين. علماً بأن المتعارف عليه تاريخياً هو تغيّر وتبدّل الأذواق من عصر لآخر. وفي هذا المضمار نجد أن العقود الماضية شهدت تطورات جديدة

في الذوق الأدبي، لعلّ من أبرزها الاهتمام بالقصة القصيرة والرواية، والأخيرة شهدت تطورات محسوسة واسعة، فلقد أخذت تظهر بعض الروايات الجيدة منذ ١٩٩٠م لفتت اهتمام الأوساط الأدبية على مستوى العالم العربي، وبعض مبدعي هذه الأعمال الروائية والقصصية من الشباب.

على أن اهتمامات الشباب الأدبية، على الأقل في الأوساط الأدبية، لم تعد مرتبطة بالتجارب والمحاولات الأدبية المحلية، إنما على العكس من ذلك، هي منفتحة بشكل كبير وتتفاعل بشكل قوي ملحوظ مع التجارب الأدبية السائدة في الوطن العربي، بل ربما وجد بعضهم رعاية ودعماً من بعض المبدعين العرب من خارج المملكة أكثر مما قد يجدونه من المبدعين المحليين؛ مما ولّد فجوة كبيرة بين الأجيال الأدبية، ليس فقط في التواصل، إنما في التجارب والذوق، وربما بإمكاننا القول: إن التيار الأدبي القائم حالياً في الساحة الأدبية والفكرية مرتبط بتيارات الأدب العربي الحديث أكثر من كونه تراكماً تاريخياً وفنياً لتيار أدبي محلي. وبطبيعة الحال مثل هذه القطيعة بين الأجيال الأدبية قد تولّد نوعاً من الاختلاف وعدم التواصل بين الأجيال في الهموم والقضايا، ومن ثم الأساليب والأشكال أيضاً. ولعل كثيراً من النقد الذي وجه ضد مشروع الحداثة إنما هو من نتائج هذا الفصام الذي ولّد نوعاً من عدم الثقة والتشكيك فيما يمكن أن يقود إليه تيار الحداثة الذي في نظر البعض إنما هو صدى وانعكاس لتيارات أدبية تتعارض مع ما تجد الأجيال السابقة تطورها الطبيعي فيه.

والأمر لم يقتصر على الإبداع، إنما توسع في دائرة النقد وتحليل النصوص، وانتشرت في الأوساط الشابة الحديثة تيارات ومدارس النقد الغربي الحديثة، من تفكيكية وأسلوبية وغيرهما من نظريات النقد. واهتم الجيل الشاب بمتابعة هذه النظريات الجديدة وترجمتها، بل والعمل على تطبيقها على أمثلة من الأدب المحلي، مما ولّد نقاشات عديدة وواسعة، ليس فقط حول صلاحية هذه النظريات النقدية وفائدتها في تحليل النصوص الإبداعية، إنما نقاشات وجدل

حول المفاهيم والمصطلحات ذاتها ومدى تحمّل تبعات حمولات هذه النظريات الفكرية والمذهبية. ولا يزال بعض الشباب متحمّساً لكل ما هو جديد، ولا يزال بعض «الشيوخ» لا يبارح التراث ويرفض كل ما عداه.

لكن على رغم كل هذا يبقى السؤال الأكبر: هل الشباب يقبل على القراءة عموماً؟ هل يحظى الأدب العربي الحديث والكلاسيكي بالاهتمام المطلوب؟ للأسف يظهر أن الشباب عموماً، باستثناء النخب الأدبية الشابة، يجدون ضالتهم واهتمامهم في الألعاب الإلكترونية، أو قضاء ساعات طويلة مع الإنترنت، أو الإقبال على ألوان أخرى من الإبداعات والاهتمامات من أقلها الكتاب العربي، أدبياً كان أو فكرياً!.

الحداثة الموسيقية:

بطبيعة الحال، لا يقتصر الوضع في مسألة الذوق على النص المكتوب أو المقروء، إنما يطول لوناً آخر من ألوان الذوق، وهو الموسيقى. والذي يمكننا ملاحظته بشكل عام هو أن الإقبال على الموسيقى الحديثة، وخصوصاً الموسيقى الراقصة الصاخبة في شكلها العربي الحديث المعروف بـ «أغاني الشباب» الذي تذيعه محطات الـ FM الإذاعية، أو برامج الفيديو كليب التي ازدادت أعدادها في الآونة الأخيرة، يوضح أن الشباب يقبلون على أنواع وأشكال من الموسيقى، مع انحسار اهتمام التيار العام للشباب عن الاستماع للموسيقى الشرقية الكلاسيكية. والغريب في الأمر أن إقبال الكثير من الشباب السعودي على الموسيقى الغربية يحدث دون أن يفهموا كلمات تلك الأغنيات، وربما ينحصر اهتمامهم وتقبّلهم في الإيقاعات السريعة، وربما الإعجاب بالرقصات والحركات المصاحبة لتلك الأغنيات كما يقدمها الكليب[٨].

وتكاد الموسيقى التقليدية الكلاسيكية التي كانت رائجة حتى السبعينيات الميلادية في بعض المدن تنقرض لتحل محلها أنواع جديدة من الموسيقى، يغلب على الكثير منها الإيقاعات السريعة، حتى كلمات الأغنيات لم تعد تعتمد على

قصائد من عيون الشعر العربي، إنما تقوم إما على أشعار عامية من الشعر الشعبي، وإما على قصائد حديثة، ومعظم الأغنيات أصبحت ليست فقط راقصة إيقاعية، إنما أغنيات قصيرة مراعاة لعدم ملل المتذوق الجديد، والمهم ليس الكلمات إنما الحركات الإيقاعية.

بطبيعة الحال قد يكون من غير الإنصاف التعميم الذي يظهر مما ذكرنا، لكن ينبغي الإقرار أن هناك بعض الشباب، لكن أعدادهم محدودة، لا يزالون يتذوقون الموسيقى العربية الشرقية القديمة، وهناك اهتمام محدود بالتراث الموسيقي المحلي، لكنه لا يزال خجلاً ومحدوداً.

ولقد أدت الشركات الكبرى المسيطرة على صناعة الموسيقى دوراً بارزاً في تشكيل وتوجيه الذوق العام. ومما يزيد من تأثير هذه الشركات أن العديد منها لا تقف هيمنتها على الذوق الموسيقي عند حدود الإنتاج والتوزيع، وإنما لامتلاكها قنوات البث الإذاعي والتلفزيوني فإنها تحدّد، وربما بشكل احتكاري، ماذا يمكن أن يبث، ومدى ترديد وتكرار تلك الأغنيات التي قد تصبح الأغنيات الأكثر رواجاً وشيوعاً. ونرى أن من المهم أن تكون هناك بعض الالتزامات الأدبية في عملية توجيه الذوق العام في الاستهلاك الموسيقي وتوزيعه للمستمعين من أجل ضمان وجود خيارات وبدائل لديهم، بل ربما كان من المهم أن تؤدي هذه الشركات دوراً ريادياً في الرفع من المستوى الموسيقي من أجل فهم أفضل لدور الموسيقى في الرقي الثقافي للمجتمع.

ولعل مردّ الأحوال القائمة في مجال الذوق الفني الموسيقي هو الموقف العام من الموسيقى، إذ لا تزال الموسيقى، وربما معها معظم الفنون الجميلة، مرفوضة من الناحية الدينية، مما يولّد تقاعساً جدياً في عملية الاهتمام بترقية وتطوير الموسيقى، ذلك لأن موضوعها غير مطروح جدياً على المستوى الرسمي في ظل معارضة الفقهاء لها، ومن ثم المطالبة بالرفع من مستوى التذوّق عن طريق قيام معاهد ومؤسسات احترافية أمر لا يمكن تناوله على

الأقل بشكل جدي. صحيح أن الساحة الصحافية شهدت تطوراً في التغطية الإعلامية لشؤون الموسيقيين والفنانين بشكل عام، لكن غالباً لا تتم مناقشة مسألة التذوق الموسيقي.

ويظهر أن الحظر التقليدي ضد الممارسة الموسيقية، بالإضافة إلى عدم وجود مؤسسات، من العوامل المساعدة التي أدت إلى انتشار الذوق الموسيقي السائد الذي هو بأمسّ الحاجة إلى تغير لرفع مستوى تذوق الشباب والرفع من قدراتهم في تذوق الموسيقى الجيدة. نأمل أن تؤدي جمعيات الفنون دوراً إيجابياً في هذا الاتجاه[٩].

الفنون التشكيلية والأدائية:

لا تشغل الفنون التشكيلية بشكل عام سوى اهتمام نخب محدودة وعلى استحياء على رغم ازدهار الحركة التشكيلية في المملكة، والريادة فيها بطبيعة الحال للشباب. وتؤدي المعارض الفنية دوراً مهماً في العناية والاهتمام بالمواهب الشابة التي تلقى بعض العناية من هذه المعارض، كذلك من بعض المؤسسات الراعية في شكل مسابقات. وبإمكاننا الحديث عن حركة تشكيلية محلية أبرزت عندنا بعض الفنانين الذين نجد لوحاتهم تعرض في العديد من الأماكن.

ولعل تجربة بيت التشكيليين والفوتوغرافيين، وما تقدمه الجمعيات الفنية من جهود تعريفية بالفنون الجميلة، يستحق الإشادة، لكن يقتصر الاهتمام بهذه الفنون على نخب شبابية محدودة، والتعريف بها وبجهودها لا يزال في البداية، لكن الأمل كبير في أن يتوسع الاهتمام بهذه الجهود والإبداعات[١٠].

أما بالنسبة للفرق الشعبية التي تعمل على إبراز الفنون الأدائية في شكل رقصات شعبية فإن معظمها أخذ شكل فرق فولكلورية شعبية، ومن ثم أصبح همّها الأساسي هو الحفاظ على التراث واستمراريته، وقليل ما كان من هذه الفرق من لديهم خبراء في أمثال هذه الفنون قادرون على استخدام الوسائل

والأساليب العلمية، وعلى توثيق وحفظ هذه الفنون، ومن ثم العمل على تطويرها وترقيتها والإبداع فيها، وهذه أمور أصبحت ملحّة من أجل الارتقاء بالذوق الفني العام، لكن ما يظهر بسبب الموقف التقليدي من «الفنون» إجمالاً يقف دون تطويرها والاهتمام بها.

صحيح أن الرئاسة العامة لرعاية الشباب كانت قد اهتمت برعاية الآداب في شكل أندية أدبية، وبالفنون في جمعيات الفنون، ولقد انتقلت هذه المؤسسات الآن، في ظل تغيرات وزارية، إلى وزارة الثقافة والإعلام، ويتطلع الجميع إلى تطورات نوعية في هذه المجالات، إلا أن هذه المؤسسات يقصدها الجميع، وليست لها اهتمام خاص بالشباب من ناحية، وربما ليس من مسؤولياتها تأهيل وتدريب وتكوين موهوبين في هذه المجالات الفنية.

الرياضة كممارسة:

كما أوضحنا في بداية هذا الفصل فإن الشباب أصبحوا يعانون من مشكلة بدانة وسمنة على رغم التعلق المنقطع النظير بالرياضة، وخصوصاً كرة القدم، والاهتمام الواضح من طرف رئاسة رعاية الشباب، لكن معظم الجهود منصرفة إلى الأندية الرياضية، وإلى الرياضة في شكلها الاحترافي، ومن ثم ازداد الاهتمام بجانب المشاهدة والفرجة على حساب مزاولة الرياضة فعلاً، ولقد أدى هذا إلى وضع عام غريب نوعاً ما، أعداد محدودة حتى وإن كانت أعدادها كبيرة نسبياً تمارس الرياضة، بينما السواد الأعظم يتابع ويشاهد الرياضة.

واللافت للنظر أن مستوى الثقافة الرياضية عند جمهور الشباب السعودي بشكل عام عالٍ ويهتم بالتفاصيل حتى غدَت أخبار الرياضة وتشجيع هذا النادي ضد آخرٍ هي البديل عن ممارسة الرياضة والإفادة من ذلك صحياً، فأصبحت المشاهدة ومتابعة الأخبار نوعاً من الترويح يشغل الشباب ويستغرق قدراً كبيراً من أوقاتهم. إن غياب ممارسة الرياضة بشكل جماهيري أمر يستحق إعادة الدرس والتأمل، لعل من أسبابه عدم وجود الملاعب المناسبة

المتاحة في الأحياء، وعدم وجود مسابقات عامة يمكن للجميع المشاركة فيها، وخصوصاً ألعاب القوى أو حمل الأثقال أو السباحة أو نحو ذلك، وتعطل الرياضة المدرسية والجامعية بعد أن كانت نشطة؛ مما عطل إمكانية ممارسة الشباب الرياضة كجزء من التحصيل المدرسي.

ويظهر أن هناك ميلاً في المجتمع والثقافة السعودية إلى أن تصبح النجومية الرياضية من حق فئات اجتماعية قد تكون غير ناجحة في المجالات الرسمية الأساسية. وعلى رغم أهمية ممارسة الرياضة، وانتشار الأندية التي تقدم خدمات رياضية/ صحية في الفنادق أو بعض الأندية المتخصصة، إلا أن مثل هذه المؤسسات متاحة بأثمان لا تصلح سوى لفئات اجتماعية معينة، ربما تعجز عنها إمكانات غالبية الشباب.

نقابل بطبيعة الحال، في بعض الأحياء وعلى أطراف المدينة، بعض الشباب يمارسون لعبة كرة القدم، لكن مع محدودية أعدادهم فإن نشاطاتهم هذه يغلب عليها الطابع الشخصي، وهي نشاطات مؤقتة، إذ فور أن يختار صاحب الأرض إعمارها يكون عليهم أن يختاروا أماكن جديدة، وغالباً هذه الملاعب التي تسمى «نوادي الحواري» غير معدّة للعب الآمن، وتزدهر في أوقات أو مواسم معينة ثم يخبو وهجها بعد ذلك؛ لأنها ليست لها أية صبغة مؤسسية أو دعم رسمي. وكان المتوقع أن تؤدي المدارس والمساحات المفتوحة في الأحياء أدواراً مهمة في امتصاص نشاط وحيوية الشباب فيما يمكن أن يكون له مردود مفيد على الجميع.

وما يصدق على كرة القدم، أو الرياضة الممارسة إجمالاً، يصدق على كافة النشاطات اللاصفية التي يمكن أن تستوعب أوقات الشباب الحرة.

وفي دراسة مبكرة لباقادر[١١] عن الترويح في مكة وجد أن بعض المكتبات الرسمية والخاصة وملاعب الحواري التي تستوعب أوقات الشباب، إضافة إلى العديد من النشاطات الثقافية في باحات الحرم الشريف، كانت محط اهتمام

الشباب. ويظهر أن التطورات المادية السريعة ونمو المدن الذي صاحب هذه التطورات والتنمية الشاملة لم تستوعب بعد في اهتماماتها أوقات ونشاطات الشباب. وكما هو معروف فإن الاهتمام بأوقات الشباب ومن ثم توجيههم ورعايتهم يعد من الأمور الملحَّة والمهمة في حياة المجتمع، إذ من دون ذلك سيكون الشباب عرضة سهلة لتيارات أخرى قد تكون مدمّرة!.

وعلى رغم وجود عدد من المتاحف ذات المقتنيات المهمة إلا أن الشباب عموماً، حسب ما ذكر لي أحد مسؤولي المتاحف، لا يُقبلون على زيارتها، ولولا وجود بعض الرحلات المدرسية، وهي أيضاً محدودة وفي مراحل دراسية مبكرة، لربما اقتصر زوار المتاحف ـ على رغم أهمية ما تقدم وتعرّف به ـ على زوار أجانب، وخصوصاً من الدول الغربية. وكما هو معلوم فإن زيارة المتاحف ومراجعة المكتبات العامة يعد دليلاً على مدى نضج وحيوية الشباب وتعلقهم إجمالاً بمصادر المعرفة واستكشافهم الثروات الفكرية والتاريخية التي تفخر بها البلاد. ويظهر أننا، كمجتمع وثقافة، في أمسّ الحاجة لبذل جهود من أجل الاهتمام بهذه المجالات الثقافية المهمة من أجل تأهيل جيل مثقف يطمح للمعرفة ويحب ويتذوق الجمال. إن وجود أكثر من متحف في مدينة ما، وكذلك أكثر من صالة عرض أو مكتبة وطنية، يعد مؤشراً مهماً لمدى ما وصلت إليه الحياة الثقافية والفكرية في تلك المدينة، ومن ثم ما يمكن أن يسهم به أبناؤها وشبابها.

الذوق والوضع الاجتماعي:

قبل أن نختتم هذا الفصل نود أن نوضح، كما يوضح لنا بيير بورديو في كتاب «التميز والذوق»[١٢]، أن عمليات الاستهلاك الثقافي في أي مجتمع ليست على وتيرة واحدة، إنما تختلف بين أبناء المجتمع الواحد. فأبناء الطبقة الوسطى غالباً ما يميلون إلى استهلاك ألوان من الثقافة الراقية، سواء كان ذلك في الأدب أو الموسيقى أو الفنون بشكل عام، وهم يرتادون المتاحف

والمكتبات ونحو ذلك، أما أبناء الطبقة العاملة فيغلب عليهم أن يستهلكوا أنواعاً من الموسيقى الشعبية ويشاهدون برامج تلفزيونية تغلب عليها برامج الرياضة أو الدراما الإثارية من عنف أو جنس ونحو ذلك. ويظهر أن تمييزاً ما في أصناف ما يقبل عليه كل طرف يعد محدداً للمستوى الاجتماعي والثقافي الذي يحتله الفرد في المجتمع، وتسعى المؤسسات العاملة على التأهيل الثقافي والمعرفي إلى تكوين هذا النوع من الذوق.

لكن بالإضافة إلى محددات الطبقة، وهي في المجتمع السعودي ليست حاسمة، إذ لا علاقة بالثروة أو النفوذ في كثير من الأحيان بالمستوى الثقافي أو الفكري العام، إضافة إلى عدم تأسيس تقاليد واضحة وقوية بخصوص الاستهلاك الثقافي، هذا في حالة وجود قنوات ومؤسسات تقدمه، حيث يمكن اعتمادها في عملية تصنيف أفراد المجتمع على هذا الأساس، هناك مؤثرات أخرى غاية في الأهمية، وهي تتعلق بالموقف الفكري التقليدي من الفنون والآداب، إذ لا يزال عند جمهور الناس مواقف سلبية، بعضها يصل إلى حد تجريم أو تحريم الفنون الجميلة من موسيقى وفنون تشكيلية وسواها، مما يولّد استنكاراً ورفضاً أن تلصق بالفرد «تهمة» الاهتمام بالفن إجمالاً. بطبيعة الحال هذا يعد بعداً مؤثراً جداً في إعطاء الفنون الجميلة المكانة والقيمة التي تعطى لها في المجتمع الحديث. ويظهر أن الأمور لا ينظر لها بشكل صارم، لكن عدم وجود تقليد يكرّم مكانة الفنون والآداب ويهتم بترقياتها أوجد خللاً في مسألة العناية بالتذوق الجمالي إجمالاً.

لكن مع ذلك يمكننا القول: إن الساحة الفنية تعج بأذواق واضحة، فهناك في الأوساط الشعبية استهلاك لأنواع معينة من الموسيقى الشعبية ونهم بالبرامج التلفزيونية التي تميل الى الفرجة والإثارة، مثل الرياضة، وخصوصاً الملاكمة في فترة ما وكرة القدم دائماً. أما الطبقة الوسطى فإنها تميل إلى الاستماع إلى أنواع طربية من الأغنيات، كذلك البعض يفضل الأغنيات

الكلاسيكية لأم كلثوم وعبدالوهاب وعبدالحليم وفريد وغيرهم. ويظهر أن الفضائيات وإذاعات الـ FM تعمل على «فرض» ذوق عام للجميع بغض النظر عن الطبقة أو الخلفية الاجتماعية.

لكن بطبيعة الحال لا تزال الفنون التشكيلية والثقافة العامة خاصة بأبناء الطبقة الوسطى وليست في متناول الجميع، مما يتطلب جهوداً لتوسيع رقعتها وانتشارها وتقديمها في أشكال وقوالب تجعلها في متناول الجميع، حتى في أيدي الفئات الاجتماعية ذات التوجهات التقليدية الدينية، وذلك من خلال الاهتمام بجماليات الخط العربي أو جمال المعمار العربي الإسلامي ونحو ذلك إشاعة للتذوق الجمالي الضروري لرقي الانسان.

الهوامش

(١) انظر ميخائيل سليمان (محرر)، العرب في أمريكا: صراع الغربة والاندماج، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م، ص ٢٢٧ - ٣٠٤، القسم الرابع.

(٢) انظر: محيي الدين عمر لبنية وخالد سعد الغامدي، انتشار حالة زيادة الوزن بين طلاب وطالبات المعهدين الصحيين بالمدينة المنورة، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ع (٨)، ٢٠٠٤م، ص ١٤٩- ٢٦٠. وبالمقالة مراجعة جيدة للتراث العلمي عن الظاهرة.

(٣) يقصد بالقصات قص الشعر حسب تقليعات وموضات جديدة غير مألوفة في المجتمع، وهو أمر أصبح واسع الانتشار في المجتمع.

(٤) «الرجيم» كلمة أجنبية ويقصد بها أنواع من الحمية الهدف منها تخفيف الوزن والرشاقة.

(٥) «الأنوثة االمذكرة» يقصد بها اهتمام الرجل بجماله من خلال تكحيل العيون وإحاطة الرأس بالزهور والروائح النفاذة الجميلة، ولعل ما نجده عند بعض أبناء القرى النائية من الاهتمام حتى بلبس ملابس ملونة واهتمام بالمظهر هو ما نشير إليه، ولا يعد مثل هذا الاهتمام نقصاً في الرجولة والخشونة بل ربما العكس.

(٦) «الرأسمال الرمزي» مصطلح أطلقه عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو ليجعله مقابل للرأسمال المادي، وهو يتعلق بالقيم والفن والذوق في المجتمع. ويعد الرأسمال الرمزي ذا أهمية في تشكيل هوية وشخصية المجتمع وطبقاته ثقافياً.

(٧) انظر عبد الله الغذامي، حكاية الحداثة في المملكة العربية السعودية، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤م.

(٨) «الكليب» أي الأغنية التي تصاحبها مشاهد وصور، ويغلب عليها ألوان من الدراما الراقصة لترويج الأغنية.

(٩) كانت في الستينيات وربما حتى نهاية السبعينيات جهود قد بذلت في الإذاعة والتلفزيون في تشكيل فرق موسيقية وإحياء ليالٍ موسيقية على الهواء، لكن بعد الصحوة الدينية قل الاهتمام بالموسيقى رسمياً.

(١٠) تؤدي الخطوط السعودية دورًا رائداً في تشجيع الحركة التشكيلية في مهرجانها السنوي ملوّن، وهناك بعض المعارض والصالات التي ساهمت في إنعاش الحركة التشكيلية، منها دار صفية بن زقر وصالة كرا وغيرهما.

(١١) Abubaker A.Bagader, leisure and Social change: the case of Makkah, Saudi Arabia, M.A. Sociology, University of Wiscansin. Madison, 1973.

(١٢) P. Bourdieu, Distinction, London: Routledge, 1985.

الخاتمة
مستقبل الشباب إلى أين؟

استعرضنا في ثنايا دراستنا الحالية العديد من القضايا التي تهم الشباب بشكل مباشر، وتشكل حياتهم وعلاقاتهم، وفي ضوء هذه السياحة الفكرية ربما تشكلت لدينا صورة مركّبة عن الشباب تؤكد أن الشباب تأثر كثيراً بالتحولات التي مر ويمر بها المجتمع السعودي في سعيه للتغير الاجتماعي الثقافي من مجتمع تقليدي إلى مجتمع انتقالي يسعى جاهداً لإرساء معالم مشروعه التنموي الحداثي، ويشكل بالتالي البنية الاجتماعية التي ستقوم عليها علاقات ومؤسسات المجتمع في مستقبل أيامه، مع الأمل أن يكون تأثير الأجيال الشابة قوياً ، حتى تأخذ هوية وشخصية المجتمع والثقافة صورتها النهائية المعبرة عن تطلعات الناس فيه.

ومن نافلة القول التأكيد على أن المجتمعات الإنسانية عموماً اليوم تواجه تحديات وظروفاً معقدة جداً بسبب التطورات الكبيرة والسريعة التي أنجزتها المجتمعات الإنسانية في مسيرتها الحضارية، مما مكّن من ظهور عالم تتلاشى فيه المسافات وتغيب فيه الحدود وتتداخل فيه الثقافات، إنه عصر «العولمة».

ويظهر أن شباب اليوم عليهم أن يعيشوا في حقبة تاريخية غير مسبوقة في التاريخ البشري، ومن ثم تظهر تحديات جديدة وهموم لا يمكن تأجيل التعامل معها، ومن أبرز هذه التحديات: الهوية، والقدرة على المساهمة في الحضارة الإنسانية المعاصرة انطلاقاً من هذه الهوية المميزة.

وكما أوضحنا في فصول الدراسة يمر المجتمع والثقافة بتحولات عميقة في بنائه الاجتماعي على المستوى الفردي والاختيارات التي على كل واحد من أبناء الجيل أن يختارها من بدائل عديدة، بعضها تقليدي وكثير منها ذو نزعة عولمية. وتطول هذه الخيارات مستويات عديدة، منها ما يتصل بأسلوب العيش

والحياة، أو حتى صورة الذات وإمكانات الفرد وعلاقاته مع ما حوله. وهناك تحولات كبيرة على مستوى الأسرة، سواء في بنية وشكل الأسرة أو شكل السلطة والنفوذ، وما هو متوقع في هذه العلاقات من حيث الاحترام والمسؤوليات والواجبات المتبادلة. أو على مستوى المجتمع المحلي، وكيف أن التعددية واللاتجانس الثقافي والإثني هي ما هو عليه الواقع، ومن ثم إعادة صياغة مفاهيم أساسية في العلاقات الاجتماعية الثقافية ذات قوة وتأثير.

وربما بسبب هذه التداخلات الاجتماعية أصبحت مفاهيم مثل الأصالة والتقاليد المرعية تأخذ مفاهيم ومعاني تختلف من فئة اجتماعية ثقافية إلى أخرى.

ونظراً لأن المجتمع الحديث إجمالاً يشجع على الفردية ويؤكد على العلاقات الاختيارية، بل وتقدم مؤسساته الأساسية، بدءاً من المدرسة والعمل والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، حق الاختيار والتأكيد على أهمية القدرات والمهارات والمميزات والفروقات الفردية، ولأنه لم تعد المكانة الوراثية كافية على رغم أهميتها أحياناً في بعض المجتمعات، إذ تعطي المكانة المكتسبة احتراماً وتقديراً خاصاً، وتساعد على الرقي في سلم الحراك الاجتماعي، وأصبحت المعايير الاجتماعية والاقتصادية العالمية هي الميزان الفعلي لمعرفة النجاح أو الفشل في الحياة العامة، نظراً إلى ذلك فإن للمجتمعات الإنسانية معاييرها ومقاييسها لتحديد ليس فقط المكانة وإنما الأدوار التي يمكن أن يلعبها الفرد، وكذلك القيم التي يرضى بها أفراد المجتمع بصورة تميل إلى الإجماع.

وفي ظل ما ذكرنا بدأت تظهر في المجتمع تصنيفات وفروقات لتحديد ما يمكن أن يتطلع له الشباب داخل صفوف الشباب وداخل سلم التراتبية الاجتماعية التي تفضي إلى تحقيق الرضى عن الذات على مراحل رقي تحقيق الفرد لاحتياجاته. وبطبيعة الحال، هذه هي الأفكار الحديثة التي أصبحت جزءاً من تصور الأفراد عن ذواتهم، وتقدم شكل الشخصية التي يرغبون تقديمها للمجتمع.

ومن الواضح أن حياة المدنية وتأثيرها في تشكيل وصقل أسلوب حياة الفرد أصبحت أمراً واضحاً . ويظهر فوق كل ذلك أن «الحضرية» الغربية الحديثة ذات النزعة الفردية العقلانية والمادية، كما يوضح زيمل وويرث[1]، لم تفقد مجتمعنا بعدُ الكثير من قيمه وتقاليده، لكن هذه التقاليد تمر بتحولات وتغيرات قد تؤدي إما إلى تجاوزها وتركها، وإمَّا إلى إعادة صياغتها حتى تتفق وتتكيف مع متطلبات وظروف الحياة الحديثة. ولعل الكثير من سلوكيات وتصرفات الشباب لا يمكن فهمها، ومن ثم قبولها، سوى بإدراك مدى تأثير التحولات الثقافية في مجتمعاتنا.

ولعله أصبح من الواضح بعد استعراضنا للظروف التي يعيش في كنفها الشباب التأكيد على أن ما مرّت به المملكة من تغيرات سريعة في التنمية والبناء قدم للشباب خيارات وفرصاً ، وكذلك مفاهيم وتصورات، عليه أن يختار من بينها. وهذا أدى إلى ظهور اختلافات وفروق بين الشباب أنفسهم، فكما يُقال «الاختيار دائماً صعب»، وهو أصعب عندما تكون الاختيارات من إنتاج ثقافات أخرى.

والشباب في أمسّ الحاجة اليوم إلى التوجيه والإرشاد؛ حتى يتمكنوا بشكل مستقل من تحسين قدراتهم على الاختيار بين البدائل التي يجدون أنفسهم معرضين لها. وحتى يتمكنوا من ذلك فإن أساليب جديدة من التنشئة والتعليم أصبحت ملحّة وضرورية، بالإضافة إلى أن التواصل والتفاعل مع العالم أصبح أمراً واقعاً لا يمكن تجنّبه أو تجاهله. وحتى يتمكن هؤلاء الشباب من الموازنة بين الخيارات لا بد أن تتوافر لهم دراية واقعية وعميقة بظروف ومعطيات العصر الحديث دون أحكام مسبقة من شأنها أن تزيّف أو تبسّط صورة هذا الواقع المعقد، ولا كذلك تجمّله وتسوّق له حتى يقبل عليه الشباب، إنما ربما كان المطلوب تدريب الشباب على عقلية نقدية تعمل جاهدة على مساءلة كل اختيار، والعمل على إعادة النظر فيما يقدمه العصر

الحديث؛ حتى يمكن أن تتضح القدرة على الاختيار، وبعد الاختيار إعادة تكيف الذات مع الظروف الجديدة، ولعل الحوار في مثل هذه الظروف مفيد في تعليم الشباب.

نتمنى من خلال هذه الدراسة الاستكشافية أن نكون قد جعلنا موضوع الشباب أكثر وضوحاً، وقضاياهم أكثر جدية وأهمية.

الهـوامـش

(١) روبرت بارك (ترجمة أبو بكر باقادر)، المدينة، جدة: وكالة تير للنشر والتوزيع، ١٩٨٢م، مقالة كل من زيمل وويرث.

قائمة المراجع

(١) زهير حطب وعباس مكي، مأزق الشباب العلائقي وأشكال التعاطي معه، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١م.

(٢) زهير حطب وعباس مكي، السلطة الأبوية والشباب، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١م.

(٣) زهير حطب وعباس مكي، الطفرة والشباب، بيروت: معهد الإنماء العربي: ١٩٨٠م.

(٤) زايد عجير الحارثي، واقع المسؤولية الشخصية الاجتماعية لدى الشباب السعودي وسبل تنميتها، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠١م.

(٥) منصور الرفاعي عبيد، الإسلام وقضايا الشباب، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١م.

(٦) سيد صبحي، راحة البال والشباب، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١م.

(٧) أحمد المجذوب، الصداقة والشباب، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١م.

(٨) سيد صبحي، الشباب وأزمة التعبير، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢م.

(٩) محمد نايف الرومي، إنهم لا ينتجون: من المدرسة إلى العمل، الرياض: العبيكان، ٢٠٠٤م.

(١٠) بيتر بيرغر وساموبل هنتنغتون، عولمات كثيرة: التنوع الثقافي في العالم المعاصر، الرياض: العبيكان، ٢٠٠٤م.

(١١) وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج التفصيلية للتعداد السكاني والمساكن في المملكة العربية السعودية (١٩٩٢م)، الرياض: وزارة التخطيط، د. ت.

(١٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة، الرياض: وزارة التخطيط، ١٩٩٠م.

(١٣) وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام، الرياض: وزارة التخطيط، الإصدار التاسع عشر، ٢٠٠١م.

(١٤) براين تيرنر (ترجمة أبو بكر باقادر)، ماركس ونهاية الاستشراق، معن للطباعة.

(١٥) حليم بركات، المجتمع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م.

(١٦) عبد الواحد الحميد، السعودة أو الطوفان، الرياض: كتاب الرياض، ٢٠٠٤م.

(١٧) فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، بيروت: معهد الإنماء القومي، ١٩٨٨م.

(١٨) هومي بابا (ترجمة ثائر ديب)، موقع الثقافة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤م.

(١٩) إيفرت روجرز، الأفكار الجديدة وانتشارها، الكويت: دار القلم، ١٩٧٥م.

(٢٠) أحمد علي سليمان، سلوك المستهلك بين النظرية والتطبيق - مع التركيز على السوق السعودية، الرياض: معهد الإدارة العامة، ٢٠٠٠م.

(٢١) موتوكو كاتاكورا، أهل الوادي: دراسة للمجتمع السعودي أثناء مرحلة الانتقال، القاهرة: القارئ العربي، ١٩٩٦م.

(٢٢) أبو بكر أحمد باقادر، القضايا والمشكلات الزوجية في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجية، البحرين: المكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية، ٢٠٠٢م.

(٢٣) أبو بكر أحمد باقادر ويحيى الخزرج، تكاليف الزواج في مدينة جدة في التسعينيات، بيروت: مجلة دراسات عربية، ع (٢/١)، ج (٣٢)، ١٩٩٥م.

(٢٤) أبو بكر باقادر، صناعة الأفراح والليالي الملاح: دراسة اجتماعية لاقتصاديات الزواج في مدينة جدة، مجلة شؤون اجتماعية، أبو ظبي، ع (٦٥)، ٢٠٠٠م.

(٢٥) أبو بكر أحمد باقادر، عقود الزواج في مدينة جدة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد (١)، ١٩٩٥م.

(٢٦) بيتر بيرغر وتوماس لوكمان (ترجمة أبو بكر باقادر)، البنية الاجتماعية للواقع، عمان: الأهلية، ٢٠٠٠م.

(٢٧) مهدي مهريزي (ترجمة خليل العصامي)، نحو فقه للمرأة يواكب الحياة، بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٠م.

(٢٨) ميخائيل سليمان (محرر)، العرب في أمريكا: صراع الغربة والاندماج، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م.

(٢٩) محيي الدين لبنية وخالد سعد الغامدي، انتشار حالة زيادة الوزن بين طلاب وطالبات المعهدين الصحيين بالمدينة المنورة، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ع (٨)، ٢٠٠٤م.

(٣٠) عبد الله الغذامي، حكاية الحداثة في المملكة العربية السعودية، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤م.

(٣١) فؤاد عنقاوي، البلوت، جدة: تهامة، ١٩٨٤م.

المراجع الأجنبية:

1- Ritz ،Mcdonalization of the world ،Chicago: University of Chicago ،1987.

2- Abubaker A. Bagader ،Leisure and Social Change: the case of Makkah ، Saudi Arabia ،M. A. Sociology ،University of Wiscansin Madison ،1970.

3- P. Bourdieu ،Distinction ،London ،Routledge ،1985.

الكشافات العامة

أبو بكر باقادر ٨٩، ١٧٤- ١٧٥ - ٢٣٥، ٢٤٥.
أبو ظبي ١٧٤.
الأتاريك ٢٢١.
الإثنوغرافية ٨٩.
أحداث ١١ سبتمبر ٨٧، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٨، ٢٠٤.
أحمد السباعي ٩١.
أحمد علي سليمان ١٣٧.
أديداس ١١٥.
إذاعة BBC ١٩٦.
أراماندي ١١٥.
أسامة بن لادن ١٩٨.
الاستشراق ٨٩.
الأسرة الحاكمة ١٧٧، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٣.
الاشتراكي = الاشتراكية.
الاشتراكية ٦٧، ١٠٩.
أفغانستان ٢١٩.
الإمبريالية ٦٧.
الأمركة ٦٧، ١١١.
أم كلثوم ٢٣٨.
أمريكا = الولايات المتحدة الأمريكية.
الأمم المتحدة ١٣.
الإنترنت ١١٦، ١٢٦، ١٣١، ١٤٣، ١٤٤، ١٨٢، ١٩٤، ٢٣١.
انتشار حالة زيادة الوزن (كتاب) ٢٣٩.
الأنثروبولوجية ١٥، ٦١.
أنكلس ٦٦.
الأوراق المالية ٥٥.
أيامي (كتاب) ٩١.
الأيديولوجيا ١١١، ١١٩، ١٢١، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٨، ١٨٣، ٢٢٩.
إيفرت روجرز ١٢١، ١٣٧.
الباحة ٢٩، ٣٥، ٤١.
الباركنسون ٧٢.
البازان ٢٢١.
بانورامية ١٣، ٢١.
البحرين ١٧٣.
براين تيرنر ٨٩.
البطريك العائلي ١٤٢، ١٧٣.
البطريكية ١٥، ١٩، ٦١، ٦٢، ٨٩، ١٦٥، ١٧٥.
البلوت ٨٤، ٩٠.
بورديو ٩٧، ١٠٥.

بوش (بوش الابن) ١١٢.
بيتر بيرغر ١٧٥.
بيروت ٨٩، ١٣٦، ١٧٤، ٢٢٠، ٢٣٩.
بيغ ماك ١٢٣.
بيير بورديو ١٠٨، ٢٣٦، ٢٣٩.
تبوك ٢٩، ٣٥، ٤١، ٤٢.
الترقيم ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣.
التغريب ٦٧، ١١١.
التفحيط ١٣٠، ١٣٣، ١٣٤.
التفكيكية ٢٣٠.
تكاليف الزواج في مدينة جدة في التسعينيات (كتاب) ١٧٤.
التميز والذوق (كتاب) ٢٣٦.
تهامة ٩٠.
ثائر ديب ١٣٦.
جدة ٧٤، ٨١، ٩٠، ١٧٤، ٢٤٥.
جزيرة العرب = الجزيرة العربية.
الجزيرة العربية ١٢٦، ١٨٤.
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ١٨٥، ١٩١ – ١٩٣.
جنرال إليكتريك ١١٤، ١٢٦.
جنرال موتورز ١١٤.
جهيمان ١٧٩.
الجوف ٢٩، ٣٠، ٣٥، ٤١.
جيزان ٢٩، ٣٤، ٣٥، ٤١، ٤٢.
جيس ١١٥.
حائل ٢٩، ٣٥، ٤١، ٤٣.
الحدود الشمالية ٢٩، ٣٠، ٣٥، ٤١.
الحرب الباردة ٦٨.
حرب الخليج ٥٢ – ٥٤، ٢٠٣.
الحرم المكي الشريف ١٧٩، ٢٣٥.
حكاية الحداثة في المملكة العربية السعودية (كتاب) ٢٣٩.
حليم بركات ٨٩.
الحوار الوطني١٨٥، ١٨٦، ١٨٨ – ١٩٠.
خادم الحرمين الشريفين ٩٧.
خالد الغامدي ٢٢٤، ٢٣٩.
خليل العصامي ٢٢٠.
دار القلم ١٣٧.
دار الملاحظة الاجتماعية ١٩٩.
دار الهادي ٢٢٠.
دراسات عربية (مجلة) ١٧٤.
دراسة للمجتمع السعودي أثناء الانتقال (كتاب) ١٣٧.
الدمام ٧٤.
دول أمريكا الشمالية (نافتا) ٥٥.
دول مجلس التعاون الخليجي ٥٦، ٨٢.
الديموجرافية ١٤، ٢٥، ١٠١، ١٦٣.

دينيز كونديواتي ٦٢.
الرأسمالية ١٠٩.
رستو ٦٦.
روبرت بارك ٢٤٥.
الرومانسية ٦١.
الـريـاض ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٣٥، ٤٠ – ٤٥، ٥٩، ٦٠، ٧٤، ١٠٨، ١٣٧، ٢٠٤، ٢١٩.
ريتس ١١٥.
الريجيم ٢٢٦، ٢٣٩.
الزهايمر ٧٢.
زيت الحبة السوداء ١١٩.
زيمل وويرث ٢٤٣، ٢٤٥.
ستار بوكس (مقهى) ١٢٦.
سعاد جوزيف ٦٢.
آل سعود ١٧٧.
سـعـودة ٣٠، ٣٨، ٤٧، ٥٤، ٩٩، ١٠٠، ١٠٨، ٢١٧.
سلوك المستهلك بين النظرية والتطبيق (كتاب) ١٣٧.
سميث ٦٦.
سنيه ١٠٤.
السوفيت ١٠٤.
سوني ١١٤.
السيّاب ٢٢٨.
سينما ١٣، ٧٨، ١١٧.
الشرق الأوسط ٨٩.
الشرقية ٣٠، ٣٤، ٤٠ – ٤٥.
شؤون اجتماعية (مجلة) ١٧٤.
الشيخ محمد عبدالوهاب ١٧٧، ١٨٥.
الشيعة ١٨٥، ١٨٧.
الشيوعية ١٨٠.
صدام حسين ١٨١.
صفية بن زقر ٢٤٠.
صموئيل هنتنغتون ١٧٥.
صناعة الأفراح والليالي الملاح (كتاب) ١٧٤.
الصوفية ١٨٧.
طلحة حسين فدعق ١١.
طنطال ١٢٠.
عالم السيبر ١٣٠ – ١٣٣، ١٣٧.
العالم العربي ١٢٢، ٢٣٠.
عبدالحليم حافظ ٢٣٨.
عبدالله بن عبدالعزيز (ملك المملكة العربية السعودية) ١٨٦، ١٨٩.
عبدالله الغذامي ٢٣٩.
عبدالواحد عبدالحميد ١٠٨.
عبدالوهاب (الموسيقار) ٢٣٨.
العبيكان ١٧٥.

العته (مرض) ٧٢.
العراق ٢٠٣.
العرب في أمريكا: صراع الغربة والاندماج (كتاب) ٢٣٩.
عسير ٢٩، ٣٤، ٣٥، ٤١ - ٤٣.
العلمانية ١٤٤، ١٨١، ٢٢٩.
العلمانيون = العلمانية.
العمالة الوافدة ١٣، ١٤، ٤٣، ٤٨، ٥٥، ٦٩، ٩٩، ١٠١، ١٠٧، ١٤٦، ١٦٣، ٢٠٤، ٢١٧.
العنفية ١٢٢.
عولمات أخرى (كتاب) ١٧٥.
العولمة ١٦، ٥٤، ٦٨، ٨٧، ١٠٩ - ١١٣، ١١٥، ١٣٥، ١٤٣، ١٤٤، ١٩٧، ٢٤١.
الغزو الثقافي ٧٣.
فريد (الأطرش) ٢٣٨.
الفضائيات ١٤٣، ١٩٦، ٢١٦.
فؤاد عنقاوي ٩٠.
فوكوياما ١١٥، ١٣٦.
فيديو كليب ٢٣١، ٢٣٩.
فيرزاتشي (من بيوت الموضة) ١١٥.
فيليبس ١١٤.
القاعدة (تنظيم) ١٨٤، ١٩٨.
القاهرة ١٣٦، ١٣٧.
القصيم ٢٩، ٣٥، ٤١.
القضايا والمشكلات الزوجية (كتاب) ١٧٣، ١٧٥.
كأس العالم ١١٨.
كرنولوجي ٢١، ٢٣، ٢٠٣.
كرولج ٢٠١.
الكشافة ١٣٥.
كنتاكي ١٢٣.
كوزموبوليتاني = الكوزوموبوليتانية.
الكوزوموبوليتانية ٧٢، ١٤٠، ١٧٣، ٢١٥.
الكولونيالية ١١٢، ١١٣.
الكوول ٧٨، ٨٠، ٩٠.
الكويت ١٣٧، ١٨١.
الليبراليون ١٤٤، ١٨٧.
ليرنر ٦٥، ٦٦، ٨٩.
ماركس ٨٩، ١٢٠.
الماركسيون ٦١.
ماكلان ٦٦.
ماليزيا ٨٢، ٨٣.
مانهايم ١٣٧.
متاجر الجسد (body shop) ٢٢٥.
المجتمع الأمريكي ٦٧.
مجلة الاجتهاد ٨٩.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ١٧٤.
مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة ٢٣٩.
مجلس الشورى ٥٥.
المجموعة الأوروبية ٥٥.
مجموعة حوض الباسيفك (إيبك) ٥٥.
محطات Fm الإذاعية ٢٣١، ٢٣٨.
محيي الدين لبنية ٢٢٤، ٢٥٠.
مخائيل سليمان ٢٣٩.
المدينة المنورة ٢٩، ٣٥، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٩٢، ١٨٩.
المذهب الحنبلي ١٨٥.
مركز التربية الخليجي ٨٢.
المركز الثقافي العربي ٢٣٩.
مركز دراسات الوحدة العربية ٢٣٩.
المركز الوطني للحوار ٨٢.
معهد الإدارة العامة ٩٥، ١٢٢، ١٣٧.
مكة المكرمة ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٣٥، ٤٠ - ٤٥، ٩٢، ١٨٧، ٢٣٥، ٢٣٩.
الملك عبدالعزيز ١٢٦، ١٧٧.
المهدي المنتظر ١٧٩.
مهدي مهريزي ٢٢٠.
موتوكو كاتاكورا ١٢٣، ١٣٧.
موريس ديس ٢٠١.
المول ١٢٤، ١٢٥، ١٣٨.
ميتسوبيشي ١١٤.
نازك الملائكة ٢٢٨.
نايف بن هشال الرومي ١٠٢، ١٠٦ - ١٠٨.
نجران ٢٩، ٣٠، ٣٥، ٤١، ٤٢.
نحو فقه للمرأة يواكب الحياة (كتاب) ٢٢٠.
نهاية التاريخ والإنسان الأخير (كتاب) ١٣٦.
نور محمد العمودي ١١.
نيويورك ٨٧، ٢٠٤.
هشام الشرابي ٦٢، ٨٩.
هومي بابا (كتاب) ١٣٦.
وادي فاطمة ١٢٣.
والترشتاين ٨٩.
وكالة تير للنشر ٢٤٥.
الولايات المتحدة الأمريكية ١٠٤، ٢٢٦.
يحيى الخزرج ١٧٤.
اليمن ٨٢.
اليورو ٥٥.